الاقتراح

في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

قرأه وعلق عليه

الدكتور محمود سليمان ياقوت

كلية الآداب ـ جامعة طنطا

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٢٠١٦٣

٣٨٧ ش قناة السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

الاقتراح

في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

قرأه وعلق عليه

الدكتور محمود سليمان ياقوت

كلية الآداب ـ جامعة طنطا

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وبعد ...

فإن كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) من المصادر المهمة التي نستطيع الإفادة منها في معرفة ما يتصل بأدلة النحو ، أو أصوله الأربعة ، وهي : السماع أو النقل ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ؛ لأن هذا العالم الجليل استطاع أن يجمع ما يتصل بتلك الأصول بطريقة علمية منظَّمة ، معتمدًا في ذلك على المصادر الأصيلة التي وضعها السابقون عليه من النحويين ، والتي تتصل بعلم أصول النحو اتصالاً مباشرًا .

ولم يقتصر السيوطي في (الاقتراح) على العرض لأصول النحو الأربعة ؛ وإنما تجاوزها إلى الحديث عن بعض الأمور التي تساعد في فهم تلك الأصول والإلمام بها ، ومن أمثلتها المقدمات التي بدأ بها كتابه ، وهي تضم عشر مسائل تدور حول حد أصول النحو ، وحدود النحو ، وحدّ اللغة وهل هي من وضع الله تعالى أو البشر ؟ ومناسبة الألفاظ للمعاني ... وسواها .

وقد أغنى جلال الدين السيوطي الباحثين عن تاريخه ، وذِكْر شيوخه ، ومؤلفاته ، فكتب لنفسه ترجمة عند الكلام على مَنْ كان بمصر من الأئمة المجتهدين من كتابه (حُسْن المحاضرة) ، قال :

" عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نَجْم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همَّام الدين الخُضيري الأسيوطي .

وإنما ذكرتُ ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدِّثين قَبْلي ؛ فقَلَّ أن ألَّف أحدٌ منهم تاريخًا إلا ذَكَرَ ترجمتَه فيه ، ومِمَّنْ وَقَعَ له ذلك الإمامُ عبد الغافر الفارسي في تاريخ نيسابور ، وياقوت الحموي في معجم الأدباء ، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة ، والحافظ تقيّ الدين الفاسِيّ في تاريخ مكة ، والحافظ أبو الفضل بن حَجَر في قُضاة مصر ، وأبو شامة في الروضتين وهو أوْرَعُهم وأزهدُهم ، فأقول :

أمَّا جدي الأعلى هَمَّام الدين فكان من أهل الحقيقة ، ومن مشايخ الطرق ـــ وسيأتي ذِكْرُه في قسم الصوفية ـــ ومَنْ دونَه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة ؛ منهم مَنْ وَلِيَ الحُكْمَ ببلده ، ومنهم مَنْ ولي الحِسْبَة بِها ، ومنهم مَنْ كان تاجرًا في صحبة الأمير شيخون وبَنَى بأسيوط مدرسة ووقف عليها أوقافًا ، ومنهم مَنْ كان متموِّلاً . ولا أعلم منهم مَنْ خدم العِلْمَ حقّ الخدمة إلا والدي ـــ

وسيأتي ذكرُه في قسم فقهاء الشافعية ـــ . وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخُضيرية ، مَحلة ببغداد . وقد حدَّثني مَـــنْ أثقُ به أنه سمع والدي ـــ رحمه الله ـــ يذكر أن جَدَّه الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق ؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة .

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلَّ رجب ، سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، وحُمِلت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ؛ رجل كان من الأولياء بجوار المشهد النفيسي ، فبرَّك عليّ . ونشأتُ يتيمًا ، فحفظتُ القرآن ولي دون ثمان سنين ، ثم حفظتُ العُمدة ، ومنهاج الفقه ، والأصول ، وألفية ابن مالك ، وشرعتُ في الاشتغال بـــالعلم مـــن مستعل سنة أربع وستين ، فأخذتُ الفقه والنحو عن جماعـــة مـــن الشيوخ ، وأخذتُ الفرائض عن العلامة فَرضيّ زمانه الشـــيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يُقَال : إنه بَلَغَ السنَّ العالـــية ، وجاوز المائة بكثير ـــ والله أعلمُ بذلك ـــ قرأتُ عليه في شرحه على المجموع .

وأُجْزِتُ بتدريس العربية في مستهلّ سنة ست وستين ،وقد ألفتُ في هـــذه السنة ، فكان أول شيء أَلَّفتُه شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقفتُ عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقينيّ ، فكتب عليه تقـــريظًا ، ولازمتُه في الفقه إلى أن مات ، فلازمتُ ولده ، فقرأتُ علـــيه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة ، وسمعتُ عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد ، ومن أول المنهاج إلى الزكاة ، ومن أول

التنبيه إلى قريب من الزكاة ، وقطعة من الرَّوْضَة ، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي ، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها .

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين ، وحضر تدريسي ، فلمَّا تُوفِّي سنة ثمان وسبعين ، لزمتُ شيخ الإسلام شرف الدين المناوي ، فقرأتُ عليه قطعةً من المنهاج ، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتَتْني ، وسمعتُ دروسًا من شرح البهجة ومن حاشيته ، ومن تفسير البيضاويّ .

ولزمتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي ، فواظبتُه أربع سنين ، وكتب لي تقريظًا على شرح ألفية ابن مالك ، وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي ، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه ، ورجع إلى قولي مُجرَّدًا في حديث ؛ فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الجمرا في الإسرا ، وعَزَاهُ إلى تخريج ابن ماجه ، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده ، فكشفتُ ابن ماجه في مظنته فلم أجده ، فمررتُ على الكتاب كله فلم أجده ، فاتَّهمتُ نظري ، فمررتُ مرة ثانية فلم أجده ، فعدتُ ثالثة فلم أجده ، ورأيتُه في معجم الصحابة لابن قانع ، فجئتُ إلى الشيخ فأخبرتُه ، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته ، وأخذ القلمَ ، فضرب على لفظ (ابن ماجه) ، وكتب (ابن قانع) ، وألحق (ابن قانع) في الحاشية ، فأعظمتُ ذلك وهِبتُه ؛ لعِظَم مَنْزِلة الشيخ في قلبي ،واحتقاري في نفسي ، فقلتُ : ألا تصبرون ، لعلكم

تراجعون ! فقال : إنما قلَّدتُ في قولي (ابن ماجه) البرهان الحلبي . و لم أنفكَّ عن الشيخ إلى أن مات .

ولزمتُ شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافِيَجيّ أربع عشرة سنة ،فأخذتُ عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربية ، والمعاني ، وغير ذلك . وكتب لي إجازة عظيمة .

وحضرتُ عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسًا عديدة في الكشاف ، والتوضيح وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ، والعَضُد .

وشرعتُ في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغتْ مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب ، سوى ما غسلتُه ورجعتُ عنه . وسافرتُ ، بحمد الله تعالى ، إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتَّكرور .

ولَمَّا حَجَجْتُ شربتُ من ماء زمزم لأمور ؛ منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقيني ، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر . وأفتيتُ من سنة إحدى وسبعين ، وعقدتُ إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين .

ورُزقتُ التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة .

والذي أعتقده أن الذي وصلتُ إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعتُ عليها ، لم يصل إليه أحد من أشياخي ؛

فضلاً عمَّن هو دونَهم ، أما الفقه فلا أقول ذلك فيه ؛ بل شيخي فيه أوسع نظرًا ، وأطول باعًا .

ودون هـــذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف ، ودونَهـــا الإنشـــاء والترسُّل والفرائض ، ودونَها القراءات ـــ ولم آخذها عن شيخ ـــ ، ودونَها الطبّ . وأما علم الحساب فهو أعسرُ شـــيء علـــيّ وأبعدُه عن ذهني ، وإذا نظرتُ إلى مسألة تتعلق به ، فكأنما أحاولُ جبلاً أحمله .

وقـــد كملت عندي الآن آلاتُ الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلـــك تَحدُّثًا بنعمة الله عليّ ، لا فخرًا ، وأيّ شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيله بالفخر ! وقد أزف الرحيلُ ، وبَدَا الشيبُ ، وذهب أطـــيبُ العمر ، ولو شئتُ أن أكتبَ في كل مسألة مصنَّفًا بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ومداركها ونقوضها وأجوبتها والموازنة بين اخـــتلاف المذاهب فيها لَقدرت على ذلك من فضل الله ، لا بحولي ولا بقـــوتي ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله .

وقد كنتُ في مبادئ الطلب قرأتُ شيئًا في المنطق ، ثم ألْقَى الله كراهتَه في قلبي . وسمعتُ ابن الصَّلاح أفتى بتحريمه ، فتركتُه لذلك ، فعوَّضني الله تعالى عنه علمَ الحديث الذي هو أشرفُ العلوم .

وأمـــا مشـــايخي في الرواية سَمَاعًا وإجازة فكثير ، أوردتُهم في المعجم الذي جمعتُهم فيه ، وعدَّتُهم نحو مائة وخمسين . ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهمُّ ؛ وهو قراءة الدراية [1] ".

وقد ظل السيوطي طوال حياته مشغوفًا بالدرس ، مشتغلاً بالعلم يتلقاه عن شيوخه ، أو يبذله لتلاميذه ، أو يذيعه فُتيا ، أو يحرره في الكـــتب والأســـفار . وحيـــنما تقدم به العُمْر ، وأحَسَّ من نفسه الضـــعف ،خـــلا بنفسه في مَنْزِله بروضة المقياس ، واعتزل الناس ، وتَجرَّد للعبادة والتصنيف ، وألف كتابه (التنفيس في الاعتذار عن الفتيا والتدريس) .

وكـــان ـــ رحمه الله ـــ في الخاصة ، على أحسن ما يكون عليه العلماء ورجال الفضل والدين ، عفيفًا كريمًا ، غنيّ النفس ، متباعدًا عـــن ذوي الجـــاه والسلطان ، لا يقف بباب أمير أو وزير . وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارته ، ويعرضون عليه أعطياتِهم فيردّها ، ورُوي أن السلطان الغوري أرسل إليه مرَّة خصيًّا وألف دينار ، فرَدَّ الدنانير ، وأخذ الخصيّ ، ثم أعتقه ، وجعله خادمًا في الحجرة النبوية وقال لرسول السلطان : لا تعد تأتينا قَطُّ بِهدية ؛ فإن الله أغنانا عن ذلك .

وكانت وفاة السيوطي في يوم الخميس التاسع من شهر جمادى الأولى ســـنة ٩١١ هـــ ، ودُفن بجوار خانقاه قوصون خارج باب

١ ـــ حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : ١ / ١٤٢ ـــ ١٤٤ .

القرافة ، بعد أن ملأ الدنيا عِلْمًا وفَضْلاً ، وشهرة وذِكْرًا ، رحمه الله رحمة واسعة [1].

وللسيوطي مجموعة من المؤلفات التي يفيد منها الباحثون والدارسون في مختلف فروع العلم والمعرفة ؛ كالنحو والصرف والفقه والتفسير والقراءات والحديث والبلاغة وعلوم القرآن الكريم والتاريخ والتصوف وسواها . ويعود الفضل للسيوطي في جمع كثير من النصوص من كتب مفقودة ، ومن أمثلة ذلك ما نجده في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) الذي يُعَدُّ موسوعة في فقه اللغة العربية وعلومها وأنواعها المختلفة . ومن أهم كتب السيوطي التي وصلت إلينا ما يأتي :

- الإتقان في علوم القرآن .
- الأشباه والنظائر في النحو .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور .
- شرح شواهد المغني .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية .

---

١ ـــ انظر المقدمة التي كتبها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم لكتاب (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) : ١ / ١٣ .

ويشـــرفني أن أقدم هذه القراءة لنص كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) ، والتعليق عليه . وقد اعتمدت في قراءة النص على المصادر التي أفاد منها السيوطي في تأليف كتابه ، ويأتي على رأسها ثلاثة ، أكثرَ السيوطي من النقل عنها ، هي :

١ ـــ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـــ) .

٢ و٣ ـــ الإغـــراب في جدل الإعراب ، ولُمَع الأدلة في أصول الـــنحو ، وهما من تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـــ) .

أما التعليق على نص (الاقتراح) فقد اعتمدت فيه على شرحين له ، هما :

ــــ الأول : داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح ، للإمام محمد علي ابـــن محمد علاّن البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧ هـــ) ، وهو شرح ممزوج بمتن (الاقتراح) .

ــــ والـــثاني : فيض نشر الانشراح من روض طَيِّ الاقتراح ، للإمـــام اللغوي المحدِّث أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الطيب بن محمـــد بن موسى الفاسي (١١١٠ ـــ ١١٧٠ هـــ) . وقد صدر هـــذا الشـــرح بتحقيق علمي دقيق للأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّـــال ، الطبعة الثانية ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، ١٤٢٣ هـــ ـــ ٢٠٠٢ م .

وقد أفدتُ أيضًا من بعض تعليقات الأستاذ الدكتور فحّال التي وردت في هوامش النصّ المحقّق .

ويســـعدني أن أتوجه بالتحية الصادقة والشكر الجزيل إلى أخي العزيز الحاج / صابر محمد عبد الكريم صاحب دار المعرفة الجامعية ومديـــرها على جهوده الطيبة التي يبذلُها من أجل خدمة علوم اللغة العربية الشريفة ؛ لغة القرآن الكريم .

وبعد فهذه محاولة قمتُ بـــها جادًّا مُخْلِصًا ؛ فإن كانت نافعة فبها ونعمتْ ، وإن كانت الأخرى فلا يكلفُ الله نفسًا إلا وسعها .

والله وحده ولي التوفيق والسداد

محمود سليمان ياقوت

الجمعة : غرة رمضان المبارك ١٤٢٥ هـــ

الخامس عشر من أكتوبر ٢٠٠٤ م

الاقتراح

في علم أصول النحو

لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

يقــول العبدُ (١) الفقيرُ إلى الله تعالى ، عبد الرحمن (٢) بن أبي بكر السيوطي :

الحمدُ لله الذي أرْشَدَ لابتكار (٣) هذا النَّمَط (٤)، وتفضَّل (٥) بالعفو (٦) عَمَّا صَدَرَ عن العبد (٧) على وَجْه السَّهْوِ والغَلَط (٨)، وأشــهدُ أن لا إلــه إلا الله وَحْــدَه لا شَرِيكَ له (٩) ، شَهَادةً لا

---

١ ــ العــبد : مطلَق الإنسان ، ويَختص بالمملوك ، وقدَّمه لشرف الاتصاف به عند الكُمَّل ؛ ولذلك يقع كثيرًا في مخاطبات الله تعالى لأنبيائه وأصفيائه .

٢ ــ عــبد الرحمن : اسم المصنِّف ، ولقبُه جلال الدين ، وأبو بكر : كُنية أبيه ، ولقبه كمال الدين .

٣ ــ الابتكار : الاختراع والابتداع والإتيان بشيء لم يَسْبِق إليه الغَيْرُ .

٤ ــ النمط : النوع والصِّنف .

٥ ــ التفضُّل : التطوُّل والإحسان .

٦ ــ العَفْوُ : تَرْكُ المؤاخذة بالذنب مع مَحْوِه .

٧ ــ المراد بالعبد : الشرعيّ ، وهو المكلَّف ، ولو كان حُرًّا .

٨ ــ الســهو : غفلــة القلب عن الشيء ؛ حتى يزول عنه ، فلم يتذكره . والفرق بينه وبين النسيان أن الناسي يتذكر إذا ذُكِّرَ ، بخلاف الساهي .

٩ ــ قال ﷺ : " كُلّ خُطْبة ، ليس فيها تَشَهُّدٌ ؛ فهي كاليَدِ الــجَذْمَاء " .

وَكْسَ [١] فيها ولا شَطَطَ [٢] ، وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عَبْدُه ورسولُه ، أفضلُ [٣] مَنْ [٤] عليه جبرئيلُ [٥] بالوحي [٦] هَبَطَ ، صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصَحْبِه الذين هُمْ لأتْباعِهم [٧] خَيْرُ فَرَطٍ [٨]، وبعدُ ...

---

١ ــ الوَكْسُ : كالنقص ، وزنًا ومعنى ؛ وَكَسَ الشيءَ : نَقَصَ .

٢ ــ الشَّطَط : مُجاوزة الحدّ ، والتباعد عن الحق ، وقد يكون مصدر شَطَّ إذا جَارَ وظَلَمَ ، وكأنه أراد ما يقابل النقص ، وهو الزيادة ؛ أي شهادة جارية على ما يُرْضِي الشارعَ من القواعد والعقائد ، مُجرَّدة عن النقص المخلّ ، والزيادة المجاوزة للحق ، الموقِعَة في الآراء الضالّة ، والأهواء الفاسدة.

٣ ــ أشرفُ وأجلّ ، خبر بعد خبر لـ (إن) .

٤ ــ مَنْ : واقعة على الأنبياء والرسل ؛ لأنهم الذين يُوحَى إليهم ، وكونُه ﷺ أفضلَهم يستلزم أفضليته على سائر الخلق ؛ لأنهم أفضلُهم .

٥ ــ المقصود جبريل عليه السلام ، وفيه لغات تزيد على أربع عشرة ، وهو أمينُ الوحي ، ورئيس الملائكة ، عليهم السلام ، والواسطة بين الله تعالى ورسله ، صلوات الله عليهم .

٦ ــ الوحي لغة : الإعلام في خفاء . والوحي أيضًا : الإشارة ، والإيماء ، والإلهام ، والرسالة ، والكتابة ، والمكتوب ، والكلام الخفيّ . والوحي شَرْعًا : الإعلام بالشَّرْع ، وهو كلام الله تعالى المنزَّل على النبي ﷺ .

٧ ــ أتباع : جمع تَبَعٍ ، والتبع : قيل إنه جمع تابع ؛ كخادم وخَدَم ، أو هو اسم جمع له ، والتابع : التالي ، وما يتبع غيرَه .

٨ ــ الفَرَط : مَنْ يتقدَّم لإصلاح المنزل وتهيئته ، وقد فَرَطَ القومَ ، إذا تقدَّمهم لذلك . وقد يكون الفَرَط مصدرًا بمعنى التقدُّم .

فهذا كتابٌ غريبُ الوَضْع ، عَجيبُ الصُّنْع ، لَطيفُ المعنى [١]، طَريفُ المبنى [٢]، لَمْ تَسْمَحْ قَريحةٌ [٣] بمثاله ، ولَمْ يَنْسِجْ نَاسِجٌ على مِنْوَالِه [٤]، في عِلْمٍ لَمْ أُسْبَقْ إلى ترتيبه ، ولَمْ أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه [٥]، وهـــو أصـــول النحو ، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإن وَقَعَ [٦] في مُتفرِّقات كلام بعض المؤلِّفين ، وتَشَتَّتَ في أَثْنَاء [٧] كُتُب المصنِّفين ؛ فَجَمْعُه وترتيبُه صُنْعٌ مُخْتَرَعٌ،

---

١ ـــ لطـــيف المعـــنى ؛ أي دقـــيقه . والمعنى : مصدر ميمي ، قُصد به اسم المفعول ؛ أي ما يُعنَى ويُقصَد ويُراد من اللفظ .

٢ ـــ طريف : حَسَنٌ تَميل إليه النفوسُ . والمبني : يُراد به اللفظ .

٣ ـــ القريحة : كالطبيعة ، وزنًا ومعنى .والقريحة : أول ما يُستنبَط من البئر ، ومنه قولُهم : لفلان قريحةٌ جيِّدة ، يُراد به استنباط العلم بجودة الطبع .

٤ ـــ المـــنوال : خشـــبة يُنسَج عليها ، ويُلفّ عليها الثوبُ وقتَ النَّسْج ، وجمعـــه : مَنَاوِلُ ومناويل . وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته ، وتفردُه بحسن أسلوبه ، على سبيل المجاز .

٥ ـــ أســـبق وأتقدم : كلاهما بالبناء للمجهول ؛ أي لم يسبقه ، ولم يتقدّمه أحدٌ .

٦ ـــ وإن وقع : أي علم أصول النحو ، والواو للاستئناف .

٧ ـــ أثـــناء : جمع ثَنًى ، وتُنطَق مثل سبب وأسباب ، أو جمع ثِنْي ، وتُنطَق مثل حِمْل وأحْمَال ؛ أي في خلال كُتب المصنفين في علم النحو وتضاعيفها وأوساطها ، كما في غير ديوان .

وتأصيلُه [١] وتبويبُه وَضْعٌ مُبتَدَعٌ ؛ لأُبرِزَ في كل حِين للطالبِين ، ما تَبتهجُ به أنْفُسُ الراغبين .

وقد سَمَّيتُه بـ (الاقتراح في عِلْم أصول النحو) ، ورتَّبتُه على مقدِّمات ، وسبعة كُتُب.

واعلَمْ أني قد استَمْدَيْتُ [٢] في هذا الكتاب كثيرًا من كتاب (الخصائص) لابن جني [٣] ؛ فإنه وَضَعَه في هذا المعنى ، وسَمَّاه (أصول النحو) ، لكنَّ أكثرَه خارِجٌ عن هذا المعنى ، ليس مُرتَّبا ،

---

١ ـ تأصيله : مصدر أصَّل الشيء ، إذا جعله أصلاً ؛ أي جَعْلُ كلٍّ من مسائله أصلاً ، يُرجَع إليه .

٢ ـ استمديتُ : أصله استَمددْتُ ، بدالين ، ثم خُفف بإبدال الثانية ياء ، والمعنى الذي يقصده السيوطي : أخذتُ المادة .

٣ ـ هو أبو الفتح عثمان بن جني ، من حذّاق أهل الأدب ، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف ، وقد صنَّف فيهما كُتُبًا أبدع فيها ؛ كالخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمنصف ، والمحتسب ، وصنَّف كتبًا في شرح القوافي ، وفي العروض ، وفي المذكر والمؤنث ، إلى غير ذلك . ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ؛ فإنه لم يصنِّف أحدٌ في التصريف ، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدقّ كلامًا منه . وكان أبوه (جني) مملوكًا روميًّا لسليمان ابن فهد الأزدي الموصلي . وجني : عَلَم رومي ، وهو معرَّب كِنّي ، ويُكتب بالحروف اللاتينية ممثلة للفظ اليوناني gennaius ، ومعناها : كريم ، نبيل ، جيِّد التفكير ، عبقري ، مخلص . وذكر أبو الفتح أن أباه كان فاضلاً بالرومية . ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جني لاسم أبيه . وتُوفي ابن جني يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة .

وفيه الغَثُّ والسَّمينُ (١) ، والاستطراداتُ (٢) ؛ فلخَّصتُ منه جميع مــا يــتعلّق بــهذا المعنى ، بأوجزِ عبارة ، وأرشقِها ، وأوضحِها ، مَعْزُوًّا (٣) إليه ، وضَمَمْتُ إليه نفائس (٤) أُخرَ ، ظفرتُ بــها في متفــرِّقات كُــتُب اللغة (٥) ، والعربية (٦) ، والأدب ، وأصول الفقه ؛ وبدائعَ استخرجتُها بفِكْرِي . ورتَّبتُه على نَحْوِ ترتيب أصول

---

١ ــ الغث : الرديء الفاسد من كل شيء ، والسمين : ضدّ الغث .ويُقَال : كلام سَمِين ؛ أي رصين حكيم .

٢ ــ الاســـتطرادات : جمع استطراد ؛ وهو مصدر : استطردَ الشيءَ ، إذا ذكره ، لا على جهة القصد ؛ بل عرض له فتكلم عليه .

٣ ــ معزوًّا : بالواو ، اسم مفعول ، من عَزَاه كـ (دَعَاهُ) ، وهو منصوب على الحال من (جميع) ؛ أي لخصتُ جميع المتعلق بالأصول النحوية ، حالَ كون الجميع معزوًّا إليه ؛ أي ابن جني ، أو إلى كتاب (الخصائص) .

٤ ــ نفــائس : جمــع نَفيسة ، مؤنثًا ، لا نفيس ؛ إذ شرط ما يُجمع على فَعَائل كونُه مؤنثًا ، كما في دواوين العربية .

٥ ــ أطلق القدماء العرب على الاشتغال بجمع المفردات والتأليف فيها عدة مصــطلحات ، أقدمها مصطلح (اللغة) . وهناك مصطلح آخر أطلقه بعض القــدماء علــى البحث عن معاني مفردات اللغة ، وهو (علم متن اللغة) . واســتعمل ابن خلدون مصطلح (علم اللغة) ، وهو يدل على العلم الذي يختص بالألفاظ ، وصناعة المعاجم .

٦ ــ النحو ، والعربية ، وعلم العربية ثلاثة مصطلحات مترادفة وردت عند القدماء ؛ للدلالة على الدراسة النحوية .

الفقه في الأبواب والفصول والتراجم ، كما ستراه واضحًا بيّنًا ، إن شاء الله تعالى .

ثم ، بعد تمامه ، رأيتُ الكمالَ ابنَ الأنباريّ [١] ، قال في كتابه (نُزْهَة الألبَّاء في طَبَقات الأدباء) [٢] :

"علومُ الأدب ثمانيةٌ : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابُهم " [٣].

ثم قال :

---

١ ــ هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، المولود في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسمائة والمتوفى ليلة الجمعة سابع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . كان إمامًا ثقة صدوقًا ، فقيهًا مناظِرًا ، غزير العلم ، وَرِعًا زاهدًا عابدًا ، تقيًّا عفيفًا ، لا يقبل من أحد شيئًا ، خَشِنَ العيش والمآكل ، لم يتلبَّس من الدنيا بشيء . وهو صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ؛ منها أسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، والإغراب في جدل الإعراب ، ولُمَع الأدلة في أصول النحو ، وغيرها من الكتب .

٢ ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ص ٨٩ .

٣ ــ يرى بعض العلماء أن اقتصار أبي البركات الأنباري على هذه العلوم الثمانية فيه قصور ؛ لأن غيره عَدَّها اثني عشر نوعًا ، هي اللغة ، والصرف ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والعروض ، والقافية ، وقرض الشعر ، والمحاضرات ، والرسائل ، والخطب ، والخط . وهذه الأنواع يجمعها عِلْمٌ واحدٌ هو علم الأدب ، وهو من الناحية الاصطلاحية : العلمُ الذي يُحتَرز به عن الخطأ في كلام العرب .

" وألْحَقْنَا بالعلوم الثمانية عِلْمَيْنِ وضعناهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو ؛ فيُعرَف به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه ؛ من قياس العِلّة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك ، على حَدّ أصول الفقه ؛ فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ؛ لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول " .

هذه عبارته [١].

فتَطلّبتُ هذين الكتابين ، حتى وقفتُ عليهما ؛ فإذا هما لطيفان جدًّا ، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ، ما لم يَسْبِقْ إليه أحدٌ ، ولم يُعرِّج في واحد منهما عليه .

فأمَّا الذي في أصول النحو ؛ فإنه في كُرَّاستين صغيرتين ، سَمَّاه : (لُمَع الأدلة) ، ورتَّبه على ثلاثين فصلاً :

الأول : في معنى أصول النحو وفائدته .

الثاني : في أقسام أدلة النحو .

الثالث : في النَّقْل :

الرابع : في انقسام النقل .

الخامس : في شرط نقل المتواتر .

السادس : في شرط نقل الآحاد .

السابع : في قبول نقل أهل الأهواء .

الثامن : في قبول المرسَل والمجهول .

---

١ ــ أي هذه عبارة أبي البركات الأنباري .

التاسع : في جواز الإجازة .

العاشر : في القياس .

الحادي عشر : في تركيب القياس .

الثاني عشر : في الردّ على مَنْ أنْكَرَ القياس .

الثالث عشر : في حَلّ شُبَهٍ تُورَد على القياس .

الرابع عشر : في أقسام القياس .

الخامس عشر : في قياس الطرد .

السادس عشر : في كون الطرد شرطًا في العلّة .

السابع عشر : في كَوْن العكس شرطًا في العلة .

الثامن عشر : في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا .

التاسع عشر : في إثبات الحكم في محل النقل ، بماذا يثبت : بالنقل أم بالقياس ؟

العشرون : في العلة القاصرة .

الحادي والعشرون : في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة .

الثاني والعشرون : في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرعُ ، إذا كان مُختلَفًا فيه .

الثالث والعشرون : في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة .

الرابع والعشرون : في ذِكْر ما يُلحَق بالقياس ، ويتفرَّع عليه من وجوه الاستدلال .

الخامس والعشرون : في الاستحسان .

السادس والعشرون : في المعارضة .
السابع والعشرون : في معارضة النقل بالنقل .
الثامن والعشرون : في معارضة القياس بالقياس .
التاسع والعشرون : في استصحاب الحال .
الثلاثون : في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نَفْيِهِ .

وأمَّا الذي في جدل النحو ؛ فإنه في كُرَّاسة لطيفة ، سَمَّاه بـ (الإغراب في جدل الإعراب) ، ورتَّبه على اثني عشر فصلاً :

الأول : في السؤال .
الثاني : في وصف السائل .
الثالث : في وصف المسئول به .
الرابع : في وصف المسئول منه .
الخامس : في وصف المسئول عنه .
السادس : في الجواب .
السابع : في الاستدلال .
الثامن : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل .
التاسع : في الاعتراض على الاستدلال بالقياس .
العاشر : في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال .
الحادي عشر : في ترتيب الأسئلة .
الثاني عشر : في ترجيح الأدلة .

انتهى [١] .

وقد أخذتُ من الكتاب الأول [٢] اللبابَ [٣]، وأدخلتُه مَعْزُوًّا إلـــيه في خَلَـــلِ [٤] هذا الكتاب ، وضَمَمْتُ خُلاصة الثاني [٥] في مباحث العلة [٦].

وضَـــمَمْتُ إلـــيه من كتابه : (الإنصاف في مباحث الخلاف) جُمْلَةً [٧].

ولم أنْقُـــلْ من كُتُبه حرفًا إلا مقرونًا بالعَزْو إليه ؛ ليُعرَفَ مقام كتابي من كتابه ، ويتميَّزَ عند أُولِي التمييز جَليلُ نِصَابه .

وإلى الله الضراعةُ في حُسْن الختام والقبول ؛ فلا يَنفعُ العبدَ إلا ما مَنَّ بقبوله . والسلام .

*　　*　　*

---

١ ـــ انتهى عرض السيوطي لفصول كتاب (الإغراب في جدل الإعراب).

٢ ـــ يقصد السيوطي كتاب (لُمَع الأدلة في أصول النحو) .

٣ ـــ اللباب : خالص كل شيء .

٤ ـــ الْخَلَلُ : الفُرْجَة بين الشيئين ، وجمعه : خِلال ؛ كجبل وجِبَال . وقد يُستعمَل الخلال مفردًا .

٥ ـــ يقصد السيوطي بالثاني كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) .

٦ ـــ لأنه أنسبُ بالعلة ؛ بل لا مدخل له في غيرها .

٧ ـــ إلـــيه : أي إلى كتاب (الاقتراح) ، وكتابه : أي كتاب أبي البركات الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

الكلام في المقدمات

فيها مسائل

المسألة الأولى

[في حَدّ أصول النحو]

أصول النحو : عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو [١] الإجمالية [٢]؛ مـــن حيث هي أدلّته [٣] ، وكيفيةِ [٤] الاستدلال بـــها ، وحال الْمُسْتَدِلّ [٥].

فقولي (عِلْمٌ) ؛ أي صناعة [٦]، فلا يرد ما أُورِدَ على التعبير به في حدّ أصول الفقه ؛ من كَوْنِه يلزم عليه فَقْدُه ، إذا فُقِدَ العالِمُ به ؛ لأنه صناعةٌ مُدَوَّنةٌ مُقَرَّرةٌ ، وُجِدَ العالِمُ به ، أم لا .

---

١ ــ المراد بالنحو ، في هذا التعريف ، ما يقابل التصريف .

٢ ــ الإجمالية : أي ككون القرآن الكريم حُجَّة .

٣ ــ مـــن حيث هي أدلته : أي وأما البحث فيها من جهة أخرى ؛ ككون كل آية تطابق مقتضى الحال ، أوْ لا ؛ فليس من أصول النحو ، بل من لُبِّ العربية المعروف بالمعاني .

٤ ــ كيفية : معطوف على (أدلة) ؛ أي : وعن كيفية الاستدلال .

٥ ــ حال المستدلّ : عطف على (أدلة) كذلك ؛ أي : وعن حال المستدل بتلك الأدلة لإثبات مسائل النحو . ويجوز عطفه على (كيفية) لقُرْبه .

٦ ــ الصـــناعة : العلـــم الحاصـــل بالتمرُّن ؛ أي إنه قواعد مقررة ، وأدلة مُحرَّرة ، وُجِدَ العالِمُ بـــها ، أم لا .

وقولي (عن أدلة النحو) يُخْرِج كُلَّ صناعة سِوَاه ، وسِوَى النحو [1] .

وأدلة النحو الغالبة أربعة .

قال ابن جني في الخصائص [2] : " أدلة النحو ثلاثة : السَّمَاعُ ، والإجماع ، والقياس " .

وقال ابن الأنباري في أصوله [3] : " أدلة النحو ثلاثة : نَقْلٌ ، وقياسٌ ، واستصحابُ حَالٍ " .

فزَادَ الاستصحابَ ، ولم يذكر الإجماع ؛ فكأنه لم يَرَ الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأيُ قَوْمٍ .

وقد تَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرَاهُ أربعة ، وقد عَقَدْتُ لها أربعةَ كُتُبٍ .

وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بُدَّ له من مُستنَد من السماع ، كما هما في الفقه كذلك ، ودونَها الاستقراء ، والاستحسان ، وعدم النظير ، وعدم الدليل ، المعقودُ لها الكتاب الخامس .

وقولي (الإجمالية) احتراز من البحث عن التفصيلية ؛ كالبحث عن دليل خاصّ بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة

---

١ ــ وسوى النحو : أي ويُخرِج سوى النحو ؛ لأنه يبحث في صناعته عن أدلته الإجمالية بعض الأحيان ، فلا يخرج بذلك النحو عن تعريف أصوله ؛ وإنما يخرج بقوله (من حيث هي أدلته) .

٢ ــ الخصائص : ١ / ١٨٩ .

٣ ــ لُمَع الأدلة في أصول النحو : ص ٨١ .

الجـــارّ ؛ وبجـــواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول ؛ وبجـــواز مجـــئ الحال من المبتدأ ؛ وبجواز مجئ التمييز مؤكّدًا ، ونحو ذلك . فهذه وظيفة علم النحو نفسِه ، لا أصوله .

وقـــولي (مـــن حيث هي أدلته) بيانٌ لجهة البحث عنها ؛ أي البحث عن القرآن بأنه حُجَّة في النحو ؛ لأنه أفصحُ الكلام ، سواءٌ كـــان متواترًا (١) أم آحادًا (٢) ؛ وعن السُّنَّة (٣) كذلك بشرطها الآتي ؛ وعـــن كـــلام مَنْ يُوثَق بعربيته كذلك ؛ وعن إجماع أهل الـــبلدين (٤) كذلك ؛ أي إن كُلاًّ مِمَّا ذُكِرَ يَجوز الاحتجاج به ، دون غيره ؛ وعن القياس وما يَجوز من العِلَل فيه ، وما لا يجوز .

---

١ ـــ سواء كان متواترًا : هو القراءات السبع عند الأكثر ، وقيل : العشر ، مـــا عدا ما يرجع إلى الأداء كالمدّ والإمالة ، وقيل : غير ذلك . انظر حديث السيوطي عن (معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج) في كتابه : الإتقان في علوم القرآن ١ / ٧٥ .

٢ ـــ أم آحادًا : أي كالشواذّ ، والروايات الغريبة عن مشاهير القرّاء .

٣ ـــ السنة : كلام الرسول ﷺ ، وهو المرفوع ، أوكلام أصحابه الكرام ، وهـــو الموقوف ، أو كلام التابعين الذين لم تتغير ألسنتُهم ، وهو المقطوع ؛ لأن الســـنّة ، عـــند علمـــاء الأثر ، تُطلَق على ذلك كُلّه ، كما في دواوين الاصـــطلاح الحديثـــي ، وإن كانت مقابلتها بالقرآن الكريم ربما تُخصّصها بالكلام النبوي الشريف فقط .

٤ ـــ أهل البلدين : يعني البصرة والكوفة ؛ لأن أعلام اللغة والنحو فيهما .

وقولي (وكيفية الاستدلال بـــها) ؛ أي عند تعارضها ونحوه ؛ كتقديم السماع على القياس [١] ، واللغة الحجازية [٢] على التميمية

---

١ ـــ كتقديم السماع : أي تقديم الكلام المسموع من العرب على القياس . قال ابن جني : " اعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال ، وشَذّ عن القياس ؛ فلا بُدَّ من اتباع السَّمْع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتَّخذ أصلاً يُقَاس عليه غيرُه . ألا ترى أنك إذا سَمعتَ (اسْتَحْوَذَ ، واسْتَصْوَبَ) أدَّيتَهما بحالِهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السَّمْعُ فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام (اسْـتَقْوَمَ) ، ولا في استساغَ (اسْتَسْوَغَ) ، ولا في استباع (اسْتَبْيَعَ) ، ولا في أعَادَ (أعْوَدَ) ". الخصائص : ١ / ٩٩

وقـــال ابن جني أيضًا : " بابٌ في تَعَارُض السماع والقياس . إذا تَعَارَضَا نَطَقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقِسْهُ في غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عليهمُ الشيطانُ) المجادلة / ١٩ ؛ فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بُدَّ من قبوله ؛ لأنك إنما تَنطق بلغتهم ، وتَحتذي في جميع ذلك أمثلَتهم . ثم إنك ، من بعدُ ، لا تقيس عليه غيرَه ". الخصائص : ١ / ١١٧

٢ ـــ اللغة الحجازية مقدَّمة على التميمية ؛ لكثرة استعمالِها ، أو مجئ القرآن الكريم بِها ؛ فهي مقدَّمة على التميمية في إعمال (ما) عمل (ليس) مثلاً ، كمـــا في قوله تعالى : (ما هذا بَشَرًا) يوسف / ٣١ ، وإن كانت التميمية أقوى قياسًا . قال ابن جني : " من ذلك اللغة التميمية في (ما) ، هي أقوى قياسًا ؛ من حيث كانت عندهم كـــ (هَلْ) في دخولِها على الكلام مباشرة كـــلَّ واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملتَ شيئًا من ذلك فالوجهُ أن تَحمله على ما كَثُرَ استعمالُه وهو اللغة الحجازية . ألا ترى أن القرآن بِها نَزَلَ ". الخصائص : ١ / ١٢٥

إلا لمانعٍ [١] ، وأقوى العِلَّتين على أضعفهما [٢] ، وأخفّ الأقبحين على أشدِّهما قُبْحًا [٣] ، إلى غير ذلك .

---

١ ـــ إلا لمانـــع : أي مـــن ذلك التقديم . قال ابن جني : " فمتى رَابَكَ في الحجازيـــة رَيْبٌ من تقديم خبر ، أو نقض النفي ، فَزِعتَ إذ ذاك إلى التميمية فكأنـــك مـــن الحجازية على حَرْد ، وإن كثرت في النظم والنثر " . انظر : الخصائص ١ / ١٢٥ . والحرد : المنع أو الغضب . يريد : كأنه غاضب على الحجازية ، غير مطمئن إليها ، يَخرج منها ما تهيَّأت له الفرصة . أو أنه على المـــنع لـــهـــا ، والتحرج منها .كما إذا أجمعوا على عدم الاعتداد بالسماع لضعفه ، كـــ (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ) برفع المفعول ، ونصب الفاعل ؛ فإنه يُعدَل على السماع إلى القياس .

٢ ـــ تقـــديم أقوى العلتين على أضعفهما كتقديم مقتضى العامل لقوَّته على مقتضى الجوار لضعفه .

٣ ـــ تقديم أخف الأقبحين على أشدهما قبحًا كالفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله ؛ فإنه أقبحُ منه بفاعله . وقد قرأ عبد الله بن عامر (ت ١١٨ هـــ) أحـــد القـــراء السبعة قوله تعالى : (وكذلك زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ أولادِهم شركاؤهم) الأنعام / ١٣٧ : (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم) ، والتقدير : قَتْلُ شركائهم أولادَهم . وقـــد اعترض الزمخشري في (الكشاف ٢ / ٤٢) على تلك القراءة قائلاً : " وقـــراءة ابن عامر شيء ، لو كان في مكان الضرورات والشعر لكان سمجًا مـــردودًا ، فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بِحُسْن نَظْمـــه وجزالته " . ولا يجوز الأخذ باعتراض الزمخشري على تلك القراءة ؛ لأنـــها متواترة عن الرسول ﷺ ، وابن عامر قرأها كما سمعها .

وهذا هو المعقود له الكتابُ السادس .

وقولي (وحال المستَدِلّ) ؛ أي المستنبِط للمسائل من الأدلة المذكورة ؛ أي صفاته وشروطه ، وما يتبع ذلك من صفة المقلّد والسائل .

وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع .

وبعد أن حرَّرتُ هذا الحدَّ (١) بفكري وشرحتُه ، وجدتُ ابن الأنباري قال (٢) :

" أصول النحو أدلّةُ النحو التي تفرَّعتْ منها فروعُه وفصولُه ، كما أن أصول الفقه أدلةُ الفقه التي تنوَّعتْ عنها جُمْلتُه وتفصيلُه .

وفائدتُه التعويلُ في إثبات الحكم على الْحُجَّة والتعليل (٣) ، والارتفاعُ عن حضيض (٤) التقليد إلى يَفَاع (٥) الاطّلاع على

---

١ ـ يقصد السيوطي الحدَّ الذي وضعه لعلم أصول النحو .

٢ ـ لُمَع الأدلة : ص ٨١ .

٣ ـ التعليل : يجوز جَرُّه عطفًا على الحجة ، ورفعُه عطفًا على التعويل . والتعليل : هو ذِكْرُ العلة للحُكْم ، وهو مفيدٌ بما أمْكَنَ ذلك ، أمَّا إذا لم يمكن فالعلةُ السَّماعُ . وقد ورد عن بعض الأئمة : إذا عَجَزَ الفقيهُ عن تعليل أمْرٍ قال : هذا تَعَبُّدِيّ ؛ أو النحويّ قال : هذا سَمَاعِيّ ؛ أو الطبيب قال : هذا تَجْرِيبيّ .

٤ ـ الحضيض : النازل في الأرض ، السافل منها ، ثم أُطلِق على كل سافل.

٥ ـ اليفاع : ما ارتفع من الأرض .

الدليل ؛ فإن الْمُخْلِد (١) إلى التقليد لا يَعرفُ وَجْهَ الخطأ من الصواب ،ولا يَنْفَكُّ في أكثرِ الأمرِ عن عوارضِ الشَّكِّ والارتيابِ ".

هذا (٢) جميعُ ما ذكره في الفصل الأول بحروفه .

*　　*　　*

١ ـــ المخلد : اسم فاعل من أخْلَدَ إلى الأمر ، إذا رَكَنَ إلى الأمر ومَالَ له . ومراد ابن الأنباري أن المائل إلى التقليد ، والنازل في فنائه ، والمقيم بحضيضه لا يكاد يفرِّق بين الخطأ والصواب ، ولا تَخلص معلوماته عن شوائب الشكّ والارتياب .

٢ ـــ أي هذا المنقول عن ابن الأنباري من كتابه (لُمَع الأدلة) ، وجاء به السيوطي (بحروفه) ؛ لكمال الثقة والأمانة والتبليغ .

المسألة الثانية

[حدود النحو]

للنحو حدودٌ شتّى [١] ، وأليقُها بِهذا الكتاب قولُ ابن جني في (الخصائص) [٢] :

" هو انتحاء سَمْت [٣] كلام العرب في تصرُّفه [٤] من إعراب وغـيره ؛ كالتثنـية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنَّسَـب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ لِيَلحَقَ [٥] مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطقَ بـها ، وإن لم يكن منهم ؛ وإن شَذَّ بعضُهم عنها رُدَّ به إليها .

وهـو في الأصل مَصْدَرٌ شائعٌ ؛ أي نَحَوْتُ نَحْوًا ؛ كقولك : قَصَدْتُ قَصْدًا ، ثم خُصَّ به انتحاءُ هذا هذا القَبيلِ من العِلْم ؛ كما

---

١ ـــ حـدود : تعاريـفُ . وشتى : صفة لحدود ؛ أي متفرِّقة في الدواوين النحوية ، جمع شَتِيت ؛ كمريض ومَرْضَى ، وهو الذي عليه الأكثر ؛ أو هو مفرد كـ (سَكْرَى) .

٢ ـــ الخصائص : ١ / ٣٤ . وقد أثبتنا النص كاملاً ، كما أورده ابن جني ؛ لأن السيوطي اختصره اختصارًا ، وحذف منه مواضع لا تَخلو عن فائدة .

٣ ـــ انـتحاء : مصـدر انتحى الشيءَ ، افْتَعَلَ ، من النحو ، وهو القصد . والسَّمْت : الطريق ، والجهة ؛ أي قَصَدَ طريقةَ كلام العرب وجِهَتَهُ .

٤ ـــ أي تصرُّف العرب في كلامهم .

٥ ـــ ليلحق : تعليل لانتحاء كلام العرب ، ومَنْ : موصول فاعله .

أن الفقه ، في الأصل ، مصدرُ فَقِهْتُ الشيءَ ؛ أي عَرَفْتُه ، ثم خُصَّ بــه عِلْمُ الشريعة من التحليل والتحريم ؛ وكما أن بيتَ الله خُصَّ به الكعــبة ، وإن كانت البيوت كلُّها لله . وله نظائرُ في قَصْرِ ما كان شــائعًا في جنســه على أحد أنواعه . وقد استعملته العربُ ظرفًا ، وأصله المصدر " . انتهى [١].

وقال صاحبُ [٢] (الْمُسْتَوْفَى) [٣] :

" الــنحو صناعةٌ عِلْمِيَّةٌ ، يَنظر لــها أصحابُها في ألفاظ العرب من جِهَةِ ما يتألَّفُ [٤] بحسب استعمالِهم ؛ لتُعرَفَ النسبةُ بين صيغة النظم وصورة المعنى [٥] ؛ فيُتَوصَّل بإحداهما إلى الأخرى " .

---

١ ــ أي انقضى وتَمَّ كلامُ ابن جني .

٢ ــ صــاحب (المستوفى) : هو أبو سعيد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفَرُّخَان (ت ٥٤٨ هـ) .

٣ ــ (المســتوفى) بصــيغة اسم المفعول ، من الاستيفاء ، وهو الاستقصاء والاســتكمال ، وسَــمَّاه بالمســتوفى تفاؤلاً ، أو باعتبار استيفائه للمقاصد والقواعد ، أو ادِّعاء ؛ كأنه لكثرة فوائده ، وغزارة قواعده ، استوفى مصنِّفه فــيه الكُلَّ . وأما الاستيفاء الحقيقي فبعيدٌ ، أو مُحَالٌ ؛ إذ لا يمكن ذلك إلا للحكيم العليم المتعالِ . ويرى بعض العلماء أن (المستوفِي) اسم فاعل .

٤ ــ من جهة ما يتألف : يجوز كون (ما) موصولة ؛ أي الذي يتركَّب ، أو مصدرية ؛ أي من جهة التألف للكلام .

٥ ــ المــراد بالصيغة الألفاظ ، والصورة المعنى ؛ فالإضافةُ في صيغة النظم ، وصورة المعنى بيانيةٌ . وبإحداهما : الصيغة والصورة .

وقال الخضراويّ [١] :

" النحو عِلْمٌ بأقيسةِ [٢] تغييرِ ذواتِ الكَلِمِ [٣] وأواخرِها [٤] ، بالنسبة إلى لغة لسان العرب " .

وقال ابن عصفور [٥] :

" النحو عِلْمٌ [٦] مُستخرَجٌ [٧] بالمقاييس [٨] الْمُستنبَطَةِ من

---

١ ـــ هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الْخَضْرَاوِيّ الأنصاري الخزرجي الأندلسي ، من أهل الجزيرة الخضراء ، ويُعرَف بابن البَرْذَعِيّ ، وُلِدَ سنة خمس وسبعين وخمسمائة ، ومات بتونس ليلة الأحد رابع عشر جمادى الآخرة سنة ستّ وأربعين وستمائة من الهجرة .

٢ ـــ أقيسة : جمع قياس ، والمقصود بها القوانين .

٣ ـــ أي تغيير ذوات الكلم بالتثنية والجمع والتصغير ونحوها .

٤ ـــ أي وتغيير أواخر الكلم بالإعراب .

٥ ـــ هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، كامل لواء العربية في زمانه بالأندلس . وُلد سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، ومات في رابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث ـــ وقيل تسع ـــ وستين وستمائة من الهجرة .

٦ ـــ المراد بالعلم : القواعد المعلومة ؛ أي التي من شأنها أن تُعلَم ، لا ما عُلِم بالفعل .

٧ ـــ ورد التعبير بالفعل المضارع (يُستخرَج) في بعض نسخ (المقرّب) ، ويدل هذا التعبير بالمضارع على الدوام والاستمرار ، فيجوز في كل زمان استنباط قاعدة لم تُذكَر من قبلُ ، واستخراجُ قانون لم يُسبَق إليه .

٨ ـــ المقاييس : جميع مقياس ؛ كالمقدار ، وزنًا ومعنى .

اســـتقراء كلام العرب ، الْمُوصِّلة [١] إلى معرفة أحكام أجزائه [٢] التي ائتَلفَ [٣] منها " [٤] .

وانتقده ابنُ الحاجِّ [٥] بأنه ذَكَرَ ما يُستخرَج به النحوُ ، وتبيينُ ما يُستخرَج به الشيءُ ليس تبيينًا لحقيقة النحو ؛وبأن فيه أن المقاييس شيءٌ غيرُ النحوِ ، وعِلْمُ مقاييس كلام العرب هو النحو [٦] .

---

١ ــ الموصلة : صفة للمقاييس .

٢ ــ أحكـــام أجـــزائه : المـــراد بالأحكام ما يشتمل الأحكام التصريفية ، والأحكام النحوية .

٣ ــ الـــتي : صفة للأجزاء ، وضمير الفاعل المستتر في (ائتلف) يرجع إلى الكلام .

٤ ــ ورد هـــذا التعـــريف في (المقـــرَّب) لابن عصفور : ١ / ٤٥ . وفي النســـخة المحققـــة : (تأتلف) مكان (ائتلف) . ونقل الأشموني في (شرح الألفية) تعريف ابن عصفور للنحو ، وشرحه الصبَّان شرحًا وافيًا في حاشيته على شرح الأشموني : ١ / ١٥ .

٥ ــ هـــو أبـــو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، المعروف بابن الحاج ، له إيرادات على (المقرَّب) ، وكان يقول : إذا مُتُّ يفعل ابنُ عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء .مات سنة سبع وأربعين وستمائة .

٦ ــ حاصـــل كلام ابن الحاج أن تعريف ابن عصفور منتقَدٌ من وجهين : أحـــدهما : أن بـــيان ما يُستخرَج منه النحو ليس بيانًا للنحو ، والثاني : أن كلام ابن عصفور يقتضي أن المقاييس شيء غير النحو ، مع أنـــها هو .

وقال صاحب (البديع) [1] :

" النحو صناعةٌ [2] علميةٌ ، يُعرَف بها أحوالُ كلامِ العربِ من جهة ما يَصِحُّ ويَفسدُ في التأليف [3] ؛ ليُعرَفَ الصحيحُ من الفاسد " .

وبهذا [4] يُعْلَمُ أن المراد بالعِلْم المُصَدَّرِ به حدودُ العلوم : الصناعةُ ، ويَندفع الإيراد الأخيرُ على كلام ابن عصفور [5] .

وقال ابن السرَّاج [6] في (الأصول) [7] :

" النحو عِلْمٌ استَخْرَجَه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب " .

* * *

---

١ ـــ هو محمد بن مسعود الغَزْنِيّ ، صاحب كتاب البديع . أكثرَ أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في (المغني) ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين . مات سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة من الهجرة .

٢ ـــ صناعة : مَلَكة حاصلة بالتمرُّن .

٣ ـــ الجار والمجرور (في التأليف) يتنازعه الفعلان قبله .

٤ ـــ الإشارة إلى قول صاحب (البديع) أول التعريف : صناعة علمية .

٥ ـــ المراد أن اعتراض ابن الحاج الذي ساقه على تعريف ابن عصفور للنحو لا وَجْهَ له .

٦ ـــ هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج البغدادي النحوي ، كان أحدثَ أصحاب المبرِّد سنًّا ، مع ذكاء وفطنة ، وكان المبرد يقربه ، فقرأ عليه كتاب سيبويه . مات شابًّا في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة للهجرة .

٧ ـــ ابن السراج : الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

المسألة الثالثة

[حد اللغة ، وهل هي بوضع الله أو البشر]

قال في (الخصائص) :

" حَدُّ اللغة : أصواتٌ يعبِّر بــها كُلُّ قَوْمٍ عن أغراضهم " [1].

واختُلِفَ : هل هي بوَضْع الله ، أو البشر ؟ على مذاهب :

أحدُها : وهو مذهب الأشعري [2] أنــها بوَضْع الله .

واختُلِفَ على هذا [3] : هل وَصَلَ إلينا عِلْمُها بالوحي إلى نبيّ مــن أنبــيائه ؛ أو بِخَلْــقِ أصوات في بعض الأجسام تَدلّ عليها ، وإسْــمَاعِها لِمَنْ عَرَفَها ونَقْلِها ؛ أو بِخَلْقِ العِلْم الضروريّ في بعض العباد بــها ؟

على ثلاثة مذاهب [4] ، أرْجَحُها الأولُ [5] ، ويدل له ولأصل المذهب قولُه تعالى :

---

١ ـــ قــال ابـــن جـــني : " باب القول على اللغة ، وما هي . أمّا حَدُّها ؛ فإنــها أصواتٌ يعبِّر بــها كُلُّ قَوْمٍ عن أغراضهم " . الخصائص : ١ / ٣٣

٢ ـــ هـــو أبو الحسن علي إسماعيل بن إسحاق (ت ٣٢٤ هـــ) . انظر : طبقات الشافعية : ٣ / ٣٤٧ ـــ ٤٤٤ .

٣ ـــ المشار إليه : الوَضْع من الله تعالى .

٤ ـــ نلاحـــظ أن المذهب الأول ، وهو أن اللغة بوضع الله تعالى ، قد تفرّع إلى ثلاثة مذاهب .

٥ ـــ الأول : هو وَصَلَ إلينا عِلْمُ اللغة بالوحي إلى نبيّ من الأنبياء .

(وعَلَّمَ أدمَ الأسْمَاءَ كُلَّها) [١] ؛ أي أسماء المسمَّيات.

قال ابن عبَّاس : عَلَّمَهُ اسمَ الصَّحْفَة [٢] ، والقِدْرِ [٣] ، حتى الفَسْوَةِ والفُسَيَّةِ [٤] .

وفي رواية عنه : عَرَضَ عليه أسماء وَلَده [٥] إنسانًا إنسانًا [٦] ، والدوابّ ، فقيل : هذا الحمارُ ، هذا الجملُ ، هذا الفَرَسُ .

أخرجهما [٧] ابنُ أبي حاتم في تفسيره [٨] .

---

١ ــ البقرة / ٣١ .

٢ ــ الصحفة : كالقَصْعَة ، وزنًا ومعنى .

٣ ــ القدر : آنية الطبخ ، وهي مؤنثة ؛ ولذلك تلحقها هاء التأنيث في التصغير . وأسماء القدور كلها مؤنثة ، إلا المِرْجَل ، وهو القدر من الحجارة والنحاس .

٤ ــ الفسوة : المرّة من الفُسَاء ، وهو إخراج الريح بغير صوت . والفُسَيَّة : تصغير الفسوة .

٥ ــ عنه : أي عن ابن عباس ، عَرَضَ الله تعالى ، على آدم أسماء وَلَده ؛ أي أولاده ؛ لأن الولد يُستعمَل مفردًا وجمعًا ، ويَعُمُّ المذكر والمؤنث .

٦ ــ إنسانًا إنسانًا : حال ، بمعنى مُفصَّلِينَ مُبيَّنِينَ ، وانتصاب الثاني بالعامل في الأول ؛ لأن المجموع هو الحال . أو إنسانًا الأول : حال ، والثاني توكيد له ، أو الثاني نعت الأول ؛ أي إنسانًا سَابقَ إنسانًا .

٧ ــ أخرجهما : أي القولين عن ابن عباس ، رضي الله عنهما .

٨ ــ هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة . كان مَنْزِله في درب حنظلة بالريّ ، إليه نسبته .

وتعليمُه تعالى دَالٌّ على أنه الواضِعُ دونَ البشر ، وأن وصولَها بالوحي إلى آدمَ .

ومَالَ إلى هذا القول ابنُ جني [١] ، ونَقَلَه عن شيخه أبي علي الفارسي [٢] ، وهما من الْمُعْتَزِلة [٣] .

والمذهب الثاني : أنها اصطلاحيةٌ ، وَضَعَها البشرُ ، ثم قيل : وَضَعَها آدمُ .

---

١ ـ قال ابن جني في (باب القول على أصل اللغة : أ إلْهَامٌ هي أم اصطلاح) : " هذا موضع مُحوِجٌ إلى فَضْل تأمل ، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضعٌ واصطلاح ، لا وَحْيٌ وتوقيف . إلا أن أبا علي ـ رحمه الله ـ قال لي يومًا : هي من عند الله ، واحتجَّ بقوله سبحانه : (وعلّم آدم الأسماء كلها) ... " . الخصائص : ١ / ٤٠

٢ ـ هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، من أكابر النحويين أخذ عن أبي بكر بن السرَّاج ، وأبي إسحاق الزجاج . وعَلَت مَنْزِلتُه في النحو ، حتى فضَّله كثيرٌ من النحويين على المبرد . وصنَّف كُتُبًا كثيرة حسنة ، لم يُسبَق إلى مثلِها ؛ منها كتاب الإيضاح في النحو ، والحجة في عِلَل القراءات السبع ، وكتاب المقصور والممدود إلى غير ذلك من الكتب . وتُوفي أبو علي الفارسي يوم الأحد ، لسبع عشرة ليلة خَلَت من ربيع الأول ، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة .

٣ ـ المعتزلة : فرقة من المتكلّمين ، يخالفون أهل السنَّة في بعض المعتقدات ، وتنفي القَدَرَ ، وتعتمد على المنطق والقياس في مناقشة القضايا الخاصة بعلم الكلام ، نشأت في البصرة في أواخر القرن الأول الهجري ، ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عَطَاء حَلْقَة الحسن البصري . الواحد : مُعْتَزِليّ .

وتــأوَّلَ ابنُ جني الآية على أن معنى (عَلَّمَ آدمَ) : أقْدَرَه على وَضْعِها [1] .

وقــيل : لعلــه كــان يَجتمع حكيمان ، أو ثلاثةٌ ، فصاعدًا ، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة ، فوضعوا لكُلّ واحدٍ منها لفظًا ، إذا ذُكِرَ عُرِفَ به [2] .

---

١ ـــ قال ابن جني في تعليقه على قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) : " وذلــك أنــه قد يجوز أن يكون تأويلُه : أقْدَرَ آدمَ على أن واضع عليها ، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة " . الخصائص : ١ / ٤٠ و٤١

٢ ـــ قــال ابــن جــني : " ثم لنَعُدْ في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وَحْــيًا . وذلــك أنــــهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بُدَّ فيه من المواضعة ؛ قالــوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عــن الأشــياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سِمَة ولفظًا ، إذا ذُكِرَ عُرِف به ما مُسمَّاه ؛ ليمتاز من غيره ، وليُغنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرْآة العــين ، فــيكون ذلك أقربَ وأخفَّ وأسهل من تكلُّف إحضاره ، لبلوغ الغــرض في إبانة حاله ... فكأنــهم جاءوا إلى واحد من بني آدم ، فأومَئوا إلــيه ، وقالــوا : إنسان إنسان إنسان ، فأيَّ وقت سُمع هذا اللفظ عُلِم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سِمَة عينه ، أو يده ، أشاروا إلى ذلــك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فمتى سُمعت اللفظــة مــن هــذا عُرِفَ مَعْنيّها ، وهَلُمَّ جرًّا فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعــال ، والحروف . ثم لك بعد من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذي اسمه إنسان فليُجعلْ مكانه (مَرْد) ، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه (سَرْ) . وعلى هذا بقية الكلام " . الخصائص : ١ / ٤٤

وقيل : أصلُ اللغات كلّها من الأصوات المسموعات ؛ كدوِي الريح والرعد ، وخرير الماء ، ونَعِيق الغراب ، وصَهيل الفرس ، ونَهيق الحمارِ ، ونحو ذلك ، ثم وُلِدت اللغاتُ عن ذلك فيما بعدُ .

واستحسنه ابنُ جني [١] .

والمذهب الثالث : الوَقْفُ ؛ أي لا يُدْرَى : أهي من وَضْع الله ، أو البشر ؛ لعدم دليل قاطع في ذلك .

وهو الذي اختاره ابنُ جني أخيرًا [٢] .

---

١ ــ قال ابن جني : " وذهب بعضُهم إلى أن أصل اللغات كلّها إنما هو من الأصوات المسموعات ؛ كـدَوِيّ الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشَحيج الحمار ، ونَعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونَزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم وُلـدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وَجْهٌ صالِحٌ ، ومذهب مُتقبَّل " . الخصائص : ١ / ٤٦ و٤٧

٢ ــ قال ابن جني : " واعلم ، فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت دائمُ التنقير والبحث عن هذا الموضع ، فأجدُ الدواعي والخوالِج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغوّل على فكري ؛ وذلك أنني إذا تأملتُ حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدتُ فيها من الحكمة والدقّة ، والإرهاف والرقة ، ما يملك عليّ جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح بي أمام غَلْوة السحر فمن ذلك ما نبَّه عليه أصحابنا ، رحمهم الله ، ومنه ما حذوتُه على أمثلتهم ، فعرفتُ بتتابعه وانقياده ، وبُعْد مراميه وآماده ، صحَّةَ ما وُفِّقوا لتقديمه منه ، ولُطْفَ ما أُسعِدوا به ، وفُرِقَ لهم عنه . وانضاف إلى ذلك واردُ الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعزّ ؛ فقوي في نفسي اعتقادُ كونها توفيقًا من الله سبحانه ، وأنها وَحْيٌ . ــ

تنبيهان [١] :

الأول : زَعَــمَ بعضُهم أنه لا فائدة لِهذا الخلاف [٢] . وليس كذلك ؛ بل ذُكِرَ له فائدتان :

الأولى : فقهية ؛ ولذا ذُكِرَت هذه المسألة في أصوله [٣] .

والأخرى : نَحْوِية ؛ ولِهذا ذكرتُها في أصوله [٤] تَبَعًا لابن جني في (الخصـــائص) ، وهـــي جـــواز قَلْب اللغة ؛ فإن قلنا : إنـــها اصطلاحية جاز ، وإلاّ فلا [٥] .

ثم أقـــول في ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبّهوا وتنبّهنا ، على تأمـــل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ؛ كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى ، قد خلـــق مِـــنْ قبلنا ، وإن بعد مداه عنّا ، مَنْ كان ألطفَ منّا أذهانًا ، وأسرعَ خواطـــرَ ، وأجرأ جَنَانًا . فأقف بين تين الخَلتين حسيرًا ، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورًا " . الخصائص : ١ / ٤٧ . وقول ابن جني في آخر النص (فأقف) يبدو منه أن مذهبه في مبحث (هل اللغة بوضع الله أو البشر) هو الوقف .

١ ـــ تنبـــيهان : هو تثنية (تنبيه) ، وهو مصدر نَبَّهتُه ، إذا أيقظتَه من نَوْمِه أو ذكّرتَه من غفلته ، اصطلح المصنّفون على استعماله بمعنى الإعلام بتفصيل ما عُلِمَ إجمالاً .

٢ ـــ المشار إليه : الخلاف في (هل اللغة بوضع الله أو البشر) .

٣ ـــ أي أصول الفقه .

٤ ـــ أي أصول النحو .

٥ ـــ (وإلا فـــلا) أي : وإن لم نقل بأنـــها اصطلاحية ؛ بل توقيفية ، فلا يجـــوز القلـــب ، فيمتنع تسمية الثوب فرسًا ، والفرس ثوبًا ، ونحو ذلك مما يشمل نقل الدلالة ، والتحوُّل من اللغوي إلى الاصطلاحي .

وإطباقُ [١] أكثر النحاة على أن المصحَّفاتِ [٢] ليست بكلام ينبغي أن يكون من هذا الأصل [٣] .

الثاني : قال ابن جني :

الصواب ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش [٤] ، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح ــ أن اللغة لم تُوضَع كلُّها في وقت واحد؛ بل وَقَعَت متلاحقة متتابعة [٥] .

---

١ ــ الإطباق : الإجماع. يُقَال : أطْبَقَ الناسُ على كذا ، إذا اجتمعوا واتفقوا عليه ، بملاحظة ما فيه من الإحاطة والشمول .

٢ ــ المصحفات : الصحائف المكتوبة .

٣ ــ من هذا الأصل : أي فإن قيل بالتوقيف ، فلا عبرة بالمصحَّف ، وإن قيل بالاصطلاح ، وصَدَرَ عن تواطؤ وتوافق ، اعتُدَّ به .

٤ ــ الأخافشة أحدَ عشرَ نحويًّا ، المشهور منهم ثلاثة : أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (ت ١٧٧ هـ) أحد شيوخ سيبويه ، وهو الأخفش الأكبر ، وأبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة (ت ٢١٥ هـ) تلميذ سيبويه ، وهو الأخفش الأوسط ، وأبو الحسن علي بن سليمان (ت ٣١٥ هـ) ، وهو الأخفش الأصغر . والمراد بأبي الحسن الأخفش هنا سعيد بن مسعدة .

٥ ــ قال ابن جني : " ... فإنها [يقصد اللغة] لا بُدَّ أن يكون وَقَعَ في أول الأمر بعضُها ، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه ، فزِيدَ فيها شيئًا فشيئًا ، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المبين عن معانيه ، لا يخالف الثاني الأول ، والثالث الثاني ، كذلك متّصلاً متتابعًا ... . وهذا رأي أبي الحسن ، وهو الصواب " . الخصائص : ٢ / ٢٨ و٢٩

قـــال الأخفش : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبَلِ أن أول ما وُضِعَ منها وُضِعَ على خلاف ، وإن كان كلُّه مسوقًا على صحَّة وقياس ، ثم أحدثوا من بعدُ أشياءَ كثيرة للحاجة إليها ، غير أنـــها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مُختلفًا .

قـــال : ويجوز أن يكون الموضوعُ الأولُ ضَرْبًا واحدًا ، ثم رأى مَنْ جاء من بعد أن خالف قياسَ الأول إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحَّة مَجْرَى الأول (١) .

قـــال : وأما أيُّ الأجناسِ الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وُضِعَ قبلُ ؟ فلا يُدْرَى ذلك ، ويُحتمَل في كلٍّ من الثلاثة أنه وُضِعَ قبلُ (٢) .

---

١ ـــ قـــال ابـــن جني : " وذهب [أبو الحسن الأخفش] إلى أن اختلاف لغـــات العرب ؛ إنما أتاها مِن قِبَل أن أوّل ما وُضع منها وُضع على خلاف ، وإن كـــان كلــه مَسوقًا على صحَّة وقياس ، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنـــها على قياس ما كان وُضع في الأصل مُختلفًا ، وإن كـــان كـــل واحـــد آخذًا من صحة القياس حظًّا . ويَجوز أيضًا أن يكون الموضـــوع الأول ضـــربًا واحدًا ، ثم رأى مَنْ جاء مِن بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جارٍ في الصحة مَجْرَى الأول " . الخصائص : ٢ / ٢٩

٢ ـــ قـــال ابـــن جني : " فأمَّا أيُّ الأجناس الثلاثة تقدَّم ـــ أعني الأسماء ، والأفعال ، والحروف ـــ فليس مما نحن في شيء ؛ وإنما كلامُنا هنا : هل وقع جميعها في وقت واحد ، أم تتالت وتلاحقت قطعةً قطعةً ، وشيئًا بعد شيء ، وصدرًا بعد صدر " . الخصائص : ٢ / ٣٠

وبه صرَّح أبو علي [1] .

قال[2] : وكان الأخفش يذهب إلى أن ما غُيِّرَ لكثرة استعماله ؛ إنمــا تصــوَّرته العــربُ قبل وضعه ، وعَلِمَتْ أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالِها إياه ، فابتدءوا بتغييره ، عِلْمًا بأن لا بُدَّ من كثرته الداعية إلى تغييره .

---

١ ــ قال ابن جني : " اعلم أن أبا علي ــ رحمه الله ــ كان يذهب إلى أن هــذه اللغة ــ أعني ما سبق منها ، ثم لحق به ما بعده ــ إنما وقع كلُّ صَدْرٍ منها في زمان واحد ، وإن كان تقدَّم شيء منها على صاحبه ؛ فليس بواجب أن يكون المتقدِّم الفعل على الاسم ، ولا أن يكون المتقدِّم على الحرف الفعلُ وإن كانــت رُتْــبة الاسم في النفس من حصَّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعــل ؛ والفعل قبل الحرف . وإنما يعني القومُ بقولِهم : إن الاسم أسبقُ من الفعــل أنه أقوى في النفس ، وأسبقُ في الاعتقاد من الفعل ، لا في الزمان . فأمَّــا الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدَّموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونــوا قدَّمــوا الفعل في الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف . وذلك أنــــهم وزنــوا حينئذ أحوالَهم ، وعرفوا مصايرَ أمورهم ؛ فعلموا أنــــهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني ، وأنــها لا بُدَّ لــــها من الأسماء والأفعال والحـــروف ، فلا عليهم بأيِّها بدءوا : أ بالاسم ، أم بالفعل ، أم بالحرف ؛ لأنــــهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنَّ جُمَعَ ؛ إذ المعاني لا تَستغني عــن واحــد مــنهنَّ . هذا مذهب أبي علي ، وبه كان يأخذ ، ويُفتِي " . الخصائص : ٢ / ٣٠

٢ ــ انظر الخصائص : ٢ / ٣١ .

قـال : ويجوز أن يكون [1] كانت قديمًا مُعرَبةً ، فلمَّا كَثُرَتْ غيِّرتْ فيما بعدُ [2] .

قال : والقولُ عندي هو الأول [3]؛ لأنه أدلُّ على حَكْمتِها [4] وأشهدُ لـها بعِلْمِها بمصاير [5] أمرها ، فتَركوا بعضَ الكلامِ مبنيًّا غيرَ مُعرَب ، نحو : أمْسِ ، وأينَ ، وكيفَ ، وكَمْ ، وإذْ ، وحيثُ ، وقبلُ ، عِلْمًا [6] بأنهم سيستكثرون منها فيما بعدُ ، فيجب لذلك تغييرُها .

* * *

---

١ ـ الحديث عمَّا غيِّر لكثرة الاستعمال ، وعنى به أبو الحسن الأخفش المبنيَّات ، وهي ضَرْبٌ منه .

٢ ـ ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن العلة في البناء كثرة الاستعمال .

٣ ـ والقول عندي : أي القول الراجح المعوّل عليه عند ابن جني ، هو الاحتمال الأول ، وهو أنهم لَمَّا رأوا الداعية للتغيير ؛ لكثرة التعاور والتوارد في الكلام ، تصرَّفوا ابتداء بالتخفيف والتغيير .

٤ ـ أي أكثر دلالة وأقواها على أن العرب حكماءُ ، يضعون الألفاظ مواضعها ، ويوقعونَها مواقعها . والحكيمُ مَنْ يعطي كل شيء ما يستحقه .

٥ ـ مصاير : جمع مصير ؛ لذلك جاء بالياء ، لا بالهمزة ؛ لأن الياء أصلية .

٦ ـ (علمًا) علة لـ (تركوا) ... ؛ أي تركوا بعض الكلمات مبنية ؛ لعلمهم بأنهم يستكثرون منها في كلامهم ، فيجب لذلك الاستكثارِ تغييرُها من الإعراب ، الذي هو الأصل ، إلى البناء ، الذي هو لزوم حالة واحدة ؛ لخفته بالنسبة إلى الاستكثار .

المسألة الرابعة

في مناسبة الألفاظ للمعاني (١)

قال في (الخصائص) (٢) :

" هـــذا موضـــعٌ شريفٌ ، نبَّه عليه الخليل (٢) وسيبويه (٣) ، ونقلته الجماعة بالقبول .

---

١ ـــ ذهـــب بعض القدماء من العلماء العرب إلى وجود مناسبة بين الألفاظ ومعانـــيها ، وقد عقد لـــها ابن جني بابًا طويلاً في كتابه (الخصائص ٢ / ١٥٢ ـــ ١٦٨) عـــنوانه (باب في إمساس الألفاظ أشباهَ المعاني) ، أتى فيه بألفاظ كثيرة ، تدل على مناسبة الصوت للمعنى الدالّ عليه . وقد روى ابن جني ، في بداية الباب ، عن الخليل وسيبويه ما يشير إلى قولِهما بوجود تلك المناسبة . وقد نقل بعضُ أهل أصول الفقه عن عبَّاد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضـــع هذه اللفظ أو تلك بإزاء هذا المعنى أو ذاك . وكان بعض مَنْ يرى رأي الصيمري يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسُئل ما مُسمًّى ، أو ما معنى كلمة (اذغاغ) ، وهي بالفارسية الحَجَرُ ، فقال : أجدُ فيه يُبْسًا شديدًا ، وأراه الحجر . وأنكر الجمهور ما ذهب إليه الصيمري ، وقال : لو ثَبتَ ما قاله لاهتدى كلُّ إنسان إلى كل لغة . انظر : المزهر ١ / ٤٧

٢ ـــ قـــال ابن جني : " اعلم أن هذا موضع شريف لطيف . وقد نبَّه عليه الخلـــيل وســـيبويه ، وتلقـــته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحَّته " . الخصائص : ٢ / ١٥٢

٢ ـــ هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن عمرو بن تميم البصري الفـــراهيدي ، وقـــيل : الفُرْهُودي ، وهو حيّ من الأزد ، سيِّد أهل الأدب

قال الخليل : كأنــهم تَوهَّمُوا في صوت الجُنْدُب [١] استطالةً ، فقالــوا : صَــرَّ [٢] ، وفي صــوت البَازِي [٣] تقطيعًا ، فقالوا : صَرْصَرَ [٤] .

قاطـبة في علمـه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله . وهو أول من استخرج علم العروض ، وضبط اللغة ، وأملى (كـتاب العين) على الليث بن المظفَّر . وأخذ عنه سيبويه ، وعامة الحكاية عنه في (الكتاب) عن الخليل ، فكلما قال سيبويه : سألته ، أو قال : قال ، من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل . وتوفِّي سنة ستين ومائة ، وقالوا : سنة سبعين ومائة ، وقالوا : سنة خمس وسبعين . رحمة الله عليه ورِضْوانُه .

٣ ــ هــو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، مولى بني الحارث بن كعب . وســيبويه لقــب له ، ومعناه بالفارسية (رائحة التفاح) ، ويقال : إن أمه كانت ترقّصه ، وهو صغير ، بذلك . لزم الخليلَ ، وبرع في النحو ، وصنَّف كتابه الذي لم يسبقه أحدٌ إلى مثله ، ولا لَحِقه أحدٌ من بعده . مات سيبويه سنة ثمان وثمانين ومائة ، على أرجح الأقوال ، وقد نيَّف على الأربعين .

١ ــ الجندب : نوع من الجراد ، أو طائر يقع في النار .

٢ ــ صَرَّ صَرًّا وصَرِيرًا : إذا صوَّت .

٣ ــ البازي : نوع من الصقور التي يُصطَاد بــها .

٤ ــ صَرْصَرَ : صوَّت وصاح شديدًا ، قابلوا بتقطيع الحروف على أجناسها تقطيع الصوت . وقال ابن جني : " قال الخليل : كأنــهم توهموا في صوت الجــندب استطالة ومَدًّا ، فقالوا : صَرَّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا ، فقالوا : صرصر " .

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان : إنـــها تأتي للاضـــطراب والحركة ، نحو : الغَلَيَان [1] ، والغَثَيَان [2] ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال [3] .

قال ابن جني : وقد وجدتُ أشياءَ كثيرة من هذا النمط [4] .

---

١ ــ الغليان : مصدر غَلَت القِدْرُ وغيرُها غَلَيَانًا ، أو غَلْيًا .

٢ ــ الغثـــيان : مصدر غَثَت النفسُ غَثْيًا وغَثَيَانًا ، وهو اضطرابُها حتى تكاد تتقيأ من خلط يُصب إلى فم المعدة .

٣ ــ فقابلوا : أي جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها دالة على توالي حـــركات الأحـــداث والأفعال ؛ لكمال المناسبة بين الألفاظ والمعاني .قال ســـيبويه : " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولُك : النَّزَوَان ، والنَّقَزَان ؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفـــاع . ومـــثله العَسَـــلان والرَّتَكَان ... ومثل هذا الغَلَيَان ؛ لأنه زعزعة وتَحرُّك . ومثله الغَثَيَان ؛ لأنه تَجَيُّشُ نفسه وتَثَوُّرٌ .ومثله الخَطَرَان واللَّمَعَان ؛ لأن هذا اضطرابٌ وتَحَرُّكٌ . ومثل ذلك اللَّهَبَان والصَّخَدَان والوَهَجَان ؛ لأنه تَحرُّك الحَرِّ وثُؤورُه ؛ فإنما هو بمنـــزلة الغَلَيَان " . الكتاب : ٤ / ١٤ .

٤ ــ قـــال ابـــن جني : " ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة ، على سَـــمْت مـــا حـــدَّاه ، ومنهاج ما مَثَّلاه ؛ وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضـــعَّفة تأتي للتكرير ، نحو : الزعزعة ، والقلقلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقَرقرة " . الخصائص : ٢ / ١٥٣ . وألف الاثنين في (حدَّاه ومثلاه) تعود على الخليل وسيبويه .

مـــن ذلـــك المصـــادرُ الرباعيَّةُ المضعَّفة ، تأتي للتكرير ، نحو : الزَّعْـــزَعَة [1] ، والقَلْقَلَـــة [2] ، والصَّلْصَلَة [3] ، والقَعْقَعَة [4] ، والقَرْقَرَة [5] .

والفَعَلَى تأتي للسرعة ، نحو : الجَمَزَى ، والوَلَقَى [6] .

ومن ذلك باب استَفْعَلَ ، جعلوه للطلب [7] ، لِمَا فيه من تقدُّم حـــروف زائدة على الأصول ، كما يتقدَّم الطلبُ الفعلَ ، وجعلوا

---

١ ـــ الزعزعة : هي التحريك ، أو الشديد منه .

٢ ـــ القلقلة : مصدر قَلْقَلَ الشيءَ قَلْقَلَةً ، على القياس ، وقِلْقَالاً إذا حرَّكه .

٣ ـــ الصلصـــلة : صَلْصَـــلَ الشيءُ ؛ أي صوَّت صوتًا فيه ترجيعٌ . يُقَال : صَلْصَلَ الجرسُ .

٤ ـــ القعقعـــة : حكاية صوت السلاح ؛ وصَريف الأسنان لشدَّة وَقْعها في الأكل . وتحريك الشيء اليابس الصُّلْب مع صوت .

٥ ـــ القرقـــرة : الضَّحِك إذا استُغْرِب فيه ورُجِّع . وصوتُ الحمام . وقَرْقَرَ بطنُه : صَوَّتَ .

٦ ـــ الجَمَـــزَى : يُستعمَل مصدرًا كالجَمْز ، وهو أشدُّ السَّيْر ، وقد جَمَزَ ، إذا عَدَا . ويُستعمَل الجَمَزَى وصفًا ، قالوا : حمارٌ جَمَزَى ؛ أي سريع . قال ابـــن جـــني : " ووجدتُ أيضًا (الفَعَلَى) في المصادر والصفات ؛ إنما تأتي للسرعة ، نحو : البَشَكَى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى " . الخصائص : ٢ / ١٥٣

٧ ـــ قـــال ابـــن جـــني : " ومن ذلك ـــ وهو أصنعُ منه ـــ أنـــهم جعلوا (استَفْعَلَ) في أكثر الأمر للطلب، نحو : استسقى ، واستطعمَ ، واستوهب ، واستمنح ، واستقدم عَمْرًا ، واستصرخ جعفرًا " . الخصائص : ٢ / ١٥٣

الأفعـــال الـــواقعة من غير طلب إنما تَفْجَأ حروفُها الأصولُ ، أو ما ضَارَعَ الأصولَ ، نحو : خَرَجَ ، وأَكْرَمَ [١] .

وكذلك جعلوا تكريرَ العين دالاًّ على تكرير الفعل ، نحو : فَرَّحَ وكَسَّرَ [٢] ، فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى ، وخَصُّوا بذلك العين ؛ لأنـــهـــا أقوى من الفاء واللام ؛ إذ هي واسطةٌ لـــهما ، ومكنوفةٌ بهما ، فصارا كأنـــهما سِيَاجٌ لـــهاُ ، ومبذولان للعوارض دونَها ؛ ولذلك نَجد الإعلالَ بالحذف فيهما دونَها [٣] .

---

١ ـــ أَكْــرَمَ : مثال لما ضَارَعَ ؛ أي شَابَهَ الأصول ؛ فإن الهمزة وقعت موقع الفاء من الرباعي ، فشابَهَت الأصلي .

٢ ـــ تكرير الراء والسين في (فرَّح وكسَّر يدل على تكثير الفعل وتكريره .

٣ ـــ قـــال ابن جني : " ومن ذلك أنـــهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ؛ فقالوا : كسَّر ، وقطَّع ، وفتَّح ، وغلَّق ؛ وذلك أنـــهم لَمَّـــا جعلوا الألفاظ دليلة على المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يُقابَل به قوة الفعـــل ، والعـــينُ أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنـــها واسطةٌ لـــهما ، ومكنوفة بهما ، فصارا كأنـــهما سِيَاجٌ لـــها ، ومبذولان للعوارض دونَها . ولـــذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونَها . فأمَّا حذفُ الفاء ففي المصادر مـــن بـــاب (وَعَـــدَ) ، نحو : العِدَة ، والزِّنَة ، والطِّدَة ، والتِّدَة ، والهِبَة ، والإبة . وأمَّا اللامُ فنحو : اليَد ، والدم ، والفم ، والأب ، والأخ ، والسنة ، والمائة ، والفئة . وقلَّما تجد الحذفَ في العين . فلمَّا كانت الأفعال دليلة على المعـــاني ، كـــرَّروا أقواها ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدَّث به ، وهو تكريـــر الفعل " . الخصائص : ٢ / ١٥٥ . ويقصد ابن جني بـــ (المثال) البناء الصرفي ؛ ويقصد بـــ (كرروا أقواها) أقوى الحروف ، وهو العين .

ومـــن ذلك قولُهم : الخَضْمُ [١] لأكْلِ الرَّطْب ، والقَضْم [٢] لأكْلِ اليابس ؛ فاختاروا الخاء لرخاوتِها للرَّطْب ، والقاف لصلابتها لليابس [٣].

والنَّضْـــحُ [٤] للماء ونحوِه ، والنَّضْخُ [٥] أقوى منه ؛ فجعلوا الحاء لرقَّتِها للماء الخفيف ، والخاء لغلَظِها لمَا هو أقوى [٦] .

ومن ذلك قولُهم : القَدُّ طُولاً [٧] ، والقَطُّ عَرْضًا [٨] ؛ لأن

---

١ ـــ خَضَمَه ، أو خَضِمَه خَضْمًا : أكله بجميع فمه ، أو بأقصى أضراسه .

٢ ـــ قَضَمَ الشيءَ ، أو قَضِمَه قَضْمًا : كَسَرَهُ بأطراف أسنانه .

٣ ـــ قـــال ابـــن جني : " من ذلك قولُهم : خضم وقضم ؛ فالخَضْمُ لأكل الـــرَّطْب كالبِطِّـــيخ والقِثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرَّطْب ، والقَضْمُ للصُّلْب اليابس ، نحو : قَضمت الدابةُ شعيرَها ، ونحو ذلك . وفي الخبر : قد يُـــدْرَك الخَضْمُ بالقَضْمِ ؛ أي قد يُدرَك الرخاء بالشدَّة ، واللين بالشَّظَف ... فاختاروا الخاء لرخاوتِها للرَّطْب ، والقاف لصلابتها لليابس ؛ حَذْوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث " . الخصائص : ٢ / ١٥٧ و١٥٨

٤ ـــ نَضَحَ الشيءُ نَضْحًا : رَشَحَ . ويُقَال : نَضَحَ الثوبَ وغيرَه ، إذا رَشَّهُ .

٥ ـــ نَضَخَ الماءُ نَضْخًا ونُضُوخًا : اشتَدَّ فورانُه من يَنْبوعه .

٦ ـــ لمـــا هو أقوي ؛ أي من الماء كالعسل الغليظ . قال ابن جني : " ومن ذلك قولُهم : النَّضْحُ للماء ونحوه ، والنَّضْخُ أقوى من النَّضْح . قال الله تعالى (فـــيهما عيـــنان نضَّاختان) الرحمن / ٦٦ . فجعلوا الحاء ، لرقتها ، للماء الضعيف ، والخاء ، لغلَظها ، لمَا هو أقوى منه " . الخصائص : ٢ / ١٥٨

٧ ـــ القَدُّ : القطع المستأصِل . وقيل : هو المستطيل . وطولا : تمييز .

٨ ـــ يُقَال : قَطَّ القلمَ وغيرَه ؛ أي قَطَعَ رأسَه عَرْضًا في بَرْيِه .

الطـــاء أحْصَـــرُ [١] للصـــوت ، وأسْرَعُ قطعًا له [٢] من الدال المســـتطيلة ، فجَعَلـــوها [٣] لقَطْع العَرْض لقُرْبه وسُرْعته ، والدال المستطيلة لِمَا طَالَ من الأثر ، وهو قَطْعُه طُولاً .

وهذا الباب [٤] واسعٌ جدًّا [٥] ، لا يمكنُ استقصاؤه [٦] .

*　　*　　*

---

١ ـــ أحْصَرُ : أجْمَعُ له وأضْيَقُ .

٢ ـــ أســـرع قطعًا له : أي لأنه حرفٌ شديدٌ مُطبَق مُستَعْلٍ مُقَلْقَلٌ ؛ بخلاف الدال ؛ أي لعدم إطباقها واستعلائها .

٣ ـــ فجعلوها : الضمير يعود على الطاء .

٤ ـــ هذا الباب : أي باب مراعاة المناسبة بين الألفاظ والمعاني .

٥ ـــ جـــدًّا مفعول مطلق ؛ أي سَعَةَ جِدٍّ ، لسَعَة المعاني الموضوع لها الألفاظ بحسب تناسبها .

٦ ـــ قـــال الســـيوطي في المزهـــر (١ / ٥٣) : " فانظرْ إلى بديع مناسبة الألفـــاظ لمعانيها ، وكيف فَاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المقترِنة المتقاربة في المعـــاني ، فجعلت الحرفَ الأضعفَ فيها ، والألينَ ، والأخفى ، والأسهلَ ، والأهمسَ لِمَا هو أدنى وأقلُّ وأخفُّ عملاً أو صوتًا ؛ وجعلت الحرفَ الأقوى والأشدَّ والأظهرَ والأجهرَ لِمَا هو أقوى عملاً ، وأعظم حسًّا . ومن ذلك : المـــدُّ ، والمطُّ ؛ فإن فعل المطّ أقوى ؛ لأنه مَدٌّ وزيادةُ جَذْبٍ ، فناسب الطاء التي هي أعلى من الدال " .

المسألة الخامسة

[الدلالات النحوية]

الدلالات [١] النحوية ثلاثٌ : لفظية ، وصناعية ، ومعنوية .

قال في (الخصائص) [٢] :

" وهي في القوَّة على هذا الترتيب " . قال :

---

١ ــ الدلالات : جمع دلالة . ويجوز في الدال الكسر : دِلالة ، والفتح : دَلالة ، والضم : دُلالة ، والكسرُ أفصح ، ثم الفتح . والمراد بالدلالة : ما يقتضيه اللفظُ عند إطلاقه .

٢ ــ عقد ابن جني في (الخصائص ٣ / ٩٨ ــ ١٠١) بابًا عنوانُه (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) قال فيه : " اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل مُعْتَدٌّ مُرَاعًى مُؤثِّرٌ ؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب . فأقواهُنَّ الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية . ولنذكر من ذلك ما يصحُّ به الغرضُ . فمنه جميعُ الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة . ألا ترى إلى (قَامَ) ، ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها ، وإن لم تكن لفظًا ؛ فإنها صورة يَحملها اللفظُ ، ويَخرج عليها ، ويَستقرُّ على المثال المعتزَم بِها . فلمَّا كانت كذلك لَحِقت بِحُكْمه ، وجَرَتْ مَجْرَى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة . وأمَّا المعنى فإنما دلالتُه لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيِّز الضروريات " .

" وإنمـــا كانت الصناعية أقوى من المعنوية مِنْ قِبَلِ [١] أنـــها ، وإن لم تكن لفظًا ؛ فإنّها صورةٌ [٢] يحملها اللفظُ ، ويخرج عليها ، ويستقرُّ على المثال [٣] المعتزَم بـــها .

فلمّا كانت كذلك [٤] لَحِقَتْ [٥] بِحُكْمِه [٦] ، وجَرَتْ [٧] مَجْــرَى اللفـــظ المـــنطوق به ، فدَخَلا [٨] بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة [٩] .

وأمَّـــا المعنى [١٠] فدلالتُه لاحقةٌ بعلوم الاستدلال ، وليست في حيِّز الضروريات [١١] .

---

١ ـــ (من قِبَل) أي من جهة أن الدلالة ... .

٢ ـــ صورة : صفة .

٣ ـــ يستقر : يَثْبُتُ . والمثال : يُعبَّر عنه بالبناء .

٤ ـــ (فلمـــا كانت) أي الصناعية ، و (كذلك) خبر كان ؛ أي مثل ما ذُكر ، أو (كذلك) بمعنى على ؛ أي على ما ذُكِر .

٥ ـــ فاعل (لَحِقَ) ضمير عائد على الصناعية .

٦ ـــ الهاء في (بحكمه) تعود على اللفظ ؛ أي لحقت الصناعيةُ بحكم اللفظ.

٧ ـــ أي وجَرَتْ تلك الصورةُ .

٨ ـــ فدخلا : أي المذكوران من الدلالة اللفظية والصناعية .

٩ ـــ في بـــاب المعلوم بالمشاهدة : المتعلقة بالأعراض ؛ فقد تكرَّر أن مجموع أجزاء اللفظ ، ومجموع صفة أجزائه غير مشاهدة ؛ بل تحدث شيئًا فشيئًا .

١٠ ـــ المراد من (المعنى) ما لا يرجع للفظ ، ولا لصورته .

١١ ـــ الضروريات : أي الحاصلة من غير نظر ، ولا اكتساب .

مثال ذلك الأفعال؛ ففي كل واحد منها [1] الدلالاتُ الثلاثُ ؛ فإنــه يدل بلفظه [2] على مصدره [3] ، وببنائه [4] وصيغته [5] على زمانه [6]، وبمعناه [7] على فاعله . فالأولان [8] مسموعان ، والـثالث [9] إنما يُدْرَكُ من جهة أن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل ؛ لأن وجود فعلٍ من غير فاعل مُحَالٌ [10] .

قال الخضراويّ في (الإفصاح) :

---

١ ـ (ففي كل واحد منها) أي في كل نوع من أنواعها .

٢ ـ بلفظه : بمادته .

٣ ـ يدل كل فعل على مصدره كـ (ضَرَبَ) ؛ فإنه دالّ على الضَّرْب .

٤ ـ (بنائه) أي الذي هو ترتيب حروفه ، مع ما قام بــها من الحركات والسكنات . والبناء والمثال معناهما واحد .

٥ ـ (وصــيغته) عطف تفسير ؛ لأن البناء والمثال والصيغة عند الصرفيين بمعنى واحد .

٦ ـ (على زمانه) ماضيًا ، أو حالاً ، أو مستقبلاً .

٧ ـ (بمعناه) أي الذي دَلَّ عليه الفعلُ من أن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل .

٨ ـ أي اللفظ وصيغته مسموعان ؛ أي مُدركَان بحاسّة السمع ، وهو مرادُه بالمشاهدة فيما مَرَّ ؛ فهما ضروريان .

٩ ـ (والثالث) أي المعنى ضعيفٌ ؛ لأنه استدلالي ونظري ؛ فلذلك قال : (إنمــا يُدرَك بالنظر) وهو ترتيب أمور معلومة أو مظنونة ؛ للتوصل بــها لمطلوب خبري كذلك .

١٠ ـ وجود فعل من غير فاعل مُحالٌ ؛ لأن الشيء لا يَحدث بنفسه ، ولا منها ؛ بل عن فاعل .

" ودلالة الصيغة (١) هي المسمَّاة دلالة التضمُّن (٢) ، والدلالة المعنوية (٣) هي المسمَّاة دلالة اللزوم (٤) " .

وقال أبو حيَّان (٥) في (تَذْكِرَته) (٦) :

---

١ ـــ تكون دلالة الصيغة في المركَّب من المادة والهيئة .

٢ ـــ (دلالة التضمن) أي لأن الفعل دَلَّ على ما تضمَّنه معناه المركَّب من الحدث والزمان ، وهو الزمان بهيئته ، والحدثُ بمادته ، ودلالتُه على مجموعهما مطابقة ؛ لأن مجموعهما تمامُ ما وُضِعَ له لفظُ الفعلِ .

٣ ـــ المقصود بالدلالة المعنوية دلالةُ الفعلِ على فاعله .

٤ ـــ (هي المسماة دلالة اللزوم) أي لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له ، وهو الحدث الواقع في زمان ، مع وجود فاعله .

٥ ـــ هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان المعروف بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، نحويّ عصره ولُغويّه ومفسِّره ومُحدِّثه ومُقرِئه ومؤرِّخه وأديبه . كان ثَبْتًا صدوقًا حُجَّة سالِم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم ، ومال إلى مذهب أهل الظاهر ، وإلى محبّة الإمام علي كرم الله وجهه ، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن الكريم . وله من التصانيف : البحر المحيط في التفسير ، والنهر مُختَصره ، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب . وُلِد أبو حيان بمطخشارش ، مدينة من حضرة غرناطة ، في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة ، ومات في ثامن عشرين صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

٦ ـــ قال السيوطي عن تذكرة أبي حيان : " التذكرة في النحو ، أربع مجلدات كبيرة ، وقفتُ عليها ، وانتقيتُ منها كثيرًا " . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ١ / ٢٨٢

" في دلالة الفعل ثلاثةُ مذاهبَ :

أحـــدُها : إنمـــا يـــدل على الحدث [١] بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ؛ أي كونه على شكل مخصوص [٢] ؛ ولذلك [٣] تختلف الدلالـــةُ علـــى الزمان باختلاف الصِّيَغ ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها [٤] .

والـــثاني : أنه يدل على الحدث بالصيغة ، واختلافُها من كونه واقعًـــا ، أو غـــيرَ واقعٍ [٥] ، ويَنجرُّ مع ذلك الزمانُ ، فيدلُّ عليه الفعلُ باللزوم دلالةَ السَّقْف على الحائط [٦] .

---

١ ــ المقصود بالحدث : المصدر .

٢ ــ (أي كونه على شكل مخصوص) تفسير للصيغة .

٣ ــ (لذلك) أي لدلالة صيغة الفعل على الزمان .

٤ ــ الضمير في (باختلافها) يعود على الصيغ .

٥ ــ المراد بـــ (كونه واقعًا) : كون الفعل متعديًا ، و (بكونه غير واقع) كـــون الفعل لازمًا ، أو قاصرًا . والمعنى : ويدل اختلاف الصيغ على كون الفعـــل متعديًا ، أو لازمًا ، ومثلوا ذلك بنحو : كَرُمَ ، وأكْرَمَ ؛ فإن الفعل فيهما يدل بصيغته على الحدث ، وهو الكَرَمُ والإكرامُ ، باختلافها في اللزوم والتعدّي ؛ فإن (كَرُمَ) لازمٌ ، و (أكْرَمَ) بزيادة الهمزة مُتعدٍّ .

٦ ــ لأن الســـقف موضوع للخشب ، وما عليها من الجريد والتراب ، غير أن المفهـــوم لا يُعقَـــل إلا بتعقل حائط ؛ أي جدار يُوضَع عليه ، فيَدل عليه دلالة الالتزام .

والثالث : عَكْسُه ، أنه يدل على الزمان بذاته ؛ لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل [١] بالذات [٢] ، ودلالتُه على الحدث بالانجرار .

* * *

١ ـــ يدل الفعل الماضي ، نحو (ضَرَبَ) على الزمان الماضي ، ويدل المضارع والأمر ، نحو (يَضْرِبُ ، واضْرِبْ) على المستقبل .

٢ ـــ (بالذات) أي لأن دلالة الفعل متبادرة من اللفظ ، وتَبَادُرُ المعنى من اللفظ علامةُ الحقيقة .

المسألة السادسة

[أقسام الحكم النحوي]

الحُكْمُ النحويّ ينقسم إلى : وَاجِب ، ومَمْنوع ، وحَسَنٍ ، وقبيح ، وخِلاف الأَوْلَى ، وجَائزٍ على السَّوَاء .

فالواجبُ : كرَفْعِ الفاعلِ [١]، وتأخُّرِه عن الفعل [٢]، ونَصْبِ المفعول ، وجَرِّ المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز ، وغير ذلك .

والممنوع : كأضداد ذلك .

والحَسَن : كرَفْعِ المضارعِ الواقعِ جَزَاءً بعد شَرْطٍ ماضٍ [٣] .

---

١ ـ (كرفع الفاعل) ولا يَرِدُ نصبُه في قولهم : خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ؛ فإن النحويين بعد أن خرَّجوه على القلب ، حَكَموا بشذوذه ، وصرَّحوا بردِّه .

٢ ـ حين نقول : زيدٌ قام ، زيد : مبتدأ ، وجملة (قام) خبره ، لا فاعل مقدَّم وفعل ، وإن أجازه الكوفيون ؛ عملاً ببعض الظواهر التي استندوا إليها ؛ فإن البصريين يحملون ما ذكره الكوفيون على الضرورة .

٣ ـ قال زهير : وإنْ أتَاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْألَةٍ   يَقُولُ لا غائبٌ مَالِي ولا حَرِمُ

ورفعُ المضارع (يقول) حَسَنٌ ؛ لأن حرف الشرط (إن) لم يعمل في لفظ الشرط (أتى) ؛ لكونه ماضيًا مع قُرْبه ، حَسُنَ أن لا تعمل (إن) في الجواب ، مع بُعْده . قال الأعلم : الشاهد فيه رفع (يقول) على نيّة التقديم والتقدير : يقولُ إن أتاه خليلٌ ، وجاز هذا لأن (إن) غير عاملة في اللفظ . والمبرِّد يقدِّره على حذف الفاء . يقول هذا لِهَرِم بن سنان المُرِّي . والخليل : المحتاج ذو الخَلّة . والحرم بمعنى الحرام . والمعنى : إذا سُئل لم يعتلّ بغيبة ماله ، ولا حرَّمه على سائله . الكتاب : ١ / ٤٣٦ بولاق ، والمقتضب :٢ / ٧٠

والقبيح : كرَفْعِه بعد شَرْطٍ مضارعٍ [1] .

وخلاف الأوْلَى : كتقديم الفاعل في نحو : ضَرَبَ غلامُه زيدًا .

والجائز على السَّوَاء : كحَذْف المبتدأ ، أو الخبر [2] ، وإثباته ؛ حيثُ لا مانعَ من الحذف ، ولا مُقْتَضِيَ له .

وقد اجتمعت الأقسامُ الستة [3] في عمل الصفة المشبَّهة ؛ فإنّها إمَّا أن تكون بـ (أل) ، أوْ لا ، ومعمولُها إمَّا مُجرَّدٌ ، أو مقرون بـ (أل) ، أو مضاف إلى ما فيه (أل) ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير ، أو إلى مُجرَّد . فهذه اثنا عشر قسمًا [4] .

---

١ ـ أي كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع ، ومن شواهده :

يا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إنك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

والشاهد فيه : تقديم (تُصرع) في النيّة ، وتضمنه الجواب في المعنى ، والتقدير : إنكَ تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك ، وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمُه أن يجزم الآخرَ ، وهو عند المبرد على حذف الفاء . والأقرع بن حابس من بني تميم ، صحابي ، من سادات العرب في الجاهلية ، شهد حُنينًا ، وفتح مكة المكرمة والطائف .

٢ ـ أي حذف أحدهما عند وجود ما يدل عليه ، ومن شواهده قول الله تعالى : (فصَبْرٌ جَميلٌ) يوسف / ١٨ و٨٣ ؛ فإنه محتمل لحذف المبتدأ ؛ أي صَبْري أو أمْري ؛ أو حذف الخبر ؛ أي صبرٌ جميلٌ أمْثَلُ أو أجملُ .

٣ ـ أي الأقسام الستة للحكم النحوي .

٤ ـ (اثنا عشر) حاصلة من ضَرْب اثنين ، وهما حالتا الصفة ؛ أي تجردها من (أل) والإضافة ، وتعرفها بـهما ، في ستة ، وهي أحوال معمولِها .

وعملُها : إمَّا رَفْعٌ (١)، أو نَصْبٌ (٢) ، أو جَرٌّ ؛ فتلك ستة (٣) وثلاثون (٤) .

١ ــ رفعٌ على الفاعلية بـها عند سيبويه والبصريين ، أو البدلية من الضمير المستتر في الصفة المشبهة عند أبي علي الفارسي .

٢ ــ نصبٌ على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفة ، أو على التمييز .

٣ ــ أي الصور الحاصلة من ضرب الاثني عشر السابقة في هذه الثلاثة ستة وثلاثون . وفي بعض نسخ (الاقتراح) إثبات التمييز ، وهو (صورة) ، فحقّ العبارة عليها : ست وثلاثون صورة .

٤ ــ أمثلتها على الترتيب :

جاء الحسنُ وجهٌ ، أو وَجْهًا ، أو وجهٍ .

جاء الحسنُ الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ .

جاء الحسنُ وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

جاء الحسنُ وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

جاء الحسنُ وجهُه ، أو وجهَه ، أو وجهِهِ .

جاء الحسنُ وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو وجهِ أبيه .

ورأيتُ حسنًا وجهٌ ، أو وجهًا ، أو وجهٍ .

رأيتُ حسنًا الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ .

رأيتُ حسنًا وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

رأيتُ حسنًا وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

رأيتُ حسنًا وجهُه ، أو وجهَه ، أو وجهِه .

رأيتُ حسنًا وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو حسنُ وجهِ أبيه .

والجرُّ ممنوعٌ في أربع صور : أن تكون بـ (أل) والمعمولُ خالٍ منها ، ومن إضافة لِمَا هي فيه : بأن يكون [1] مُجرَّدًا ، أو مضافًا إلى مُجرَّد ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير [2] .

وخلافُ الأوْلَى في صورتين : أن تكون الصفة مُجرَّدة [3] والمعمول مضاف إلى ضمير ؛ أو إلى مضاف إلى ضمير .

والرفعُ قبيحٌ في أربع صور : أن يكون المعمول مُجرَّدًا ؛ أو مضافًا إلى مُجرَّد ، سواءً كانت الصفة بـ (أل) أم دونَها [4] .

والحسنُ فيها النصبُ أو الجرُّ ، والنصبُ خلاف الأوْلَى في أربع صور : أن تكون الصفة مُجرَّدة والمعمول بـ (أل) ، أو مضافٌ إلى ما فيه (أل) ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير [5] .

---

١ ــ (بأن يكون ...) : بيان وإيضاح لسابقه .

٢ ــ المجرد مثل : الحسن وجهٍ ، والمضاف للمجرد مثل : الحسن وجهِ أبٍ ، والمضاف للضمير مثل : الحسن وجهِه ، والمضاف للمضاف إلى ضمير مثل : الحسن وجهِ أبيه .

٣ ــ أي أن تكون الصفة المشبهة مُجردة عن (أل) والإضافة ، نحو : حسن وجهِه ، وحسن وجهِ عَبْدِه .

٤ ــ الصور الأربع مثل : الحسنُ وجهٌ ، أو وجهُ أبٍ ، أو حسن وجهٌ ، أو وجهُ أبٍ .

٥ ــ الصور الأربع مثل : جاء رجلٌ حسنٌ الوجهَ ، وحسنٌ وجهَ الأبِ ، وحسنٌ وجهَهُ، وحسنٌ وجهَ أبيه .

وواجبٌ في صورتين : أن تكون الصفة بـ (أل) ، والمعمول مُجرَّد ، أو مضاف إلى مُجرَّد [١] .

وتجوز الأوجه الثلاثة [٢] على السواء في صورتين : أن تكون الصفة بـ (أل) والمعمولُ مقرونٌ ، أو مضاف إلى مُعرَّف بها [٣] .

* * *

١ ـ الصورتان مثل : جاء الرجلُ الحسنُ وجهًا ، والحسنُ وجهَ أبٍ .

٢ ـ أي تجوز وجوه الإعرب : الرفع والنصب والجر على السواء ، لا رُجْحَان لشيء منها على الآخر .

٣ ـ الصورتان مثل : جاء الرجلُ الحسنُ الوجه ، أو الحسنُ وجه الأب .

المسألة السابعة

[تقسيم الحكم النحوي إلى رُخصَة وغيرها]

ينقسمُ [الحكمُ النحوي] أيضًا إلى رُخْصَة [1] وغيرِها .

والرُّخْصَةُ : ما جاز استعمالُه لضرورة الشعر ، ويَتَفَاوَتُ حُسْنًا وقُبْحًا [2] .

---

١ ـــ الرخصـة في اللغـة : التسهيل في الأمر والتيسير ، وفي اصطلاح علم أصـول الفقه : تغيّر الحكم من صعوبة إلى سهولة لِمُقْتَضٍ ، مع قيام سبب الأصل ؛ أي الحكم الأصلي ، وهو العزيمة . أو الرخصة : ترخيص الله تعالى للعبد فيما يُخفّف عليه . أمَّا الرخصة في عُرف علماء النحو ؛ فهي ما أشار إليه السيوطي بقوله : ما جاز استعمالُه لضرورة الشعر ... ، وهو ماشٍ على اصـطلاح الأصوليين ؛ لأنه قد تغيَّرَ الحكمُ عن صعوبة ، هي مَنْعُ غيرِ المطَّرِد فيه ، لسهولة هي جوازُه لعُذْرٍ ، هو الضرورة ، مع قيام السبب الأصلي من مانع الصرف ـــ مثلاً ـــ في غير المنصرِف المصروف لَها ، سواء كان واجبًا أو حَسَنًا أو قبيحًا أو مستوى الطرفين .

ونشير إلى أن المشروعات للعباد على نوعين : عزيمة ، وهي لغةً : القصدُ المـؤكّد ، وشَرْعًا : اسم لِمَا هو أصلٌ من المشروعات ، وهو ما يثبت ابتداء بإثـبات الشارع حقًّا له . وأنواع العزيمة أربعة : فَرْض ، وواجب ، وسُنَّة ، ونَفَل . والثاني : رُخْصَة .

٢ ـــ توقف السيوطي ، فيما بعد ، أمام المقصود بضرورة الشعر ؛ وذلك في قوله : " وقد اختلف الناسُ في حدّ الضرورة ... " .

وقد يُلحَق بالضرورة ما في معناها [١] ، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج [٢] .

فالضـــرورةُ الحسنةُ : ما لا يُستهجَنُ [٣] ، ولا تَستَوحِشُ منه النفسُ [٤] ؛ كصَرْف ما لا ينصرفُ [٥]، وقَصْرِ الجمع الممدود ،

---

١ ــ أي ما في معنى الضرورة لِمَا يدعو للخروج عن الأصل .

٢ ــ ازْدَوَجَ الكـــلامُ وتَزَاوَجَ ؛ أي أشْبَهَ بعضُه بعضًا في السجع أو الوزن ، وأصله ازتَوَجَ ، من الزَّوْج ، أبدلت فيه تاء الافتعال دالاً لوقوعها إثر زاي . والمـــراد هنا : استعمال كلمة على خلاف الأصل لمقارنتها لأخرى ، كما في الحديث : (ارْجِعْنَ مَأزُورات غيرَ مَأجُورَات) ،وأصلُه (مَوْزُورات) ؛ لأنه من الوِزْر ، فأبدلت الواو ألفًا لمقارنتها (مأجورات) ؛ حتى تَكْمُلَ المناسبة . واستعمل بعض علماء البلاغة مصطلحي السجع والازدواج بمعنى واحد .

٣ ــ يُستهجَن : يُستقبَح ويُعَاب ، من الْهُجْنَة ، ويطلقونَها على القُبْح .

٤ ــ أي تنفر منه النفس لغرابته وقلّة استعماله ، كأنه وَحْشٌ من الكلام غيرُ مألوف للنفوس ، ولا مَعْرُوف لديها .

٥ ــ صـــرف ما لا ينصرف : مثال للضرورة الحسنة ، وظاهرُه الإطلاقُ ، ولعلمـــاء الأدب ، ولا سيما الأندلسيين ، فيه تفصيلٌ ، حاصلُه : أن صرف الممنوع قد يكون واجبًا كصرف (عُنَيْزَة) من قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ : لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

وحَسَنًا كصرف (نُعْمَان) من قول الآخر :

أعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

وقبيحًا كصرف (أفْعَل) .

وجائزًا مستوي الطرفين في غير هذه المواضع .

ومَدِّ الجمع المقصور (١) .

وأسْهَلُ الضرورات تَسكينُ عين (فَعَلَة) في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباعُ ؛ كقوله :

فتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (٢)

والضرورة المُستقبَحَة : ما تَستَوْحِشُ منه النفسُ (٣) ؛ كالأسماء

---

١ ــ المراد بــ (قصر الجمع الممدود) : حَذْف الياء من (فَعَاليل) ونحوه ؛ قالوا في جمع تِمْثَال وجِلْبَاب : تَمَاثِل وجَلابِب ، بدلاً من تَمَاثِيل وجَلابيب . والمراد بــ (مَدّ الجمع المقصور) : زيادة الياء في (فَعَالِل) ونحوه ؛ قالوا في جمع دِرْهَم وصَيْرَف : دَرَاهِيم وصَيَارِيف ، بدلاً من دَرَاهِم وصَيَارِف . وأمثال هذا القصر والمدّ كثيرٌ ، لا يأتي عليه الحصرُ ، حتى جعله أبو علي الفارسي من الأمور المقيسة التي لا تتوقف على السماع ، ولا يُقتصَر بها على الضرورة . وفهم محمد بن علان في (داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح) أن المراد المقصورُ والممدودُ المصطلَح عليه ، فنقل الخلاف الوارد فيه ، وأن قَصْرَ الممدود مما أجمعوا عليه ، وفي مَدّ المقصور خلافٌ مشهورٌ .

٢ ــ الزَّفِير : إدخال النَّفَس ، والشَّهِيق : إخراجه ، والاسم : الزَّفْرَة ، وهو إدخال النَّفَس مع صوت ممدود ، والجمع : زَفَرَاتٌ . والشاهد فيه : قوله زَفْرَات ؛ حيث سَكَّنَ الراجزُ الفاء في الجمع ، وهي عين (فَعَلَة) ، وهو من الضرورات الحسنة .

٣ ــ تستوحش منه النفسُ : تنفر منه النفسُ وتَفِرُّ ؛ لعدم إلفها له . ويخرج الكلام بالضرورة المستقبحة عن الفصاحة .

المعدولـــة [١] ، وما أدَّى إلى التباسِ جَمْعٍ بجمع ؛ كرَدِّ مَطَاعِم [٢] إلى مَطَاعِيم [٣] ، أو عكسه ؛ فإنه يودي إلى التباس مطعم بِمطعام .

قال حازم [٤] في (مِنْهَاج البلغاء) :

---

١ ـــ قـــوله (كالأسمـــاء المعدولة) عن موصوفها بتغييرٍ ما : من زيادة ، أو نقص كقول جميل بن مَعْمَر العُذْرِيّ :

أريدُ صَلاحَها وتُرِيدُ قَتْلي ... وَشَتَّا بَيْنَ قَتْلي والصَّلاحِ

أراد : شتَّان ، حُذفت النون ضرورة ، وهي من أقبح الضرورات . وشتان : اســـم فعـــل ماضٍ بمعنى افْتَرَقَ ، وقيَّده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحـــوال . ويجـــوز أن يكون المراد بقوله (كالأسماء المعدولة) كصرف الأسماء المعدولة عن أصلها عَدْلاً حقيقيًّا كـ (أُحَاد ، ومَوْحَد) ، أو تقديريًّا كـ (عُمَر ، وزُفَر) .

٢ ـــ مَطَـــاعِمُ : جمع مِطْعَم ، وهو الشديدُ الأكلِ . أو جمع مَطْعَم ؛ مصدر ميمي ، أو ظرف .

٣ ـــ مَطَاعِـــيمُ : جمـــع مِطْعَـــام ، مبالغة ، وهو الكثير الأضياف والقِرَى . ويـــودي مَـــدُّ المقصور ، أو قَصْرُ الممدود إلى الوقوع في اللبس ؛ أي التباس جَمْع بجمع ، وهو محذور عند العرب .

٤ ـــ هـــو الإمـــام الأديب البارع أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن بن حـــازم الأنصـــاري القَرْطَاجَنِّيّ ، نسبة إلى قَرْطَاجَنَّة الأندلس ، لا قَرْطَاجَنَّة تونس . وهو حَبْر البلغاء ، وبحر الأدباء ، أما في البلاغة فهو بحرها العذب ، والمتفرِّد بحمل رايتها ، وأما حفظُ لغات العرب وأشعارها فهو حَمَّاد راويتها وحَمَّـــال أوقارها .وله التصانيف العجيبة في الأدب والعربية وغيرهما . تُوفِّي بتونس ليلة السبت الرابع والعشرين من رمضان سنة أربع وثمانين وستمائة .

" وأشدُّ ما تستوحشه النفسُ تنوينُ (أفْعَل مِنْ) ". [1] قال :

" وأقــبحُ ضَرَائرَ : الزيادةُ المؤدية لِمَا ليس أصلاً في كلامهم ، كقوله :

مِنْ حَيثُ ما سَلَكُوا أدْنُو فأنْظُورُ [2]

أي : أنْظُرُ .

---

١ ــ المــراد بــه : تنوين (أفعل) التفضيل . قال حازم في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ٣٨٣) : " الضرائر الشائعة منها المستقبَحُ وغيْره ، وهــو ما لا تَستوحشُ منه النفسُ ، كصرف ما لا ينصرفُ . وقد تَستوحش منه النفسُ في البعض ، كالأسماء المعدولة ، وأشدُّ ما تَستوحشه النفسُ تنوينُ (أفْعَل منه) . ومِمَّا لا يُستقبَح قصرُ الجمع الممدود ، ومَدُّ الجمع المقصور ، ويُستقبَح منه ما أدَّى إلى التباس جمع بجمع ، مثل رَدّ مَطَاعِم إلى مَطَاعِيم ، أو رَدّ مَطَاعِيم إلى مَطَاعِم ؛ فإنه يودي إلى التباس مطعم بمِطْعَام . وأقبحُ ضرائرَ الــزيادةُ المؤديةُ لما ليس أصلاً في كلامهم ، كقوله ... " . ثم يذكر الشواهد التي أثبتها السيوطي .

٢ ــ هذا عَجُز بيت مجهول النسبة ، والبيت بتمامه :

وأنني حَيْثُمَا يَثْني الــهَوَى بَصَري ··· مِنْ حَيثُ ما سَلَكُوا أدْنُو فأنْظُورُ

يثني : مضارع ثَنَاه ؛ أي رَدَّه وعَطَفَه . والهوى : فاعله ، وهو العشق يكون في الخير والشر ، وإرادة النفس ، وهَوِيَه : أحبَّه ومَالَ إليه. وبصري : مفعول يثني ، والبَصَرُ : حِسُّ العين . وسلكوا : ساروا . والمعنى : في الجهة التي يُمِيِّل الهوى بصري إليها أدنو فأنظر إليهم من الجهة التي سلكوا فيها . و (أنظرُ) مضــارع (نَظَرَ) ؛ فزاد الواو (أنظورُ) ضرورة ، وهو الشاهد ؛ لأن هذا الإشباع أخرجه إلى وزن مفقود في الكلام ؛ فلذلك كان من أقبح الضرائر .

أو الزيادةُ المؤديةُ لِمَا يَقِلُّ في الكلام ، كقوله :

طَأطأتُ شِيمَالِي [١]

أراد : شِمَالِي .

وكذلك يُستقبَحُ النقصُ المُجْحِف [٢] ، كقول لبيد :

---

١ ـــ هذه قطعة من بيت لامرئ القيس ، وهو بتمامه :

كأني بفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَة ... صَيودٍ مِنَ العِقْبَانِ طَأطَأتُ شِيمَالِي

وهو من قصيدته المشهورة :

ألا عِمْ صَبَاحًا أيها الطَّلَلُ البَالِي ... وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

وفتخاء الجناحين : بيَّن أنها عُقَابٌ بقوله (من العقبان) ؛ أي مسترخية الجناحين ، كأنهما على الأرض ؛ يشبِّه ناقته في سرعتها وطيرانها بعُقَاب موصوفة بذلك . واللقوة : العُقَاب الخفيفة السريعة . وصيود : مبالغة في الصائد ؛ لأن من شأنها أن تَصطاد ما دونَها من مطلق الطيور وغيرها . وطأطأ رأسَه : طَامَنَه وخَفَضَه ، وطأطأت الفرسُ رأسَها : إذا حرَّكته للحُضْر ودَفَعَتْه للإسراع ، وهو المراد هنا . وشيمالي : لغة في الشِّمْلال ، عند بعض العلماء ، وهي السريعة الخفيفة . والشاهد في الشِّيمال ؛ فإن أصلها شِمال ، فلما اضطُرَّ الشاعر لإقامة البحر الطويل ، أشبع كسرة الشين ، فتولدت ياء . وامرؤ القيس أول مَنْ لطَّف المعاني ، واستوقف على الطُّلول ، وشبَّه النساء بالظِّباء والمها ، وشبَّه الخيلَ بالعِقبان والعِصِيّ ، وفرق بين التشبيه وغيره ، وأجاد الاستعارة والتشبيه ، وابتكر المعاني ، وهذَّب الألفاظ . وامرؤ القيس : لقبه ، ومعناه رجل الشدَّة ، واسمه حُنْدُج بن حُجْر بن عمرو المقصور بن حُجْر الأكبر بن عمرو بن معاوية بن كندة .

٢ ـــ أجْحَفَ بكذا ، إذا ذهب به، ثم استُعِير للنقص الفاحش من كل شيء.

دَرَسَ الـــمَنَا بِمُتَالِعٍ فأَبَانِ (١)

أراد : المنازل .

وكذلك العدولُ عن صيغة لأخرى ، كقول الحطيئة :

جَدْلاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلاَّمِ (٢)

---

١ ـــ هذا صدر بيت للبيد ، كما أشار السيوطي ، والبيت بتمامه :

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ بالْحِبْسِ والسُّوبَانِ

دَرَسَ المنـــزلُ : عَفَا وخَلا وبَلِيَ . ومُتَالع : اسم موضع ، أو جبل بالبادية . وأبـــان : جـــبل شرقيٌّ الحاجز فيه نَخْلٌ وماء ، وجبل لبني فَزَارَة . وأبانان : جبلان : مُتالع وأبان .وفسَّر ابن علان في (داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح) مُـــتالع بأنه جمع متلعة ، من التلع ، وأبان : أظْهَرَ ... . والحِبْس : موضع في ديـــار غطفان . والسوبان : اسم موضع أيضًا . والشاهد فيه : حَذْف الزاي والـــلام من (المنازل) ، وهو حذفٌ مُجْحِفٌ . ولبيد هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية ابـــن بكر بن هوازن العامري الصحابي ، الشاعر المفلق المتقدِّم المجيد ، فارس ميدان الفصاحة ، مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ،وفد على رسول الله ﷺ فأسلمَ وحَسُنَ إسلامُه . وشرفُه بين قومه معروف في الجاهلية والإسلام .

٢ ـــ هذا عَجُز بيت للحطيئة ، كما أشار السيوطي ، والبيت بتمامه :

فيه الرِّمَاحُ وفيه كُلُّ سَابِغَةٍ حَدْلاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلاَّمِ

الجـــدلاء : المحكَمَة من الدروع ، فمحكمة بعدها توكيدٌ ؛ لأنـــها بمعناها . والنســـج : بمعنى منسوج ، أو على معناه ؛ أي من صنعته وشُغله . وسلاَّم : سُليمان ، وفيه الشاهد . والحُطيئة : تصغير حَطْأة ، وهو بمعنى الرجل الدميم أو القصير ، وهو لقب الشاعر أيضًا . وهو أبو مُلَيْكة جَرْوَل بن أوس .

أراد : سُلَيْمَان .

وقد اختلف الناسُ في حَدِّ الضرورة [١] ؛ فقال ابن مالك [٢] :

---

١ ـــ الشعراء أمراء الكلام ، يصرِّفونه أنّى شاءوا ، ويجوز لـــهم ما لا يجوز لغيرهـــم مـــن إطـــلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومن صَـــرْف مـــا لا ينصـــرفُ ، وحَذْف ما لا يُحذَف ، ومَدّ المقصور ، وقَصْر الممـــدود ، والجمـــع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلّت الألســـنُ عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه . وضرورة الشعر عـــند بعـــض العلماء ، على تسعة أوجه : الزيادة ، والنقصان ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر عن طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث .

٢ ـــ هـــو العلامـــة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي ، نزيل دمشق ، إمام النحاة ، وحافظ اللغة . كان إمامًا في القـــراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطـــلاع علـــى وحشـــيّها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بَحْرًا لا يُجارَى ، وحَبْرًا لا يُبَارَى ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بـــها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجّبون من أين يأتي بـــها ! وكـــان نَظْم الشعر سهلاً عليه : رَجَزِه وطويلِه وبسيطِه وغير ذلك . هذا مع ما عليه من التديّن المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحُسْن السَّمْت ورقّـــة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة . وله الكثير من التصانيف العجيبة في النحو ، وهو صاحب الألفية المشهورة التي شرحها جيلٌ من كبار علمـــاء اللغـــة والنحو . وُلد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة ، وتُوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة .

هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة [1] .

وقال ابنُ عصفور : الشعر نفسُه ضرورةٌ ، وإن كان يُمكِنُه الخلاصُ بعبارة أخرى [2] .

قال بعضُهم : وهذا الخلافُ هو الخلافُ الذي يعبِّر عنه الأصوليون بأن التعليل بـ (المظنَّة) [3] : هل يجوز ؟ أم لا بُدَّ من حصول المعنى المناسب حقيقة ؟

وأيَّدَ بعضُهم الأولَ بأنه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلا ويمكنُ تبديلُ تلك اللفظةِ ، ونَظْمُ شيء مكانَها .

* * *

---

١ ـ يُقَال : لكَ عن هذا الأمرِ مَنْدُوحَةٌ ؛ أي سَعَة وفُسْحَة . والجمع : مَنَادِيحُ . ولو اعتُبِر عدم المندوحة في الضرورة لم توجد ؛ إذ ما من لفظ ، أو ضرورة إلا ويمكن إزالتُه ونَظْمُ تركيب غيره ، وإنما نعني بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم المختصّة بالشعر ، لا يقع في النثر .

٢ ـ ابن عصفور : المقرَّب : ٢ / ٢٠٢ .

٣ ـ مَظِنَّة الشيء : موضعُه ومألفُه الذي يُظَنّ كونُه فيه ، والجمع : مَظَانّ .

المسألة الثامنة

[تَعَلُّق الحكم بشيئين فأكثر]

قد يتعلّق الحكمُ بشيئين فأكثر ، فتارةً يجوز الجمعُ بينهما ، وتارةً يَمتنع .

فالأولُ : كمُسوِّغات الابتداء بالنكرة [١] ؛ فإن كُلاًّ منها مسوغٌ على انفراده ، ولا يَمتنع اجتماعُ اثنين منها فأكثر .

و (أل) والتصغيرُ من خواصّ الأسماء ، ويجوز اجتماعُهما .

و (قَدْ) والتاء من خواصّ الأفعال [٢] ، ويجوز اجتماعُهما .

والثاني : كاللام [٣] من خواصّ الأسماء ، وكذا الإضافة ، ولا يجوز الجمعُ بينهما .

وكذا التنوين مع الإضافة خاصّتان ، ولا يجتمعان [٤] .

---

١ ــ أوْصَلَ النحويون مسوِّغات الابتداء بالنكرة إلى نيِّف وأربعين مُسوِّغًا .

٢ ــ (من خواصّ الأفعال) أي جنسها ؛ لأن (قد) والتاء يدخلان على بعض الأفعال دون بعض . أما (قد) فإنما تدخل على المضارع والماضي المتصرفين ، فلا تدخل على فعل الأمر ، ولا على فعل جامد مطلقًا . وأما التاء فتختصّ بالماضي دون غيره .

٣ ــ يقصد السيوطي باللام (أل) التعريف .

٤ ــ لا يجتمعان : أي التنوين والإضافة ، لِمَا بين مدلوليهما من المنافاة . وقد تلاعب الشعراء بهذا المعنى كثيرًا . قال :

كأنك تَنْوِينٌ ، وأنِي إضافةٌ   فحَيْثُ تَرَانِي لا تَحِلُّ مَكَانِيَا

والسينُ و (سَوْفَ) من أداة [١] الاستقبال ، ولا يجتمعان [٢].
والتاء والسين خاصّتان ، ولا يجتمعان [٣] .
ومن القواعد [٤] المشتهرة قولُهم : البَدَلُ والْمُبْدَلُ منه ، والعِوَض والْمُعوَّض عنه ، لا يجتمعان .
ومن المهمّ الفرقُ بين البدل والعِوَض .
قال أبو حيَّان في (تَذْكِرته) :
" البَدَلُ لغةً : العِوَضُ ، ويفترقان في الاصطلاح [٥] .
فالبَدَلُ أحدُ التوابع ، يَجتمع مع المبدَل منه [٦] ، وبَدَلُ الحرف من غيره [٧] لا يجتمعان أصلاً ، ولا يكون إلا في موضع المبدَل منه.

---

١ ـــ أي أدوات الاستقبال .
٢ ـــ لا تجتمع السين وسوف لاتحاد مَحلّ دخولهما ، وهو الفعل المضارع .
٣ ـــ لا تجتمع التاء والسين لاختلاف مخصوصيهما ؛ لأن التاء خاصة بالماضي والسين بالمضارع ؛ فلذلك يُقَال : خاصّتان بجنس الفعل ؛ لأن كل واحد منهما خاصّ بنوع من أنواع الفعل ؛ فلا يجتمعان على محل واحد .
٤ ـــ القواعد : جمع قاعدة ، وهي القانون الكُليّ المنطبق على الجزئيات .
٥ ـــ يفترق البدل والعوض في الاصطلاح النحويّ ، وإن اتحدا في اللغة .
٦ ـــ يجتمع البدل مع المبدَل منه وجوبًا ، ولا يجوز حذف المبدَل منه وبقاء البدل قائمًا مقامَه .
٧ ـــ (بدل الحرف من غيره) كالدال المبدلَة من تاء الافتعال بعد الزاي والدال والذال، نحو : زَجَرَ ، ازْتَجَرَ ، ازْدَجَرَ / دَانَ ، ادْتَانَ ، ادْدَان ، ادَّانَ / ذَكَرَ ، اذْتَكَرَ ، اذْدَكَرَ (ويجوز : ادَّكَرَ ، اذَّكَرَ) .

والعِوَضُ لا يكون في موضعه [١] ، وربما اجْتَمَعَا ضرورةً [٢].

وربمـــا اســـتعملوا العِوضَ مرادفًا للبدل في الاصطلاح " [٣] . انتهى .

وقال ابن جني في (الخصائص) [٤] :

" الفـــرقُ بـــين العِـــوَض والبَدَل أن البدلَ أشْبَهُ بالمبدَل منه من العـــوض بالمعوَّض منه ؛ وإنما يقعُ البدلُ في موضع المبدَل منه [٥] ، والعِوَضُ لا يَلزمُ فيه ذلك [٦] ؛ ألا تراك تقول في الألف من (قَامَ)

---

١ ـــ أي لا يكـــون العِوَض في موضع المعوَّض منه ؛ ولذا صَحَّ كَوْنُ التاء في (عِـــدَة ، وزِنَة) عِوَضًا عن الواو في (وَعَدَ ، ووَزَنَ) ، والواو إنما حُذفت مـــن المصـــدر تبعًا لحذفها من المضارع . ومثْله حذف حرف النداء من أول لفظ الجلالة ، وتعويض الميم منه في آخره ، فتقول (اللهُمَّ) .

٢ ـــ ربمـــا اجـــتمع العوض والمعوَّض منه في ضرورة الشعر وغيرها ، ومن شواهد ذلك قولُ أمية بن أبي الصَّلْت :

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ... أقولُ : يا اللهُمَّا يا اللهُمَّا

٣ ـــ ربما استعمل النحويون العوضَ مرادفًا للبدل في الاصطلاح ؛ جَرْيًا على أصل اللغة ، ومراعاة لترادفهما في أصل الوضع ، وكثيرًا ما يستعملون ذلك فيقولون في (تُجَاه) : التاء بدلٌ من الواو ، وعِوَضٌ منه ؛ وكذا (تُخَمَة) .

٤ ـــ الخصـــائص : ١ / ٢٦٥ . (باب في فَرْقٍ بين البدل والعوض) ، وقد اختصر السيوطي ما في هذا الباب ولَخَّصه .

٥ ـــ أي : كالدال والطاء البَدَلَيْنِ عن تاء الافتعال ؛ فإنـــهما في موضعهما.

٦ ـــ أي : بل تارة يكون مكانه كالتنوين العوض عن ياء (جَوَارٍ) ، وتارة لا ؛ كالتاء الواقعة عِوَضًا من الواو في (عِدَة) .

إنـــهـــا بَدَلٌ [١] من الواو التي هي عَيْنُ الفعلِ ، ولا تقولُ : إنـــها عِوَضٌ منها ؟

وكذلك تقول في لام (غَازِي) و (دَاعِي) : إنـــها بَدَلٌ من الواو ، ولا تقولُ : إنـــها عِوَضٌ منها [٢].

وكذلك الحرف الْمُبدَل من الهمزة [٣] .

وتقـــول في التاء في (عِدَة) و (زِنَة) : إنـــها عِوَضٌ من فاء الفعل ، ولا تقول : إنـــها بَدَلٌ منها [٤] .

وكذلك ميم (اللهُمَّ) عِوَضٌ من (يا) في أوَّله [٥] .

---

١ ـــ يـــرى بعض اللغويين أن مصطلح (البَدَل) الذي عبَّر به ابن جني عن أصل الألف في (قام) اصطلاح قديم ، والمعروف الآن بين أئمة الصرف أن يُعبَّر عن مثل هذا بمصطلح (القلب) ، ويُقَال : انقلبت الواو ألفًا ، كما هو معروف .

٢ ـــ أصـــل الياء ، وهي لام الكلمة ، في الغازي والداعي واو ؛ أي الغَازِو والدَّاعِـــو ، وقد قُلبت ياء لتطرفها وما قبلها مكسور . والدليل على أن الياء أصلُها واو وجودُها في بعض الصيغ الأخرى ؛ كالغَزْو والدَّعْوَة .

٣ ـــ الحـــرف المبدَل من الهمزة ؛ أي الواقع بدلاً منها ؛ كحروف المدّ عند اجتماع همزتين ، وهو الإبدال الواجب ، أو غيرها .

٤ ـــ مَرَّ بنا الحديثُ عن (عِدَة ، وزِنة) .

٥ ـــ الميم المشدَّدة في (اللهُمَّ) قائمٌ مقامَ حرفِ النداء (يا) وعِوَضٌ منه ، ولا يجـــتمعان إلّا في ضرورة الشعر كما مَرَّ بنا . ولا يُنادَى لفظ الجلالة إلا بـــ (يا) كما نصُّوا عليه .

وتاء (زَنَادِقَة) عِوَضٌ من ياء (زَنَادِيق)، ولا يُقَال : بَدَلٌ [١].
وياء (أَيْنُقٍ) عِوَضٌ من عين (أَنْوق) فيمن جَعَلَها (أَيْفُل) [٢]، ومَنْ جعلها عينًا مقدَّمة مُغَيَّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو [٣].
فالبدلُ أعمُّ تصرُّفًا من العِوَض [٤] ؛ فكُلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ ، وليس كلُّ بَدَلٍ عِوَضًا " [٥] . انتهى .

* * *

---

١ ـــ القياس في جمع زِنْدِيق هو : زَنَادِيقُ ، بالياء لثبوتها في المفرد ؛ فإذا أرادوا تخفيفه حذفوا الياء ، وعوَّضوا منها التاء . والزنديق هو الذي لا يتمسَّك بشريعة ، ويقول بدوام الدهر ، والعربُ تعبِّر عن مثله بالملحد الطاعن في الدين . أو الزنديق : الذي لا يؤمن بالآخرة ، ولا بوحدانية الخالق عَزَّ وجَلَّ . وقال الفقهاء في تعريفه : هو الذي يُبطِن الكفرَ ، ويُظهِر الإيمان .

٢ ـــ (من عين أَنْوُق) وهي الواو ؛ فالياء في غير مَحلّ المعوَّض منه (فيمن جعلها) ؛ أي جَعَلَ وزنَها (أَيْفُل) ؛ فالياء زائدة ، والعين محذوفة ، فبقي وزن (أَيْنُق) على هذا (أَيْفُل) .

٣ ـــ ومَنْ جَعَلَ الياء عينًا للجمع مقدَّمة عن مَحلّها لمحل الفاء ، مُغَيَّرة عن الواو التي هي أصلُها إلى الياء ، جعلها بدلاً من الواو الأصلية . ولقائل أن يقول : قلبوا (أَنْوقًا) فصار (أَوْنُقًا) ، ثم أبدلوا الواو ياء ، والياءُ قد تُبدَل من موضع الواو لغير علّة ؛ استخفافًا ؛ فوزن (أَيْنُق) على هذا (أَعْفُل) .

٤ ـــ البدلُ أعمُّ تصرفًا من العِوَض لاستعماله فيما بقي مكانه ، وما حُوِّل عنه ، وليس العوضُ كذلك .

٥ ـــ أي باعتبار ما ذُكِرَ ، وإن كان العوض ، باعتبار ما تقدَّم من عدم لزومه مَحلَّ المعوض منه ، أعمَّ من البدل اللازم فيه ذلك .

المسألة التاسعة

[هل بين العربي والعَجَمِيّ واسطةٌ]

اختُلف : هل بين العربي [١] والعجمي [٢] واسطة ؟

فقال ابن عصفور : نَعَمْ . قال في (الممتع) [٣] :

" إذا نحـــن تَكلَّمْـــنا بِهذه الألفاظ المصنوعة ، كان تَكلُّمًا بما لا يَرجع إلى لغة من اللغات " [٤] .

ورَدَّهُ الخضراويّ بأن كُلَّ كلام ليس عربيًّا ؛ فهو عَجَمِيّ ، ونحن كغيرنا من الأمم [٥].

وقَوْلُ [٦] أبو حيَّان في (شرح التسهيل) :

---

١ ــ العـــرب : أمَّـــة مـــن الناس ساميّة الأصل ، كان منشؤها شبه جزيرة العرب . والجمع : أعْرُبٌ ، والنسب إليه : عَرَبِيّ . يُقَال : لسان عربي ، لغة عربية .

٢ ــ العَجَـــمُ : خـــلاف العرب ؛ الواحد : عَجَمِيّ ، نَطَقَ بالعربية ، أو لم ينطق . والعَجَمُ : عَلَمٌ على الفُرْس خاصة .

٣ ــ ابن عصفور : الممتع ٢ / ٧٣٣ .

٤ ــ المصـــنوعة : الموضوعة المفتعَلة . والغرض الذي أشار إليه ابن عصفور هو أن تكلُّمنا بـــهذه الألفاظ المصنوعة المحرَّفة تَكلُّمٌ بما لم يضعه واضِعٌ .

٥ ــ يـــريد الخضراوي ، في ردِّه على ابن عصفور أن اللغة الأجنبية ، على اخـــتلاف أنـــواعها ، وتباين أجناسها ، موضوعةٌ لأهلها بالرواية عنهم ، لم يختلقها أحدٌ .

٦ ــ (قَوْلُ) مبتدأ ، خبره جملة (يوافق رأي ابن عصفور) .

" العَجَمـيّ عندنا : هو كلُّ ما نُقِلَ إلى اللسان العربي من لسان غـيره (١) ، سواء كان من لغة الفُرْس ، أو الرُّوم ، أو الحَبَش ، أو الهـند ، أو البَرْبَر ، أو الإفرنج (٢) ، أو غير ذلك (٣) " ـ يُوافِقُ رأيَ ابن عصفور ؛ حيث عبَّر بالنقل ، ولا نقل في المصنوعة .

١ ـ اللسـان : اللغة . قال تعالى : (فإنما يسَّرناه بلسانك) مريم / ٩٧ ، والدخان / ٥٨ . والجمع : ألْسِنَةٌ ، وألْسُنٌ ، ولُسُنٌ .

٢ ـ الفـرس : الجـيل المعـروف من العَجَم . والروم : جيل من الناس ، والـواحد : رُومِـيّ ؛ سُمُّوا باسم جدّهم . والحبش : جيل من السودان ، ويُقَال : الحبشة ، والحبشة بلغتهم : عطية الصمد . والهند : الجيل المعروف . والبربر : جيل من الناس ، وهم بالمغرب ، وأمَّة أخرى من الحُبُوش والزَّنْج . والإفـرنج ، والإفرنجة : جيل من الناس يسكنون أوربا . ومَنْ أراد التوسعة في معـرفة أجناس الخَلْق ، وأنواع الأمم ؛ فعليه بالتاريخ الكبير الموسوم بـ (العِبَـر وديوان المبتدأ والخبر في دولة العرب والعَجَم والبربر ومَنْ عاصرهم مـن ذَوِي السلطان الأكبر) للعلامة الكبير الحافظ البارع وليّ الدين أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الإشبيلي الأندلسي ، ثم التونسي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة ؛ فقد جمع فأوعى .

٣ ـ أي أو غـير ذلك من اللغات كاللغة النبطية ، والقبطية ، والسريانية ، والعبرانية ، والعجمية التي ليست معزُوَّة لقوم بأعيانهم . وكثيرًا ما يورد هذا النوع أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخَضِر الجواليقي (٤٦٥ ـ ٥٤٠ هـ) في كتابه (المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) الذي يُعَدُّ أجمع ما عرفنا من الكتب التي ضبطت الألفاظ المعرَّبة .

قال النحاة [١] : وتُعْرَف عُجْمَة الاسم بوجوه [٢] :

أحدها : أن يُنقَلَ ذلك عن أحد الأئمة .

الثاني : خُروجُه عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبْرَيْسَم ؛ فإن مثل هذا الوزن مفقودٌ في أبنية اللسان العربي [٣] .

الثالث : أن يكون في أوَّله نونٌ ثم راء ، نحو : نَرْجِس ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية [٤] .

الرابع : أن يكون آخره زاي بعد دال ، نحو : الْمُهَنْدِز ؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية [٥] .

---

١ ــ النحاة : جمع (ناحٍ) ؛ كقاضٍ وقُضَاة ، وهو النحوي العالِم بالقواعد النحوية ، لا جمع نَحْوِيّ على غير قياس .

٢ ــ انظر : المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : (باب ما يُعرَف من المعرَّب بائتلاف الحروف) ص ٥٩ ــ ٦٠ .

٣ ــ يُقَال : أبْرَيْسَم ، وإبْرَيْسَم ، وإبْرِيسِم ، وهو القَزُّ الذي لم يُطبَخ ، فإذا طُبِخَ فهو الحرير . وترجمته بالعربية : الذي يذهب صُعُدًا .

٤ ــ قال الجواليقي : " وليس في أصول أبنية العرب اسمٌ ، فيه نونٌ ، بعدها راءٌ . فإذا مَرَّ بك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرَّب ، نحو : نَرْجِس ... " . والنرجس : من الرياحين ، وهو أعجمي معرَّب ، واختلف العلماء في وزنه . وهو في اليونانية Napniqqos ، ويدل في الأساطير اليونانية على اسم شابّ تيَّمه حبُّ نفسه ، ثم حوِّل إلى هذا الزَّهْر .

٥ ــ قال الجواليقي : " وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل ، من ذلك ... المهندز ، وأبدلوا الزاي سينًا ، فقالوا : المهندس " .

الخامس : أن يَجتمع فيه الصادُ والجيمُ ،نحو : الصَّوْلَجَان ، والْجِصّ (١) .

السادس : أن يَجتمع فيه الجيمُ والقاف ، نحو : الْمَنْجَنيق (٢) .

السابع : أن يكون خماسيًّا أو رباعيًّا عاريًا من حروف الذلاقة ، وهي : الباء ، والراء ، والفاء ، واللام ، والميم ، والنون (٣) ؛ فإنه متى كان عربيًّا ، فلا بُدَّ أن يكون فيه شيءٌ منها ، نحو : سَفَرْجَل (٤) ، وقُذَعْمِل (٥) ، وقِرْطَعْب (٦) ، وجَحْمَرِش (٧) .

* * *

---

١ ـ قال الجواليقي : " ولا تجتمع الصادُ والجيمُ في كلمة عربية ، من ذلك : الجِصّ ، والصَّنْجَة ، والصَّوْلَجَان " . والجصّ : من مواد البناء . والصنجة : سَنْجَة الميزان ما يُوزَن به كالرَّطل والأوقية . والصولجان : العصا المعوجَّة .

٢ ـ المنجنيق : آلة قديمة تُستخدَم لرَمْي العدوّ بحجارة كبيرة .

٣ ـ قال ابن جني : " ... حروف الذلاقة ، وهي ستة : اللام ، والراء ، والنون ، والفاء ، والباء ، والميم ؛ لأنه يُعتمَد عليها بذَلَق اللسان ، وهو صدره وطَرَفه ... فمتى وجدتَ كلمة رباعية ، وخماسية مُعرَّاة من بعض هذه الأحرف الستة ؛ فاقْضِ بأنه دخيل في كلام العرب ، وليس منه ... وربما جاء بعض ذوات الأربعة مُعَرًّى من بعض هذه الستة ، وهو قليل جدًّا ، منه العَسْجَد ... " . سر صناعة الإعراب : ١ / ٦٤ و٦٥

٤ ـ السفرجل : الثمر المعروف الجامع لمنافع كثيرة أكْلاً وشَمًّا .

٥ ـ القذعمل : الجمل القصير الضخم .

٦ ـ القرطعب : القطعة من الخرقة .

٧ ـ الجحمرش : العجوز الثقيلة السمجة .

المسألة العاشرة

[أقسام الألفاظ]

قسَّم ابنُ الطَّرَاوة [١] الألفاظ إلى : واجب ، ومُمْتَنِع ، وجائز .

قال :

" فالــواجبُ : رجــلٌ ، وقائمٌ ، ونحوهما مما يجبُ أن يكون في الوجود ، ولا ينفكُّ الوجودُ عنه .

والممتــنع : لا قائم ولا رجل ؛ إذ يمتنع أن يَخْلُوَ الوجودُ من أن يكون لا رجل ولا قائم .

والجائز : زيدٌ وعَمْرٌو ؛ لأنه جائز أن يكون ، وأن لا يكون " .

---

١ ــ هــو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالَقِيّ ، نحوي ماهر ، وأديــب بارع ، يقرض الشعر ، وينشيء الرسائل ، وله آراء في النحو تفرَّد بــها ، وخالف فيها جمهور النحاة ؛ فكانوا يغمزونه بذلك ، وعلى الجملة كان ابن الطراوة مبرِّزًا في علوم اللسان نَحْوًا ولغة وأدبًا ، لولا ارتكابُه لتلك الآراء ؛ فمــن مُــثْنٍ عليه بالإمامة والتقدم في الصناعة ، ومن غامزٍ يُجهِّله ، وينســبه إلى الإعجاب بنفسه . تَحوَّل ابن الطراوة كثيرًا في بلاد الأندلس . وألَّــف : الترشيح في النحو ، وهو مختصَر ، والمقدِّمات على كتاب سيبويه ، ومقالة في الاسم والمسمَّى . مات في رمضان ، أو شوَّال ، سنة ثمان وعشرين وخمســمائة عن سِنّ عالية . والكلام الذي نقله السيوطي عن ابن الطراوة ، في أقســام الألفاظ ، مشى أهلُ التحقيق على عدم اعتباره ، ولا فائدة فيه . انظر : بغية الوعاة ١ / ٦٠٢

قال : " فكلامٌ مُركَّبٌ من واجبين لا يجوزُ ، نحو : رجلٌ قائمٌ ؛ لأنه لا فائدة فيه .

وكــلامٌ مُركبٌ من مُمتنعيْنِ أيضًا لا يجوز ، لا رجل لا قائم ؛ لأنه كَذِبٌ ، ولا فائدة فيه .

وكلامٌ مُركَّب من واجب وجائز صحيحٌ ،نحو : زيدٌ قائمٌ .

وكلامٌ مُركَّبٌ من ممتنعٍ وجائز لا يجوز ، ولا من واجب وممتنِع نحو : زيدٌ لا قائم ، ورجلٌ لا قائم ؛ لأنه كَذِبٌ ؛ إذ معناه : لا قائم في الوجود .

وكــلامٌ مُركَّبٌ من جائزين لا يجوز ، نحو : زيدٌ أخوك ؛ لأنه معلــومٌ ، لكن بتأخيره صار واجبًا ، فصَحَّ الإخبارُ به ؛ لأنه مجهولٌ في حَقّ المخاطَب .

فالجائزُ يصير بتأخيره واجبًا.

ولو قلتَ : زيدٌ قائمٌ ، صَحَّ ؛ لأنه مركبٌ من جائز وواجب ، فلــو قــدَّمتَ وقلتَ : قائمٌ زيدٌ ، لم يَجُزْ ؛ لأن زيدًا صار بتأخيره واجــبًا ، فصــار الكــلامُ مُركبًا من واجبين ، فصار بمنْزِلة : قائمٌ رجلٌ " .

قال أبو حيَّان : " وهذا مذهبٌ غريبٌ [1] " .

---

١ ــ هذا التقسيم الذي قسَّمه ابن الطراوة ، وانتحله ، مذهب غريب خارج عن القواعد ، وكم له من الآراء الغريبة التي تفرَّد بــها في العربية ، وخالف فيها الجمهور ، كما نبَّهوا على ذلك في غير موضع .

قال :

" وما قاله من أن الجائزَ يصيرُ بتأخيره واجبًا ممنوعٌ ؛ لأن معناه مقدَّمًا ومؤخَّرًا واحدٌ " .

* * *

الكتاب الأول

في السماع [١]

وأعني به ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يُوثَق بفصاحته ؛ فشَمَلَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآنُ ، وكلام نبيّه ﷺ ، وكلامَ العرب ، قبل بعثته [٢] ، وفي زمنه ، وبعدَه [٣] ، إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرة المولَّدِين [٤] ، نَظْمًا ونثرًا [٥] ، عن مسلم أو كافرٍ [٦] .

---

١ ـ السماع هو الأصل الأول من أصول النحو ، ويُسمَّى (النقل) أيضًا . والسَّمَاع : مصدر سَمِعه ، وسَمِعَ إليه ، وله ، ومنه سَمْعًا وسَمَاعًا ، إذا أدرك الأصوات بالحاسَّة المعلومة . وقد أشار السيوطي للمعنى الاصطلاحي للسماع بقوله : (وأعني به ...) . وعرَّف بعضُ الصرفيين السماعَ في الاصطلاح بقوله : ما تقرَّر به وجودُ شيء بالوقف ؛ بحيث لو قُطِعَ النظرُ عن الوقف ، لم يَقُمْ به ضابطٌ يُشعِرُ به ، ويُرْشِدُ إليه . وخلافُه القياسُ .

٢ ـ قبل إرساله ﷺ واتصافه بالنبوة .

٣ ـ (وبعدَه) بالنصب ؛ لأنه لا يُجرّ إلا بـ (من) ؛ أي بعد زمنه ﷺ .

٤ ـ هو جمع مُولَّد ، والمولَّد : العربي غير المحضِ ، كأنه لَمَّا اختلط الناسُ ، وتزوَّج الأعرابُ من الأعاجم وغيرهم ، تولَّدت بينهم أولادٌ ، في ألسنتهم عُجْمَةٌ ، سَرَتْ إليهم من أمهاتهم ، فقالوا فيهم : مُوَلَّدُونَ .

٥ ـ نظمًا ونثرًا : حال من كلام العرب .

٦ ـ عن مسلم أو كافر ؛ لأن مدار الفصاحة على اللسان العربي ، والنوعان مشتركان فيه .

فهذه ثلاثةُ أنواعٍ [١] ، لا بُدَّ في كلٍّ منها من الثبوت .

أمَّا القرآنُ فكلُّ ما وَرَدَ أنه قُرِئَ به جَازَ الاحتجاجُ به في العربية سواء كان مُتواتِرًا [٢] ، أو آحَادًا [٣] ، أم شَاذًّا [٤] .

وقد أطْبَقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات [٥] الشاذَةِ في العربية إذا لم تخالف قياسًا معلومًا ؛ بلٍ ولو خالفته يُحتَجُّ بها في مثل

---

١ ــ ثلاثة أنواع تتفرَّع إلى خمسة مصادر أساسية ، هي مصادر السماع ، أو النقل ، وهي : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ، والنثر في ضوء حيز زماني ومكاني معيَّن ، والشعر خلال فترة زمنية معينة .

٢ ــ المتواتر : هو كل ما قرأ به كلٌّ من السبعة . أو ما نقله جَمْعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم إلى منتهاه ، وغالبُ القراءات كذلك .

٣ ــ الآحاد : ما رُوي عن بعض السبعة ، ولم يتواتر . أو هو ما صَحَّ سندُه وخالفَ الرسمَ والعربية . أو لم يشتهر الاشتهارَ المذكور .

٤ ــ الشاذّ : وهو ما لم يَصِحَّ سَنَدُه .

٥ ــ قال الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، في كتابه (النشر في القراءات العشر ١ / ٩) : " كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصَحَّ سَنَدُها ؛ فهي القراءَة الصحيحة التي لا يجوز رَدُّها ، ولا يَحلُّ إنكارُها ؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نَزَلَ بها القرآنُ ، ووَجَبَ على الناس قبولُها سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختَلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلِقَ عليها ضعيفة ، أو شاذّة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة ، أم عمَّن هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف " .

ذلـــك الحـــرف بعينه ، وإن لم يَجُز القياسُ عليه [1] ، كما يُحتَجُّ بالْمُجْمَـــع على وروده ومخالفته القياسَ في ذلك الوارد بعينه ، ولا يُقَاسُ عليه ، نحو : استَحْوذَ [2] ، ويَأبَى [3] .

وما ذكرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذّة لا أعلمُ فيه خلافًا بين النحاة ، وإن اختُلِفَ في الاحتجاج بـــها في الفقه .

ومن ثَمَّ احتُجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب [4] بقراءة (فبذلك فَلْتَفْرَحُوا) [5] ، كما احتُجَّ على

---

١ ـــ قال القاضي أبو الفرج المعافَى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠ هـــ) : " عِلْـــمُ العربية حَاكِمٌ على الكلام ، والقرآنُ حاكمٌ عليه ؛ فإذا خالفه رجع إليه ، ولم يتمكن من الحكم بخطئه " .

٢ ـــ قـــال تعـــالى : (استَحْوَذَ عليهمُ الشيطانُ) المجادلة / ١٩ ؛ بتصحيح الواو ، فإن القياس إعلالُها بالنقل والقلب ؛ أي نقل حركة الواو إلى الحاء ، وقُلب الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

٣ ـــ قال تعالى : (ويَأبَى اللهُ إلاَّ أنْ يُتِمَّ نُورَه) التوبة / ٣٢ ؛ بفتح العين ، وهـــي الباء ، والقياسُ كسرُها كـــ (رَمَى يَرْمِي) ؛ إذ ليس في العربية فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح الماضي والمضارع ، وهو غير حَلْقِيِّ اللام ، إلا هذا الحرف الفذّ .

٤ ـــ إدخـــال لامُ الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب كما في القراءة لا ينافي كونه قليلاً ؛ بل هي حجّة على مَنْ مَنَعَ ذلك من أصله ، ورامَ إبطالَه ، ورادّةٌ علـــيه مَقَالَـــه ، وقدقرأ بها سيدنا رسول الله ﷺ ، وبعض الصحابة الكرام . انظر : المحتسب ١ / ٣١٣ وما بعدها .

٥ ـــ قـــال تعالى : (قُلْ بفَضْلِ الله وبرَحْمته فبذلك فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) . يونس / ٥٨

إدخالها على المبدوء بالنون [١] بالقراءة المتواترة (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) [٢] .

واحتُجَّ على صحَّة قول مَنْ قال : إن (الله) أصلُه (لاهٌ) [٣]

---

١ ـ أي : على إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بالنون ، الدالّ على التكلُّم . وهذا قليلٌ أيضًا ، إلا أنْ ما قبله أقلُّ منه ، كما صرَّحوا به في القراءتين ، فالاحتجاجُ بهما سواء ، وإن كانت الثانيةُ متواترة دون الأولى .

٢ ـ قال تعالى : (وقال الذين كَفَرُوا للذين آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) . العنكبوت / ١٢

٣ ـ (الله) اسم من أسماء الخالق ، سبحانَه ، خاصّ ، لا يشركه فيه غيره ولا يُدْعَى به أحدٌ سواه ، قَبَضَ الله الألسنَ عن ذلك . واختلف العلماء فيه : هل هو اسم موضوع ، أو مشتقّ ؟ فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسم مُرتَجل للعلمية ، غير مشتقّ ، فلا يجوز حذف الألف واللام منه ، كما يجوز نَزْعُهما من (الرحمن الرحيم) . وذهب آخرون إلى أنه مشتق ، ولسيبويه في اشتقاقه قولان : أحدهما أنّ أصله (إلاهٌ) ، على زنة فِعَالٍ ، من قولِهم : أَلَهَ الرجلُ يَأْلَهُ إلاهةً ؛ أي عَبَدَ عبادةً ، ومعنى الإله : المعبودُ ، وقولُ الموحِّد (لا إله إلا الله) ؛ أي لا معبودَ إلا الله ، وحذفوا منه الهمزة تخفيفًا لكثرة وروده واستعماله ، ثم أُدخِلتَ الألف واللام للتعظيم ، ودَفْع الشياع الذي ذهبوا إليه في تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلِهَةً ، فصار لفظُه (الله) ، ثم لزمت الألفُ واللامُ كالعِوَض من الهمزة المحذوفة ، وصَارَتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه . والقول الثاني : أن أصله (لاهٌ) ، ثم أُدخلت الألف واللام عليه لما ذكرناه ، ووزنُه فَعْلٌ ، واشتقاقُه من لاه يَليه ، إذا تستَّر ، كأنه سبحانه يسمَّى بذلك ؛ لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصارِ .

بما قُرئ شاذًّا : (وَهُوَ الذي في السماء لاَهٌ وفي الأرضِ لاه) [1] .

*   *   *

١ ـــ قـــال تعالى : (وَهُوَ الذي في السماء إلهٌ وفي الأرضِ إلهٌ وهُوَ الحكيمُ العليمُ) . الزخرف / ٨٤

تنبيه

كـــان قَـــوْمٌ من النحاة المتقدِّمين [١] يعيبون على عاصم [٢] ، وحمزة [٣] ، وابن عامر [٤] قراءاتٍ بعيدةً في العربية ، ويَنسبونَهم إلى اللَّحْـــن [٥] ، وهـــم مُخطِـــئونَ في ذلك ؛ فإن قراءاتِهم ثابتةٌ

---

١ ــ كالمبرد ، وتَبِعَهُ من المتأخرين الزمخشري ، فأكْثَرَ من الطعن في القراءات المشهورة .

٢ ــ هـــو أبو بكر عاصم بن بَهْدَلة بن أبي النَّجُود ، الذي انتهت إليه رياسة الإقـــراء بالكوفة ، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد ، أحسنُ الناس صوتًا بالقرآن . تُوفي سنة سبع وعشرين ومائة من الهجرة .

٣ ــ هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (٨٠ ــ ١٥٦ هــ) ، صارت إليه الإمامةُ في القراءة في الكوفة بعد عاصم ،كان مِمَّنْ تَجرَّد للقراءة ونصَّب نفسَه لَها ، حَبْر القرآن ، زاهد عابد خاشع قيِّم بالعربية والفرائض .

٤ ــ هو أبو عمران عبد الله بن عامر الدمشقي (٨ ــ ١١٨ هــ) ، إمام أهـــل الشام في القراءة ، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها ، كان إمامًا عالمًا ثقة فيما أتاه ، مُتقِنًا لِمَا وَعَاهُ ، صادقًا فيما نقله . تولَّى قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني ، وإمامة الجامع بدمشقَ .

٥ ــ (ينســـبونَهم إلى اللحـــن) ؛ أي مخالفة العرب في التعبير عن المراد ، واللَّحْـــنُ : إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية . ويُقَال : لَحَنَ في كلامه لَحْنًا : أخطأ الإعرابَ ، وخالف وجهَ الصواب في النحو ؛ فهو لاحِنٌ ولَحَّانٌ .

بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعَنَ فيها [1] ، وثبوتُ ذلك دليلٌ على جوازه في العربية [2] .

وقـــد رَدَّ المتأخـــرون ، منهم ابنُ مالك ، على مَنْ عَابَ عليهم ذلك بأبلغِ رَدٍّ ، واختار جوازَ ما وَرَدَتْ به قراءاتُهم في العربية ، وإنْ مَنَعَهُ الأكثرون ، مُستَدلاً [3] به .

من ذلك احتجاجُه [4] على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة حمزة :

---

١ ـــ (وهـــم مُخطِئون) أي القوم القدماء من النحاة الذين زعموا أن تلك القراءات المتواترة لَحْنٌ ، (فإن قراءاتِهم) أي قراءة كل منهم ثابتة بالتواتر ، وتَرْك ذكرِه لا يدل على عدمه . ثم إن هؤلاء القُرَّاء ليس لـــهم في القراءات آراء يُنسَبون بـــها إلى الخطأ واللحن ؛ وإنما هم نَقَلَة لِمَا رَوَوْهُ بالتواتر ، وقد تقرَّر أن القراءة سُنَّة مُتبَعة ، والمعتَبر فيها التلقِّي عن الأئمة ، لا اعتماد الرأي كما قرَّروه . فالاعتراض عليهم وتَلْحينُهم مما لا معنى له .

٢ ـــ (وثبوت ذلك) أي الذي عابوه واعترضوه ، هو الحجة والدليل على جـــوازه وارتكابه في العربية ؛ لأن القرآن حَاكِمٌ عليها ، وإن خالف القواعد العربية ؛ لأن غاية ما فيه أن يكون شاذًا ، والشذوذ لا ينافي الفصاحة ؛ لأن الشـــاذّ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس ، من غير نظر إلى قلّة وجوده أو كثرته كـــ (استحوذ) .

٣ ـــ (مستدِلاً) حال من ابن مالك ، أو من الضمير العائد عليه المستتر في قول السيوطي (واختار جوازَ) .

٤ ـــ أي احتجاج ابن مالك .

(تَسَاءلُونَ به والأرحامِ) (١) .

وعلى جواز الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر :

(قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) (٢) .

وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثُمَّ) بقراءة حمزة :

---

١ ــ قال الله تعالى : (واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءلُونَ والأرحامَ) النساء / ١ . (الأرحام) بالنصب ، معطوف على اسم الله تعالى ، وتقديره : واتقوا الله واتقــوا الأرحامَ أن تقطعوها . وقراءة حمزة بجر (الأرحام) ؛ لأنه معطوف على الهاء في (به) من غير إعادة الجارّ .

٢ ــ قــال الله تعــالى : (وكــذلك زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ أولادِهم شــركاؤهم) الأنعــام / ١٣٧ . يفيد تفسير الآية الكريمة في فهم الإعراب والقراءة ، وهو : حَسَّنَ الشياطينُ في أعين أهل الجاهلية قَتْلَ الأولاد . وقيل : شركاؤهم ها هنا هم الذين كانوا يخدمون الأوثان من الكهنة وسَدَنة الأصنام زَيَّــنوا لهــم دَفْنَ البنات مخافة السَّبْي والحاجة ، وقَتْلَ الأولاد مخافة الفقر . و (زَيَّــنَ) فعل ماضٍ سُمِّي فاعلُه ، وفاعله هو (شركاؤهم) ، و (قتل) مفعــول بــه ، وهو مضاف ، و (أولادهم) مفعول به . وقرأ ابن عامر : (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم) ، وعلى أساس تلــك القــراءة (زُيِّنَ) فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُه ، و (قَتْلُ) مرفوع ؛ لأنه مفعــول مــا لم يُسَمَّ فاعلُه ؛ أي نائب فاعل ، وهو مضاف ، وأولادهم : مفعــول بــه ، وشــركائهم : مضاف إليه ، وهو فاعل من حيث المعنى ، والتقديــر : زُيِّنَ قتلُ شركائهم أولادَهم ؛ ففصل بالمفعول به (أولاد) بين المصدر المضاف (قتل) ، وفاعله (شركائهم) .

(ثُمَّ لْيَقْطَعْ) [1] .

فإن قلتَ : فقد رُوِيَ عن عثمان [2] أنه قال ، لَمَّا عُرِضتْ عليه المصاحفُ : إنَّ فيه لَحْنًا ستُقيمُه العربُ بألسنتها .

وعن عُرْوَةَ [3] قال : سألتُ عائشةَ [4] عن لَحْنِ القرآن عن

---

١ ــ قال الله تعالى : (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أنْ لَنْ يَنصُرَهُ اللهُ في الدنيا والآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بسببٍ إلى السماء ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُه ما يَغِيظُ) الحج / ١٥. وإسكانُ لام الأمر بعد الواو والفاء أكثرُ من تحريكها ، نحو قول الله تعالى : (فَلْيَسْتَجِيبُوا لي وَلْيُؤمِنُوا بي) البقرة / ١٨٦ . وقد تُسكَّن لام الأمر بعد (ثُمَّ) ، نحو قول الله تعالى : (ثُمَّ لْيَقْضُوا) الحج / ٢٩ ، في قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية ، والأعمش وابن كثير في رواية ، وقالون والبَزِّيّ . وفي مجيء اللام ساكنة بعد (ثُمَّ) ، على هذه القراءة ، رَدٌّ على مَنْ قال : إنه خاصّ بالشعر .

٢ ــ هو سيدنا عثمان بن عفّان ، رضي الله عنه ، ثالث الخلفاء الراشدين ، من السابقين إلى الإسلام ، تزوّج اثنتين من بنات الرسول ﷺ ، فلُقّب بذي النُّورَيْنِ . قُتِلَ سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، وهو يقرأ القرآن الكريم .

٣ ــ هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوّام القرشي ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة المنورة ، تُوفي سنة ثلاث وتسعين من الهجرة .

٤ ــ هي أم المؤمنين السيدة عائشة بنت أبي بكر الصديق ، رضي الله عنها ، وأحبّ زوجات الرسول ﷺ ، إلى نفسه ، تزوّجها وهي صغيرة ، ورَوَتْ عنه ألفًا ومائتي حديث . قادت ضدَّ الإمام علي ، كرّم الله وجهه ، معركة الجمل ، بجانب طلحة والزبير ، وتُوفيت بالمدينة المنورة سنة ثمان وخمسين من الهجرة .

وعن قوله : (والمقيمين الصلاةَ والْمُؤْتُونَ الزكاةَ) (١) .

وعن قوله : (إنَّ الذينَ آمَنُوا والذين هَادُوا والصَّابِئُونَ) (٢).

---

١ ـــ قـــال الله تعالى : (لَكِنِ الراسخون في العِلْم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنـــزِلَ إليك وما أُنزِلَ من قَبْلِكَ والمقيمين الصلاةَ والمؤتُونَ الزكاةَ والمؤمنون بـــالله واليَوْمِ الآخِرِ سَنُؤتِيهم أجرًا عظيمًا) النساء / ١٦٣ . (والمقيمين) في إعرابه وجهان : النصب ، والجر :

ـــ فالنصب على المدح بتقدير أعني وأمْدَحُ .

ـــ وأما الجر فيجوز من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون معطوفًا على (ما) ، وتقديره : يؤمنون بما أُنزِل إليك وبالمقيمين الصلاة من الأنبياء .

والـــثاني : وأن يكون معطوفًا على الكاف في (إليك) ، وتقديره : بما أنزل إليك وإلى المقيمين .

والثالث : أن يكون معطوفًا على الكاف في (قبلك) ، وتقديره : ومن قبلك وقبلِ المقيمين الصلاة من أمّتك .

والعطـــف على الكاف في (إليك) ، والكاف في (قبلك) لا يجوز عند البصريين ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ، وأجازه الكوفيون .

٢ ـــ قـــال الله تعالى : (إنَّ الذين آمنوا والذين هَادُوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ بالله واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحًا فلا خَوْفٌ عليهم ولا هم يَحزنون) المائدة / ٦٩ . إنما رُفِعَ (الصابئون) لوجهين :

أحـــدهما : أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والـــذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

قوله : (إنّ هذانِ لَسَاحِرَانِ) (١) .

---

١ ــ قال الله تعالى : (إنْ هذان لَسَاحِرَانِ) طه / ٦٣ .وفيها عدة قراءات :

ــ (إنّ هذين لساحران) بتشديد نون إنّ ، وهذين بالياء ، وهي جارية على سَنَن العربية ؛ فإن (إنّ) تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وهذين : اسمها فيجب نصبُه بالياء ؛ لأنه مثنى ، وساحران : خبرها ، فرفعُه بالألف .

ــ (إنْ هذان لساحران) بتخفيف (إن) ، وهذان بالألف ، وتوجيهها أن الأصل (إنّ هذين) فخُففت (إن) بحذف النون الثانية ، وأُهملت كما هو الأكثر فيها إذا خُففت ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجئ بالألف .

ــــ (إنّ هــذان لساحران) بتشديد (إن) ، وهذان : بالألف ، وهي قــراءة مُشــكلة ؛ لأن (إن) المشددة يجب إعمالُها ، فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى . وقد أُجيبَ عليها بأوْجُه :

أحدُها : أن لغة بلحارث بن كعب ، وخَثْعَم ، وزَبيد ، وكِنَانة وآخرين اســتعمالُ المــثنى بالألــف دائمًا ، تقول : جاء الزيدان ، ورأيتُ الزيدان ، ومررتُ بالزيدان .

والــثاني : أن (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) ، وإنّ التي بمعنى نَعَمْ لا تعمل شيئًا ، كما أن (نَعَمْ) كذلك ؛ فــ (هذان) مبتدأ مرفوع بالألف ، وساحران : خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي لَهُمَا ساحران، والجملة خبر (هذان) ، ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ .

والثالث : أن الأصل (إنّه هذان لَهُمَا ساحران) ؛ فالهاء ضمير الشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع على أنــها خبر (إنّ) ، ثم حُذف المبتدأ ، وهو كثير ، وحُذف ضمير الشأن .

فقالتْ : يا ابن أختي ، هذا عَمَلُ الكُتَّاب ، أخطأوا في الكِتَاب .

أخْرَجَهما أبو عُبَيْد [1] في فضائله [2]. فكيف يستقيمُ الاستدلالُ بكل ما فيه بعدَ هذا ؟

قلتُ : مَعَاذَ الله [3] ، كيف يُظَنُّ أولاً بالصحابة أنهم يَلحنون في الكلام ، فَضْلاً عن القرآن ، وهم الفُصَحَاء [4] اللُّدُّ [5] ؟!

والثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر) خبرًا للصابئين والنصارى ، وتقدِّر للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرتَ للصابئين والنصارى .

١ ــ هو أبو عبيد القاسم بن سلاَّم ، إمام أهل عصره في كل فن من العلم ، وروى الناسُ من كتبه نيِّفًا وعشرين كتابًا ، وله من التصانيف : الغريب المصنَّف ، وغريب القرآن ، وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود ، والقراءات ، وفضائل القرآن . مات بمكة المكرمة سنة ثلاث ، أو أربع وعشرين ومائتين من الهجرة .

٢ ــ أي في كتابه (فضائل القرآن) .

٣ ــ (قلتُ : معاذ الله) هو شروع في الجواب عن ذلك الإشكال العجيب ومَعَاذ : مصدر ميمي ؛ أي نعوذُ بالله مَعَاذًا أن يُظَنَّ ، وذكر الاستفهام للمبالغة في استبعاد ذلك في حقهم ، رضي الله عنه .

٤ ــ الفصحاء : جمع فصيح ، وهو الذي يجيد الحديث ، ويُحسِن البيان ، وتَخلو ألفاظُه من الإبهام وسوء التأليف .

٥ ــ لَدَّ لَدَدًا : اشتدَّت خصومتُه ؛ فهو ألَدُّ ، وهي لَدَّاء ، والجمع : لُدٌّ . واستُعمل مَجَازًا في الثبات على الأمر ؛ أي الذين رسخت أقدامُهم في الفصاحة ، وثَبتَ لهم الوصفُ الكاملُ منها .

قلـــتُ : كيف يُظَنُّ بِهم ثانيًا في القرآن الذي تَلَقَّوْهُ من النبي ﷺ كما أُنْزِلَ ، وضَبَطُوه ، وحَفِظُوه ، وأتقنوه ؟!

ثم كيف يُظَنُّ بِهم ثالثًا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته ؟!

ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعًا عدم تنبُّههم ورجوعهم عنه ؟!

ثم كيف يُظَنُّ بعثمانَ أن يَقرأه ولا يغيِّره ؟!

ثم كيف يُظَنُّ أن القراءات استَمَرَّتْ على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مَرْوِيّ بالتواتر خلفًا عن سلف ؟!

هذا مِمَّا يَستحيل عَقْلاً وشَرْعًا وعادة .

وقد أجابَ العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة ، بَسَطْتُها في كتابي (الإتقان في علوم القرآن) [١] .

وأحســـنُ ما يُقَال في أثر عثمان ـــ رضي تعالى الله عنه ـــ بعد تضـــعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده ، والانقطاع [٢] : أنه وَقَعَ في روايته تَحْرِيفٌ [٣] ؛ فإن ابن أَشْتَهْ [٤] أخرجه في كتاب

---

١ ـــ الإتقان في علوم القرآن : ٢ / ٢٧٠ .

٢ ـــ هـــذا جواب على حدة بالمنع ؛ أي لا نسلِّم ورودَ هذا الأثر ؛ لضعفه وانقطاعه ، فلا يكون معارِضًا للمتواترات .

٣ ـــ أي إن أثر عثمان وقع في روايته تحريفٌ .

٤ ـــ هـــو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته اللوذريّ ، أصبهاني ، ســـكن مصرَ ، ضابط مشهور ، ثقة مأمون ، عالم بالعربية ، بصير بالمعاني . مات بمصر سنة ستين وثلاثمائة . قال السيوطي : رأيتُ له كتاب المصاحف ، ونقلتُ منه أشياء في كتاب الإتقان . بغية الوعاة : ١ / ١٤٢

(المصاحف) من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ، قال :

" لَمَّـــا فُرِغَ من المصحف ، أُتِيَ به عثمانُ ، فنَظَرَ فيه ، فقال : أحْسَنْتم وأجْمَلْتُم ، أرى شيئًا سنُقيمُه بألسنتنا " (١) .

فهـــذا الأثرُ لا إشكالَ فيه ؛ فكأنه لَمَّا عُرِضَ عليه ، عند الفراغ من كتابته ، رأى فيه شيئًا على غير لسان قريش ، كما وَقَعَ لَهُمْ في

---

١ ـــ قـــال الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية : " وقد زعم قومٌ أن قراءة مَنْ قرأ (إنَّ هذان) لَحْنٌ ؛ وأن عثمان رضي الله عنه قال : إن في المصحف لحنًا ، وستقيمه العرب بألسنتها . هذا خبر باطل ، لا يصحُّ من وجوه :

أحـــدها : أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يُقِرُّون اللحنَ في القرآن ، مع أنـــهم لا كلفة عليهم في إزالته ؟

والـــثاني : أن العرب كانت تَستقبح اللحنَ غاية الاستقباح في الكلام ، فكيف لا يَستقبحون بقاءه في المصحف ؟

والـــثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غيرُ مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يَقِفُ عليه العربي والعَجَمي ؟

والـــرابع : أنـــه قـــد ثَبتَ في الصَحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار ، فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان ، رضـــي الله عنه ، وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ، ولَمَّا بلغ عمرَ ، رضي الله عنه ، أن ابن مسعود ، رضي الله عنه ، قرأ (عتَّى حِين) يوسف / ٣٥ ، علـــى لغة هُذَيْل ، أنكرَ ذلك عليه ، وقال : أقْرِئ الناسَ بلغة قريش ؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم ، و لم يُنْزِله بلغة هُذَيْل . الشذور ص ٧٠ .

(التّابُوت) [١] ، و (التّابُوه) [٢] ، فوَعَدَ بأنه سيُقيمُه على لسان قــريش ، ثم وَفّــى بذلك ، كما ورد من طريق آخر ، أوردتُها في كتاب (الإتقان) [٣] .

ولعــل مَنْ رَوَى ذلك الأثرَ حرَّفه ، ولم يتقن اللفظَ الذي صدَرَ عـــن عـــثمان ، فلــزم ما لزم من الإشكال ، وأمّا أثر عائشة فقد أوضحنا الجوابَ عنه في (الإتقان) أيضًا [٤] .

* * *

---

١ ـــ البقرة / ٢٤٨ . والتابوت : الصُّندُوق الذي يُحْرَزُ فيه المتاعُ . وقيل في تفسير (أنْ يَأتِيَكم التابوتُ) : التابوت كان شيئًا منحوتًا من الخشب ، فيه حِكْمَةٌ ، وقيل : عبارة عن القلب والسكينة وعمَّا فيه من العِلْم . ويُقَال : ما أودعتُ تابوتي شيئًا ففقدتُه ؛ أي صدري . والتابوت عند قدماء المصريين : صُندوق من حجر أو خشب ، تُوضَع فيه الجثّة ، عليه من الصور والرسوم ما يصوِّر آلامَ المصريين وعقائدَهم في العالم الآخر .

٢ ـــ التابوه بالهاء بدلاً من التاء : لغة الأنصار .

٣ ـــ الإتقان : ٢ / ٢٧١ .

٤ ـــ السابق : ١ / ١٨٥ .

فصل (١)

[الاستدلال بكلام الرسول ﷺ]

وأمَّـا كلامُـه ﷺ فيُسـتَدَلُّ منه بمَا ثَبَتَ أنه قاله على اللفظ المـرويّ ؛ وذلك نادرٌ جدًّا ، إنما يُوجَد في الأحاديث القِصَار (٢) علـى قلَّـة أيضًا (٣) ؛ فإن غالِبَ الأحاديث مَرْوِيّ بالمعنى ، وقد تَدَاولَـتْهَا الأعاجِمُ والمولَّدون قبل تَدْوِينها ، فرَوَوْهَا بمَا أدَّتْ إليه عبارتُهم فزادوا ونقصوا ، وقدَّموا وأخَّروا ، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ ، ولِهذا تَرى الحديثَ الواحدَ في القصَّة الواحدة مَرْوِيًّا على أوْجُهٍ شتى بعـبارات مُخـتلِفة ، ومِنْ ثَمَّ (٤) أُنكِرَ على ابن مالك (٥) إثباتُه القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .

قال أبو حيَّان في (شرح التسهيل) (٦) :

---

١ ـ الفصـل اصطلاحًا : اسم لجملة من الكتاب ، أو الباب ، يشتمل على مسائل غالبًا ، وقد يشتمل على واحدة كما هنا .

٢ ـ المـراد من الأحاديث المتون ، وقد ألَّف السيوطي كتابًا جمع فيه كثيرًا منها ، سَمَّاه (دُرَر البحَّار في الأحاديث القِصَار) .

٣ ـ على قلة ؛ بناء على أنـها تُروَى بالمعنى أيضًا .

٤ ـ (ومـن ثَـمَّ) ؛ أي من حيث الرواية بالمعنى المؤدِّي للزيادة والنقص والإخلال .

٥ ـ (أنكر) بالبناء للمفعول ، ونائبه (إثبات) ، والمنكِر هو أبو حيَّان .

٦ ـ أبو حيان : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .

" قد أكثَرَ هذا المصنِّفُ (١) من الاستدلال بما وَقَعَ في الأحاديث علـــى إثبات القواعد الكُلِّيَّة في لسان العرب ، وما رأيتُ أحدًا من المتقدِّمين والمتأخِّرين سَلَكَ هذه الطريقة غيرَه (٢) .

---

١ ـــ المشار إليه هو ابن مالك .

٢ ـــ حاصـــل ما قاله أبو حيان أن هؤلاء المذكورين لم يستدلوا بالحديث ، ولا أثبتوا القواعد الكلية . وهذا لا دليل فيه على أنـــهم يمنعون ذلك ، ولا يجـــوِّزونه ، كمـــا توَّهمه أبوحيان ؛ بل تَرْكُهم له لعدم تعاطيهم إياه ، وقلة إســـفارهم عن حجاب محيَّاه ، على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تخلو من ألفاظ الحديث الشريف في الاستدلال بـــها على إثبات الكلمات ، واللغـــةُ أخـــتُ النحو ، كما صرَّحوا به . وأيضًا في الصدر الأول لم تشتهر دواويـــنُ الحـــديث ، ولم تكن مستعملَة استعمال الأشعار العربية ، والآي القـــرآنية ؛ وإنمـــا اشـــتهر وكثرت دواوينُه بعدُ ؛ فعدمُ احتجاجهم به لعدم انتشاره بينهم ، وعلماءُ الحديث غيرُ علماء العربية . ولَمَّا تداخلت العلومُ في صـــدور العلمـــاء استعملوا بعضَها في بعض ، وأدخلوا فنًّا في فنّ . وبالجملة فكـــونُ هؤلاء لم يَحتجوا بالحديث الشريف ، لا يلزم منه أنـــهم يمنعونه ، كمـــا هو ظاهر لا خفاء فيه . وقدَّم أبو حيَّان ذِكْر نُحَاة البصرة ؛ لأنـــهم مقدَّمـــون في الاحتجاج أيضًا ، ومُتَّبَعُون في الآراء ؛ لقوَّة عارضتهم ، وشدَّة نقـــدهم وتحقـــيقهم ؛ بخـــلاف الكوفيين ، فإن الأغلب على آرائهم حفظُ الغـــرائب من اللغات ، والعمل على ما حفظوه ؛ ولذلك اتسعت آراؤهم ، وكثـــرت مذاهـــبُهم وخلافاتُهم . وقد كان الكثير من الأئمة المتأخرين لا يخرجون عن مذاهب البصريين .

على أن الواضعين الأوَّلِينَ لعلم النحو ، المستقرِئينَ للأحكام من لســان العرب كأبي عمرو بن العلاء [١] ، وعيسى بن عمر [٢] ، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي [٣]، والفرّاء [٤]، وعلي بن مبارك الأحمر [٥] ، وهشام الضرير [٦] من أئمة الكوفيين

---

١ ــ هــو أبو عمرو بن العلاء ، أحد القرّاء السبعة المشهورين ، اختُلف في اسمه ، فقالوا : اسمه كنيته ، وفي بعض الروايات : اسمه زبّان ، وهو الأصحُّ . كــان إمــام البصــرة في القراءات والنحو واللغة ، وأعلمَ الناسِ بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر . مات سنة أربع وخمسين ومائة .

٢ ــ هــو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي ، نَزَلَ في ثقيف ، فنُسب إليهم . إمــام في النحو والعربية والقراءة . صنَّف في النحو كتابين هما : الإكمال ، والجامع ، ولكنهما مفقودان . مات سنة تسع وأربعين ومائة .

٣ ــ هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين . مات سنة تسع وثمانين ومائة .

٤ ــ هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو . له عدة مصنَّفات ، أشهرها (معاني القرآن) ، وهو كتاب لم يُعمل قــبله ولا بعــده مثلُه ، ولم يتهيَّأ لأحد من الناس جميعًا أن يزيد عليه شيئًا . مات بطريق مكة المكرمة سنة سبع ومائتين .

٥ ــ هو علي بن المبارك المعروف بالأحمر ، أحد مَن اشتهر بالتقدم في النحو واتســاع الحفظ ، قيل : إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو . مات بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة .

٦ ــ هــو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي . صنَّف : مُختصَر في النحو ، والحدود ، والقياس . مات سنة تسع ومائتين .

ـــ لم يفعلوا ذلك ، وتَبِعَهم على هذا المسلك المتأخِّرون من الفريقين وغيرُهم من نُحَاة الأقاليم كنُحَاة بغداد ، وأهل الأندلس .

وقد جرَى الكلامُ في ذلك مع بعض المتأخِّرين الأذكياء ، فقال : إنما تَرَكَ العلماءُ ذلك ؛ لعَدَمِ وثوقهم أن ذلك لفظُ الرسول ﷺ ؛ إذ لو وثقوا بذلك لَجَرَى مَجْرَى القرآن في إثبات القواعد الكُلِّيَّة . وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدُهما : أن الرُّواة جَوَّزوا النقلَ بالمعنى ، فتجدُ قصَّة واحدة قد جَرَتْ في زمانه ﷺ لم تُقَلْ بتلك الألفاظ جميعِها ، نحو ما رُوِي من قوله :

" زَوَّجْتُكَهَا بما مَعَكَ من القرآن " ؛ " مَلَّكْتُكَهَا بما مَعَك " ؛ " خُذْهَا بما مَعَكَ " (١) .

وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصَّة ، فتَعلم يقينًا أنه ﷺ لم يَلفظ بجميع هذه الألفاظ ؛ بل لا تَجزِمُ بأنه قال بعضَها ؛ إذ يُحتمَل أنــه قال لفظًا مُرادِفًا لِهذه الألفاظ غيرها ، فأتَتِ الرُّواة بالمرادف ،

---

١ ـــ كان من عادة سيدنا رسول الله ﷺ تكرارُ الكلام ثلاث مرات ؛ حتى يُفهَم عنه . وقد وجَّه أئمة الحديث الإعادة والتكرار بأن الرسول ﷺ كان يفعل ذلك ؛ ليَسْمَعَه في الثانية مَنْ لم يسمعه في الأولى ، وفي الثالثة مَنْ لم يسمعه في الثانية ؛ حتى يستوعبوا عنه ﷺ ما يقول لهم ، ويحفظوه عنه ، ويفهموا معناه . وإعادة الحديث الشريف قد تكون بالألفاظ السابقة ، أو بغيرها قَصْدًا للإيضاح ، وحرصًا على التوصيل والتفهيم ، واعتناء بالتبليغ والتعليم . وهذا ظاهر في حديث (زَوَّجتُكَها) .

ولم تـأتِ بلفظه ؛ إذ المعنى هو المطلوبُ ، ولا سِيَّما مع تقادُمِ السماع ، وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ . والضابطُ منهم مَنْ ضَبَطَ المعنى ، وأمَّا مَنْ ضَبَطَ اللفظَ فبعيدٌ جدًّا ، لا سيَّما في الأحاديث الطِّوَال .

وقد قال سفيان الثوريّ (١) : " إنْ قلتُ لكم : إني أحدِّثُكم كما سمعتُ فلا تُصدِّقوني ؛ إنما هو المعنى" .

ومَنْ نَظَرَ في الحديث أدنى نَظَرٍ عَلِمَ عِلْمَ اليقينِ أنهم إنما يروون بالمعنى .

الأمر الثاني : أنه وَقَعَ اللحنُ كثيرًا فيما رُوِيَ من الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عَرَبٍ ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوَقَعَ اللحنُ في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب ، غير شَكٍّ ، أن رسول الله ﷺ كان أفصحَ الناس ؛ فلم يكن ليتكلَّمَ إلا بأفصح اللغات ، وأحسنِ التراكيب ، وأشهرِها ، وأجزلِها ، وإذا تكلَّم بلغة غيرِ لغته ؛ فإنما يتكلم بذلك ،مع أهل تلك اللغة ، على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير مُعلِّم .

---

١ ـــ هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري ، من أئمة المحدِّثين والعلماء في عصره ، كوفي المولد والنشأة ، من مؤلفاته : الجامع الكبير ، والجامع الصغير، والفرائض . تُوفي سنة إحدى وستين ومائة .

والمصنِّف قد أكثرَ من الاستدلال بما وَرَدَ في الأثر ، متعقِّبًا بزعمه على النحويين ،وما أمْعَنَ النظرَ في ذلك ،ولا صَحِبَ مَنْ له التمييزُ ، وقـــد قال لنا قاضي القضاة بدرُ الدين ابن جماعة [١] ، وكان مِمَّنْ أخذ عن ابن مالك :

" قلتُ له : يا سيِّدي ، هذا الحديث روايةُ الأعاجم ، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلَم أنه ليس من لفظ الرسول . فلم يُجِبْ بشيء ".

قال أبو حيَّان :

" وإنمـــا أمعنتُ الكلامَ في هذه المسألة ؛ لئلا يقولَ مبتدئ : ما بـــالُ النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر ، ولا يســـتدلون بمـــا رُوِيَ في الحديث بنقل العُدُول ؛ كالبخاري [٢] ، ومسلم [٣] ، وأضرابِهما ؟ فمَنْ طَالَعَ ما ذكرناه أدْرَكَ السببَ الذي لأجله لم يستدلَّ النحاة بالحديث " .

انتهى كلامُ أبي حيان بلفظه .

---

١ ـــ هـــو محمد بن إبراهيم بن سعد الكناني المقدسي ، قاضي القضاة بمصر والشام . تُوفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة من الهجرة .

٢ ـــ هـــو الإمـــام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفِي (١٩٤ ـــ ٢٥٦ هـــ) ، مُحدِّث مؤرِّخ ، وُلِدَ في بُخارَى ، ورحل في طلب العلم . اخـــتار كـــتابَه (الجامع الصحيح) الذي يُعَدُّ أوثقَ مرجع للحديث من نحو ستمائة ألف حديث .

٣ ـــ هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري (٢٠٤ ـــ ٢٦١ هـــ) ، صاحب الصحيح .

وقال أبو الحسن ابن الضائع [١] في (شرح الجُمَل) :

" تجويز الرواية بالمعنى هو السببُ عندي في تَرْك الأئمة ؛ كسيبويه وغيرِه ، الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث ، واعتَمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأوْلَى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ ؛ لأنه أفصحُ العرب " .

قال : " وابنُ خروف [٢] يَستشهدُ بالحديث كثيرًا ؛ فإن كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمرويّ فحَسَنٌ ؛ وإن كان يَرَى أنّ مَنْ قَبْلَهُ أغْفَلَ شيئًا وَجَبَ عليه استدراكُه ؛ فليس كما رأى " . انتهى

ومثل ذلك قولُ صاحب (ثِمَار الصناعة) [٣] :

---

١ ـ هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكَتَامِيّ الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، بلغ الغاية في فن النحو . له : شرح الجُمَل ، وشرح كتاب سيبويه ؛ جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن . توفي سنة ثمانين وستمائة .

٢ ـ هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الأندلسي النحوي ، المعروف بابن خروف ، إمام في العربية ، مُحقِّق ، مُدقِّق ، أقرأ النحوَ بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدَّة . اختلَّ في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عُرْيانَ باديَ العورة . مات سنة تسع وستمائة بإشبيلية .

٣ ـ هو أبو عبد الله الحسين بن هبة الله الدِّينَوَرِي المعروف بالجليس ، أكثرَ أبو حيان من النقل عنه . له كتاب ثمار الصناعة في النحو .

" النحوُ عِلْمٌ يُستنبَط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى ، وكلام الفصحاء العرب " .

فقَصَرَهُ عليهما ، ولم يذكر الحديث .

نَعَـمْ اعـتَمد عليه صاحبُ (البديع) [1] ، فقال في (أفْعَل التفضيل) :

" لا يُلتفَتُ إلى قَوْل مَنْ قال : إنه لا يَعْمَلُ ؛ لأن القرآن [2] ، والأخبار [3] ، والأشعار ، نَطَقَتْ بعَمَلِه " ، ثم أوردَ آياتٍ ، ومن الأخبار حديثُ :

" ما مِنْ أيّامٍ أحَبُّ إلى الله فيها الصَّوْمُ " [4] .

ومِمَّا يدل لصحَّة ما ذهب إليه ابنُ الضائع أن ابن مالك استَشْهَدَ على لغة (أكَلُوني البراغيثُ) بحديث الصحيحين [5] :

---

١ ـــ هو محمد بن مسعود الغَزْنيّ ، وقد سبقت الإشارةُ إليه .

٢ ـــ من الآيات الكريمة الدالة على عمل (أفعل التفضيل) قول الله تعالى : (اللهُ أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) الأنعام / ١٢٤ ؛ فإن (حيث) مفعول لـ (أعلـم) ؛ وقول الله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أيها أزْكَى طَعَامًا) الكهف / ١٩ ؛ فإن (طعامًا) تمييز منصوب بـ (أزكى) ، وهو فاعل مَعْنًى .

٣ ـــ أي الأحاديث النبوية الشريفة الدالة على عمل (أفعل التفضيل) .

٤ ـــ أخرجه ابنُ ماجه في سُننه ، في (كتاب الصوم ، باب صيام العشر) : ١ / ٥٥٠

٥ ـــ الحديث في صحيح مسلم (باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها) : ٥ / ١٣٢

" يَتَعَاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنَّهَارِ " .

وأكْثَرَ من ذلك [١] ، حتى صار يُسمِّيها (لغة يتعاقبون) [٢] .

---

١ ـــ أي أكثرَ ابنُ مالك من الاستشهاد بالحديث الشريف .

٢ ـــ هناك لَهجة عربية تُنسَب إلى قبيلة طيئ ، أو أزْد شَنُوءة ، أو بلحارث ابن كعب تضع علامة في الفعل تدلُّ على التثنية أو الجمع ، فيقال : قَامَا الرجلان ، وقَامُوا الرجالُ . وأشار سيبويه إلى تلك اللهجة في قوله : " واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول : ضَرَبُونِي قومُك ، وضَرَبَانِي أخَوَاكَ ؛ فشبهوا هذا بالتاء التي يُظْهِرونَها في : قَالَتْ فلانةُ ؛ فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث علامة ، وهي قليلة " . وقد أطلق النحويون على تلك اللهجة اسمين ، هما :

ـــ الأول : لغة أكلوني البراغيثُ ، وأكلوني مكونة من : الفعل الماضي ، والواو الدالة على أن الفاعل جمع ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم ، أما البراغيث فهو فاعل أكل . والأصل : أكلتني البراغيثُ . والأكل ، في هذه الجملة ، ليس محمولاً على معناه الحقيقي ؛ بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبَغْي ؛ كقولهم : أكَلَ فلانٌ جارَه ؛ أي ظلمه وتعدَّى عليه.

ـــ الثاني : لغة يَتَعَاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ ، وأول مَنْ أطلق تلك التسمية على اللهجة ابنُ مالك ، وهي مأخوذة من الحديث الشريف المعبِّر عنها ، قال ﷺ " يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار " ، بدلاً من يَتَعَاقَبُ فيكم ملائكةٌ ... .

ومن الشواهد الشعرية لتلك اللهجة قول الفرزدق :

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أبوه وأمُّه ... بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُه

وقول عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات في رثاء مصعب بن الزبير :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بنفسِهِ وقَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي :

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بعَارِضِي فأعْرَضْنَ عنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ـــ قال الشاعر :

يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أهْلِي ؛ فكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقد حَمَل بعض النحويين على لهجة " أكلوني البراغيث " آيات من التَّنْزيل العظيم ؛ منها قوله سبحانه وتعالى : (ثم عَمُوا وصَمُّوا كَثيرٌ منهم) المائدة / ٧١ ، وقوله سبحانه وتعالى : (وأسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا) الأنبياء / ٣ . والأجود تخريجها على غير تلك اللهجة .

ويقول أبو البركات الأنباري في تخريج الآية الكريمة الأولى : (كثير) مرفوع لثلاثة أوجه : الأول : لأنه مرفوع على البدل من الواو في (عموا وصموا) . والثاني : أنه مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : العُمْيُ والصُّمُّ كثيرٌ منهم . والثالث : أنه مرفوع لأنه فاعل (عَمُوا وصَمُّوا) ، وتجعل الواو للجمعية لا للفاعل ، على لغة مَنْ قال : أكلوني البراغيثُ . وهذا ضعيف ؛ لأنها لغة غير فصيحة . أما تخريج الآية الكريمة الثانية ، عند سيبويه ويونس بن حبيب ؛ فإنما يجيء على أن (الذين) بدل من واو الجماعة في (أسروا) ، في حين يرى ابن هشام أن أحسن الوجوه فيها إعراب (الذين) مبتدأ مؤخرًا وجملة (أسروا) في محل رفع خبر مقدم .

انظر : الكتاب : ١ / ٢٣٦ وما بعدها (بولاق) ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٢ /٣٦٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٣٤ وما بعدها والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٠١ وما بعدها ، والشذور : ٢٢٩.

وقد استَدَلَّ به السُّهَيْلِيُّ (١) ، ثم قال (٢) :

" لكنني أقولُ : إن الواو فيه علامةُ إضمارٍ ؛ لأنه حديثٌ مُختَصَر رَوَاهُ البَــزَّارُ (٣) مُطَوَّلاً مُجَرَّدًا ، فقال فيه : إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم ؛ ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنهار " .

وقــال ابــن الأنباري في (الإنصاف) في مَنْع (أنْ) في خبر (كاد) (٤) :

" وأمَّــا حديثُ : كَادَ الفَقْرُ أنْ يكونَ كُفْرًا ؛ فإنه من تغييرات الرواة ؛ لأنه أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد " .

* * *

---

١ ــ هــو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبيش السهيلي الأندلسي ، عالِم بالعربية واللغة والقراءات ، بارع في ذلك ، جامع بين الرواية والدراية ، نَحْوِي متقدِّم ، أديب ، عالم بالتفسير وصناعة الحديث وصنَّف : الرَّوْض الأُنُف في شرح السيرة ، وشرح الجُمَل ، ونتائج الفكر في النحو . تُوفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة .

٢ ــ انظر السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص ١٦٦ وما بعدها .

٣ ــ هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار البصري المتوفَّى سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

٤ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٧٧) .

فصل

[القبائل التي نُقلت عنها اللغة العربية]

وأمَّا كلامُ العرب فيُحتَجُّ منه بما ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم . قال أبو نصر الفارابي [1] في أول كتابه المسمَّى بـ (الألفاظ والحروف) [2] :

---

١ ـ ذهب بعض العلماء إلى أن الفارابي المقصود هو أبو نصر محمد بن محمد ابن طَرْخان التركي الحكيم (ت ٣٣٩ هـ) ، وهو من أكبر فلاسفة المسلمين . وذهب بعضهم الآخر إلى أن المقصود هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) خال الجوهري صاحب معجم الصِّحَاح ، وأن السيوطي أخطأ في الكُنية ؛ حيث كناه بأبي نصر ؛ إذ ليس من المعقول أن يقوم بهذه الدراسة اللغوية الواعية غيرُ لُغَوِيّ متخصص .

٢ ـ أبو نصر الفارابي : الحروف ص ١٤٧ ، والنص فيه مُختصَر جدًّا . يقول الفارابي ، وهو يتحدث عن اللغويين العرب : " وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة ، من أرض العراق ، فتعلّموا لغتهم والفصيح منها ، من سكان البراري منهم ، دون أهل الحضر ، ثم من سكان البراري مَنْ كان في أوسط بلادهم ، ومن أشدّهم توحُّشًا وجفاء ، وأبعدِهم إذعانًا وانقيادًا ، وهم قيس وتميم وأسد وطيئ ، ثم هذيل ؛ فإن هؤلاء معظم مَنْ نُقِلَ عنه لسان العرب ، وأمَّا الباقون فلم يُؤخَذ عنهم شيء ؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم ، مُخَالِطِينَ لغيرهم من الأمم ، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة ، والهند ، والفرس ، والسريانيين ، وأهل الشام ، وأهل مصر " .

" كانـــت قـــريشٌ [١] أجـــودَ العرب انتقادًا [٢] للأفصح من الألفـــاظ ، وأسْـــهَلِها على اللسان عند النطق ، وأحْسَنِها مَسْمُوعًا وإبانةً عَمَّا في النفس [٣] .

والـــذين عنهم نُقِلت اللغةُ العربيةُ ، وبهم اقْتُدي ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم :

قَيْس ، وتَميم ، وأسَد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذَ ومعظمُه ، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف .

---

١ ـــ قـــريش : قبيلة عربية من مُضَر ، سكنت مكة المكرمة ، وقامت على الحج ، ومنها رسول الله محمد ﷺ ، والنسبة إليها : قُرَشِيّ ، وقُرَيْشِيّ .

٢ ـــ يُقَال : انتَقَدَ الدراهمَ ؛ أي أخرجَ منه الزَّيْفَ .

٣ ـــ قـــال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـــ) : " أجمع علماؤنا بكـــلام العرب ، والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومَحَالّهم أن قريشًـــا أفصـــحُ العرب ألسنةً ، وأصفاهم لغةً ؛ وذلك أن الله ، جَلَّ ثناؤه ، اخـــتارهم من جميع العرب ، واصطفاهم ، واختار منهم نبيّ الرحمة محمدًا ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فجَعَلَ قريشًا قُطَّانَ حَرَمِه ، وجيرانَ بيته الحرام ، ووُلاتَـــه . فكانت الوفود من العرب من حُجَّاجها وغيرهم يَفِدون إلى مكة للحـــج ، ويَـــتحاكمون إلى قـــريش في أمـــورهم ، وكانت قريش تعلِّمهم مَنَاسِـــكَهم ، وتَحْكُمُ بينهم ... . وكانت قريش ، مع فصاحتها ، وحُسْن لغاتهـــا ، ورقّة ألسنتها ، إذا أتَتْهم الوفود من العرب ، تَخيَّروا من كلامهم وأشـــعارهم أحسنَ لغاتِهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيَّروا من تلك اللغـــات إلى نَحَائـــزِهم وسلائقهم التي طُبِعوا عليها ؛ فصاروا بذلك أفصحَ العرب " . الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ص ٣٣ و٣٤ .

ثم هُــذَيْل [١] ، وبعــض كِنَانة ، وبعض الطائيين . ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملــة فإنه لم يُؤخَذ عن حَضَرِيّ [٢] قطُّ ، ولا عن سُكّان البَــرَارِي [٣] مِمَّــنْ كان يسكنُ أطرافَ بلادهم التي تُجاوِرُ سائرَ الأمم الذين حَوْلَهم [٤] .

فإنه [٥] لم يُؤخَذ لا من لَخْمٍ [٦] ، ولا من جُذَام ؛ فإنّهم [٧] كانوا مجاورين لأهل مصر ، والقِبْط [٨] ؛ ولا من قُضَاعةَ ، ولا من

---

١ ــ هُــذَيْل ، بصيغة التصغير : القبيلة المشهورة ؛ أي ثم يلي هؤلاء القبائل الثلاث المذكورين في تداول لغتهم هُذَيل ، ومَنْ ذُكِر معهم .

٢ ــ حَضَــرِيّ : ســاكن الحَضَــرِ ؛ أي المدن والقرى والريف . ويُقَال : الحاضرة ؛ لأنــها مَحل اجتماع الناس من كل جانب ، واختلاط اللغات ، واختلال الألسنة .

٣ ــ الــبراري : جمــع بَرِّية ، وهي الصحراء . وورد (البوادي) بدلاً من (البراري) في بعض النسخ ، وهو جمع : بادية ، وهي خلاف الحاضرة .

٤ ــ مِمَّــن كــان يسكن : بيان لــ (سُكّان) ، والضمير في (بلادهم) عائد على العرب ، و (حولَهم) أي العرب من الأجناس الذين بالشام ومصر كما سيقوله ، و (سائر الأمم) بواقي الأمم غير العرب ، كما هو ظاهر .

٥ ــ فإنه : أي فإن الشأن .

٦ ــ لَخْم : حيّ من أحياء اليمن .

٧ ــ فإنــهم : أي فإن القوم الذين اشتمل عليهم القبيلتان ، فأعاد الضمير جَمْعًا بذلك الاعتبار .

٨ ــ القبط : جمع قبطيّ ، وهم نصارى مصر ؛ فهو كعطف الخاصّ .

غسَّـــان ، ولا من إياد ؛ فإنـــهم كانوا مجاورين لأهل الشام [١] ، وأكثـــرُهم نَصَارَى يقرءون في صلاتِهم بغير العربية ، ولا من تَغْلب ولا النَّمِر ؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بَكْر ؛ لأنّهم كانوا مجاورين للنَّبَط [٢] والفُرْس ، ولا من عبد القيس [٣] ؛ لأنّهم كانوا سكان البحرين [٤] ، مخالِطِينَ للهند والفرس ، ولا من أزْد عُمَـــان ؛ لمخالطـــتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن [٥] أصلاً [٦] ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم [٧] ، ولا مـــن بـــني حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثَقِيف ، وسكان الطائـــف ؛ لمخالطـــتهم تُجَّارَ الأمم المقيمين عندهم [٨] ، ولا من

---

١ ـــ هو علّة لعدم الأخذ عن هؤلاء ؛ لأن الشام مَسْكَنُ الروم ، فاختلطت ألسنتُهم ، واختلفت لغتُهم .

٢ ـــ النبط : جيل من الناس كانوا يَنْزِلون سوادَ العراق . أو قوم من العرب دخلوا في العجم ، فاختلطت أنسابُهم ، وفسدت ألسنتُهم .

٣ ـــ عبد القيس : بطن من ربيعة .

٤ ـــ البحرين : هو على تثنية بَحْرٍ ، جزيرة واسعة معروفة باليمن عُمِلَ فيها مدنٌ قاعدتُها هَجَر . أو هو بلد مشهورٍ بين البصرة وعُمَان .

٥ ـــ المراد بأهل اليمن : العرب النازلون في اليمن من يَعْرُب وقَحْطَان .

٦ ـــ أصلاً : منصوب على الظرفية الزمانية ،والمعنى : في وقت من الأوقات.

٧ ـــ كانـــت ولادة الحبشـــة هناك باستيلائهم على مُلْك اليمن ، وتغلبهم عليهم .

٨ ـــ للمخالطة والمجاورة تأثير عظيم في تغيُّر الألسنة ، وفسادِ اللغات .

حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا [١] ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرَهم من الأمم ، وفسدت ألسنتُهم .

والـــذي نَقَلَ اللغةَ ، واللسانَ العربي [٢] عن هؤلاء ، وأثْبَتَها في كـــتاب ، وصيَّرها عِلْمًا وصناعة ، هم أهل الكوفة والبصرة فَقَطْ ، من بين أمصار العرب .

وكانـــت صـــنائعُ هؤلاء [٣] التي بِهَا يعيشون الرعاية والصيد واللُّصُوصـــيَّة [٤] ، وكانوا [٥] أقواهم نفوسًا ، وأقساهم قلوبًا ، وأشدَّهم توحُّشًا [٦] ، وأمنعَهم جانبًا [٧] ، وأشدَّهم حِمِيَّة [٨] ،

---

١ ـــ (ابـــتدءوا) من أفعال الشروع ؛ أي حين ابتدأ الناقلون ، وخبره جملة (ينقلون)

٢ ـــ اللسان العربي كعطف التفسير على (اللغة) .

٣ ـــ الصنائع : جمع صناعة ،وهي الحرفة ، والإشارة إلى العرب الذين نُقلت عنهم اللغة ، والكلام العربي .

٤ ـــ الـــرعاية : رعاية المواشي والتوجه بـــها إلى مواضع العُشْب والكلأ . واللصوصية : أخْذُ مال الغير خُفْيَة ، وفعلُ الشيء في سِتْرٍ .

٥ ـــ وكانوا : أي هؤلاء العرب المنقول عنهم .

٦ ـــ أشـــدهم توحشًـــا : أي انفرادًا عن الناس ، وائتلافًا للفلوات ، وعدم مخالطتهم لأهل الحواضر ، وقد قالوا : مَنْ بَدَا جَفَا .

٧ ـــ أمـــنعهم جانبًا ؛ لأن النـــزول بالقفار الموحشة تورث الهمم العالية ، والنفوس الأبية .

٨ ـــ وأشدهم حمية : كعطف التفسير . يقال : حَمِيَ الشيءَ : إذا مَنَعَهُ .

وأحـــبَّهم لأنْ يَغْلـــبُوا ولا يُغْلَبوا ، وأعْسَرَهم انقيادًا للملوك [١] ، وأجفاهم أخلاقًا [٢] ، وأقلَّهم احتمالاً للضَّيْم والذِّلة [٣] ".

انتهى [٤] .

ونَقَلَ ذلك [٥] أبو حيَّان في (شرح التسهيل) مُعْتَرِضًا به [٦] على ابن مالك ؛ حيث عُنِيَ [٧] في كُتُبه بنَقْلِ لغة لَخْم ، وخُزَاعة ، وقُضَـــاعة ، وغيرِهم ، وقال [٨] : " ليس ذلك [٩] من عادة أئمة هذا الشأن " .

---

١ ــ أعســـرهم انقـــيادًا : طاعـــة وإذعانًا للملوك ؛ لتحصنهم بالتباعد في البوادي .

٢ ــ الأخـــلاق : جمـــع خُلُق ، وهي القُوَى والسجايا المدركة بالبصيرة . وجفاء الأخلاق مما جُبِلَ عليه أهل البوادي .

٣ ــ الضيم : الضرر والظلم ، والذِّلة : الذُّلّ والـــهَوَان .

٤ ــ أي انتهى نصُّ الفارابي .

٥ ــ ونقل ذلك ... : أي نقل كلامَ الفارابي أبو حيان .

٦ ــ (معترضًـــا) حـــال من أبي حيان ؛ أي حال كَوْن أبي حيان معترِضًا بكلام الفارابي على ابن مالك .

٧ ــ يُقَال : عُنِيَ بالأمر ؛ أي اهتم وشُغِل به . وهو يلزم البناء للمجهول .

٨ ــ أي قال أبو حيان .

٩ ــ أي ليس الاحتجاج بلغة لَخْم ونحوهم من عادة ائمة اللغة والنحو .

ثم الاعتماد على ما رواه الثقاتُ [١] عنهم بالأسانيد المعتبرَة من نثــرهم ونَظْمِهم ، وقد دُوِّنت دواوينُ [٢] عن العرب العَرْبَاء [٣] كــثيرة مشــهورة ؛ كديوان امرئ القيس [٤] ، والطِّرِمَّاح [٥] ، وزُهَيْر [٦] ، وجرير [٧] ، والفرزدق [٨] ، وغيرِهم [٩] .

---

١ ــ (ثم الاعتماد على ما ...) : (ما) موصولة ؛ أي الكلام الذي رواه الثقات . واشتراطُ كون الراوي ثقة صدوقًا أمينًا عَدْلاً ، سواء كان ذكرًا أم أنثى ، حُرًّا أو عبدًا ، مما وقع اتفاقُهم عليه . وقال ابن فارس في باب (القول في مأخذ اللغة) من (الصاحبي ص ٤٨) : "وتُؤخَذ (يقصد اللغة) سَمَاعًا مــن الــرواة الــثقات ذوي الصدق والأمانة ، ويُتقى المظنون " . وقال ابن الأنباري في (لُمَع الأدلة ص ٨٤) : " اعلم أنه يُشتـرَط أن يكون ناقل اللغة عَــدْلاً ، رجــلاً كــان أو امرأة ، حُرًّا كان أو عبدًا ، كما يُشترَط في نقل الحديث ؛ لأن بــها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشتُرط في نقلها ما اشتُرط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يُقبَل نَقْلُه ، ويُقبَل نقل العدل الواحد ، ولا يُشترَط أن يوافقه في النقل غيرُه " .

٢ ــ دواوين : جمع ديوان ، فارسي معرَّب ، ويُطلَق على مُجتمَع الصحف والكــتب ، وعلــى نفس الدفتر ، والكتاب ، ويُخصّ في عُرف الأدباء بما يُكتَب فيه الشعر .

٣ ــ العرب العارِبة والعَرْباء : هم الخُلّص . والعرب المتعرِّبة ، والمستعرِبة : هم الذين ليسوا بِخُلّص ، وهم بنو قحطان .

٤ ــ امــرؤ القيس : هو عند الإطلاق خاصّ بِحُنْدُج بن حُجْر الذي أشرنا إلــيه مــن قبل ، أمير الشعراء وحامل لوائِهم إلى النار . وقد ذكر محمد بن

سلام الجمحي في (طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١) نحو ثمانية عشر شاعرًا جاهليًا ، اسمه امرؤ القيس .

٥ ــ هو الطرماح بن حَكيم ، من طيئ ، ويُكنى أبا نَفْرٍ . والطرمَّاح : الطويل ، وكل شيء طوَّلته ، فقد طَرْمَحْتَهُ .

٦ ــ هو زُهير بن أبي سُلْمَى ، واسمُ أبي سُلمى ربيعةُ بن رِيَاح الـمُزَنِيّ ، من مُزينة مُضَرَ ، وكان زهير جاهليًّا لم يدرك الإسلام ، وأدركه ابناه كَعْب وبُجَيْـر . وزهير أحد فحول الجاهلية الأربعة ، وهم امرؤ القيس ، والنابغة ، وزهير ، والأعشى ، ثم هو أعفهم قولاً ، وأكثرهم تَهذيبًا لشعره .

٧ ــ هو أبو حَزْرَة جرير بن عطية الخَطَفِيّ ، تُوفي سنة عشر ، وقيل : إحدي عشرة ومائة . وجرير : من الأسماء المنقولة ؛ لأن الجرير حَبْلٌ يكون في عنق الدابة أو الناقة من أدم .

٨ ــ هو أبو فراس هَمَّام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقَال بن محمد ابن سفيان بن مُجَاشِع بن دَارِمٍ ، مات الفرزدق سنة عشر ومائة ، قبل جرير فلمَّا بلغ جريرًا موتُه ، قال :

هَلَكَ الفرزدقُ بَعْدَمَا جَدَّعْتُهُ　　　لَيْتَ الفرزدقَ كان عاشَ قليلا

ثم أطرق طويلاً وبكى ، فقيل له : يا أبا حَزْرَة ، ما أبكاك ؟ قال : بكيتُ لنفسي ، إنه ــ والله ــ ما كان اثنان مثلَنا ، أو مصطحبان ، أو زوجان إلا كان أَمَدُ ما بينهما قريبًا .والفرزدق : الرغيف ، وقيل : فتات الخبز ، وقيل : قِطَع العجين ، واحدتُه فرزدقة ، وبه سُمِّي الرجل ؛ سُمِّي بالعجين الذي يُسوَّى منه الرغيف .

٩ ــ أي وغيرهم من الشعراء الذين يُستدَل بكلامهم .

ومما يُعتمَد عليه في ذلك مصنَّفات الإمام الشافعي [1] ـــ رضي الله عنه ـــ فقد قال ابن شاكر في (مناقبه) [2] :

" حدَّثنا أحمدُ بن غالب ، حدثنا عمرُ بن الحسن الحرَّاني ، حدثنا محمـــد بـــن أحمد الهروي ، حدثنا زكريا بن يحيى السَّاجِي ، حدثنا جعفـــر بن محمد ، قال : قال الإمام أحمد بن حنبل : كلامُ الشافعي في اللغة حُجَّةٌ " .

* * *

١ ـــ هو الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ، المتوفَّى سنة أربع ومائتين .

٢ ـــ هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن شاكر القطان المصري ، المتوفَّى سنة سبع وأربعمائة . من كتبه (مناقب الإمام الشافعي) الذي ذكره السيوطي .

فروع

أحدُها : [انقسام المسموع إلى مطَّرد وشاذّ]

ينقسم المسموع إلى مُطَّرد ، وشاذّ. قال في (الخصائص) [١] :

"وأصل [٢] مواضع (ط ر د) في كلامهم : التتابعُ والاستمرارُ ومنه مطاردةُ الفُرْسان بعضِهم بعضًا ، واطَّرَدَ الجدولُ [٣] : إذا تَتَابَعَ ماؤه بالرِّيح .

---

١ ــ قال ابن جني في (باب القول على الاطراد والشذوذ) في (الخصائص ١ / ٩٦) : " أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار . من ذلك طردتُ الطريدة ، إذا اتّبعتها واستمرّت بين يديك ؛ ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضًا ؛ ألا ترى أن هناك كَرًّا وفَرًّا ، فكُلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المِطْرَد : رُمْح قصير يُطرَد به الوحش ، واطرد الجدولُ : إذا تتابع ماؤه بالريح ... وأمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد ... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْته وطريقه في غيرها ؛ فجعل أهلُ علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا ؛ حَمْلاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما " .

٢ ــ أي الأصل الغالب في معاني هذه الأحرف الثلاثة التي هي الطاء والراء والدال المهملات . وجاء بها ابن جني مقطعة إشارةً إلى أن القصد المادةُ بأي صيغة كانت ، وعلى أي حالة من أحوالِها الستة التي تتصرّف فيها بالتقديم والتأخير .

٣ ــ الجدول : النهر الصغير .

ومواضع (ش ذ ذ) : التفرُّق والتفرُّد ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْتِهِ في غيرهما [١] .

فجَعَلَ أهلُ علم العربية ما استَمَرَّ من الكلام من الإعراب وغيره مـــن مواضـــع الصناعة مُطَّردًا [٢] ، وما فَارقَ ما عليه بقية بابه ، وانفَرَدَ عن ذلك إلى غيره شاذًّا ".

قال [٢] :

" ثم الاطِّراد والشذوذ على أربعة أضْرُبٍ [٣] :

مُطَّــرد في القياس والاستعمال معًا ، وهو الغاية المطلوبة [٤] ، نحو : قَامَ زيدٌ ، وضَرَبْتُ عَمْرًا ، ومَرَرْتُ بسعيدٍ [٥] .

---

١ ــ على سَمْته : على طريقه ، وضمير (غيرهما) للكلام والأصوات .

٢ ــ أي جعـــل أهل علم العربية ، وهم النحويون والصرفيون ، ما تتابع في الكـــلام من الإعراب وغيره من مواضع الصناعة النحوية كالنسب والتصغير والتكسير ونحو ذلك مطردًا ؛ لاستمراره وتتابعه .

٢ ــ الخصائص : ١ / ٩٧ وما بعدها .

٣ ــ قـــال ابـــن جـــني : " ثم اعلم ، من بعد هذا ، أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب ... " . وأضْرُب : أنواع ، جمع : ضَرْب .

٤ ــ أي هـــو الـــنهاية المرغوب فيها من علم العربية ؛ لموافقتها الأصلين : السماع والقياس .

٥ ــ قال ابن جني : " مطرد في القياس والاستعمال جميعًا ، وهذا هو الغاية المطلـــوبة ، والمثابة المنوبة ؛ وذلك نحو : قام زيد ، وضربتُ عَمْرًا ، ومررتُ بسعيد " .

ومُطَّرِد في القياس ، شاذّ في الاستعمال ، نحو الماضي من (يَذَرُ) و (يَدَعُ) [1] ، وقولُهم : مَكَانٌ مُبْقِلٌ ، هذا هو القياس ، والأكثرُ في السماع : بَاقِلٌ ، والأولُ مسموع أيضًا [2] .

ومنه [3] أيضًا مجئ مفعول (عسى) اسمًا صريحًا [4] ، نحو :

---

١ ــ يَذَرُ ، ويَدَعُ الماضي منهما : وَذَرَ ، ووَدَعَ ، وكلاهما بمعنى (تَرَكَ) ، وقــد أجمع علماء الصرف على أن الماضي منهما أُميتَ ، ولم يُستعمَل . وقد قــرأ الرســول ﷺ ، وعــروة بن الزبير : (ما وَدَعَكَ ربُّكَ) الضحى / ٣ بالتخفــيف . وفي الحديث : (اتْرُكُوا التُّرْكَ ما تَرَكُوكُمْ ، وذَرُوا الحبشةَ ما وَذَرُوكم) ، وجاء أيضًا بلفظ : (دَعُوا الحبشة ما وَدَعُوكم ، واتركوا التركَ ما تركوكم) ، وفي الحديث أيضًا : (لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عَنْ وَدْعِهم الجُمُعَات ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قلوبهم) . وقال أبو الأسود :

سَلْ أميري ما الذي غيَّره عن وِصَالِي اليومَ حتى وَدَعَهْ

انظــر : المحتسب ٢ / ٣٦٤ ، وسنن أبي داود ٦ / ١٦٦ ، وسنن النسائي ٦ / ٤٤ ، وصحيح مسلم ٢ / ٥٩١ ، ولسان العرب (وذر) .

٢ ــ البَقْلُ : نبات عُشبيّ يغتذي الإنسانُ به أو بجزء منه دون تحويله صناعيًّا والجمــع : بُقُــولٌ . ومكان مُبْقِل : على صيغة الفاعل من أبْقَلَ رباعيًّا ، إذا نَــبَتَ فيه البقلُ ، هو القياس في بابه ، وإن كثر في الاستعمال (بَاقِل) من الثلاثي ؛ فالأول ، وهو مُبْقِل من الرباعي ، مسموع من العرب أيضًا ، قال الراجز : أعَاشَنِي بَعْدَكَ وادٍ مُبْقِلُ

٣ ــ أي من الكلام الموافق للقياس ، المخالف للسماع .

٤ ــ الأصل في المفعول أن يكون مفردًا ، وهو الأصل في الخبر أيضًا ، فكان القياس وروده اسمًا صريحًا مفردًا ، لكن السماع وَرَدَ بحظره ؛ أي بمنعه .

عَسَى زيدٌ قائمًا ؛ فهو القياسُ ،غير أن الأكثر في السماع كونه [١] فعلاً ، والأولُ [٢] مسموعٌ أيضًا [٣].

ومُطَّرد في الاستعمال ، شاذّ في القياس ، نحو قولهم : اسْتَحْوَذَ ، واسْتَنْوَقَ الجملُ ، واسْتَصْوَبْتُ الأمرَ ، وأَبَى يَأْبَى . والقياسُ الإعلالُ في الثلاثة ، وكَسْرُ عينِ الأخيرِ [٤] .

وشاذّ في القياسِ والاستعمالِ معًا ؛ كقولِهم : ثَوْبٌ مَصْوُونٌ ،

---

١ ـــ يقصـــد مجـــئ المفعول ، أو الخبر مصدرًا مؤولاً ، مثل : عَسَى زيدٌ أنْ يَقُومَ .

٢ ـــ (الأول) وهو مجيئه اسمًا صريحًا مسموع أيضًا ، قال رؤبة :

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دَائمًا لا تَعْذِلي إني عَسَيْتُ صَائمًا

٣ ـــ قـــال ابن جني : " ومطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ؛ وذلك نحو الماضـــي من يَذَرُ ويَدَعُ . وكذلك قولُهم : مكان مُبْقِلٌ ، هذا هو القياس ، والأكثرُ في السماع بَاقِلٌ ، والأولُ مسموعٌ أيضًا ... ومما يَقْوَى في القياس ، ويَضْـــعُف في الاستعمال مفعول (عسى) اسمًا صريحًا ، نحو قولك : عسى زيـــدٌ قائمًـــا أو قِـــيَامًا ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بِحَظْرِه ، والاقتصـــار على تَرْك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولُهم : عسى زيدٌ أن يقومَ ، و (عَسَى اللهُ أنْ يَأتِيَ بالفَتْحِ) المائدة / ٥٢ ... " .

٤ ـــ قـــال ابن جني : " والثالث : المطرد في الاستعمال ، الشاذّ في القياس ، نحـــو قـــولِهم : ... " . وقد نقل السيوطي الأمثلة التي وضّح بـــها القسم الثالث من مواضع متفرقة من (الخصائص) .

وفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ورَجُلٌ مَعْوُودٌ من مَرَضِهِ " (١) .

انتهى مُلَخَّصًا (٢) .

وقال الشيخُ جمال الدين ابن هشام (٣) :

---

١ ـــ قال ابن جني : " والرابع : الشاذّ في القياس والاستعمال جميعًا ، وهو كتميم (مفعول) فيما عينه واو ، نحو : ثوب مَصْوُون ، ومسكٌ مَدْوُوفٌ. وحَكَـــى البغداديون : فرسٌ مَقْوُودٌ ، ورجلٌ مَعْوُودٌ من مرضه " . بواوين في الكلمـــات الأربع ، وذلك مخالف للقياس ، فلا يُتكلّم به ؛ لأنه مردود ؛ بل يجب حذف أحد الواوين . ومعنى مِسْك مَدْووف : مَبْلُول ، أو مسحوق .

٢ ـــ أي انتهى النقل من (الخصائص) مُلَخَّصًا .

٣ ـــ هـــو الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عـــبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، المولود بالقاهرة في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـــــ . وقـــد اشتغل منذ نشأته بالعربية ، وتوافر على دراستها حتى أتقنها وبرز فيها ، وسمع من أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سُلْمَى ، و لم يلازم أبا حيان ، وتحوَّل بدرس مذاهب النحويين وبتعمقها ، ففاق أقرانه ، وبَزَّ مَنْ تقدَّمـــه ، وأعيا مَنْ يأتي بعده . وانفرد ابن هشام بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ،والاقتدار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بِها من التعبير عمَّا يريد مُسْهَبًا ومُوجَزًا مـــع التواضع والبرّ ودماثة الخُلُق ورقة القلب . وحين تحدَّث ابنُ خلدون في مقدمـــته عن علم النحو أشار إلى مكانة ابن هشام في هذا العِلْم ، وهو عنده أنْحَى من سيبويه ،ونال كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) تقريظه . يقـــول ابن خلدون : " ووَصَل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر ،

" اعلــمْ أنــهم يَستعملون : غَالبًا ، وكثيرًا ، ونادِرًا ، وقليلاً ، ومُطَّرِدًا .

فالمطَّرد لا يتخلَّف .

والغالب أكثرُ الأشياء ، ولكنه يتخلَّف .

والكثيرُ دونَه .

والقليل دونَه .

والنادر أقلُّ من القليل .

فالعشــرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرٌ ، لا غالبٌ ، والثلاثة قليلٌ ، والواحد نادرٌ .

فاعلمْ بِهذا مراتبَ ما يُقَال فيه ذلك " . انتهى .

* * *

منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكامَ الإعرابِ مُجْمَلَــةً ومُفصَّلةً ، وتكلَّم على الحروف والمفردات والجمل ، وحَذَف ما في الصــناعة من المتكرر في أكثر أبوابِها ، وسمَّاه بالمغني في الإعراب ، وأشار إلى نُكَــت إعــراب القرآن كلها ، وضبطها بأبواب وفصول وقواعدَ ، انتظم ســائرُها ، فوَقَفْــنا منه على عِلْمٍ جَمٍّ ، يشهد بعُلُو قدره في هذه الصناعة ، ووفــور بضاعته منها ، وكأنه يَنْحُو في طريقته مَنْحَاةَ أهل الــمَوْصِل الذين اقْتَفَوْا أثرَ ابن جنِّي ، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة مَلَكَته واطلاعه ، والله يَزِيدُ في خَلْقه ما يشاء ".

وتُوفي ابن هشام ليلةَ الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـــ ، رضي الله تعالى عنه وأرضاه .

[الفرع] الثاني
[الاعتماد على أشعار الكفار من العرب]

قال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام [١] من كبار أصحابنا الشافعية :

" اعتُمِدَ [٢] في العربية على أشعار العرب [٣] ، وهم كفّارٌ [٤] لبُعْد التدليس فيها ، كما اعتُمد في الطبّ [٥] ، وهو في الأصل مأخوذٌ عن قومٍ كفارٍ [٦] لذلك [٧] " .

---

١ ـ هو سلطان العلماء الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام ، وعز الدين : لقبه . تُوفي سنة ستين وستمائة من الهجرة . وكلامُه الذي أورده السيوطي قاله في فتاويه .

٢ ـ اعتُمد بالإفراد : مبنيًا للمفعول ؛ أي اعتَمَدَ علماءُ العربية .

٣ ـ قيل : الأوْلَى كلام العرب ؛ لأن الاحتجاج لا يتقيّد بالشعر ، بل بالنثر كذلك . وقد يُقَال : اقتصَرَ عليه ؛ لأنه الأغلبُ ، أو لأنه إذا كان يُحتَج به ، مع كونه مَحَلَّ الضرائرِ والضيق ، فالنثرُ أحْرَى .

٤ ـ قيل : الأوْلَى (وغالبُهم كفار) . وقد يُقَال : مراده العرب في الجاهلية لأنهم الذين تتطرق إليهم التهمة ، ويُحتاج إلى الجواب عنها .

٥ ـ الطبّ : عِلْمٌ يُعرَف به أحوالُ مزاج الإنسان صحّة وفسادًا . انظر : مفتاح السعادة ١ / ٣٢٦ .

٦ ـ الكفار الذين تُلقّي عنهم الطب هم الفلاسفة والحكماء الأقدمون .

٧ ـ لذلك : متعلق بـ (اعتُمد) ؛ أي لأجل بُعْد التدليس في ذلك . وفي بعض النسخ (كذلك) بالكاف بدل اللام ، وهو تحريف .

فعُلِـــمَ أن العربيّ الذي يُحتَجُّ بقوله لا يُشترَطُ فيه العدالةُ ، نَعَمْ تُشترَط في راوِي ذلك [١] .

وكـــثيرًا ما يقع في (كتاب سيبويه) وغيره : " حَدَّثَني مَنْ لا أَتَّهِمُ " ، و " مَنْ أَثِقُ به " ، وينبغي الاكتفاء بذلك ، وعدم التوقف في القبول [٢] ، ويحتمل المنع [٣] .

---

١ ـــ قـــال السيوطي في (المزهر : ١ / ١٤٠) في تعليقه على كلام الشيخ عـــز الـــدين : " ويُؤخَذ من هذا أن العربي الذي يُحتَجُّ بقوله لا يُشترَط فيه العدالـــة ؛ بخلاف راوي الأشعار واللغات . وكذلك لم يَشترطوا في العربي الـــذي يُحـــتَج بقوله البلوغ ، فأخذوا عن الصبيان " . وإنما لم يشترطوا في العربي الذي يُحتج بقوله (العدالة) ؛ لأن أساسها الذي هو الإسلام مفقود منه ، وهو غير معتبر ، فالعدالة أولَى . على أن الإسلام والعدالة لا تعلق لهما بهـــذا الأمر ؛ لأن لغاتهم أمرٌ جِبِليّ سَليقيّ ، ليس لهم فيه اختيار ولا تأثير ؛ ولـــذلك صـــرَّحوا بأنه لم يُشترَط فيهم البلوغ ؛ بل لا العقل ؛ ولِهذا تراهم يحتجون بكلام الصبيان والمجانين ، ويثبتون به القواعد والكلمات ؛ فإذا كان العقـــل غير معتبَر ، فلا غروَ ظهر أن المراد الكلام الذي جُبلوا عليه وطُبعوا ، من غير نظر إلى شيء آخر أصلاً . ونشير إلى أن (العدالة) شرط في الراوي لأنه ناقلٌ ، ومن شرطه العدالةُ فيما يَروي ؛ لأنـــها أصلٌ في قبول خبره .

٢ ـــ وينبغي الاكتفاء بذلك ... ؛ لأن الناقل معروف بالجلالة والتقدم والثقة فمـــتى وثَّق المنقولَ عنه ، فيُكتفَى بذلك التوثيق ، وهو بناء على تقديم قبول التعديل على الإبـــهام .

٣ ـــ ويحتمل المنع من القبول ، وعدم الاكتفاء بذلك التوثيق ؛ لاحتمال أن فيه جَرْحًا خَفِيَ على ذلك المُوثِّق .

وقد ذكر الْمَرْزُبَانِيّ [١] عن أبي زيد النحويّ [٢]، قال : " كلُّ ما قال سيبويه في كتابه (أخْبَرَنِي الثقةُ) فأنا أخبرتُه " [٣] .

وقــد وضع الْمُوَلَّدُونَ أشعارًا ، ودَسُّوها على الأئمة ، فاحتَجُّوا بِها ؛ ظنًّا أنــها للعرب . وذُكِرَ [٤] أن في (كتاب سيبويه) منها خمسين بيتًا ، وأن منها قَوْلَ القائل :

---

١ ــ هــو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن سعيد المرزباني ، من كبار المعتزلة ، ذكيّ ، راوية ، مصنِّف جميل التصانيف ، كثير المشايخ ، ممتع المحاضرة والمذاكرة ، مقدَّم عند أهل العلم . من مصنفاته (معجم الشعراء) ، و (الموشَّح : مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر) . تُوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة من الهجرة .

٢ ــ هو أبو زيد سعيد بن أوْس الأنصاري ، عالِم بالنحو واللغة ، ثقة ، من أهــل البصــرة ، له كتب كثيرة ونوادر في اللغة مشهورة ؛ لأنه كان كثير الرواية عن الأعراب ، ويُقال : إن بعض أعراب مُضَر مثل : عُقَيْل ، وقُشَيْر ، نَــزَلوا البصــرة من مَحْلِ أصابَهم ، فتعلَّم عندهم أبو زيد . تُوفي سنة خمس عشرة ومائتين من الهجرة .

٣ ــ قــال أبو زيد الأنصاري : " كان سيبويه يأتي مجلسي ، وله ذُؤابَتان ، فــإذا سمعــتَه يقــول : أخبرني مَنْ أثقُ بعربيته ؛ فإنما يريدني " . أبو الطيب اللغــوي : مراتب النحويين ص ٧٤ ؛ أو قال أبو زيد : " كُلَّمًا قال سيبويه أخبرني الثقةُ ، فأنا أخبرتُه " . أبو سعيد السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ومــا بعدها . والذُّؤابة من كل شيء : أعلاه . وشعرُ مقدَّم الرأس ، والجمع : ذوائبُ .

٤ ــ أي ذَكَرَ شرَّاحُ (الكتاب) ، أو شرَّاح شواهده ، أو أئمة العربية .

أعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ والعَيْنَانَا   ومِنْخَرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا (١)

ومـــن الأســـباب الحاملة على ذلك : نُصْرَةُ رَأيٍ ذهبَ إليه ، وتوجيهُ كلمة صَدَرَتْ منه (٢) .

وقال ابنُ النحَّاس في (التعليقة) (٣) :

---

١ ـــ قـــيل : إن قائلـــه لا يُعرَف ، فلا يُستدَل به . وقيل : قائله هو رؤبة ، وكلاهمـــا غير صحيح ؛ بل الصحيح ما قاله أبو زيد : أنشدني المفضَّل لرجل من بني ضبَّة ، هَلَكَ منذ أكثرَ من مائة سنة ، وساق رجزًا فيه هذا الشاهد . ويُـــروَى : أعرفُ منها الجِيدَ ... . الجيد : العُنُق . ومنخرين : مثنى مَنْخِر ، وأصـــله من النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويُستعمَل في الأنف نفســـه ؛ لأنـــه مكانـــه . وظبيان : اسم رجل ، وقيل : مثنى ظَبْي ، وليس بشـــيء . قـــال أبـــو زيد : ظبيان اسم رجل ؛ أراد أشْبَهَا مَنْخِرَيْ ظبيان . والشاهد فيه : قوله (العينانا) ؛ حيث فَتَحَ نون المثنى . انظر : نوادر أبي زيد ص ١٦٨ ، وشـــرح المفصـــل : ٢ / ١٤٩ و٤ / ٦٧ و١٤٣ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٧١ .

٢ ـــ أي مـــن الأسباب الحاملة على الوضع نصرة مذهب ، فيتعصَّب الرائي لـــرأيه ، والمتكلم بتلك الكلمة لتصحيحها ، فيولِّدون لذلك كلامًا مختلقًا ، يجعلونه شاهدًا لآرائهم الباطلة .

٣ ـــ ابن النحاس : هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النحوي ، أحد تلامذة الإمـــام ابن مالك ، وشيوخ أبي حيان . تُوفي سنة ثمان وتسعين وستمائة من الهجـــرة . و (التعلـــيقة) كتاب له ، أودعه تحقيقات على (المقرّب) لابن عصفور . قال أبو حيان : لا أعلمُ أنه صنَّف غيرَه .

" حَكَى الحريري [1] في (دُرَّة الغوَّاص) [2] : رَوَى خلف الأحمر [3] أنهم صاغوا (فَعَال) مُتَّسِقًا من أحَاد إلى عُشَار ، وأنْشَدَ ما عُزِيَ فيه إلى أنه موضوع منه ، أبياتًا ، من جملتها [4] :

وثُلاثًا ورُبَاعًا ... وخُمَاسًا فاطَّعَنَّا
وسُدَاسًا وسُبَاعًا ... وثُمَانًا فاجْتَلَدْنَا
وتُسَاعًا وعُشَارًا ... فأَصَبْنَا وأُصِبْنَا [5]

---

١ ـــ هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري ، منسوب إلى صناعة الحرير ، أو بيعه ، وُلِدَ في قرية قريبة من البصرة سنة ست وأربعين وأربعمائة ، ثم رحل إلى البصرة ، وتأدَّب بها ، ومن مؤلفاته المشهورة : المقامات ، درة الغواص في أوهام الخواصّ . تُوفي سنة ست عشرة وخمسمائة من الهجرة .

٢ ـــ درة الغواص في أوهام الخواص : ص ٢٠١ .

٣ ـــ هو أبو مُحْرِز خلف بن حَيَّان بن مُحْرِز البصري ، المعروف بالأحمر . تُوفي سنة ثمانين ومائة ، وقيل : بعد سنة مائتين بيسير .

٤ ـــ (أنهم) أي العرب (صاغوا) أي بنوا (فُعال) معدول عن العدد المكرَّر (متسقًا) متتابعًا متناسقًا ، (من أحاد) بمعنى واحد واحد ، (إلى عُشَار) أي عشرة عشرة (وأنشد) أي خلف الأحمر (ما عُزِي) أي ما نُسب ؛ أي نَسَبَه مَنْ سَمِعَه إلى أنه (موضوع) أي مُختلَق ، لا أصل له في كلام العرب ، (منه) أي من خلف ، والجار والمجرور متعلق بموضوع ، أو صفة له ، أو خبر لـ (أن) بعد خبر ، و (ما) مفعول (أنشد) ، وقوله (أبياتًا) بالنصب بدل من (ما) ، (من جملتها) أي الأبيات .

٥ ـــ أول الشعر المذكور قوله : قُلْ لعمرو يا بنَ هندٍ ... لَوْ رأيتَ اليومَ شَنَّا
إلى أن قال : ومَشَى القومُ إلى القو ... مِ أُحَادًا وأُثْنَى

[الفرع] الثالث

[أحوال المسموع الفرد والاحتجاج به]

المســـموعُ الفَرْدُ : هل يُقبَل ويُحتَجُّ به ؟ له أحوالٌ لَخَّصتُها من متفرِّقات كلام ابن جني في (الخصائص) [١] .

أحــدُها : أن يكـــون فَــرْدًا ، بمعنى أنه لا نظيرَ له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به . فهذا يُقبَل ويُحتَجُّ به ويُقَـــاس عليه إجماعًا [٢] ، كما قِيسَ على قولِهم في شَنُوءة [٣] : شَنَئِيّ ، مع أنه لم يُسمَع غيرُه ؛ لأنه لم يُسمَع ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به .

الحـــال الثاني : أن يكون فَرْدًا ، بمعنى أن المتكلِّم به من العرب واحدٌ ، ويخالفُ ما عليه الجمهورُ . قال ابن جني :

" فيُنظَـــر في حال هذا المنفرد به ؛ فإن كان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مِمَّا يقبله القياسُ ،

---

١ ـــ الخصائص ١ / ١١٥ : (باب في جواز القياس على ما يَقِلُّ ، ورفضِه فيما هو أكثرُ منه) .

٢ ـــ يُقَاس عليه إجماعًا ؛ لعدم اختلافهم فيه .

٣ ـــ شَـــنُوءة : هي فَعُولَة ، من الشنآن ، سُمِّيت بـــها القبيلة المشهورة ؛ لعُلُوّ نَسَبِهم ، وحُسْن أفعالِهم ،من قولِهم : رجل شَنُوء (تُنطَق مثل صَبُور) أي طاهـــر النسب ، ذو مروءة ، أو لشنآن أو بُغْض وقع بينهم . ومقتضى القياس إذا نسبوا إلى شَنُوءة أن يقولوا : شَنُوئِيّ (تُنطَق مثل صَبُورِيّ) .

إلا أنــه لم يَرِدْ به استعمالٌ إلا من جهة ذلك الإنسان ؛ فإن الأَوْلَى في ذلك أن يُحْسَنَ الظنُّ به ، ولا يُحمَلَ على فساده .

فــإن قيل : فمِنْ أين ذلك ، وليس مُسوَّغًا أن يَرتجل لنفسه لغة أخرى ؟

قــيل : قــد يمكن أن يكون ذلك وَقَعَ إليه من لغة قديمة طَالَ عَهْــدُها ، وعَفَــا رَسْمُها ؛ فقد أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج ، عن أبي خليفة الفضل بن الحُبَاب [١] ، قال : قال لي ابنُ عَوْن [٢] عن ابن سيرين [٣] قال : قال عمر بن الخطاب :

" كان الشعرُ عِلْمَ قومٍ ، و لم يكن لَهُمْ عِلْمٌ أصَحُّ منه [٤] " .

[٥] فجاء الإسلامُ ، فتَشَاغَلَتْ عنه العربُ بالجهاد ، وغَزْوِ فارسَ والــرومِ ، ولَهَــتْ [٦] عن الشعر وروايته ، فلمَّا كَثُرَ الإسلامُ ،

---

١ ــ هو أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحِي ، كان من علم النحو واللغة بمكان عالٍ . تُوفي سنة خمس وثلاثمائة .إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٣ / ٥

٢ ــ هو عبد الله بن عون . تُوفي سنة إحدى وخمسين ومائة من الهجرة .

٣ ــ هو أبو بكر محمد بن سيرين ، من أشهر الكتب المنسوبة إليه (منتخب الكلام في تفسير الأحلام) . تُوفي سنة عشر ومائة من الهجرة .

٤ ــ لم يكن للعرب علم أصح من الشعر ؛ لكمال اهتمامهم به ، واعتنائهم بشأنه ، وعدم المبالاة بغيره .

٥ ــ هــذا الكلام من محمد بن سلام الجمحي (١٣٩ ــ ٢٣١ هــ) في كتابه : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٥ .

٦ ــ لَهَا عن الشيء يَلْهُو ، ولَهِيَ عنه يَلْهَى : غفل عنه ونسي ذكره .

وجـــاءت الفـــتوحُ ، واطْمَأنَّت العربُ في الأمصارِ ، رَاجَعُوا روايةَ الشعرِ ، فلم يَؤُولُوا [١] إلى ديوانٍ مُدَوَّنٍ ، ولا كتابٍ مَكتوبٍ [٢]، وألْفَوْا [٣] ذلك ،وقد هَلَكَ مِنَ العرب مَنْ هَلَكَ بالموت والقتلِ [٤] فحَفِظُوا أقلَّ ذلك ، وذهب عنهم كثيرُه .

ثم رَوَى [٥] بسَنَده عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : " ما انْتَهَى إليكم مِمَّا قالت العربُ إلا أقلُّه [٦]، ولو جاءكم وافرًا [٧] لَجَاءكم عِلْمٌ وشعرٌ كثيرٌ " [٨] .

---

١ ـــ يَؤولـــوا : مضارع آلَ ، إذا رجع ؛ أي فلم يرجعوا عند زوال العارض الذي كان حَالَ بينهم وبين أصحّ علومهم ، إلى ديوان مدوَّن ؛ أي مكتوب. وقـــد قيل للشعر (ديوان العرب) ؛ لأنـــهم يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنســـاب والحـــروب ؛ لأنه مستودع علومهم ، وحافظ آدابِهم ، ومعدن أخبارهم .

٢ ـــ (كتاب مكتوب) عطف تفسير ، أو عطف عام على خاصّ .

٣ ـــ ألفوا : وَجَدُوا .

٤ ـــ (بالموت) حَتْف أنفه (والقتل) في الحروب وغيرها .

٥ ـــ أي ثم روى ابن جني في (الخصائص : ١ / ٣٨٦) .

٦ ـــ أي مـــا وصـــل إليكم وجاءكم من كلام العرب نَظْمًا ونثرًا إلا أقله ؛ لذَهَاب أكثره ، وانقراضه بانقراض حفّاظه .

٧ ـــ الوافر : التامّ الذي لم ينقص منه شيء .

٨ ـــ قـــال الإمام الشافعي : " لسان العرب أوسعُ الألسنة مذهبًا ، وأكثرها ألفاظًـــا ، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبي ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامَّتها ، حتى لا يكون موجودًا فيها مَنْ يعرفه ". الرسالة : ٤٢ .

وعن حَمّاد الراوية [١] قال : " أمَرَ النعمانُ [٢] ، فنُسِختْ له أشـــعارُ العرب في الطُّنُوج [٣] ـــ وهي الكراريسُ ـــ ، ثم دَفَنَها في قصـــره الأبيض ، فلمَّا كان المختار بن أبي عُبَيْد قيل له : إنَّ تَحْتَ القصـــرِ كَنْزًا [٤] ، فاحْتَفَرَهُ [٥] ، فأخْرَجَ تلك الأشعارَ . فمن ثَمَّ أهلُ الكوفة أعلمُ بالشعر من أهل البصرة [٦] " .

قال ابن جني [٧] :

---

١ ـــ هـــو حمـــاد بـــن أبي ليلى المعروف بحماد الراوية ، أديب راوية ،جمع المعلقات الجاهلية . وُلد في الكوفة ، وتُوفي في بغداد ست وخمسين ومائة .

٢ ـــ مفعـــول (أمر) محذوف ؛ لدلالة المقام ؛ أي أمر كُتَّابَه بنَسْخ أشعار العرب فنُسِخت .والنعمان : هو النعمان بن المنذر (٥٨٠ ـــ ٦٠٢ م) آخر ملوك اللخميين في الحيرة وأشهرهم .

٣ ـــ الطـــنوج : ليس له واحد من لفظه ، فهو كأسماء الجموع ؛ ولذا فسَّره بقوله (وهي الكراريس) ، جمع : كرَّاسة ، أو كرَّاس .

٤ ـــ قوله : (إن تحت القصر كَنْزًا) إن كان عالِمًا به فإطلاقُه عليه تشبيهًا لمـــا فيه من علم العرب وأخبارهم وغرائب أشعارهم بالكَنْزِ ؛ بل هي أعظم فائـــدة مـــن الكَنْزِ ؛ لأنه يَفْنَى بالإنفاق ، وإن كان يتوهم أن هنالك كَنْزًا فالكلام على حقيقته .

٥ ـــ فاحتفره : أي حفره ، وآثَرَ الافتعال للمبالغة ، والمراد أمَرَ مَنْ يحفره .

٦ ـــ أي مـــن أجل إخراج هذا الكَنْزِ كان بالكوفة ، وكان المختار بـــها ، انتشر بينهم الشعر ، ودار على الألسنة هناك .

٧ ـــ الخصائص : ١ / ٣٨٧ وما بعدها .

" فـــإذا كان كذلك لم يقطع على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف الجمهـــور بالخطأ ، ما دام القياس يعضده ؛ فإن لم يعضده ؛ كرفع المفعول والمضاف إليه ، وجر الفاعل أو نصبه ، فينبغي أن يُرَدَّ ؛ لأنه جاء مخالفًا للقياس والسماع جميعًا .

وكـــذا (١) إذا كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة مضعوفًا في قوله (٢) ، مألوفًا منه اللحنُ (٣) ، وفسادُ الكلام ؛ فإنه يُرَدُّ عليه (٤) ، ولا يُقبَلُ منه .

وإن احتَمَلَ أن يكون مصيبًا في ذلك لغةً (٥) قديمة ؛ فالصوابُ رَدُّه ، وعدمُ الاحتفال (٦) ، بهذا الاحتمال " (٧).

---

١ ــ أي : وكذلك يجب رد الكلام مطلقًا .

٢ ــ أي : موصوفًا بالضعف في قوله ، وعدم الثقة بنقله .

٣ ــ أي : قد ألف الناسُ منه الخطأ في العربية ، ومخالفة وجه الصواب .

٤ ــ أي : لا يُحسَـــن بـــه الظن ؛ بل يُرَد عليه قولُه ولا يُقبَل ؛ للمخالفة والضعف ، وإلفِ اللحن والفساد .

٥ ــ (لغـــة) بالنصب مفعول به لاسم الفاعل (مصيًا) ؛ وإنما حكم برَدّ ما قاله ، وإن احتمل الصواب ؛ لأنا لو فتحنا هذا البابَ ما رددنا خطأ لمجئ ذلك الاحتمال فيه ، ولأن المدار في الخطأ والصواب على الظواهر ، لا على ما في النفس ؛ لخفاء ذلك .

٦ ــ الاحتفال : المبالاة والاهتمام .

٧ ــ الذي ورد في (الخصائص ١ / ٣٨٧ وما بعدها) : " فإذا كان الأمرُ كذلك ، لم نَقْطَع على الفصيح ، يُسمَع منه ما يخالف الجمهورَ ، بالخطأ ، ما

الحال الثالث : أن يَنفرد به المتكلّمُ ، ولا يُسمَع من غيره لا ما يوافقه ، ولا ما يخالفه . قال ابن جني [1] :

" والقولُ فيه [2] أنه يجب قبولُه إذا ثَبَتَتْ فصاحتُه ؛ لأنه [3] إمَّا أن يكون شيئًا [4] أخذه عَمَّنْ نَطَقَ به بلغة قديمة ، لم يُشارِك في سماع ذلك منه ، على حَدّ ما قلناه فيمَنْ خالَفَ الجماعة ، وهو فصيحٌ ، أو شيئًا ارتَجَلَهُ [5] ؛ فإن الأعرابيّ إذا قَوِيَتْ فصاحتُه ،

وُحد طريقٌ إلى تقبُّل ما يورده ، إذا كان القياس يُعَاضِدُه ؛ فإن لم يكن القياسُ مسوِّغًا له ؛ كرفع المفعول ، وجَرّ الفاعل ، ورَفْع المضاف إليه ، فينبغي أن يُرَدَّ ؛ وذلك لأنه جاء مُخَالِفًا للقياس والسماع جميعًا ... .

فإن كان الرجلُ الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفًا في قوله ، مألوفًا منه لَحنُه وفسادُ كلامه ، حُكِمَ عليه ، ولم يُسمَع ذلك منه . هذا هو الوجهُ ، وعليه ينبغي أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مُصيبًا في ذلك لغةً قديمةً ، مع ما في كلامه من الفساد في غيره ، إلا أن هذا أضعفُ القياسين . والصوابُ أن يُرَدَّ ذلك عليه ، ولا يُتقبَّل منه " .

١ ــ الخصائص : ٢ / ٢٤ وما بعدها .

٢ ــ أي : القول الصحيح المقبول .

٣ ــ لأنه : أي المنفرِد .

٤ ــ أي : أن يكون ذلك الكلام الذي تفرَّد به شيئًا .

٥ ــ ارتَجَلَ الشيء : اخترعه وجاء به من عنده ، وارتجال الخطبة والشعر : ابتداؤه من غير تَهيئة قبل ذلك . وأصله : الإتيانُ بالشيء بديهة ، كأنه واقفٌ على رِجْلٍ .

وسَـمَتْ طبيعـتُه [١] ، تصرَّف ، وارتَجَلَ ما لم يُسبَق إليه ؛ فقد حُكِيَ [٢] عن رؤبة [٣] وأبيه [٤] أنـهما كانا يرتجلان ألفاظًا ، لم يَسمعَاها ولا سُبِقَا إليها .

أمَّـا لـو جاء عن مُتَّهَم ، أو مَنْ لم تَرْقَ [٥] به فصاحتُه ، ولا سَبَقَتْ إلى الأنفس ثقتُه ؛ فإنه يُرَدُّ ولا يُقبَل ، فإن وَرَدَ عن بعضهم شيءٌ [٦] يدفعُه كلامُ العرب ، ويأباه القياسُ على كلامها ؛ فإنه لا يُقنَع في قبوله أن يُسمَع [٧] من الواحد ، ولا من العِدَّة [٨] القليلة ،

---

١ ــ قَوِيَتْ فصاحتُه : اشتَدتْ ، وسَمَتْ طبيعتُه : عَلَتْ .

٢ ــ أي : حَكَى أئمةُ الشأن .

٣ ــ هـو أبـو الجَحَّاف ، أو أبو محمد رؤبة بن العجاج التميمي (٦٦ ــ ١٤٥ هـ) ، شاعر من أشهر الرُّجَّاز وأفصحهم .

٤ ــ هـو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صَخْر ، من أشهر رُجَّاز العـرب ، وُلـد بالبادية في الجاهلية ، ونَزَلَ البصرة في الإسلام ، ووَفَدَ على الوليد بن عبد الملك بدمشق . تُوفي سنة سبع وتسعين من الهجرة .

٥ ــ أي : أمَّـا لـو جاء الكلام المنفرد عن متهم ، تنصرف إليه التهمة ، ويُرتَاب فيه ، أو مَنْ لم تَرْقَ به فصاحته ؛ أي تعلو به فصاحتُه ... .

٦ ــ فإن ورد عن بعضهم شيء ؛ أي عن بعض المنفردين

٧ ــ (لا يُقـنَع) بالبناء للمفعول ؛ أي لا يُكتفى (في قبوله أن يُسمَع) أنْ وصلتها نائب الفاعل ، وهو على حذف الجارّ ؛ أي لا يُكتفى بسماعه .

٨ ــ العدَّة : بمعنى العدد .

إلا أن يَكْثُــرَ مَنْ يَنطق به منهم . فإن كَثُرَ قائلوه [١] ، إلا أنه مع هذا ضعيفُ الوجه في القياس [٢] ؛ فمَجَازُه [٣] وجهان :

أحدُهما : أن يكون مَنْ نَطَقَ به لم يُحْكِمْ قياسَه .

والآخر : أن تكون أنتَ قَصُرْتَ [٤] عن استدراك وجه صحَّته.

ويُحـــتَمل بأن يكون سَمِعَه من غيره مِمَّنْ ليس فصيحًا ، وكَثُرَ اســـتماعُه له ، فسَرَى في كلامه ، إلا أن ذلك قَلَّمَا يقعُ [٥] ؛ فإن الأعـــرابي [٦] الفصيح ، إذا عُدِلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة ، عَافَها ، ولم يَعْبَأ بـــها [٧] .

---

١ ــ أي الناطقون به من المنفردين .

٢ ــ أي : لكنه مع العدد الكثر ضعيفُ الوجه في القياس .

٣ ــ مَجَـــازُه : فيه وجهان : مصدر ميمي ؛ أي جوازه ، أو اسم مكان ؛ أي طريق جوازه .

٤ ــ قَصُـــرْتَ ، بضـــم الصاد المهملة : نَزَلْتَ فلم تحقق ما في نفس الأمر ؛ لعدم التأمُّل .

٥ ــ أي : ويُحتمَل بأن يكون المنفردُ سَمِعَ ذلك الكلام المتفرِّد به من غيره مـــن المـــتكلمين غير الفصحاء ، وكَثُرَ استماعُ السامع الفصيح ذلك اللفظ الذي تلقاه عن غير واحد مِمَّنْ ليس بفصيح ، فسرى ؛ أي دخل ذلك اللفظ في كلام ذلك الفصيح ، وامتزج به امتزاجًا ، إلا أن ذلك السريانَ قلما يقع .

٦ ــ الأعرابيّ : واحد الأعراب .

٧ ــ عافها : استقذرها وتركها استرذالاً لـــها ، ولم يعبأ بـــها : لم يحتفل بـــها لضعفها .

فالأقوى أن يُقبَل مِمَّنْ شُهِرَتْ فصاحتُه ما يورده [1] ، ويُحمَل أمرُه على ما عُرَفَ من حاله ، لا على ما عسى أن يُحتَمل ، كما أن على القاضي قبولَ شهادة مَنْ ظَهَرَتْ عدالتُه ، وإن كان يجوز كذبُه في الــباطن ؛ إذ لو لم يُؤخَذ بذلك لأدَّى إلى تَرْك الفصيح بالشَّكِّ ، وسقوط كل اللغات " .

* * *

١ ـــ أي : فـــالأرجح والأقـــوى حُجَّة في تخريج ما جاء عن الفصيح مخالفًا للقياس أن يُقبَل ما يرويه ويقوله . و (شُهِرَتْ فصاحتُه) اشتهرت لسطوع نــورها ، وشدَّة ظهورها ، فيُقبَل ما أورده الفصيح الظاهر الفصاحة ، وإن تفرَّد بما أورد ، وخالف القياس ؛ مَشْيًا على الظاهر الذي هو مناط الأحكام؛ ولذلك قاسه على قبول شهادة القاضي في الأحكام الشرعية .

[الفرع] الرابع
[اختلاف اللغات وكلها حُجَّة]

قال ابن جني [1] :

" اللغــاتُ [2] على اختلافها كلُّها حُجَّةٌ . ألا تَرَى [3] أن لغة الحجــازيين في إعمال (ما) [4] ، ولغةَ التميميين في تَرْكِه [5] ،

---

١ ــ الخصــائص : ٢ / ٥ . قال ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) : " اعلم أن سَعة القياس تبيح لــهم ذلك ، ولا تَحْظُره عليهم . ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضَرْبًا من القياس يُؤخَذ به ، ويُخلَد إلى مثله . وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحــقَّ بــذلك من رَسِيلتها . لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخيَّر إحداهما ، فــتقوّيها على أختها ، وتعتقد أن أقوي القياسين أقبلُ لَهَا ، وأشدُّ أُنسًا بها . فأمَّا رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا " .

٢ ــ المقصود باللغات : لَهَجَات القبائل .

٣ ــ (ألا ترى) بالخطاب لكل مَنْ يصلح من ابن جني .

٤ ــ لغة أهل الحجاز إعمال (ما) كَعمل (ليس) ؛ لشبهها بها في أنــها لنفي الحال عند الإطلاق ، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر ، نحو : ما زيدٌ قائمًا . وقال الله تعالى : (ما هذا بَشَرًا) يوسف / ٣١ ، وقال تعالى : (ما هُنَّ أمهاتِهم) المجادلة / ٢ .لكن لا تعمل (ما) عند أهل الحجاز إلا بشروط ستة ، وهي على النحو الآتي :

كُــلٌّ مــنهما (٦) يَقْبَلُه القياسُ ؛ فليس لَكَ أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها " .

وسيأتي في ذلك مَزِيدُ كَلامٍ في (الكتاب السادس) (٧) .

* * *

ـ الأول : ألا يُزَاد بعدها (إنْ) ، فإن زِيدَتْ بَطَلَ عملُها ، نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، برفع (قائم) ، ولا يجوز نصبُه .

ـ الثاني : ألا ينتقض النفيُ بـ (إلا) ، نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ .

ـ الثالث : ألا يتقدَّم خبرُها على اسمها ، وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدَّمَ وجب رفعُه ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ .

ـ الرابع : ألا يتقدَّمَ معمولُ خبرها على الاسم ، وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم بَطَلَ عملُها ، نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ .

ـ الخامس : ألا تتكرَّر (ما) ؛ فإن تكررت بطل عملُها ، نحو : ما ما زيدٌ قائمٌ ؛ فالأولى نافية ، والثانية نَفَت النفي ، فبقي إثباتًا .

ـ السادس : ألا يُبدَل من خبرها مُوجَبٌ ؛ فإن أبدل بطل عملُها، نحو : ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يُعبَأ به ، فبشيء : خبر عن المبتدأ (زيد) .

٥ ـ لا تعمل (ما) شيئًا في لغة بني تميم ؛ فتقول : ما زيدٌ قائمٌ ، فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لـ (ما) في شيء منهما ؛ وذلك لأن (ما) حرف لا يختص لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيد قائم ، وعلى الفعل ، نحو : ما يقومُ زيدٌ ، وما لا يَختص فحقه ألا يعملَ .

٦ ـ (كل منهما) أي من الإعمال والإهمال يقبله القياسُ .

٧ ـ الاقتراح : الكتاب السادس (في التعارض والترجيح) ،المسألة الثانية .

[الفرع] الخامس

[علة امتناع الأخذ عن أهل المدر]

قال ابن جني [١] :

" علـــةُ امتناع الأخذ عن أهل الْمَدَرِ [٢] كما يُؤخَذُ عن أهل الوَبَــرِ [٣] مـــا عَرَضَ للغات الحاضرة ، وأهلِ المدرِ من الاختلال والفســـاد ، ولو عُلِمَ أن أهل مدينة [٤] باقونَ على فصاحتهم ، لم

---

١ ـــ الخصائص : ٢ / ٥ (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخِذَ عن أهل الوبر) .

٢ ـــ المـــدر : الطين اللزج المتماسك ، والقطعة منه : مَدَرَة ، وأهل المدر : سُكّان البيوت المبنية ، خلاف البدو سكان الخيام .

٣ ـــ الوبـــر : صوف الإبل والأرانب ونحوها ، الواحدة : وَبَرَة ، والجمع : أوبار ، وأهل الوبر : أهل البادية ؛ لأنـــهم يتخذون بيوتَهم من الوبر .

٤ ـــ ذكر صاحب (القاموس) في (عكد) أن باليمن قرب زَبيد جبلاً اسمه (عَكَاد) ، أهلُه باقون على اللغة الفصيحة . ويقول السيد مرتضى الزبيدي شـــارح القاموس : إنّهم لا يزالون على ذلك إلى زمنه ، وإنّهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال ؛ خوفًا على لسانِهم . والزبيدي كانـــت وفاتـــه سنة ١٢٠٥ هـــ . ويقول ياقوت في (معجم البلدان) في ترجمة (عكوتان) : " وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب ، وأهلها باقون على اللغـــة العـــربية من الجاهلية إلى اليوم ، لم تتغير لغتُهم بحكم أنّهم لم يختلطوا بغيرهـــم من الحاضرة في مناكحتهم ، وهم أهل قرار ، لا يظعنون عنه ، ولا يخرجون منه " . من تعليقات الشيخ النجار الخصائص : ٢ / ٥ (الهامش) .

يَعْرِضْ للغتهم شيءٌ من الفساد ، لَوَجَبَ الأخذ عنهم ، كما يُؤخَذُ عـــن أهل الوبر [١] . وكذلك لو فَشَا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخَلَلِ والفساد ، لَوَجَبَ رَفْضُ لغتها [٢] " .

قال [٣] : " وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا ؛ لأنَّا لا نكادُ نَرَى بَدَوِيًّا فصيحًا [٤] .

وإذا كان قد رُوِيَ أنه ﷺ سَمِعَ رجلاً يَلْحَنُ ، فقال : (أَرْشِدُوا أخاكم ، فقد ضَلَّ) [٥] وسَمِعَ عمرُ رجلاً يَلْحَنُ ، وكذلك عليٌّ ،

---

١ ــ (ولو عُلم أن أهل مدينة ...) المراد بأهل المدينة العربُ المرجوعُ إليهم لا بمجـــرد مَـــنْ في المدينة ؛ وإنما يكون الأخذ عنهم واجبًا ، وإن كانوا أهل مَـــدَر ؛ لأن الحاضرة بذاتِها ليست مانعة من الاحتجاج ، بل المانع ما عرض من الاختلال والفساد ، فإذا انتفى جاز الاستدلال والاستشهاد .

٢ ــ أي : لو شاع الخللُ والفسادُ ، وذاع ، وظهر في سكان البوادي الذين لم يدخلـــوا الحواضر ، لتعيَّن تركُ لغة أهل البادية ؛ لأن الحكم دائر مع علته وجـــودًا وعـــدمًا ، على ما عُرِفَ في أصول الفقه ؛ فمتى وُجدت الفصاحة الكاملـــة والوثـــوق ، صَحَّ الاحتجاج من كلا الفريقين ، ومتى انتفى ذلك انتفى الاحتجاج .

٣ ــ أي : قال ابن جني . الخصائص : ٢ / ٥ .

٤ ــ قـــال ابن جني : " وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا ؛ لأنا لا نكاد بدويًّا فصيحًا . وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقـــدح فـــيه ، وينال ويَغُضّ منه . وقد طرأ علينا أحد مَنْ يدَّعي الفصاحة البدوية ، ويتباعد عن الضَّعْفة الحضرية ... " .

٥ ــ فقد ضَلَّ : أي أخطأ طريقةَ الصواب في الإعراب .

حتى حَمَلَهُ ذلك على وَضْع النحو [١] ، إلى أن شاع واستَمَرَّ فسادُ الألسنة مشهورًا ظاهرًا [٢] ـــ فينبغي أن يُستوحَش من الأخذ عن كل أحد ، إلا أن تَقْوَى لغتُه ، وتَشِيعَ فصاحتُه " [٣] .

وقد قال الفراء في بعض كلامه : " إلا أنْ تَسْمَعَ شيئًا من بَدَوِيّ فصيح ، فتَقُولَهُ " [٤] .

*　　*　　*

---

١ ـــ (حتى حمله) أي : بَعَثَ ذلك اللحنُ الذي سمعه الإمام علي ـــ كرَّم الله وجهه ـــ على وضع مقدمات النحو ، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يَنْحُوَ نَحْوَه ، ولأجل ذلك سُمِّي (النحو) .

٢ ـــ مشهورًا ظاهرًا : حالان مترادفان ، أو متداخلان من الفساد .

٣ ـــ انظر : الخصائص ٢ / ٨ . وقد حذف السيوطي الروايات الخاصة باللحن .

٤ ـــ الخصائص : ٢ / ٩ . ويقصد الفراء : إلا أن تسمع شيئًا من بدوي فصيح ؛ لسلامته من الخطأ في التعبير ، فتقول أنتَ ما سمعتَ من ذلك البدوي الفصيح ؛ لأنه حجة لجودة لسانه ، وسلامة سليقته من الفساد .

[الفرع] السادس
في العربي الفصيح ينتقل لسانه [١]

قال ابن جني [٢] :

" العمـــلُ في ذلـــك أن تَنْظُرَ حالَ ما انتقلَ إليه [٣] ؛ فإن كان فصيحًا مثل لغته الأولى أُخذَ بِها ، كما يُوخَذُ بما انتقل عنها [٤] ؛ أو فاسدًا فلا [٥] ، ويُوخَذُ بالأولى " .

---

١ ـــ أي : في العـــربي الفصيح ، ينتقل لسانُه عن لغته المعروفة له ، إلى لغة أخرى .

٢ ـــ قـــال ابن جني في (باب في العربي الفصيح ينتقل لسانُه) : " اعلم أن المعمـــول علـــيه في نحو هذا أن تَنظُر حال ما انتَقل إليه لسانُه ؛ فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة ، وَجَبَ أن يُوخَذ بلغته التي انتقل إليها ، كما يُوخَذ بـــها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه إنما حضر غائب مـــن أهل اللغة التي صار إليها ، أو نطق ساكت من أهلها . فإن كانت اللغة التي لنتقل لسانُه إليها فاسدة ، لم يُوخَذ بـــها ، ويُوخَذ بالأولى ، حتى كأنه لم يَزَلْ من أهلها . وهذا واضح " . الخصائص : ٢ / ١٢

٣ ـــ أي الكلام ، أو اللسان الذي انتقل عن لغته إليه .

٤ ـــ (أخـــذ بـــها) أي بما انتقل إليه (كما يوخذ) بالمنتقَل عنه ، وأنّث باعتبار اللغة ، كما ذكّر أولاً باعتبار (ما) . وصَحَّ الأخذُ بِهما معًا ؛ لجامع السلامة من القوادح .

٥ ـــ (فلا) أي : فلا يُوخَذ به ، ولا عبرة به ؛ إنما يُوخَذ بلغته الأولى التي انتقل عنها ، واشتهر بالفصاحة فيها .

قال [١] :

" فإن قيل : فما يُومِنُك [٢] ــ أن يكون كما وَجَدْتَ في لغته فسادًا بعدَ أن لم يكن فيها ــ أن يكون فيها فسادٌ آخرُ لم تَعْلَمْهُ ؟

قــيل : لــو أُخِذَ بهذا لأدَّى إلى أن لا تَطيبَ نفسٌ بلغة ، وأن يُتوقَّفَ عن الأخذ عن كل أحد ؛ مَخَافَةَ أن يكون في لغته زَيْغٌ [٣] لا نعلمُه الآنَ [٤] ، ويجوز أن يُعْلَمُ بعد زمان [٥] ، وفي هذا من

---

١ ــ قال ابن جني : " فإن قلتَ : فما يومنك ــ أن تكون كما وجدتَ في لغــته فسادًا بعد أن لم يكن فيها فيما علِمتَ ــ أن يكون فيها فساد آخر لم تعلمــه ؟ ... قيل : هذا يُوحِشُك من كل لغة صحيحة ؛ لأنه يتوجّه منه أن تــتوقف عن الأخذ بــها ؛ مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن ، ويجــوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فسادًا حادثًا ، لم يكــن فيما قَبْل فيها . وإن اتجه هذا انخرط عليك منه ألاّ تطيبَ نفسًا بلغة ، وإن كانت فصيحة مستحكِمة. فإذا كان أخذُك بهذا مؤدّيًا إلى هذا رفضته ، ولم تأخــذ بــه ، وعملــتَ على تلقّي كل لغة قوية معرَبة بقبولِها واعتقاد صــحتها ، وألاّ تــوجه ظِــنَّة إليها ، ولا تَسوء رأيًا في المشهود تظاهرُه من اعتدال أمرها ... . فهذا هو القياسُ ، وعليه يجب أن يكون العملُ " . انظر الخصائص : ٢ / ١٣

٢ ــ أي : فما يُدْخِلُك أيها الفصيح في أمْنٍ ... .

٣ ــ زَيْغٌ : مَيْلٌ وانحرافٌ عن الصواب .

٤ ــ لا نعمله : لا نطّلع عليه نحن الآن في هذا الوقت الحاضر لخفائه .

٥ ــ (أن يُعلمَ) نائب الفاعل ضمير عائد للزيغ ؛ أي : أن يطّلع أحدٌ على ذلك (بعد زمان) ؛ أي في وقت آخر .

الخَطَلِ ما لا يَخْفَى [١] .

فالصـــوابُ الأخـــذُ بما عُرِفَ صِحَّته ، ولم يَظهر فسادُه ، ولا يُلتفَتُ إلى احتمال الخَلَل فيه ما لم يَبِنْ " .

* * *

---

١ ــ (وفي هـــذا) الإشارة إلى التوقف ؛ أي في هذا التوقف لِهذا الاحتمال البعـــيد (من الخطل) الخطأ (ما لايخفى) ما لا يُستَر لظهوره ؛ لأنه يفضي إلى عـــدم الاعتداد بشيء من اللغات أصلاً ، والإعراض عن كل واحد من العـــرب ؛ لوجود ذلك الاحتمال ، وهو خطأ واضح البطلان ، خارج عن قوانين الكلام ، والمذاهب الصحيحة .

[الفرع] السابع
في تَدَاخُل اللغات [١]

قال في (الخصائص) :

" إذا اجتَمَعَ [٢] في كلام الفصيح لغتان فصاعدًا [٣] ، كقوله :

وأشربُ الْمَاءَ ما بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ   إلاَّ لأنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا [٤]

---

١ ـــ قـــول السيوطي (في تداخل اللغات) ؛ أي دخول بعضها في بعض . وهذا الفرع عبَّر عنه ابن جني في (الخصائص : ١ / ٣٧٠) بقوله : (باب في الفصـــيح يَجـــتمع في كلامه لغتان فصاعدًا) ، وهذه العبارة أوْلَى ؛ لأن التداخل عند أهل العربية أن تتكلم بلغة مركبة من لغتين .

٢ ـــ قوله (إذا اجتمع ...) كلام معناه في (الخصائص ١ / ٣٧٢) دون لفظـــه ؛ فإنه أورد أبياتًا استَدل بها على ما أورد ، ومنها البيت الذي ذكره السيوطي ، وبعد ما نقلها ، وأطال في توجيهها ، قال : " فإذا ورد شيء من ذلـــك ـــ كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ـــ فينبغي أن تتأمَّل حال كلامه ... ". فاختصر السيوطي ذلك وقدَّم وأخَّر وجاء بالمقصود منه .

٣ ـــ فصـــاعدًا : منصوب على الحال ، لكنهم التزموا في مثل هذا التركيب حذف صاحب الحال وعاملها ، والتقدير : فذهب الاجتماعُ صاعدًا .

٤ ـــ استشهد ابن جني بـــهذا البيت في (الخصائص) مرتين (١ / ٣٧١ ، و ٢ / ١٨) ، وروى صدره في المرة الأولى :

وأشربُ الماء ما بي نَحْوَهُو عَطَشٌ

والبيت مَرْوِيٌ عَن قُطْرُب ، وفيه إشباع للهاء في (نَحْوَه) وإسكان للهاء في (عيونَهْ) ، وهو من البحر البسيط .

فقال : نَحْوَهُو بالإشباع [١] ، وعُيُونَهْ بالإسكان [٢] ، فينبغي أن يُتأمَّلَ حالُ كلامه [٣] .

فـإن كانت اللفظتان ، في كلامه ، متساويتين في الاستعمال ، كَثْرَتُهما واحدةٌ [٤] ، فأخْلَقُ [٥] الأمرِ به أن تكون قبيلتُه تَوَاضَعَتْ في ذلك المعنى على تَيْنِكَ اللفظتين ؛ لأن العرب قد تفعلُ ذلك [٦] للحاجة إليها في أوزان أشعارها ، وسَعَةِ تصرُّف أقوالها .

ويجوز أن تكون لغتُه في الأصل إحداهما ، ثم إنه استَفَاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطَالَ بِهَا عَهْدُه ، وكَثُرَ استعمالُه لَهَا ، فلَحِقَتْ ، لطُول المدَّة ، واتصال الاستعمال ، بلغته الأولى .

---

١ ــ بالإشباع للهاء من (نحوه) ؛ لأنـها تتولد عن الضمة ، وفيُنطَق بها لفظًا ، ولا تُرسَم في الخط ، فكتابة الواو على خلاف قاعدة الرسم .

٢ ــ بالإسكان للهاء من (عيونه) بلا مدَّة ، والإشباعُ أفصحُ إجماعًا .

٣ ــ أي ينبغي أن يُتأمَّل حالُ كلام الفصيح الذي اشتمل على لغتين .

٤ ــ كثرتُهما واحدة : جملة مفسِّرة للتساوي المذكور. ويجوز كونُها حالية.

٥ ــ أخلــق : اسم تفضيل ، من قولهم : هو خليق بالأمر ؛ أي حقيق به ، وجدير .

٦ ــ أي إن العــرب تضع الألفاظ الكثيرة للمعنى الواحد ، وهو الترادف ؛ فرارًا من التكرار ، وإعادة اللفظ بعينه ، لما فيه من استكراه السامع ، والثقالة على المستعمل ، بخلاف التفنن ، وإيراد المعنى الواحد في قوالب من الألفاظ ، ولا سيما في مقامات المدح والمفاخرة ؛ فإن ذلك معدود من التفنن العجيب، والتصرف الغريب .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثرَ من كلامه من الأخرى ، فأخْلَقُ [١] الأمرِ به أن تكون القليلةُ الاستعمالِ هي الطارئة [٢] عليه ، والكثيرة هي الأولى الأصلية .

ويجوز أن تكونا معًا لغتين له ولقبيلته [٣] ؛ وإنما قَلَّتْ إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه ، وشذوذها عن قياسه .

وإذا كَثُرَ على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة [٤] ، فسُمعتْ في لغة إنسان [٥] ، فعلى ما ذكرناه ، كما جاء عنهم في أسماء الأسد ، والسيف ، والخمر ، وغير ذلك . وكما تَنْحَرِفُ الصيغةُ ، واللفظُ واحدٌ ؛ كقولِهم : رَغْوَةُ اللبن ، ورُغْوتُه ، ورِغْوتُه [٦] . ورُغَاوتُه ، كذلك مُثَلَّثاً .

---

١ ـ أخْلَقُ : أجْدَرُ وأوْلَى .

٢ ـ الطارئة : الجديدة المستحدَثة ؛ لأن قلتها ونزارة جريانها على لسانه دالّ على أنها حدثت عليه وطرأت ، ولم تكن مما جُبل عليه .

٣ ـ أي يجوز أن تكون اللغتان مستعملتين لذلك الفصيح ، ولقبيلته هو ، يتكلمون بهما معًا .

٤ ـ هذا هو النوع المسمَّى بالترادف .

٥ ـ أي : فسُمعت ألفاظٌ مختلفة في لغة إنسان .

٦ ـ الرغوة : ما يعلو السوائلَ عند غليانها أو رجِّها ، أو ذوبان شيء فيها . رغوة اللبن : هو مثلث الراء باتفاقهم . وقوله (ورغاوته كذلك) أي مثل ما قبله ، وهو (رغوة) في حالة كونه مثلثًا . انظر : ابن السيد البطليوسي (٤٤٤ ـ ٥٢١ هـ) : المثلث ، القسم الثاني ص ٢٩ .

وكقولِهم : جئتُ مِنْ عَلُ ، ومن عَلِ ، ومن عَلا ، ومن عُلُوّ ، ومـــن عُلْوِ ، ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوِ ، ومن عَلْوَ ، ومن عَالٍ ، ومن مُعَالٍ .

فكلُّ ذلك لغاتٌ لجماعات ، قد تجتمع لإنسان واحد [١] .

قـــال الأصمعي [٢] : " اختَلف رجلان في (الصَّقْرِ) ؛ فقال أحـــدهما : بالصـــاد ، وقال الآخرُ : بالسِين ، فتَرَاضَيَا بأولِ واردٍ عليهما ، فحَكَيَا له ما هما فيه ، فقال : لا أقولُ كما قلتما ؛ إنما هو الزَّقْرُ " [٣] .

---

١ ـــ قـــال ابن جني : " فإذا أرادوا النكرة قالوا : من عَلٍ . وكلما كثرت الألفـــاظ على المعنى الواحد ، كان ذلك أوْلَى بأن تكون لغاتٍ لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هنَّا ومن هنَّا " . الخصائص : ١ / ٣٧٤

٢ ـــ هـــو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والْمُلَح والنوادر . قال الأصمعي : حفظتُ ستة عشر ألف أرجوزة . وكان من أهل السنَّة ، ولا يفتي إلا فيما أجمعَ عليه علمـــاء اللغـــة ، ويقفُ عمَّا ينفردون عنه ، ولا يجيز إلا أفصحَ اللغات . من مصـــنفاته : خَلْق الإنسان ، خَلْق الفَرَس ، الأضداد ، ما اتفق لفظُه واختلف معناه ، الإبل ، وغير ذلك . مات سنة ست عشرة ، وقيل : خمس عشرة ، ومائتين ، عن ثمان وثمانين سنة .

٣ ـــ قـــال ابن جني في تعليقه على تلك الرواية : " أفلا ترى إلى كل واحد مـــن الـــثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أُخرَيين معها . وهكذا تتداخل اللغات " . الخصائص : ١ / ٣٧٤

" وعلى هذا يتخرَّج جميعُ ما ورد من التداخل [1] ، نحو : قَلَى يَقْلَى [2] ، وسَلا يَسْلَى [3] .

---

١ ــ بدأ السيوطي في النقل عن باب آخر من الخصائص (١ / ٣٧٤) ، وهو بعنوان (باب في تَرَكُّب اللغات) ، وقد قال ابن جني في أوَّله : " اعلم أن هذا موضع قد دَعَا أقوامًا ضَعُفَ نظرُهم ، وخَفَّتْ إلى تلقّي ظاهر هذه اللغة أفهامُهم ، أن جمعوا أشياء على وحه الشذوذ عندهم ، وادَّعَوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ماسمعوه بِأخَرَةٍ من أصحابها ، وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه ، وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِلَ يَفْعُل ، نحو : نَعِمَ يَنْعُمُ ، ودِمْتَ تَدُوم ، ومِتَّ تَموتُ . وقالوا أيضًا فيما جاء من فَعَلَ يَفْعَلُ ، وليس عينه ، ولا لامه حرفًا حَلْقيًا ،نحو : قَلَى يَقْلَى ، وسَلا يَسْلَى ، وجَبَى يَجْبَى ، ورَكَنَ يَرْكَنُ ، وقَنَطَ يَقْنَطُ .ومما عدّوه شاذًا ما ذكروه من فَعُلَ فهو فاعِل ، نحو : طَهُرَ فهو طاهر ، وشَعُرَ فهو شاعر ، وحَمُضَ فهو حامض ، وعَقُرَت المرأةُ فهي عاقر. ولذلك نظائرُ كثيرة . واعلم أن أكثر ذلك وعامَّته ؛ إنما هو لغات تداخلت فتركَّبت ، على ما قدَّمناه في الباب الذي هذا البابُ يليه . هكذا ينبغي أن يُعتقَد ، وهو أشبه بحكمة العرب " .

٢ ــ قَلَى يَقْلَى ، بالفتح فيهما ، على غير قياس ؛ فإن مضارع قَلَى المفتوح يَقْلِي بالكسر ، وماضي يَقْلَى المفتوح قَلِيَ بالكسر ، فركَّبوا من اللغتين لغة ثالثة . ومعنى قلى : أبْغَضَ .

٣ ــ سَلا يَسْلَى ، بالفتح فيهما أيضًا ، مع فقدان حرف الحلق من العين واللام ، والمشهور سَلا يَسْلُو ، أو سَلِيَ يَسْلَى؛ فالفتحُ فيهما مُركَّب منهما . والسلوان : النسيان ، وسَلاه نَسِيَهُ .

وطَهُرَ فهو طَاهِرٌ ، وشَعُرَ فهو شاعِرٌ [1] .

فكلٌّ ذلك إنما هو لغاتٌ تَدَاخَلَتْ فتَرَكَّبَتْ بأن أُخِذَ الماضي من لغـــة ، والمضارع أو الوصف [2] من لغة أخرى ، لا تَنطق بالماضي كذلك ، فحَصَلَ التداخُلُ والجمعُ بين اللغتين [3] .

فإن مَنْ يقول : قَلا ، يقول في المضارع : يَقْلَى ، والذي يقول : يَقْـــلاَ ، يقول في الماضي : قَلِيَ . وكذا مَنْ يقول : سَلاَ، يقول في المضارع : يَسْلُو ، ومَنْ يقول : يَسْلاَ ، يقولُ في الماضي : سَلِيَ .

فتَلاقَى أصحابُ اللغتين ، فسَمِعَ هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخـــذ كلٌّ واحد من صاحبه ما ضَمَّهُ إلى لغته ، فتَرَكَّبَتْ هناك لغةٌ ثالثة .

وكذا شَاعِر ، وطَاهِر ؛ إنما هو من شَعَرَ ، وطَهَرَ ، بالفتح . وأمَّا بالضمّ فوَصْفُه على (فَعِيل) ؛ فالجمع بينهما من التداخل " .

---

١ ـــ الأصـــل أن يكـــون اسم الفاعل على وزن (فاعل) من فَعَلَ المفتوح العـــين كقَاعِدٍ وجَالِسٍ . واسمُ الفاعل من فَعُلَ المضموم العين على (فَعِيل) ككَرِيمٍ من كَرُمَ ، وشَرِيفٍ من شَرُفَ .

٢ ـــ الوصـــف : مصطلح صرفي ، وهو الاسم المشتق الذي يدل على معنى وذات متصفة به ، ويشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمـــثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل . ويدل الوصف هنا على اسم الفاعل من الفعلين طَهُرَ وشَعُرَ .

٣ ـــ أي التداخل بين الماضي والمضارع في الأولين ، وبينه وبين الوصف في الأخيرين .

انتهى كلامُ ابن جني [1] .

وقد حَكَى غيرُه [2] في استعمال اللغتين المتداخلتين قَوْلَيْنِ :

أحدهما : أنه يجوز مطلقًا [3] .

والثاني : إنما يجوز بشرط أن لا يُؤدِّي إلى استعمال لفظ مهمَل كـ (الحِبُك) [4] .

* * *

---

١ ـ أجحف السيوطي بكلام ابن جني غاية الإجحاف ، وجعل بابين مستقلين في فرع واحد ، وأدخل بعضهما في بعض تداخلاً عجيبًا ؛ فلا بُدَّ من مطالعة كلام ابن جني ومراجعته في (الخصائص ١ / ٣٧٠ ـ ٣٨٥) .

٢ ـ أي غير ابن جني من أهل العربية .

٣ ـ أي يجوز مطلقًا ، ولو أدى إلى تركيب لا أصل له في الكلام ، وبناء لا نظير له في الأبنية ، كما يدل مقابلُه .

٤ ـ الحِبُك : هو مثال للمهمل ، والمراد ما نُقل أنه قيل فيه : حِبُك بكسر الحاء وضم الباء . وهذا بناء مهمل ، لا وجود له ، إلا أنهم وجَّهوه بأنه من تداخل اللغتين ، وهما ضَمُّ أوَّلَيْهِ وكسرُهما ، فدخل ضم الثاني في لغة كسر الأول في الأخرى . وقد قرأ الحسن قول الله تعالى (والسماء ذات الحُبُك) الذاريات / ٧ : الحُبْك ، والحِبْك ، والحِبُك ، والحَبَك ، والحِبِك . والوجه السادس (الحُبُك) قراءة الناس . ورُوي عن عِكْرِمة (الحُبُك) . وجميعه هو بمعنى : طرائق الغيم ، وأثرُ حُسْن الصنعة فيه . انظر : المحتسب لابن جني : ٢ / ٢٨٧ .

[الفرع] الثامن
[لا يُحتَج بكلام المولَّدين]

أجمَعُوا [١] على أنه لا يُحتَجُّ بكلام المولَّدِينَ ، والْمُحْدَثِينَ [٢] في اللغة والعربية .

---

١ ــ أي : أجمعَ أئمةُ النحو والصرف واللغة ، ومَنْ في معناهم مِمَّنْ يَستدل على إثبات التراكيب والألفاظ ، دون علماء المعاني والبيان والبديع ؛ فإنهم يستدلون بأنواع الشعراء على اختلاف طبقاتِهم .

٢ ــ (بكلام المولدين والمحدثين) كلاهما بصيغة اسم المفعول ، جمع مُولَّد ، ومُحْدَث ، وكلاهما بمعنى ؛ فالعطف تفسيري . وبعضُهم فرق بينهما فقال : المولدون من بعد الإسلاميين كبشار بن برد ، والمحدثون من بعدهم كأبي تمام . ونشير إلى أن اللغويين قسَّموا الشعراء إلى أربع طبقات :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس ، والأعشى ، وطرفة بن العبد ، وزُهير بن أبي سُلْمَى .

الطبقة الثانية : المخضرَمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كلبيد بن ربيعة ، وحسَّان بن ثابت ، والخنساء ، وكعب بن زهير .

الطبقة الثالثة : المتقدِّمون ، ويُقَال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير ، والفرزدق ، والأخطل .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويُقال لهم المحدَثون ، وهم يبدءون في العصر العباسي ببشار بن بُرْد ، وأبي نُوَاس .

والطبقتان الأوليان يُستشهَد بشعرها إجماعًا . وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهَد بكلامها مطلقًا .

وفي (الكشاف) [1] ما يَقتضِي تخصيصَ ذلك بغير أئمة اللغة ورواتِهــا ؛ فإنــه [2] استَشْـــهَدَ على مسألة [3] بقول حبيب بن أوْسٍ [4] ، ثم قال :

---

١ ـــ هـــو التفســير العجيب الذي لا نظير له في موضوعه (الكشاف عن حقائق التَّنزِيل ، وعيون الأقاويل ، في وجوه التأويل) تأليف الإمام الفاضل أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ ـــ ٥٣٨ هـــ) .

٢ ـــ (فإنه) أي : صاحب (الكشاف) المفهوم من المقام .

٣ ـــ توقــف الزمخشري في (الكشاف ١ / ٢٢٠ وما بعدها) أمام قول الله تعـــالى : (وإذا أظْلَمَ عليهم قاموا) البقرة / ٢٠ قائلاً : " و (أظْلَمَ) يحتمل أن يكون غير مُتعدّ ، وهو الظاهر ، وأن يكون متعديًا منقولاً من : ظَلِمَ الليلُ وتشـــهد له قراءة يزيد بن قطيب (أُظْلِمَ) على ما لم يُسمَّ فاعلُه . وجاء في شعر حبيب بن أوس :

هُمَا أظْلَمَا حَالِي ثُمَّتَ أجْلَيَا ظَلامَيْهما عَنْ وَجْهِ أمْرَدَ أشْيَبِ

وهـــو ، وإن كان مُحْدَثًا ... " . والضمير (هُمَا) في بيت أبي تمام عائد إلى العقل والدهر اللذين ذكرهما في بيت سابق على هذا ؛ وإنما أسند الإظلام إلى العقـــل ؛ لأن العيش لا يطيب لعاقل ، وإلى الدهر ؛ لأنه يعادي كل فاضل . وأجلـــيا : كَشَفَا . ومعنى البيت : كفاني ما علّمني إياه عقلي ودهري ؛ فقد سَاقَا إليّ ظلمة الخطوب التي ابْتَعَثَتْ بياضَ الشيب في مفرقي ، على الرغم من أني ما زلتُ أمردَ شابًا .

٤ ـــ هـــو الشاعر المعروف حبيب بن أوس الطائي ، وكنيته أبو تمام ، وبها اشـــتُهر . مـــات سنة إحدى وثلاثين ومائتين ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ومائتين من الهجرة .

" وهـــو ، وإن كان مُحْدَثًا ، لا يُستشهَدُ بشعره في اللغة ؛ فهو مـــن علماء العربية ، فاجْعَلْ ما يقولُه بِمَنْزِلة ما يَرْوِيه ؛ ألا تَرى إلى قـــول العلمـــاء : الدليلُ عليه بيتُ الحماسة [١] ، فيَقتنعون بذلك لتوثُّقِهم بروايته وإتقانه " [٢] .

* * *

---

١ ـــ (الحماســـة) هـــو الديوان المشهور الذي جمعه أبو تمام ، واختاره من كـــلام العـــرب والإســـلاميين ، وأودعه أبوابًا من الأدب ، وصدَّره بباب الحماسة ، وهي الشجاعة وزنًا ومعنى ؛ فسُمِّي الكتاب بأول أبوابه .

٢ ـــ يرى اللغويون والنحويون أن ما ذكره الزمخشري في كشّافه ممنوع ؛ إذ لو فُتح هذا الباب ، لاحتُجَّ بكل ما وقع من شعر المحدثين بِهذا الطريق ، على الـــرغم مما فيه من لحن ، وما عليه من مآخذ . وأشاروا إلى أن مَبْنَى الرواية علـــى الوثـــوق والضـــبط ، ومبنى القول على الدراية والإحاطة بالأوضاع والقـــوانين ، والإتقانُ في الأول لا يستلزمه في الثاني ، وغايةُ أمر أبي تمام أنه جَمَعَ في (الحماسة) أشعار مَنْ يُستشهَد بشعرهم ، وصَدَقَ فيه .

فائدة

[أول الشعراء المحدثين]

أولُ الشـــعراء المحدَثين بشار بن بُرْد [1] ، وقد احتَجَّ سيبويه في كـــتابه بـــبعض شـــعره تقربًا إليه [2] ؛ لأنه كان هَجَاه ، لترْكِه الاحتجاج بشعره . ذَكَرَه المرزبانيُّ وغيرُه [3] .

---

١ ــ هـــو أبـــو مُعَاذ بشار بن برد العُقَيْليّ ، الضرير ولادة ، أحد مخضرمي الدولـــتين الأموية والعباسية ، شاعر مُجيد مُفْلِق ظريف مُحسِن ، أستاذ أهل عصره من الشعراء غير مُدَافَع ، يجتمعون إليه وينشدونه ، ويرضون بحكمه . تُوفي سنة سبع وستين ومائة من الهجرة .

٢ ــ نســب أصحاب بشار إلى سيبويه أنه استشهد في كتابه ببيت من شعر بشار ، بعد أن توعَّده بالهجاء . وأصحابُ بشار يروون له هذا البيت :

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤتِيكَ نُصْحَهُ ... وما كُلُّ مُوتٍ نُصْحَهُ بلَبِيبِ

وهذا البيت في (الكتاب ١ / ٤٠٩) ، وهو ليس من شعر بشار ؛ وإنما هو لأبي الأسود الدؤلي (في ديوانه ص ٢٠٧) ، من قصيدته التي مطلعُها :

أمِنْتَ امْرَأً في السِّرِّ لَمْ يَكُ حَازِمًا ... ولكنَّه في النُّصْحِ غَيْرُ مُرِيبِ

ولـــيس في كـــتاب ســـيبويه شواهدُ من شعر بشار ؛ لذلك يجوز أن يكون استشهاده بشعره على نحو ما يَذْكُرُه المتذاكِرون في المجالس ، ومجامع القوم . انظر : رسالة الغفران لأبي العلاء المعري (٣٦٣ ــ ٤٤٩ هـ) ص ٤٣١ .

٣ ــ المـــرزباني : الموشَّح ص ٣٨٥ وما بعدها . وقد أورد المرزباني ما قاله بشار في هجاء سيبويه .

ونَقَلَ ثعلبٌ [1] عن الأصمعي ، قال : خُتِمَ الشعرُ بإبراهيم بن هَرْمَة [2] ، وهو آخرُ الحُجَج .

* * *

---

١ ــ هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار الشيباني النحوي المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، ثقة ، ديِّن ، مشهور بصدق اللهجة ، والمعرفة بالغريب ، مقدَّم بين الشيوخ وهو حَدَثٌ . وُلد سنة مائتين ، ومات سنة إحدى وتسعين ومائتين من الهجرة .

٢ ــ هو إبراهيم بن علي بن سَلَمَة بن عامر بن هَرْمة القرشي ، أحد بني قيس بن الحارث بن فِهْر ، حجازي ، سكن المدينة المنورة ،من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .مات سنة ست وسبعين ومائة . ونلاحظ أن ابن هرمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ آخر مَنْ يُحتَج بشعره ،في حين أن بشارًا المتوفى سنة ١٦٧ هـ لا يُحتَج بشعره ؛ لأن الأساس في الاحتجاج بكلام العرب هو العصر ، لا السنة ؛ لذلك مَنْ عاش في عصر ابن هرمة ، وكان فصيحًا لا يَلحن ، يُحتج بكلامه . وقد كان الأخفش يطعن على بشار في قوله :

والآنَ أَقْصَرَ عن سُمَيَّةَ بَاطِلِي ... وأشَارَ بالوَجَلَى عليَّ مُشِيرُ

وفي قوله :

على الغَزَلَى مِنِّي السلامُ فرُبَّمَا ... لَهَوْتُ بِهَا في ظِلِّ مُخْضَرَّةٍ زُهْرِ

وقال : لم يُسمَع من الوجل والغزل (فَعَلَى) ؛ وإنما قاسهما بشار ، وليس مما يُقَاس ، إنما يُعمَل فيه بالسماع . والوَجَلَى : مصدر صاغه على وزن الفَعَلَى ، وهو مشتق من الوَجَل ، أراد به التقوى ؛ أي نصحني ناصح بالخوف من الله . وأراد أنه لَمَّا أقصر عن الشتيمة ، لَمَزَه من يَلمزه . والغَزَلَى : اسم بمعنى الغَزَل ، وهو كناية عن الإقلاع عن الغزل .

[الفرع] التاسع
[لا يُحتَجّ بشعر أو نثر لا يُعرَف قائلُه]

لا يَجوز الاحتجاجُ بشعر ، أو نثر ، لا يُعرَف قائلُه . صَرَّح بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف) (١) . وكأن علّة ذلك خَوْفُ أن يكون لِمُولَّد ، أو مَنْ لا يُوثَقُ بفصاحته . ومِنْ هذا يُعلَم أنه يُحتَاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم .

قال ابن النحَّاس في (التعليقة) : " أجاز الكوفيون إظهارَ (أنْ) بعد (كَيْ) ، واستشهدوا بقول الشاعر :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي   فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ (٢)

---

١ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٨٠) . قال ابن الأنباري في تعليقه على أحد الشواهد التي احتَجَّ بها الكوفيون : " إن هذا البيت غير معروف ، ولا يُعرَف قائلُه ؛ فلا يكون فيه حُجَّةٌ " .

٢ ــ قائل البيت غير معروف . و (ما) من (لكيما) زائدة بالإجماع . وتطير : تذهب بسرعة ، أو تسير سيرًا سريعًا . والقربة : معروفة . وشنًّا : يابسة متخرقة . والبيداء : الصحراء . وبلقع : قَفْر . والشاهد في البيت : أن (كي) تحتمل وجهين : فإمَّا أن تكون جارة بمعنى اللام ، وإمَّا أن تكون بمعنى (أن) المصدرية . قال ابن مالك : " فيُحتمَل أن تكون (كي) فيه بمعنى (أن) ، وشَذَّ اجتماعهما على سبيل التوكيد ، ويُحتمَل أن تكون جارة ، وشَذَّ اجتماعها مع اللام " . انظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٣٣ ، والإنصاف (المسألة ٨٠) ، وشرح المفصل : ٧ / ١٩ ... .

قال :والجوابُ أن هذا البيتَ غيرُ مَعْرُوفٍ قائلُه ، ولو عُرِفَ [١] لَجَازَ أن يكون من ضرورة الشعر .

وقال أيضًا [٢] : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لَكِنْ) ، واحتَجُّوا بقول الشاعر :

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [٣]

---

١ ـــ شرطُ ما يُستدَل به أن يكون قائله معروفًا مشهورًا بالفصاحة ، (ولو عُرف) هو انتقال من المنع إلى التسليم ؛ أي سلّمنا أنه معروف، لكنه لنُدرته لا تثبت به القواعد ، وتخالف به القوانين ؛ بل يُحمل على الضرورة .

٢ ـــ أي : وقال أيضًا ابنُ النحاس في (التعليقة) .

٣ ـــ نَـــصَّ أكثر العلماء على أن هذا الشاهد لا يُعلَم قائله ، ولا تُعرَف له تتمة ، ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقيل (في شرحه على ألفية ابن مالك ١ / ٣٦٣) ؛ فإنه رواه بيتًا كاملاً من غير عزْو ، هكذا :

يَلُومُونَنِي في حَبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنني من حبها لَعَمِيدُ

والعميد والمعمود : هو الذي أمرضه العشقُ وهَدَّه . ويُروَى : لَكَمِيدُ ، وهو الحزين ، وهي رواية الفراء (معاني القرآن ١ / ٤٦٥) . والاستشهاد بالبيت في قوله (لَعَمِيدُ) حيث قرن خبر (لكن) باللام ، ويرى البصريون أن هذا شـــاذ لا يجوز القياسُ عليه ، والكوفيون يرونه سائغًا جائزًا . وقال ابن هشام في (المغـــني ٣ / ٥٤٧) : " ولا تـــدخل اللام في خبرها خلافًا للكوفيين ، احتجوا بقوله : ولكنني من حُبِّها لَعَمَيدُ

ولا يُعـــرَف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أن الأصل (لَكِنْ إِنَّنِي) ، ثم حُذفت الهمزة تخفيفًا ، ونون (لَكِنْ) للساكنين " .

والجواب : أن هذا البيتَ لا يُعرَف قائلُه ، ولا أوَّلُه ، ولم يُذكَر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحدٌ مِمَّنْ وُثِّقَ في اللغة ، ولا عُزِيَ إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه [1] .

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية : " استَدَلَّ الكوفيون على جواز مَدِّ المقصور للضرورة بقوله :

قَدْ عَلِمَتْ أختُ بني السِّعْلاءِ
وعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَرَاءِ
أنْ نِعْمَ مَأكُولاً على الخَوَاءِ
يا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشَاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ [2]

١ ــ (وفي ذلك ما فيه) أي من موجبات التوقف عن الاستدلال به .

٢ ــ هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابي من أهل البادية ، ولم يُسَمِّه ، وقال أبو عبيد البكري في (سمط اللآلي ٢ / ٨٧٤) : هو لأبي المقدام الراجز (بَيْهَس بن صُهيب بن عامر المتوفى نحو سنة ١٠٠ هـ) . والسِّعْلاء : أصله السِّعْلاة ، قيل : هي الغُول ، أو ساحرة الجن ، وتُجمَع على السَّعَالي . والجَرَاء : من قولِهم : جارية بيِّنة الجراء ؛ أي الصِّبا والفَتَاء . والخَوَاء : خُلُوّ الجَوْف من الطعام . والشيشاء : التمر الذي لم يشتد نواه ، وهو أردأ التمر . وينشب : يَعْلَقُ . والمسعل : الحلق ؛ لأنه موضع السُّعَال . واللهاء : جمع لَهَاة ، وهي الهَنَةُ التي في أقصى سقف الحلق . ومحل الاستشهاد : استعمال السعلاء ، والخواء ، واللهاء ، ممدودة ، وهي مقصورات .

فمَدَّ السّعْلا ، والخَوَا ، والّلهَا ، وهي مقصوراتُ .

قــال [١] : والجــوابُ عندنا [٢] أنه لا يُعلَمُ قائلُه ، فلا حُجَّةَ فيه " .

لكن ذَكَرَ [٣] في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك ؛ فإنه قال : طَعَنَ عبدُ الواحد الطوّاح في كتابه (بُغية الآمِل) [٤] في الاستشهاد بقوله :

لا تُكْثِرَنْ إني عَسَيْتُ صَائِما [٥]

وقــال [٦] : هو بيتٌ مجهولٌ ، لم يَنسبه الشرَّاحُ إلى أحد ، فسَقَطَ الاحتجاجُ به .

---

١ ـــ أي : قال ابن هشام .

٢ ـــ أي : والجواب عند معاشر الجارين على قوانين أهل البصرة .

٣ ـــ أي : لكن ذكر ابنُ هشام ... .

٤ ـــ ورد في (كشف الظنون ١ / ٢٤٧) : الطوّاخ ، وكتابه (بُغية الآمِل ومُنية السائل) ، وضعه في ترتيب (الكامل) للمبرد .

٥ ـــ رجز قائله رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ، وصدره :

أكثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دَائما

والمعـــنى : أيها العاذلُ الملحّ في عَذْله ، لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من السبّ ؛ فإني صائم عن مخاطبتك . والشاهد فيه : قوله (عسيتُ صائمًا) ؛ حـــيث جاء خبر (عسى) مفردًا ، وهو قوله (صائمًا) ، والأصل فيه أن يكون فعلاً مضارعًا .

٦ ـــ أي : قال عبد الواحد الطواح .

ولو صَحَّ [1] ما قاله لسَقَطَ الاحتجاجُ بخمسين بيتًا من (كتاب سـيبويه) ؛ فإن فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها ، وخمسين مجهولة القائلين .

* * *

١ ـــ (ولو صَحَّ ...) هو كلام ابن هشام المعارض لكلامه السابق .

[الفرع] العاشر

[هل يُقبَل قولُ القائل : حدثني الثقة]

إذا قال (1) : حَدَّثَني الثِّقَةُ ، فهل يُقبَلُ ؟ قَوْلان :

في علم الحديث ، وأصول الفقه رَجَّحَ كُلاًّ مُرَجِّحُون ، وقد وَقَعَ ذلك لسيبويه كثيرًا (2) ؛ يعني به الخليلَ وغيرَه .

وكان يونس (3) يقول : حَدَّثَني الثِّقةُ عن العرب ، فقيل له : مَنِ الثقةُ ؟ فقال : أبو زيد ، قيل له : فَلِمَ لا تُسَمِّيه ؟ قال : هو حَيٌّ (4) ، فأنا لا أُسَمِّيه .

* * *

---

١ ــ أي : إذا قال النحوي ، أو اللغوي ، المفهوم من الكلام .

٢ ــ سَبَقَ في (الفرع الثاني) ما يتعلق بذلك .

٣ ــ هو يونس بن حبيب البصري ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وسَمِعَ من العرب كما سَمِعَ مَنْ قبله ، وأخذ عنه سيبويه، وحَكَى عنه في كتابه ، وأخذ عنه أيضًا أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وأبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء . وكان له مذاهب وأقيسة تفرَّد بها ، وكانت حَلْقته بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية ، وفصحاء الأعراب والبادية . وتُوفي يونس سنة ثلاث وثمانين ومائة من الهجرة .

٤ ــ (هو حي) ؛ أي ربما ينسى ما حدَّثه به ، فيقع التناكرُ ، فيؤدي إلى المعارضة والعقوق ، فكأنه رأى أن الوقوع في مثل هذا ضَرَرٌ ، وعَزْوُ القول لقائله ، وإن كان هو الأصل والأليق بالإنصاف ، إلا أنه عارضه هذا العارض فقدَّمه ؛ لأن دَفْع المضارّ ، ودَرْء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح .

[الفرع] الحادي عشر
[طَرْح الشاذّ ونَحْوِه]

قال ابن السرَّاج [1] في (الأصول) [2] ، بعد أن قرَّر أن (أفعل) التفضيل لا يأتي من الألوان :

" فإن قيل : قد أنْشَدَ بعضُ الناسِ :

يا لَيْتني مِثْلُكَ في البَيَاضِ   أبْيَضُ مِنْ أختِ بني أبَاضِ [3]

---

١ ــ هو أبو بكر محمد بن السَّرِيّ المعروف بابن السراج ، أحد العلماء المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين . أخذ عن أبي العباس المبرد ، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد ، وأخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، وأبو سعيد السيرافي ، وأبو علي الفارسي ، وعلي بن عيسى الرمّاني . ولابن السراج مصنفات حسنة ، وأحسنُها وأكبرُها كتاب الأصول ؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ، ورتَّبها أحسن ترتيب . تُوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة .

٢ ــ الأصول في النحو : ١ / ١٠٤ وما بعدها . والنص الذي نقله السيوطي عن (الأصول) رواه ابن السراج بدوره عن أستاذه المبرد .

٣ ــ يُنسَب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ، وتمضي فيه الرواية على هذا النحو :

لقد أتى في رمضانَ الماضي
جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ
أبيضُ من أختِ بني أباضِ

فالجـــواب [١] : أن هذا معمولٌ على فساد [٢] ، وليس البيتُ الشـــاذّ ، والكلامُ المحفوظ بأدنى إسناد ، حُجَّةً على الأصل المجتمَع علـــيه في كلام ، ولا نَحْوٍ ، ولا فِقْهٍ [٣] ؛ وإنما يَرْكَنُ [٤] إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو ، ومَنْ لا حُجَّةَ معه [٥] .

والاستشـــهاد بالبـــيت في قـــوله (أبيض) ؛ حيث جاء بأفعل التفضيل من البـــياض ، وهـــو يشهد للكوفيين الذين يجيزون مجئ أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من خصوص البياض والسواد ، دون سائر الألوان ؛ لكونهما أصلاً للألـــوان كلها . والبصريون يمنعون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون (أفعل) في مثل قول رؤبة صفة مشبهة ، لا أفعل تفضيل . وفي رمضان الماضي : كان جَمَعَهم الربيعُ في ذلك الـــوقت . والدرع : القميص . والفضفاض : الواسع . والإيماض : ما يبدو من بياض أسنانها عند الضَّحِك . ومعنى قوله (تقطع الحيث بالإيماض) : أن القـــوم إذا كانـــوا يتحدثون ، فأومضت ، تركوا الحديث ، واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها . وبنو أباض : قوم اشتهروا ببياض ألوانهم .

١ ـــ أي : الجواب عن الشعر الذي استدل به الكوفيون .

٢ ـــ المراد بالفساد : الخروج عن الأصل المتداول .

٣ ـــ أي : في شيء من هذه الفنون الثلاثة ولا غيرها ؛ لأن الحكم للغالب . والنادرُ القليلُ لا حُكْمَ له .

٤ ـــ يركن : يميل ويسكن .

٥ ـــ أي ومن لا حجة قوية ؛ لمخالفتها الأصل ، وإلا فالسماعُ من الدلائل القوية في هذا الفن .

وتأويــلُ هذا (١) وما أشْبَهَه كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث ، وأتباعِ القُصَّاصِ (٢) في الفقه " . انتهى .

فأشار (٣) بهذا الكلام إلى أن الشاذّ ونَحْوَهُ يُطْرَحُ طَرْحًا (٤) ، ولا يُهتَمُّ بتأويله (٥) .

* * *

١ ــ (وتأويل هذا) الإشارة لِمَنْ ذكر من الضعفة ؛ أي تأويل الضعيف في العربية السالك هذه المسالك، الخارجة عن الأصول كتأويل ضعفة الحديث .

٢ ــ القُصَّــاص : جمع قاصّ ، وهو مَنْ يذكر الأخبار الماضية ، ويحكي عن القرون السابقة ، والأمم الهالكة .

٣ ــ أي : فأشار ابن السراج .

٤ ــ يُطرَح : يُلقَى ويُرمَى ، ولا يُلتفت إليه ؛ لأنه من سَقَط المتاع ، وأكد ذلك بقوله (طَرْحًا) .

٥ ــ (لا يُهــتَمُّ بــتأويله) لا يُعتنَــى بشأنه ، ولا يُنظَر فيه ؛ لخروجه عن الأصول المجمَع عليها .

[الفرع] الثاني عشر
[متى يسوغ التاويل ؟]

قال أبو حيان في (شرح التسهيل) :

" التأويلُ [١] إنما يَسُوغُ [٢] إذا كانت الجَادَّة [٣] على شيء ، ثم جاء شيء يخالفُ الجادَّةَ [٤] ، فيتأوَّل .

إمَّا إذا كان [٥] لغةَ طائفة من العرب ، لم تتكلّم إلا بِها ، فلا تأويل .

---

١ ــ أوَّل الكلامَ : فسَّره وردَّه إلى الغاية المرجوَّة منه . والتأويل : هو صَرْفُ الكلام ، والخروجُ به عمَّا يقتضيه لفظُه . ويرى بعض العلماء أن التأويل والتفسير مترادفان ، ويرى بعضُهم الآخر أنهما متباينان .

٢ ــ يسوغ : يجوز .

٣ ــ الجادة : هي معظم الطريق ، أو هي الطريقة المسلوكة الواضحة . ولا يُوصَف الباطل بالجادة ؛ فلا يُقال : هو على جادة الباطل ، بل يُقَال : على مَزْلَقَة الباطل ومزلّته ، أو مهلكته .

٤ ــ (ثم جاء شيء يخالف الجادة) وهذا يكون فيه التعارض ؛ لأنه لا يمكن ردُّه ، لوروده عن فصيح مُحتَجّ بكلامه ، ولا تُنقَض القواعد به ؛ لأنها أصول لا تُنقَض بمجرد ما يسمع ، ولهذا يجب رَدُّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل ، كما أشار إليه أبو حيان بقوله (فيتأول) .

٥ ــ أي : أمَّا إذا كان ما ثبت عن العرب ، وكان مخالفًا للقواعد ، لغةً معروفة لطائفة ... .

ومـــن ثَمَّ كان مردودًا تأويلُ أبي علي [1] : " لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ " [2] على أن فيها [3] ضميرَ شأن ؛ لأن أبا عمرو [4] نَقَلَ أن ذلك لغةُ تميم " [5] .

* * *

---

١ ـــ أي : ومن أجل ما ذُكر من أن ما كان لغة لطائفة من العرب لا يتأوَّل كان تأويل أبي علي الفارسي مردودًا .

٢ ـــ (إلا المســـكُ) بالـــرفع . والمســـك : الطيب المعروف الذي ورد في حـــديث الإمام مسلم وغيره أنه سيِّد الطيب الدنيوي والأخروي . وإنما رُفع خبر (ليس) حَمْلاً لـــها في الإهمال ، عند اقتران خبرها بـــ (إلا) ، على (ما) النافية في ذلك ؛ فأوَّله أبو علي الفارسي بما أشار إليه المصنِّف .

٣ ـــ (فـــيها) أي في (ليس) ؛ أي والجملة الاسمية (الطيب إلا المسك) هـــي خبر (ليس) . ولو كان كما زعم أبو علي الفارسي لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا .

٤ ـــ أي أبو عمرو بن العلاء .

٥ ـــ انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (١٨) .

[الفرع] الثالث عشر

[إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال]

قال أبو حيان أيضًا :

" إذا دَخَلَ الدليلَ الاحتمالُ [١] سَقَطَ به الاستدلالُ " . ورَدَّ بـه [٢] على ابن مالك كثيرًا في مسائلَ ، استَدلَّ عليها بأدلَّة تَقبل التأويلَ ؛ منها [٣] استدلالُه على قَصْرِ (الأخ) بقوله [٤] :

أخَاكَ الذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِي ويَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي [٥]

فإنـه يَحتمل أن يكون منصوبًا بإضمار فعل ؛ أي : الْزَمْ [٦] .

وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

* * *

---

١ ـــ أي : إذا دخل الشاهدَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال ؛ لأن دخوله يكسوه ثوب الاحتمال ، فيسقط عن مقام الاستدلال ..

٢ ـــ أي : ورَدَّ أبو حيان بهذا الأصل .

٣ ـــ أي : من المسائل التي ردَّها أبو حيان على ابن مالك ؛ لكون دليله ليس نصًّا ، بل محتَملاً .

٤ ـــ انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٩ .

٥ ـــ الملمة : من الألمام ، المصيبة النازلة . وتبغي : تطلب وتريد ، من البُغية وهي الحاجة . ويَبغي : من البَغْي ، وهو التعدِّي .

٦ ـــ (فإنه يحتمل ...) رَدٌّ لكلام ابن مالك ؛ أي وما ذكره من كونه مبتدأ على لغة القصر ، لا يَتعيَّن ؛ لاحتمال كونه منصوبًا على الإغراء ، جريًا على اللغة الفاشية ؛ أي الزمْ أخاك .

[الفرع] الرابع عشر
[رواية الأبيات على أوجه مختلفة]

كثيرًا ما (1) تُروَى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهدُ في بعضها دون بعض . وقد سُئلتُ عن ذلك قديمًا ، فأجبتُ باحتمال أن يكون الشاعرُ أنشده لمرةً هكذا ، ومرةً هكذا (2) . ثم رأيتُ ابن هشام قال في (شرح الشواهد) :

" رُوِيَ قولُه :

ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَها (3)

بالتذكير (4) ، والتأنيث مع نقل الهمزة (5) ؛ فإن صَحَّ أن القائل بالتأنيث ، هو القائل بالتذكير ، صَحَّ الاستشهادُ به على الجواز في

---

١ ــ كثيرًا : منصوب على الظرفية ، أو على أنه مفعول مطلق ، وهو الأكثر ، وما : زائدة للتأكيد .

٢ ــ أي : الشاعر ، بفصاحته ، يتلاعب بمقولاته ، فينشدها كيف أراد . وكلمة (مرة) استعملوها منصوبة على الظرفية ، أو المصدرية .

٣ ــ هذا عَجُز بيت لعامر بن جُوَيْن الطائي ، والبيت بتمامه :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرْضَ أبْقَلَ إبقالَها

وَصَفَ أرضًا مُخْصِبَة لكثرة ما نَزَلَ بها من الغيث . والوَدْقُ : المطر . والمُزْنَة : السحابة . والشاهد فيه : حذف التاء من (أبقلت) ؛ لأن الأرض بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكانَ أبْقَلَ إبقالَها .

٤ ــ بالتذكير : أي تجريد الفعل الماضي (أبقل) من تاء التأنيث الساكنة .

غـــير الضرورة ، وإلا فقد كانت العربُ يُنشِد بعضُهم شِعْرَ بعضٍ ، وكلٌّ يتكلّم على مُقْتَضَى سَجِيَّته التي فُطِرَ عليها ، ومن هنا تَكَثّرت الرواياتُ في بعض الأبيات [١] " . انتهى .

* * *

---

٥ ــ أي تكون الرواية :

ولا أرْضَ أبْقَلَتِ ابْقَالَها

بتخفـــيف الهمزة ، ولا ضرورة فيه . والمراد بقوله (نقل الهمزة) ؛ أي نقل حركة الهمزة لتاء التأنيث الساكنة قبلها ، وحذفها لإقامة البحر المتقارب .

١ ــ أي تعددت الروايات بتعدد الراوي ، ويُعمَل بالروايات كلها لفصاحة القائل والناقل ؛ لِمَا تقرَّر : أن روايةً لا تَقْدَحُ في أخرى .

فصل

مُلخَّصٌ من (المحصول) للإمام فخر الدين [١] ، مع زيادات من شروحه [٢] . قال :

" اعلـــم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فَرْضُ كفاية ؛ لأن معـــرفة الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماع ، ومعرفةُ الأحكام بدون معرفة أدلتها مُستحيلٌ ؛ فلا بُدَّ من معرفة أدلتها ، والأدلةُ راجعةٌ إلى الكتاب والسنَّة [٣]، وهما واردان بلغة العرب ونَحْوِهم وتصريفِهم . فإذن توقُّفُ العِلْمِ بالأحكام على الأدلة ، ومعرفةُ الأدلة [٤] تتوقفُ علـــى معـــرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقفُ على الواجب

---

١ ـــ هـــو فخـــر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـــ) صاحب كتاب (المحصول) .

٢ ـــ ومن تلك الشروح : (الكاشف عن المحصول) لشمس الدين محمد ابـــن محمـــود الأصبهاني (ت ٦٧٨ هـــ) ، و (نفائس الأصول في شرح المحصـــول) لأبي العـــباس شـــهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي (ت ٦٨٤ هـــ) .

٣ ـــ إذا أطلـــق الأصـــوليون (الكتاب) فالمراد القرآن الكريم ، وأمَّا السنَّة عندهم فهي أقوال الرسول المصطفى ﷺ وأفعاله وأحواله وتقريراته ، كما هو مشهور بين أهل مصطلح الحديث .انظر : المحصول ١ / ١ / ١١٩ و٢٧٥ .

٤ ـــ المراد بالأدلة : الأصليةُ ، وهي الكتاب والسنَّة .

المطلَــق [١] ، وهو مقدورٌ للمكلَّف [٢] ، فهو واجبٌ [٣] ؛ فإذن معرفةُ اللغة والنحو والتصريف واجبةٌ " . قال [٤] :

" ثم الطريقُ إلى معرفتها : إمَّا النقلُ المحضُ [٥] كأكثر اللغة ، أو العقلُ مع النقل ، كقولنا : " الجمع الْمُحَلَّى باللام للعموم " ؛ لأنه يَصِحُّ استثناء أيِّ فرد منه ؛ فإن صحَّة الاستثناء بالنقل ، وكَوْنه معيارَ العموم بالعقل .

فمعــرفةُ كون الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقل ، وأمَّا العقلُ المحضُ فلا مَجَالَ [٦] له في ذلك " . قال :

" فالــنقلُ المحضُ : إمَّا تواتر ، أو آحاد ، وعلى كُلٍّ منهما [٧] إشكالاتٌ .

---

١ ــ قــوله (الواجب المطلق) أخْرَجَ الواجبَ المقيَّد وجوبُه بذلك الأمر ، كالنصــاب للزكاة ، لتوقف وجوبه عليه ؛ فإن وجوبَها لا يستلزمُ وجوبَه ؛ لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب .

٢ ــ (وهــو مقدور) جملة حالية ، أخرج بــها ما قدرة للمكلف عليه مما يتوقف عليه الواجب المطلق ، كالسلامة مع موانع الوجوب .

٣ ــ أي : لأن الوســائل لــها حكم المقاصد ، وما لا يتم الواجب إلا به فحكمُه الوجوبُ .

٤ ــ انظر : المحصول ١ / ١ / ٢٧٦ ــ ٢٨٥ .

٥ ــ أي : النقل الخالص الذي لا شائبة للعقل فيه .

٦ ــ مَجَال : مصدر ميمي ؛ أي جَوَلان .

٧ ــ (منهما) أي نوعي المتواتر والآحاد .

أما (التواتر) فالإشكالُ عليه من وجوه :

أحدُها : أنّا نَجدُ الناسَ مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثرُ الألفاظ تداولاً ودَوَرَانًا على ألسنة المسلمين اختلافًا شديدًا ، لا يمكنُ فيه القَطْعُ بما هو الحق .

كلفظة (الله) ؛ فإن بعضهم زَعَمَ أنها عِبْرِيَّةٌ ، وقال قومٌ : إنها سُرْيانية . والذين جعلوها عربية اختلفوا : هل هي مشتقة ، أوْ لا ؟ (١) والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافًا شديدًا ، ومَنْ تأمَّل أدلتَهم في تعيين مدلول هذا اللفظ عَلِمَ أنها متعارِضةٌ ، وأن شيئًا منها لا يفيدُ الظنَّ الغالبَ ، فَضْلاً (٢) عن اليقين .

وكذلك اختلفوا في لفظ (الإيمان) (٣) ، و (الكُفْر) (٤) ، و (الصلاة) (٥) ، و (الزكاة) (٦) .

---

١ ــ أو ليست بِمُشتقة ؟ أي مُرتَجَلَة ؛ لأن الأعلام منحصرة في القسمين .

٢ ــ يُستعمَل (فضلاً) في موضع يُستبعَد فيه الأول ، ويُراد به استحالةُ ما فوقه ؛ ولِهذا يقعُ بين كلامين متغايري المعنى ، وأكثرُ استعماله أن يجئ بعد نفي . ونقل جماعة من أهل العربية عن أبي علي الفارسي أن (فضلاً) منصوب على المصدر لفعل محذوف .

٣ ــ هل (الإيمان) مصدر آمَنَ به ، على أفْعَلَ إفْعَالاً ، لا من فَاعَلَ ، كقَاتَلَ كما توهمه بعضهم ؛ إذ لو كان كذلك لقيل : إمان بالكسر والقصر كقِتَال ، وهو غير مسموع ، وادعاءُ زيادة الياء فيه كقيتَال بعيدٌ .

٤ ــ هل (الكفر) هو الجحد أو هو الستر أو غير ذلك ؟

فـــإذا كان هذا الحالُ في هذه الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ ، الـــتي هي أشهرُ الألفاظ ، والحاجة إليها مَاسَّةٌ جدًّا (١) ، فما ظنُّك بسائر الألفاظ ؟!

وإذا كان كذلك ظَهَرَ أن دَعْوَى التواتر في اللغة والنحو متعذِّرٌ .

وأُجِـــيبَ عنه بأنه ، وإن لم يمكن دعوى التواتر في معانيها على سبيل التفصيل ؛ فإنا نعلمُ معانيَها في الجملة .

فنعلمُ أنـــهم يطلقون لفظة (الله) على الإله المعبود بحقّ ، وإنْ كُنَّا لا نعلمُ مُسَمَّى هذا اللفظ : أ ذَاتُه ، أم كونُه معبودًا ، أم كونه قادرًا على الاختراع ، أم كونُه مَلْجَأ للخَلْق ، أم كونُه بحيثُ تَتَحيَّر العقولُ في إدراكه ؟ إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لِهذا اللفظ .

وكذا القولُ في سائر الألفاظ (٢) .

الإشكال الثاني : أنَّ مِنْ شرط التواتر استواءَ الطرفين والواسطة .

---

٥ ــ هـــل (الصـــلاة) مصـــدر أو اسم مصدر ؟ وهل معناها الدعاء ، أو الرحمة ، أو العطف ، أو الْحُنُوّ ، أو غير ذلك ؟

٦ ــ هل (الزكاة) مصدر ؟ وهل معناها الطهارة ، أو النموّ والزيادة ، أو غير ذلك ؟

١ ــ الحاجـــة إليها ماسَّة جدًّا ؛ لأنّها أركانُ الإسلام ، وبِها قوامه ، وعليها قـــيامه ، مع كثرة تداولِها على الألسنة ، وشهرتِها بين المسلمين ، وقع فيها هـــذا الاخـــتلاف الـــذي كاد لا يحصل معه إيلاف ، فما بالك بغيرها من الألفاظ التي ليست بمنـــزلتها في الشهرة ، ومسيس الحاجة .

٢ ــ أي : وتُعلَم بقية الألفاظ على جهة الإجمال ، دون التفصيل .

فَهَبْ أنّا عَلِمْنَا حصولَ شرائط التواتر في حفّاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا ، فكيف نعلمُ حصولَها في سائر الأزمنة ؟

وإذا جَهِلْنَا شرطَ التواتر جَهِلْنَا التواترَ ضرورةً ؛ لأن الجهل بالشرط يُوجِبُ الجهلَ بالمشروط .

فإن قيل : الطريقُ إليه أمران :

أحدُهما : أن الذين شاهدناهم أخبرونا أن الذين أخبروهم بَهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرَة في التواتر ، وأن الذين أخبَرُوا مَنْ أخبَرَهم كانوا كذلك ، إلى أن يتصلَ النقلُ بزمان الرسول ﷺ .

والآخر : أن هذه الألفاظ ، لو لم تكن موضوعة لِهذه اللغات ، ثم وَضَعَها واضعٌ لِهذه المعاني ، لاشْتَهَرَ ذلك وعُرِفَ ؛ فإن ذلك مِمَّا تَتَوَفَّرُ الدواعي على نقله .

قلنا : أمَّا الأولُ فغير صحيح ؛ لأن كُلَّ واحد منَّا ، حين سَمِعَ لغةً مخصوصة من إنسان ؛ فإنه لم يسمع منه أنه سَمِعَهُ من أهل التواتر ، وهكذا ؛ بل تحرير هذه الدعوى على هذا الوجه مِمَّا لا يفهمه كثيرٌ من الأدباء [1] ، فكيف يُدَّعَى عليهم أنهم عَلِمُوه بالضرورة ؟ بل الغاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده إلى كتاب

---

١ ــ (مما لا يفهمه ...) أي لأنهم لا اعتناء لهم بالإسناد ، ولا اهتمام لهم بما يرجع إليه من تواتر ، أو آحاد .

صـــحيح [1] ، أو إلى إسناد مُتْقَنٍ [2] . ومعلومُ أن ذلك لا يفيد اليقين [3] .

وأمَّـــا الـــثاني فضعيفٌ أيضًا ؛ لأن ذلك الاشتهار إنما يجب في الأمور العظيمة [4] ، وليس هذا منه ، سَلَّمْنَا أنه منه ، لكن لا نُسَلِّمُ أنه لم يشتهر ؛ فإنه قد اشتهرَ ، بل بَلَغَ مبلغ التواتر أن هذه اللغات إنما أُخِذَت عن جَمْعٍ مخصوصٍ كالخليل ، وأبي عمرو ، والأصمعي ، وأقرانِهم ، ولا شَكَّ أن هؤلاء ما كانوا معصومين ، ولا بالغين حَدَّ التواتر ، وإذا كان كذلك ، لم يَحْصُل القطعُ واليقينُ بقولِهم .

أقصـــى [5] ما في الباب أن يُقَال : نعلم قَطْعًا أن هذه اللغات بأســـرها غـــيرُ منقولة على سبيل الكذب ، ونقطعُ بأن فيها ما هو صِدْقٌ قطعًا ، لَكِنَّ كُلُّ لفظة عيَّناها ؛ فإنَّا لا يمكننا القطعُ بأنَّها من قبـــيل ما نُقِلَ صدقًا ، وحينئذٍ لا يَبقَى القطعُ في لفظ معين أصلاً .
وهذا هو الإشكال على مَنِ ادَّعَى التواترَ في نقل اللغات .

---

١ ــ المراد بقوله : (إلى كتاب صحيح) المعاجم اللغوية التي اهتم أصحابُها بتحري الدقة والصواب والصحيح من الألفاظ التي جمعوها .

٢ ــ ورد في بعض نُسَخ (الاقتراح) ، وكذلك في (المزهر ١ / ١١٦) : أستاذ مُتْقِن ، ويجوز فتح القاف ؛ أي مُتقَن عِلْمُه . والمقصود بقوله (إسناد متقَن) أي : من غير اعتبار تواتر ولا غيره .

٣ ــ لا يفيد اليقين ؛ لعدم وجود التواتر .

٤ ــ في (المزهر ١ / ١١٦) : الأمور المهمة .

٥ ــ (أقصى) معناه : أبعدُ ، والمراد هنا : غاية ما في الباب ومنتهاه .

هذا كلام الإمام (١) .

وتعقّبه الأصبهاني (٢) بأن كَوْنَ اللغة مأخوذةً عَمَّنْ لم يبلغ عدد التواتــر لا يصلح أن يكون سندًا لِمَنْعِ عدم شُهْرَة نقل اللغات عن موضوعاتِها الأصلية إلى غيرها ؛ لأن عدم عصمتهم لا يَستلزمُ وقوعَ النقل والتغيير ، بل يثبتُ به (٣) احتمالُه ؛ وذلك لا يَقْدَحُ في دعوى انتفاء اللازم (٤) . انتهى . والأمرُ كما قال .

ثم قال الإمام (٥) :

" وأمَّا الآحادُ فالإشكال عليه من وجوه :

منها أن الرواة له مُجَرَّحُونَ ، ليسوا سَالِمينَ عن القَدْح (٦) .

---

١ ـــ أي كلام الإمام فخر الدين الرازي . انظر المزهر : ١ / ١١٣ ـــ ١٢٤ (النوع الثالث ، معرفة المتواتر والآحاد) ، وحديث السيوطي فيه عن المتواتر والآحاد أكثر وضوحًا وشمولاً مما ذكره في (الاقتراح) .

٢ ـــ أي : اعترض كلامه في (الكاشف عن المحصول) الذي أشرنا إليه .

٣ ـــ بل يثبت به : أي بعدم عصمتهم .

٤ ـــ (لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم) أي بأنه الأصل ؛ لأن الأصل العدم حتى يقوم دليل على خلافه ، وحينئذ فيكون بقاء الموضوعات بحالها ، لا من جهة نقلهم بذلك ، والأصلُ عدم التغيير ، حتى يثبت مقتضيه ، فيبقى خبرُهم الأول بحاله ؛ لعدم وجود ما يقتضي خلافه .

٥ ـــ أي في (المحصول ١ / ١ / ٢٨٥) .

٦ ـــ مُجَــرَّحون : اسم مفعول من التجريح ، وقوله (ليسوا سالمين ...) بيان وتفسير لـــ (مُجرحون) ، أو استئناف بياني ، جيء به إطنابًا .

بيانُه [١] : أن أصل الكُتُب المصنَّفة في النحو ، واللغة (كتاب سيبويه) و (كتاب العين) [٢].

أمَّا (كتاب سيبويه) فقَدْحُ الكوفيين فيه ، وفي صاحبه ، أظهرُ من الشمس [٣].

وأيضًا فالمبرِّد كان من أجَلِّ البصريين ، وهو أفْرَدَ كتابًا في القدح فيه [٤].

---

١ ـ أي : بيان القدح ، او التجريح المفهوم من (مُجَرِّحون) .

٢ ـ في التعبير لَفٌّ ونَشْرٌ مرتَّب ؛ فـ (كتاب سيبويه) يرجع للنحو ، وهو عَلَمٌ بالغلبة عليه ، إذا أُطْلِقَ عند النحاة ، و (كتاب العين) يرجع إلى اللغة ، وهو مصنَّف للخليل بن أحمد على ما اشتهر .

٣ ـ القدحُ في (كتاب سيبويه) غير ضَارّ ، ولا مُلتَفَت إليه ؛ بل هو الإمام المرجوع إليه ، والأصل المعوَّل عليه ، وما انتقدوه كلّه صُوِّبَ ، وأُجْرِيَ على الأصول ، كما يُعلَم بمراجعة شرَّاحه .

٤ ـ سار المبرد في ردّه على سيبويه أو (مسائل الغلط) على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه ، مشيرًا إلى الباب الذي ذُكرت فيه ، ثم ينتقدها ، مبتدئًا بقوله : قال محمد بن يزيد . وكان ينتقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة ، لم يعرض لها ؛ وإنما كان يقف حيثما يَرى موضعًا للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية ، وفي الرواية والاستشهاد ، وفي العوامل ، وفي التعبير ، وأحيانًا كان يصرِّح بأن هذا النقد هو رأي الأخفش أو الجَرْمي أو المازني . وقد اعتذر المبرد من (مسائل الغلط) ، وكان يقول : " هذا شيء كنَّا رأيناه في أيام الحداثة ، فأمَّا الآن فلا " ، و" إن هذا كتابٌ كنَّا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة " . مقدمة المقتضب : ١ / ٩٦ .

وأمّا (كتاب العين) فقد أطبقَ الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه [1] .

---

١ ــ أصل الكتب المصنفة في جمع اللغة وضبطها (كتاب العين) ، ونقدم آراء القدماء في تحقيق نسبته .

ـــ قال السيرافي في ترجمة الخليل : " عمل أول (كتاب العين) المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة " . وهذه العبارة من السيرافي صريحة في أن الخليل لم يكمّل كتاب العين .

ـــ قال بعضهم : ليس (كتاب العين) للخليل ، وإنما هو لليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخراساني ، وأضاف أبو منصور الأزهري : كان الليث رجلاً صالحًا عمل كتاب العين ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ويرغب فيه مَنْ حوله .

ـــ قال بعضهم : عمل الخليل من (كتاب العين) قطعة من أوله ، إلى حرف الغين ، وكمَّله الليث ؛ ولهذا لا يشبه أولَه آخرُه .

ـــ قال ابن المعتز : كان الخليل منقطعًا إلى الليث ، فلما صنف كتابه العين خصَّه به، فحظي عنده جدًّا ، ووقع منه موقعًا عظيمًا ، ووهب له مائة ألف درهم ، وأقبل على حفظه وملازمته ؛ فحفظ منه النصف ، وكانت تحته ابنة عمه ، واتّفق أنه اشترى جارية نفيسة ، فغارت ابنة عمه وقالت : والله لأغيظنه ، وإن غظته في المال فذاك ما لا يبالي ، ولكني أراه مكبًّا ليله ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعنه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه ، ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ؛ فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره ، وأمرهم أن يكمّلوه على نمطه ، وقال لهم : مثلوا عليه واجتهدوا ، فعملوا هذا التصنيف الذي بأيدي الناس .

ـ قال أبو الطيب اللغوي في كتابه (مراتب النحويين) : " أبدع الخليل بدائـــع لم يُسبَق إليها ؛ فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في كتابه المســـمى (كـــتاب العين) ؛ فإنه هو الذي رتب أبوابه ، وتوفي من قبل أن يحشوه " .

ـــ قـــال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : " إنما وقع الغلط في (كتاب العين) ؛ لأن الخليل رسمه و لم يحشُه ، ولو كان هو حشاه ما بقي فيه شئ ؛ لأن الخليل رجل لم يُرَ مثله ، وقد حشا الكتاب أيضًا قوم علماء ، إلا أنه لم يُؤخَذ منهم رواية ، وإنما وُجد بنقل الوراقين ؛ فاختل الكتاب لهذه الجهة " .

ـ قال محمد بن عبد الواحد الزاهد : حدثني فتى قدم علينا من خُراسان ، وكان يقرأ عليَّ (كتاب العين) ، قال : أخبرني أبي عن إسحاق بن راهويه قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلاً صالحًا ، وكان الخليل عمل مـــن كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل ؛ فصـــنف باقي الكتاب ، وسمى نفسه الخليل ، وقال لي مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه للخليل بن أحمد . فهو إذا قال في الكتاب : قال الخليل ابن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال : وقال الخليل مطلقًا فهو يحكي عن نفسه ؛ فكل ما في الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل .

ـ قال النووي : " كتاب العين المنسوب إلى الخليل إنما هو من جمع الليث عن الخليل " .

ـــ قَدْح الناس في (كتاب العين) : أطبق الجمهور من أهل اللغة على القـــدح في كـــتاب العين ، دون التعرض للمكانة العلمية المتميزة التي يحتلها الخلـــيل في تـــاريخ التفكير اللغوي ؛ بل أنزلوه منزلته التي هو جدير بـــها ؛ لأنـــــهم يربأون بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له ، وقد

وأيضًا فإن ابن جني أورد بابًا في (الخصائص) [٢] في قَدْح أكابر الأدباء بعضهم في بعض ، وتكذيب بعضهم بعضًا .

وأورد بابًا آخر [٣] في لغة أهل الوَبَر أصَحُّ من لغة أهل الْمَدَر . وغرضُه من ذلك القَدْح في الكوفيين .

وأورد بابًا آخر [٤] في كلمات من الغريب ، لا يُعلَمُ أحدٌ أتى بها إلا ابنُ أحمرَ الباهلي .

عبر عن هذا ابن جني قائلاً : " أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمَل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه ، ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قِبَل غيره ؛ فإن كان للخليل فيه عمل فلعله أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يَلِه بنفسه ، ولا قرره ولا حرره " .

وألّف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي كتابًا استدرك فيه الغلط الواقع في كتاب العين ، دون أن يلجأ إلى تخطئة الخليل ؛ لأن الخليل أوحدُ العصر ، وقريع الدهر ، وجِهْبِذ الأمّة ، وأستاذ أهل الفطنة ، الذي لم يُرَ نظيره ، ولا عُرِفَ في الدنيا عديله ، وهو الذي بسط النحو ، ومَدَّ أطنابَه ، وسبَّب علله، وفَتَق معانيَه ، وأوضح الحِجَاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غاياته . انظر : المزهر ١ / ٨٩ وما بعدها .

٢ ــ الخصائص : ٣ / ٢٨٢ ــ ٣٠٩ .

٣ ــ الخصائص : ٢ / ٥ ــ ١٠ .

٤ ــ الخصائص : ٢ / ٢١ ــ ٢٤ .

ورُوِيَ عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا [1] ، لم يسمعاها ، ولا سُبِقَا إليها .

وعلى ذلك قال المازنيّ [2] : " ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلامهم " [3] . وأيضًا فالأصمعي كان منسوبًا إلى الخلاعة ، ومشهورًا بأنه كان يَزِيدُ في اللغة ما لم يكن منها [4] .

---

١ ــ رؤبة وأبوه العجاج راجزان عظيمان جامعان لفضائل لسان العرب . وقد ورد في (الخصائص ٢ / ٢٥) أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا ... .

٢ ــ هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيَّة المازني ، نَزَل في بني مازن ، فنُسِبَ إليهم ، وهو بصري ، روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وروى عنه المبرد ، والفضل بن محمد اليزيدي ، وجماعة . وكان إمامًا في العربية ، متسعًا في الرواية . ومن أهم مصنفاته (كتاب التصريف) الذي شرحه ابن جني في (المنصف شرح كتاب التصريف للمازني) . مات سنة تسع ، أو ثمان وأربعين ومائتين ، كذا قال الخطيب البغدادي ، وقال غيره : سنة ثلاثين .

٣ ــ قال ابن جني في (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) : " هذا موضع شريف ، وأكثرُ الناس يَضْعُف عن احتماله ؛ لغموضه ولُطفه ، والمنفعةُ به عامة ، والتساندُ إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ . وقد نَصَّ أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ولا مفعولٍ ؛ وإنما سَمِعْتَ البعضَ فقِسْتَ عليه غيره . فإذا سَمِعْتَ : قام زيدٌ ، أجزتَ : ظَرُفَ بِشْرٌ ، وكَرُمَ خالدٌ " . الخصائص : ١ / ٣٥٧

٤ ــ الخلاعة : الانهِمَاك في المجون . وقال بعض الأئمة : لم يكن الأصمعي مِمَّنْ يكذبُ ؛ بل كان من أعلم الناس في فنّه .

والعَجَبُ من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حُجَّةٌ في الشرع ، ولم يقيموا الدلالة [١] على ذلك في اللغة ، وكان هذا أوْلَى [٢] ، وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات ، والنحو ، وأن يتفحَّصوا عن أحوال جَرْحِهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواية الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكلِّيَّة مع شدَّة الحاجة إليه ؛ فإن اللغة والنحو يجريان مَجْرَى الأصل للاستدلال بالنصوص . انتهى .

قال الأصبهاني :

أمَّا قوله : " وأورد ابن جني بابًا في كلمات عن الغريب لم يأتِ بها إلا الباهلي " ، فاعلمْ أن هذا القَدر ، وهو انفرادُ شخصٍ بنَقْلِ شيء في اللغة الغريبة لا يَقْدَحُ في عدالته [٣] ، ولا يَلْزَمُ مِنْ نَقْلِ الغريب أن يكون كاذبًا في نقله ، ولا قَصَدَ ابنُ جني ذلك .

وأمَّا قول المازني : " ما قيس ... إلى آخره " ؛ فإنه ليس بكَذِب ولا تجويز للكذب ؛ لجواز أن يُرَكم القياس في اللغات ، أو يُحمَل

---

١ ــ يرى بعض شرَّاح (الاقتراح) أن الصواب (ولم يقيموا الأدلة ...) جمع دليل ، أو (الدليل) بالإفراد ، إلا أن يُقَال : إنهم يستعملون الدلالة بمعنى الدليل ، على طريقة المجاز ، تسمية للشيء بمصدره .

٢ ــ (وكان هذا أوْلَى ...) لأن الأمور الشرعية مبنية على فنون العربية ؛ لأنّها آلاتُها ووسائلها ، فكانت أحقُّ بالاعتناء بها ؛ لأنها كالأصول لَهَا .

٣ ــ (لا يقدح في عدالته) لأن غاية ما فيه زيادة الثقة ، وهي مقبولة بالإجماع .

كلامُه على هذه القاعدة وأمثالِها ، وهي أن الفاعل في كلام العرب مرفوعٌ ، فكلُّ ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوعٌ .

وأمَّـا قوله : " إن الأصوليين لم يقيموا ... إلى آخره " فضعيف جدًّا ؛ وذلك أن الدليل الدالّ على أن خبر الواحد حُجَّةٌ في الشرع يمكن التمسُّك به في نقل اللغة آحادًا ، إذا وُجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد ، فلعلهم أهملوا ذلك ؛ اكتفاء منهم بالأدلة على أنه حجة في الشرع .

وأمَّا قوله : " كان من الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة ... إلى آخره " فهذا حَقٌّ (١) ؛ فقد كان الواجب أن يُفعَل ذلك ، ولا وَجْه لإهماله مع احتمال كَذِبِ مَنْ لم تُعلَم عدالته .

وقال القرافي (٢) في هذا الأخير : إنما أهملوا ذلك ؛ لأن الدواعي متوفـرة على الكذب في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع .

---

١ ــ ظاهـره ككـلام القرافي أن العلماء أهملوا البحث عن أحوال الرواة ، ولـيس كـذلك ؛ بل اعتنى بذلك أئمة الأدب ، وصنَّفوا في طبقات الأدباء وأحـوالِهم ، وقـد أشار السيوطي إلى أن أهل اللغة لم يهملوا البحث عن أحوال اللغة ورواتِها تجريحًا وتعديلاً ؛ بل فحصوا ذلك وبيَّنوه كما بيَّنوا ذلك في رواة الأخبار . (المزهر ، النوع السادس ، معرفة مَنْ تُقبَل روايته ومَنْ تُرَد ١ / ١٣٧ ــ ١٤٤) .

٢ ــ في شرحه (نفائس الأصول من شرح المحصول) .

وأمـا اللغـة فالدواعـي إلى الكذب عليها في غاية الضعف ، وكذلك كُتُب الفقه ، لا تكاد تجد فروعًا موضوعة على الشافعي ، أو مالـك [1] أو غيرهما ؛ ولذلك جمع الناس من السنَّة موضوعات كثيرة ، وجدوها ، ولم يجدوا في اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ، ولا قـريبًا منه ، ولَمَّا كان الكذب والخطأ في اللغة ، وغيرها ، في غاية الـندرة [2] ، اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المـتداولة ؛ فإن شهرتَها وتداولَها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له . فهذا هو الفرق .

ثم قال الإمام [3] :

والجواب عن الإشكالات كلِّها [4]: أن اللغة والنحو والتصريف ينقسمُ إلى قسمين :

قسمٌ منه متواتر ، والعِلْمُ الضروري حاصلٌ بأنه كان في الأزمنة الماضـية موضوعًا لِهذه المعاني ؛ فإنا نجد أنفسنا جازمةً بأن السماء والأرض كانتا مستعملَتين في زمنه ﷺ في معناهما المعروف .

وكذلك الماء والـهواء والنار وأمثالُها .

---

١ ـــ هو الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك ، أحد أعلام الإسلام ، وإمام دار الهجرة . تُوفي سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة .

٢ ـــ الندرة بفتح النون المشددة وضمها : القلّة ، أو هي القلة المفرطة جدًّا .

٣ ـــ الإمام فخر الدين الرازي : المحصول ١ / ١ / ٢٩٤ .

٤ ـــ أي الإشكالات المتعلقة بالتواتر والآحاد .

وكــذلك لم يَزَلِ الفاعلُ مرفوعًا ، والمفعول منصوبًا ، والمضاف إليه مجرورًا .

وقسم منه مظنون ، وهو الألفاظ الغربية ، والطريقُ إلى معرفتها الآحاد .

وأكثرُ ألفاظ القرآن ونَحْوِه وتصريفه من القسم الأول .

والثاني فيه قليلٌ جدًّا ، فلا يُتمسَّكُ به في القطعيات ، ويُتمسَّك به في الظنِّيات . انتهى .

* * *

خاتمة

[النقل عن النفي]

قال الشيخ بَهَاء الدين بن النحاس في (التعليقة) :

" النقلُ عن النفي ، فيه شيء [١] ؛ لأن حاصله [٢] أنني لم أسمع هذا ، وهذا لا يَدُلُّ على أنه لم يكن " .

*　　*　　*

١ ــ (فــيه شيء) أي فيه بحث ومناقشة ، وهو أن يقول القائل : لم أرَهُ ، لم أقِفْ على شيء فيه ، لم أجِدْهُ . ونفيُ العِلْم لا يدل على نفي الوجود .

٢ ــ يمكن أن يُجَاب بأن هذا الحاصل ، إذا صدر عن إمام نحرير متتبع واسع الاطلاع ، كان بمنـــزلة التصريح بعدم ورود ذلك . قال ابن فارس : " ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلّمه ببعض ما أنكره أبو الأسود عنه ، فقال : هـــذه لغة لم تَبْلُغْكَ . فقال له : يا ابن أخي ، إنه لا خير لك فيما لم يبلغني . فعرَّفه بلُطْفٍ أن الذي تكلّم به مُختَلَق " . الصاحبي : ص ٨ .

تنبيه

[النقل عند ابن الأنباري]

بعـــد أن حَرَّرْتُ هذا الكتابَ بفروعه وجدتُ ابن الأنباري قال في (أصوله) [١] :

" أدلة النحو ثلاثة : نَقْلٌ [٢] ،وقياسٌ ، واستصحابُ حالٍ [٣].

فالـــنقل : هو الكلام العربي الفصيح ، المنقولُ النقلَ الصحيح ، الخارج عن حَدّ القلة إلى حَدّ الكثرة .

وعلـــى هـــذا يَخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولّدين وغيرهـــم [٤] ، ومـــا جاء شاذًّا في كلامهم [٥] ، نحو الجزم بـــ

---

١ ـــ لُمَـــع الأدلة في أصول النحو : ص ٨١ . وقد اختصر السيوطي كلام أبي البركات الأنباري ، وغيَّر في بعض ألفاظه ، وحذف الشواهد التي ذكرها للجزم بـــ (لن) ، والنصب بـــ (لم) ... وغير ذلك .

٢ ـــ النقل : مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي المنقول .

٣ ـــ قـــال ابن الأنباري عن أقسام أدلة النحو : " أقسام أدلته ثلاثة : نَقْلٌ ، وقـــياسٌ ، واستصـــحابُ حالٍ . ومراتبُها كذلك ، وكذلك استدلالاتُها . والدليل : ما يُرشِدُ إلى المطلوب . وقيل : معلومٌ ، يُتوصَّل بصحيح النظر فيه إلى عِلْم ما لا يُعلَم في العادة اضطرارًا ... " . لمع الأدلة : ص ٨١

٤ ـــ أي : وغير المولدين مِمَّنْ لا يُعتَدُّ به ، ولا يُحتَجُّ بكلامه .

٥ ـــ أي : في كلام العرب .

(لَنْ) [٦] ، والنصب بـ (لَمْ) [٧] ، والجرّ بـ (لَعَلَّ) [٨] ، ونَصْب الجزأين بِها [٩] ، وبـ (لَيْتَ) [١٠] .

---

٦ ـ قال كثيِّر عبد الرحمن المعروف بكثير عزَّة :

أيادي سَبَا يا عَزَّ ما كنتُ بَعْدَكم فَلَنْ يَحْلَ للعينين بَعْدَكِ مَنْظَرُ

والتقدير فيه : يا عَزَّةُ ، كنتُ بعدكم أيادي سَبَا ، والأيادي : كناية عن التفرقة ، وسُمُّوا كذلك ؛ لأنهم تفرَّقوا في البلاد . وقيل : أيدي سبا ؛ أي أولاد سبا ، سُمُّوا أيدي ؛ لأن الأولاد أعضاده لتقوِّيه بهم . وهو مَثَلٌ مضروب للتفريق . وقوله : لَنْ يَحْلَ ... ؛ أي كنتُ بعدَ فراقك مشتتَ الحال ، مفرقَ البال ، لا يحلو لعيني منظرٌ . والشاهد في قوله : فلن يَحْلَ ؛ حيث جزم الفعل بـ (لن) ، وحذف حرف العلة . ودخل أعرابي ، المدينة المنورة ، فبينما هو يجول في أزقتها ، فمَرَّ بباب الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، فلمَّا عرف الدار ، أنشأ يقول :

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَةْ

والشاهد في قوله : لن يَخِب ، على أن (لن) فيه جازمة ، بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين : سكون الجزم العارض على الباء ، وسكون الياء . ولو كانت (لن) ناصبة لقيل : لن يَخِيبَ ، بإثبات الياء وفتح الآخر .

٧ ـ قرأ أبو جعفر المنصور : (أَلَمْ نَشْرَحَ) الشرح / ١ . وللعلماء في هذه القراءة تخريجات هي : النصب بـ (لم) حملاً على (لن) ؛ وأن الجزم بـ (لن) لغة لبعض العرب ؛ وأن الفعل كان موكَّدًا بالنون الخفيفة (ألم نَشْرَحَنْ) ثم حُذفت النون وبقيت الفتحة ؛ وأن أبا جعفر قد يكون بيَّن الحاء وأشبعها فظَنَّ مَنْ سمع هذا منه أنه قرأ بفتحها ؛ وقد تكون الحاء فُتحت تبعًا

لـــلام بعـــدها في (للك) ؛ وقد تكون الحاء مفتوحة تبعًا للراء قبلها . وقال الإمام الشوكاني (فتح القدير ٥ / ٤٦١) : "وعلى كُلٍّ فقراءة هذا الرجل ، مع شدَّة جَوْرِه ، ومزيد ظُلمه ، وكثرة جبروته ، وقلة عِلْمه ، ليست بحقيقة بالاشتغال بـــها " . ومن شواهد النصب بـــ (لم) قول الحارث بن المنذر :

في أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الموت أفرّ

أ يَوْمِ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَوْمِ قُدِرْ

والشاهد في قوله : لَمْ يُقْدَرَ ؛ حيث نصب الفعل بـــ (لم) .

٨ ــــ تســـتعمل قبيلة عُقَيْل (لعل) حرف جر ، ويجرون بِها المبتدأ ، ومن ذلكُ قول كعب بن سعد الغنوي من قصيدة يرثي فيها أخاه أبا المغوار :

فقُلْتُ : ادْعُ أخرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أبي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

والشاهد فيه : قوله (لعل أبي) حيث جَرَّ بـــ (لعل) لفظ المبتدأ (أبي) ، وهو مرفوع تقديرًا ، ولعل هنا : حرف تَرجٍّ وجر شبيه بالزائد . وهذا شعر قديم ، ومِثْلُ هذا يُروَى على شذوذه ، ولا يُقَاسُ عليه .

٩ ــــ أي : نصـــب الجزأين بـــ (لعل) ، حكاه يونس عن بعض العرب في قولِهم : لَعَلَّ أباك منطلقًا .

١٠ ــــ نسب بعضهم إلى العجاج قوله ، وهو ليس في ديوانه :

يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

الشـــاهد فيه : نَصْبُ (رواجع) على الحال ، وحَذْفُ الخبر ، والتقدير : يا لـــيتَ لنا أيامَ الصِّبا رواجعَ ، أو يا ليتها أقبلتْ رواجعَ . ومن النحويين مَنْ يجيـــز نَصْـــبَ الاسم والخبر بعد (ليت) ؛ تشبيهًا لَهَا بوَدِدْتُ ، وتَمَنَّيْتُ ؛ لأنـــهـــا في معناها ، فيكون هذا البيت على تلك اللغة ، إن كانت صحيحة مســـموعة . وقـــال ابن سلام (طبقات فحول الشعراء ١ / ٧٨ و٧٩) :

وهو [1] ينقسمُ إلى تواتر وآحاد .

فأمَّا التواتر فلغة القرآن ، وما تَوَاتَرَ من السُّنَّة ، وكلام العرب . وهذا القسمُ قطعيّ من أدلة النحو ، يفيد العِلْمَ .

وأمَّا الآحادُ فما تفرَّدَ بنقله بعضُ أهلِ اللغة [2] ، ولم يوجد فيه شرطُ التواتر ، وهو دليلٌ مأخوذ به ، والأكثرون على أنه يفيد الظنَّ .

وشرطُ التواترِ أن يبلغ عددُ ناقليه عددًا ، لا يجوزُ على مثلهم الاتفاقُ على الكذب .

وشرطُ الآحاد أن يكون ناقلُه عَدْلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حُرًّا كان أو عَبْدًا ، كما يُشترَط في نقل الحديث ؛ لأن باللغة مَعْرِفةَ تفسيره وتأويله ، فاشتُرِطَ في نقلها ما اشتُرِطَ في نقله ، فإن كان ناقلُ اللغة فاسقًا لم يُقبَل نقلُه .

ويُقبَل نقلُ العَدْل الواحد ، وأهلِ الأهواء [3] ، إلا أن يكونوا مِمَّنْ يتديَّنُ بالكَذِب [4] .

" سَمِعْتُ أبا عَوْنِ الحِرْمَازيّ يقول : لَيْتَ أباكَ منطلقًا ، وليت زيدًا قاعدًا . وأخبرني أبو يَعْلَى أن منشاه بلاد العجَّاج ، فأخذها عنهم " . والضمير في (منشاه) يعود إلى أبي عون الحرمازي .

١ ــ (وهو) أي : النقل .

٢ ــ (فما تفرَّد ...) هو المسمَّى عندهم بالفَرْد .

وأمـــا الْمُرْسَـــلُ : وهو الذي انقطع سندُه ، نحو أن يَرْوِيَ ابنُ دُرَيد [١] عن أبي زيد [٢] .

والمجهول : وهو الذي لم يُعرَف ناقلُه ، نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري [٣] : حدَّثني رجلٌ عن ابن الأعرابي [٤] .

---

٣ ـــ الأهـــواء : جمـــع هَوًى ، وهو العشق والحبّ ، ثم إذا أطلقوه ، أرادوا الشيء المستقبَح . وأهل الأهواء : أهل الأهواء الفاسدة ، والآراء الضالة من المبتدِعة ، كالمعتزلة والرافضة ونحوِهم .

٤ ـــ أي يتخذون الكذب دينًا كالخطابية ، وهم أتباع أبي الخطاب الأسدي الذي قُتل سنة ثلاث وأربعين ومائة .

١ ـــ هـــو أبـــو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ اللغوي ، وهو الذي انـــتهت إليه لغة البصريين ، وكان أحفظَ الناس ، وأوسعَهم علمًا ، وأقدرَهم على الشعر ، وكان يُقال : ابن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء . وله من التصانيف : جمهرة اللغة ، والاشتقاق ، والملاحن . كان مولدُه بالبصرة سنة ثـــلاث وعشرين ومائتين ، ثم صار إلى عُمَان ، فأقام بـــها إلى أن مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

٢ ـــ وُلد ابن دريد سنة ٢٢٣ ، ومات سنة ٣٢١ هـــ ، في حين أن أبا زيد وُلد سنة ١١٩ ، ومات سنة ٢١٥ هـــ ؛ لذلك لم يدرك ابنُ دريد أبا زيد ، وبينهما راوٍ أو أكثر ، وهذا هو المقصود بالذي انقطع سندُه .

٣ ـــ هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن الأنباري الـــنحوي اللغوي ، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، وأكثرهم حفظًا ، وكـــان صدوقًا فاضلاً ديِّنًا خيِّرًا من أهل السنَّة . وله من التصانيف : المذكر والمـــؤنث ، والأضداد ، والزاهر في معاني كلمات الناس ، وشرح القصائد

فلا يُقبَلان ؛ لأن العدالة شرطٌ في النقل ، وانقطاعُ السند ، والجهل بالناقل يُوجِبان الجهلَ بالعدالة ؛ فإن لم يُذكَر اسمُه ، أو ذُكِر ولم يُعرَف ، لم تُعرَف عدالتُه ، فلا يُقبَل نقلُه .

وقيل : يُقبَلان ؛ لأن الإرسالَ صَدَرَ مِمَّنْ لو أسْنَدَ لَقُبِلَ ، ولم يُتَّهَم في إسناده ، فكذلك في إرساله ؛ فإن التهمة لو تَطَرَّقت إلى إرساله لَتَطَرَّقَتْ إلى إسناده ، وإذا لم يُتَّهَمْ في إسناده ؛ فكذلك في إرساله .

وكذلك النقلُ عن المجهول صَدَرَ مِمَّنْ لا يُتَّهَمُ في نقله ؛ لأن التهمة لو تطرَّقت إلى نقله عن المجهول ، لتطرَّقت إلى نقله عن المعروف ، وهذا ليس بصحيح .

واختلف العلماء في جواز الإجازة [1] ، والصحيحُ جوازُها .

السبع الطوال الجاهليات . وُلد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين ، ومات ليلة النحر من ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد .

٤ ــ هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي ، من موالي بني هاشم ، كان نحويًا ، عالِمًا باللغة والشعر ، ناسبًا ، كثير السماع من المفضَّل بن محمد الضبي ، راوية للأشعار ، حَسَن الحفظ لها ، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه برواية البصريين منه . وله من الكتب : النوادر ، والأنواء ، والخيل ، والبئر . مات بسُرَّ مَنْ رأى سنة إحدى وثلاثين ومائتين .

١ ــ من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله الإجازةُ ، وهي متنوعة أنواعًا ؛ أولُها : أن يُجيزَ لمعيَّن في معيَّن ، مثل أن يقول : أجزتُ لك الكتاب الفلاني،

هـــذا حاصلُ ما ذكره ابن الأنباري ، في ثمانية فصول [1] ، من كتابه .

* * *

أو مـــا اشـــتملتْ عليه فَهْرَستي هذه . وهذا أعلى أنواع الإجازة . والنوع الـــثاني : أن يُجيزَ لمعيَّن في غير معيَّن ، مثل أن يقول : أجزتُ لك ، أو لكم جمـــيعَ مـــروياتي ، وما أشبه ذلك . والنوع الثالث : أن يُجيزَ لمعيَّن بوصف العمـــوم ، مـــثل أن يقول : أجزتُ للمسلمين ، أو أجزتُ لكل أحد ، أو أجـــزتُ لِمَنْ أدرك زماني ، وما أشبه ذلك . وهناك أنواع أخرى للإجازة . انظر : مقدمة ابن الصلاح (٥٧٧ ـــ ٦٤٣ هـــ) ص ٣٣١ وما بعدها .

١ ـــ الفصـــول الثمانـــية هي : في أقسام أدلة النحو ، في النقل ، في انقسام الـــنقل ، في شـــرط نقل المتواتر ، في شرط نقل الآحاد ، في قبول نقل أهل الأهواء ، في قبول المرسَل والمجهول ، في جواز الإجازة .

الكتاب الثاني

في الإجماع [1]

والمرادُ به إجماعُ نُحَاة البلدين : البصرة ، والكوفة .

قال في (الخصائص) [2] :

" وإنما يكون حُجَّة إذا لم يُخالِف المنصوصَ ، ولا المقيسَ على المنصوص [3] ، وإلاَّ فلا ؛ لأنه لم يَرِدْ في قرآن ، ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصُّ بذلك في كل الأمَّة [4] ، وإنما هو عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة ، فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن

---

١ ـ الإجماع : الاتفاق على الشيء . تقول : أجْمَعُوا على كذا إجْمَاعًا ؛ أي اتفقوا عليه . وقال الإمام أبو حامد الغزالي (المستصفى ١ / ٢١٥) عن (الإجماع) في علم أصول الفقه : " الإجماعُ دليلٌ قاطعٌ ، يُحكَم به على الكتاب والسنَّة المتواترة " . وقال ابن قدامة (روضة الناظر ٢ / ٥٠١) : " وقد قيل : الإجماعُ أقوى من النصّ ؛ لتطرُّق النسخ إلى النصّ ، وسلامة الإجماع منه " .

٢ ـ الخصائص : ١ / ١٨٩ وما بعدها ، (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجَّة) .

٣ ـ فإن خالف الإجماعُ المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فلا يكون حُجَّة ، والنصُّ مقدَّم عليه . كذا قال ابن علان في (داعي الفلاح) .

٤ ـ المراد بقولة : (في كل الأمة) مَنْ جَمَعَهم زمانٌ واحدٌ ، لا الأمة من أوَّلها إلى آخرها ؛ فإنه متعذر .

علـــة صحيحة ، وطريقٍ نَهْجَةٍ [1] ، كان خليلَ نفسِه [2] ، وأبا عمرو فكرِه " [3] .

" إلا أننا مع ذلك لا نَسْمَحُ له بالإقدام على مُخالفة الجماعة [4] الـــتي طَـــالَ بَحْثُها ، وتقدَّم نظرُها ، إلا بعد إمعان وإتقان " [5] . انتهى .

وقال في موضع آخر [6] :

---

١ ــ فُرِقَ : كُشِفَ وأُبِينَ . وطريق : طريق عطفٌ على (علة) . ونَهْجَة : صفة (طريق) ؛ أي واضحة .

٢ ــ (كـــان خليل نفسه ...) أي قام له من نفسه دليلٌ قاطعٌ ، أغناه عن الخلـــيل بن أحمد ، وثَبَتَ لديه من فكره برهانٌ ساطعٌ ، كفاه عن أبي عمرو ابن العلاء .

٣ ــ قـــال ابـــن جني : " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّة ، إذا أعطاك خَصْمُك يدَه ألاَّ يُخالِفَ المنصوص ، والمقيسَ على المنصوص ، فأمَّا إن لم يُعْـــطِ يدَه بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجَّة عليه ؛ وذلك أنه لم يَرِدْ مِمَّـــنْ يُطاع أمرُه في قرآن ، ولا سُنَّة أنـــهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جـــاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : (أمتي لا تَجتمعُ على ضلالة) ، وإنمـــا هـــو عِلْـــم مُنْتَزَع من استقراء هذه اللغة . فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن علّة صحيحة ، وطريقٍ نَهْجَةٍ ، كان خليلَ نفسِه ، وأبا عَمْرو فكرِه " .

٤ ــ أي لا نُجيـــز لـــه خَرْقَ ذلك الإجماع ، ولا الجرأة على مخالفته ؛ لأن مخالفة الإجماع ، بعد انعقاده كمخالفة النصّ .

٥ ــ الخصائص : ١ / ١٩٠ . وقد تصرَّف فيه السيوطي .

٦ ــ الخصائص : ١ / ١٨٨ .

" يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين ؛ وذلك كإنكار أبي العباس جوازَ تقديم خبر (ليس) عليها [١] ؛ فأحدُ ما يُحتَجُّ به عليه [٢] أن يُقَال له : هذا أجازه سيبويه ، وكافّةُ أصحابنا [٣] ، والكوفيون أيضًا . فإذا كان ذلك مذهبًا للبلدين ، وَجَبَ أن تَنْفرَ عن خلافة " .

قـــال [٤] : " ولَعَمْرِي إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخَصْم ؛ لأن للإنسان أن يَرتَجِل [٥] من المذاهب ما يدعو إليه القياسُ ، ما لم يخالف نَصًّا " .

---

١ ـــ قـــال أبو البركات الأنباري في (الإنصاف ، المسألة ١٨) : " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديمُ خبر (ليس) عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المـــبرد من البصريين . وزعم بعضُهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصـــحيحُ أنه ليس له في ذلك نَصٌّ . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها " . وما أشار إليه ابن جني من إجماع أهل البلدين موضع نظر عند النحويين ؛ لأن الخلاف بين البصريين والكوفيين مذكور في دواوين النحو .

٢ ـــ أي : أحـــد الوجوه ، أو الأدلة ، أو الحجج التي يُحتَج بـــها على أبي العباس المبرد .

٣ ـــ أي : أصحاب المبرد وابن جني ، وهم البصريون .

٤ ـــ الخصائص : ١ / ١٨٩ .

٥ ـــ أن يَـــرتَجل : أن يخترع وينكر ، وأصلُه التكلُّم بالشيء بداهةً ، كأنه يقوله ، وهو واقف على رِجْلٍ ؛ لسرعة قريحته .

قال [١] : " فممَّا جَازَ خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العِلْم ، وإلى آخر هذا الوقت ، قولُهم في : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ [٢] : إنه من الشاذّ الذي لا يُحمَل عليه ، ولا يجوز رَدُّ غيره إليه .

وأمَّا أنا فعندي أن في القرآن مثلَ ذلك نَيِّفًا [٣] على ألف موضع [٤] ؛ وذلك أنه على حذف المضاف ، والأصلُ : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ ، فجَرَى (خَرِب) وَصْفًا على (ضَبّ) ، وإن كان في الحقيقة لـ (الجُحْر) ؛ كما تقول : مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ أبوه ، وإن كان القيامُ للأب ، لا للرجل ، ثم حُذف الجُحْر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مُقَامَه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف

---

١ ـ الخصائص : ١ / ١٩١ .

٢ ـ خرب : مجرور بإجماعهم ، خالفوا فيه الأصل ، وكان حقه الرفع ؛ لأنه صفة لـ (جُحْر) ، والأصلُ في الصفة أن تكون تابعة للموصوف بالإجماع ؛ فهذا مِمَّا وقع فيه الإجماع على خلاف الإجماع ، من أول الدنيا إلى الآن ، وما بعد ، وهو مع ذلك لا يُقَاسُ عله ، ولا يَرجع غيرُه إليه ، كما ذهب ابن جني .

٣ ـ نيَّف عليه : زاد عليه ، يُقال : نَيَّف العددُ على ما تقول . والنيِّف : الزائد على غيره ، يقال : هذا الجبلُ نُيِّفٌ على ذاك . والنيِّف : الزائد على العَقْد من واحد إلى ثلاثة ، وما كان من أربعة إلى تسعة فهو بِضْعٌ .

٤ ـ المراد : أن أمثال هذا التركيب المعدود من شواذّ الكلام ، وقع منه في القرآن ما يزيدُ على ألف موضع ، وأراد ابن جني تخريجه على التأويل .

كـــان مـــرفوعًا ، فلمَّـــا ارتفعت ، استتر الضميرُ المرفوع في نفس (خَرِب) [١] ". انتهى .

وقال غيرُه [٢] : إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ [٣] ؛ خلافًا لِمَنْ تَرَدَّدَ فيه ، وخَرْقُه مَمْنوعٌ ، ومن ثَمَّ رُدَّ .

وقال ابن الخشَّاب [٤] في (الْمُرْتَجَل) [٥] :

" لـــو قـــيل : إن (مَنْ) في الشرْط لا موضع لَها من الإعراب لَكَـــانَ قَـــوْلاً [٦] ؛ إجراءً لَها مُجْرَى (إن) الشرطية ، وتلك لا

---

١ ـــ هـــذا المسلك الذي سلكه ابن جني ، عند بعض العلماء ، ظاهرٌ على وجهـــه الـــتكلف ، غير محتاج لما ارتكبه في تخريجه من التعسف ، وارتكابُ التأويل في الآي والأحاديث بقدر الإمكان ؛ إنما يسوغ إذا سلم من التكلف والركاكة الخارجة عن نَهْج الفصاحة .

٢ ـــ أي : قال غيرُ ابن جني .

٣ ـــ مُعْتَبَرٌ : معمول به ، لا يجوز لأحد خَرْقُه ، ولا عبرة بِمَنْ تَرَدَّد فيه .

٤ ـــ هـــو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله ابـــن نصر بن الخشَّاب ، كان أعلمَ أهل زمانه بالنحو ، حتى يُقال : إنه كان في درجـــة أبي علـــي الفارسي ، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يَدٌ حسنة. تُوفي عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة .

٥ ـــ ابـــن الخشاب : المرتجل ص ١٢٩ . والْمُرْتَجَل : بصيغة اسم المفعول كتابٌ له ، شرح فيه (الجُمَل) لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـــ) .

٦ ـــ أي : لكان قولاً صحيحًا مستقيمًا عند النظر .

موضع لَها من الإعراب [1] ، لكنَّ مُخَالفة المتقدِّمين [2] لا تَجوز [3] " .

انتهى .

* * *

---

١ ـ (وتلك) أي (إنْ) ، وأنّثه باعتبار الكلمة ؛ وإنما لم يكن لـ (إن) الشرطية موضعٌ من الإعراب ؛ لأنـها حرفٌ ، والحروفُ ليس لَها حظٌّ من الإعراب . كما عُرِفَ .

٢ ـ (لكـن مُخالفة المتقدمين) أي : المجمعين على أن (مَنْ) لَها محل من الإعراب ، على ما تقتضيه العواملُ .

٣ ـ (لا تجوز) تصريح بعدم جواز مخالفتهم ، وخَرْق إجماعهم .

وإجماعُ العربِ حُجَّةٌ [١] ، ولَكِنْ أنَّى لنا [٢] بالوقوف عليه ؟!

ومن صُوَرِه [٣] : أن يتكلَّم العربي بشيء ، ويَبْلُغَهم ، ويَسكتون عليه . قال ابن مالك في (شرح التسهيل) [٤] :

" استُدِلَّ على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونَصْبِه بقول الفرزدق :

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٥]

---

١ ـــ إنمـــا كان إجماع العرب حُجَّة ؛ لأن الله تعالى صان لسانَهم عن الخطأ في التعبير ، وصانَهم عن الإقرار على الخطأ والتغيير .

٢ ـــ أنَّـــى لـــنا : أي من أين لنا . وأنَّى : كلمة تُقَال في استبعاد حصول الشيء ، وفي مقامات التمنّي ، ونحو ذلك . يعني : أن حصول إجماع العرب والظفر به شيء مُستبعَد ، لا يُوصَل إليه إلا بمشقة عظيمة .

٣ ـــ أي مـــن صور إجماع العرب نوعٌ منه ، وهو الإجماع السُّكوتي الذي أشار إليه بقوله : (ويسكتون عليه) .

٤ ـــ شرح التسهيل : ١ / ٥٦ وما بعدها .

٥ ـــ تعمـــل (ما) عمل (ليس) عند أهل الحجاز ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، بشروط معينة ، في حين أن بني تميم يهملونها . وقد ورد خبر (ما) مقـــدَّمًا منصـــوبًا في شعر الفرزدق ، والفرزدق تميمي ، يرفع الخبر مؤخَّرًا ، فكـــيف إذا تقـــدَّم ! قال : ما مثلَهم بَشَرٌ ؛ فما : نافية حجازية ، ومثلهم : خـــبرها مقـــدم منصوب ، وبشر : اسمها مؤخر ، فأخذ من إقرار سامعيه له علـــى ذلك ، وعدم إنكارهم عليه ، أنه إجماع سُكوتيّ ، تقوم به الحجة على

ورَدَّهُ المانعـــون بأن الفرزدق تميميّ ، تكلَّمَ بهذا مُعتَقِدًا جَوَازَه عند الحجازيين ، فلم يُصِبْ (١) .

ويُجَابُ بأن الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيين والتميميين ، ومن مُنَاهُمْ أن يظفروا له بزَلَّةٍ يُشَنِّعُونَ بهَا عليه ، مُبَادِرِينَ لتَخْطِئته ، ولـــو جَرَى شيءٌ من ذلك لنُقِلَ ؛ لتَوَفُّر الدواعي على التحدُّث بمثل ذلـــك إذا اتفـــق ، ففـــي عدم نَقْلِ ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قَوْله " . انتهى .

* * *

جواز مثل ذلك التركيب . وقد علق سيبويه (الكتاب ١ / ٦٠) على بيت الفـــرزدق بقوله : " وهذا لا يكادُ يُعرَفُ " . ويمدح الفرزدق بالشعر الذي منه البيتُ بني أمية ، فيقول : كان مُلْكُ العرب في الجاهلية لغير قريش وسائر مُضَــر ، وكانوا أحقّ به لفضلهم على جميع البشر ، فقد أصبحوا بالإسلام والْمُلْكُ فيهم ، فعاد إليهم ما خرج عن غيرهم مما كان واجبًا لَهم لفضلهم .

١ ـــ أي : رَدَّ المانعـــون بأن الفرزدق أخطأ في التعبير ، وفي ذلك يقول أبو العباس أحمد بن علي الوَجَارِي النحوي (ت ١١٤١ هـــ) :

وجاء في شِعْرِ الفَرَزْدَقِ العَجَبُ ... خَبَرُ (ما) مُقَدَّمًا قد انْتَصَبُ
وهو تَميمِيٌّ فكيفَ يَنْصِبُه ؟ ... ورَفْعُه في كُلِّ حَالٍ مَذْهَبُه

فصل

[في تركيب المذاهب]

مِمَّا يُشْبِهُ تَدَاخُلَ اللغات السابق تركيبُ المذاهب . وقد عَقَدَ له ابن جني بابًا في (الخصائص) [١] .

ويُشْـبِهُهُ في أصول الفقه أحداثُ قَوْلٍ ثالثٍ [٢] ، والتلفيقُ بين المذاهب . قال ابن جني :

" وذلـك أن تَضُمَّ بعضَ المذاهب إلى بعض ، وتَنْتَحِلَ بين ذلك مذهبًا ثالثًا .

مـثالُه أن المـازني كان يعتقدُ مذهب يونسَ في رَدّ المحذوف في التحقير [٣]، وإن غَنِيَ المثالُ عنه [٤]، فيقول في تحقير (يَضَعُ) [٥] اسمَ رجُلٍ [٦] : (يُوَيْضِع) .

---

١ ــ الخصائص : ٣ / ٧١ . وهذا الباب يَذكرُ فيه ابن جني كيف تتركَّب المذاهبُ ، إذا ضَمَمْتَ بعضَها إلى بعض ، وأنتجْتَ بين ذلك مذهبًا .

٢ ــ قول ثالث في مسألة فيها قَوْلانِ : هل يجوز أو لا يجوز ؟

٣ ــ التحقير : التصغير .

٤ ــ غَنِـيَ : استغنى . والمراد أن المثال ؛ أي الهيئة والصيغة تستغني عن رَدّ المحذوف بحروفها الموجودة ، فتقبل التصغير بلا رَدّ .

٥ ــ يَضَـعُ : مضارع وَضَعَ ، وأصله يَوْضِعُ ، حُذفت منه الواو ؛ لوقوعها بين الياء وكسرة الضاد ، ثم فُتحت الضادُ .

٦ ــ اسم : حال ؛ أي حال كون هذا اللفظ نُقل عن الفعلية ، وصار عَلَمًا.

وسـيبويه ، إذا اسـتَوفَى التحقيرُ مثالَه ، لا يَرُدُّ (١) ، فيقول : (يُضَيْع) ، وكان المازني يرى رأيَ سيبويه في صَرْف نحو (جَوارٍ) عَلَمًا (٢) ، ويونس لا يَصْرِفُه (٣).

فقـد تَحَصَّلَ إذنْ للمازنِي مذهبٌ مُركَّبٌ من مذهب الرجلين ، وهو الصَّرْفُ على مذهب سيبويه ، والردُّ على مذهب يونس .

فيقول في تحقير اسم رجل سَمَّيْتَه (يَرَى) : رَأَيْتُ يُرَيْئِيًا ، فرَدَّ الهمـزة مـن (يَرَى) ؛ إذ أصلُه (يَرْأَى) (٤) على قول يونس ، ويُصْرَف على قول سيبويه (٥).

ويونس يَرُدُّ ولا يَصْرِفُ (٦) ، فيقول : رأيتُ يُرَيْئي .

---

١ ـ إذا استكمل التصغير هيئته وصيغته ، لا يَرُدُّ سيبويه المحذوف ، ويقطع عـنه النظر ، ويجعل الكلمة كأنـها ثلاثية ، لا زائدَ فيها ، فيقول (يُضَيْع) كما يُصغَّر جَبَلٌ على جُبَيْلٍ .

٢ ـ قوله (في صرف نحو جوارٍ ...) ؛ أي لأن المنع إنما كان لصيغة منتهى الجموع ، وقد فُقدت بتصييره مفردًا ، فيفقد المنع ، ويبقى مصروفًا .

٣ ـ قوله (ويونس لا يصرفه) ؛ أي استصحابًا للأصل ، وإبقاءً لِمَا كان ، كما كان . وانظر الكتاب : ٢ / ٥٧ .

٤ ـ مثل (يَرْضَى) نُطْقًا وضبطًا .

٥ ـ ويُصْرَف على قول سيبويه ؛ لزوال مانع الصرف الذي هو وزنُ الفعل بسبب التصغير .

٦ ـ أي : يَرُدُّ يونس المحذوف الذي هو الهمزة ، ولا يَصْرِف مراعاة للأصل الذي نُقِلَ عنه .

وسيبويه يَصْرِفُ ولا يَرُدُّ (١) ، فيقول : رأيتُ يُرَيًّا ؛ بإدغام ياء التحقير في الياء المنقلبة عن الألف .

فقد عُرِفَ تَرَكُّبُ مذهب المازني عن مذهب الرجلين (٢).

* * *

١ ـــ أي : سيبويه يَصرف لزوال المانع ،ولا يَرد اكتفاء بالحروف الموجودة ؛ لأنـــها كافية ، فلم يَعتبر الأصل .

٢ ـــ أخذ المازني من قول يونس الردَّ ، والصَّرْفَ من رأي سيبويه .

مسألة

قال أبو البقاء [1] في (التبيين) [2] :

---

١ ـــ هـــو أبـــو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكْبَري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي ، ونسبته إلى بلدة عُكْبَرَى . وُلِدَ في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ببغداد ، ومات ليلةَ الأحد ثامنَ ربيع الآخر سنة ســـت عشرة وستمائة للهجرة . أُضِرَّ العكبري في صباه بالجُدَرِي ، وقضى حياته كفيفًا ، منصرفًا إلى العلم ، متلقيًا متعلّمًا ، ثم شيخًا معلّمًا . وكان ثقةً صدوقًا ، غزير الفضل ، كثير المحفوظ ، ديِّنًا ، حسنَ الأخلاق ، متواضعًا ، ولـــه تردّد إلى الرؤساء لتعليم الأدب . أخذ العكبري النحو عن أبي البركات يحيى بن نجاح المؤدِّب (ت ٥٦٩) وابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـــ) ؛ حتى حـــاز قصـــب السبق ، وصار فيه من الرؤساء المتقدمين ، وقصده الناسُ من الأقطـــار . وبرع أبو البقاء في جملة من الفنون ، وكان يفتي في تسعة علوم ، وكـــان أوْحَـــدَ زمانه في النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقـــه وإعـــراب القرآن الكريم والقراءات الشاذة ، وله في كل هذه العلوم تصـــانيف كـــبار وصغار ومتوسطات . وكان أبو البقاء متمسكًا بالمذهب الحنبلي ،وقد سأله جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى المذهب الشافعي ويعطوه تدريس النحو بالمدرسة النظامية ، فقال : لو أقمتموني ، وصببتم الذهبَ عليَّ حـــتى واريتموني ، ما رجعت عن مذهبي . وللعكبري مؤلفات كثيرة ، أهمها (إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) .

٢ ـــ هـــو كـــتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ، والنص الذي نقله السيوطي غير موجود فيه .

" جاء في الشعر [١] (لَوْلاي) [٢] ، و (لَوْلاكَ) [٣] ؛ فقال معظمُ البصريين : الياء ، والكاف في موضع جَرّ .

---

١ ـــ كلام سيبويه صريح في أنه لا يختص بالشعر ؛ بل هو مسموع منهم في غير الضرائر . قال سيبويه : " هذا باب ما يكون مضمَرًا فيه الاسم مُتحوِّلاً عن حاله إذا أُظْهِرَ الاسم بعده ؛ وذلك قولك : لَوْلاكَ ، ولَوْلاي ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرتَ رُفع . ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس لقلتَ : لولا أنتَ، كما قال سبحانه : (لولا أنتم لَكُنَّا مؤمنين) [سبأ / ٣١] ، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا . والدليلُ على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمَر مرفوع " . الكتاب : ١ / ٣٨٨ .

٢ ـــ قال يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يعاتب أخاه أو ابن عمّه :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاي طِحْتُ كَمَا هَوَى ... بأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وكم : لإنشاء التكثير ، وخبرها محذوف ، تقديره : لي . والموطن : الموقف من مواقف الحروب . وطحت : سقطت وهلكت . وهَوَى : سقط من أعلى إلى أسفل . والأجرام جمع جِرْم : وجرمُ كل شيء جثته . والقلة : أعلى الجبل . والنيق : أرفع موضع في الجبل . والمنهوي : الساقط . ومحل الشاهد : قوله (لولاي) ؛ حيث وقع الضمير المتصل الذي أصله أن يكون في محل جر ، أو في محل نصب ، بعد لولا .وقد اختلف النحويون في إعرابه .

٣ ـــ قال عمر بن أبي ربيعة :

أوْمَتْ بعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ... لَوْلاكَ في ذا العَامِ لَمْ أحْجُجِ

أومت : أشارتْ ، وأصله : أومأتْ . والهودج : مركب من مراكب النساء . ومحل الشاهد : قوله (لولاك) ؛ حيث وقع الضمير المتصل الذي أصله أن يكون في محل جر ، أو في محل نصب بعد (لولا) .

وقال الأخفشُ والكوفيون : في موضع رَفْع [١] .

قال أبو البقاء : وعندي أنه يمكن أمران آخران [٢] :

أحـــدُهما : أن لا يكون للضمير موضعٌ ؛ لتعذُّر العامل ، وإذا لم يكن عَامِلٌ لم يكن عَمَلٌ . وغيرُ مُمتَنِعٍ أن يكونَ الضمير لا موضعَ له كالفصل [٣] .

ويمكن أن يُقَال [٤]: موضعُه نَصْبٌ ؛ لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يَلزم من ذلك أن يكون له عاملٌ مخصوص ؛ ألا تَرى أن التمييز

---

١ ـــ ذهـــب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في (لولاي) و (لولاك) في موضـــع رفـــع . وإلـــيه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصـــريون إلى أن الـــياء والكاف في موضع جر بـــ (لولا) . وذهب أبو العـــباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يُقَال : لولاي ، ولولاك ، ويجب أن يُقَال : لولا أنا ، ولولا أنت ، فيُؤتَى بالضمير المنفصل كما جاء به التنْزيل في قوله : (لَوْلا أنتم لَكُنَّا مؤمنينَ) سبأ / ٣١ . ولِهذا لم يأتِ في التنْزيل إلا منفصلاً .

٢ ـــ (وعـــندي) أي من طريق البحث والنظر والاجتهاد ، (آخران) أي غير القولين المشهورين .

٣ ـــ (وغـــير ممتنع ...) كأنه جواب لسؤال تقريرُه : إذا تقرَّر أنه ضمير ، فهو اسمٌ من الأسماء ، ولا تكون الأسماء إلا معرَبة ، لـــها محل من الإعراب فكـــيف تحكـــم على هذا الضمير بأنه لا محل له ؟ فأجاب أبو البقاء بأنه لا يمتنع ذلك في الصناعة ، ثم قاسه على ضمير الفصل بقوله (كالفصل) ؛ فهو على حذف مضاف .

٤ ـــ (ويمكن أن يُقَال ...) هو الأمر الثاني .

في نحو : عشرين درهمًا ، لا ناصبَ له على التحقيق ؛ وإنما هو مُشبَّهٌ بالمفعول ، حيث كان فَضْلَةً .

وكـــذلك قـــولُهم : لي مِلؤُهُ عَسَلاً ؛ فهذا منصوبٌ ، وليس له ناصبٌ على التحقيق ؛ وإنما هو مُشبَّهٌ بما له عاملٌ .

ومثلُ ذلك يمكن في (لَوْلاي) ، و (لَوْلاكَ) ، وهو أن يُجعَل منصوبًا ؛ حيث كان من ضمائر المنصوب .

فـــإن قيل : الحكمُ بأنه [١] لا موضعَ له ، وأن موضعه نصبٌ ، خـــلافُ الإجماع ؛ إذ الإجماعُ مُنْحَصِرٌ في قولين : إمَّا الرفعُ [٢] ، وإمَّـــا الجـــرُّ [٣] ، والقولُ بحكم آخر خلافُ الإجماع ، وخلافُ الإجماع مردودٌ [٤] .

فالجوابُ عنه من وجهين :

أحدهما : أن هذا من إجماع مُستفَادٌ من السكوت ؛ وذلك أنّهم لم يُصَرِّحُوا بالْمَنْع من قول ثالث ، وإنما سَكَتُوا عنه . والإجماعُ هو الإجماعُ على حُكْم الحادثة قَوْلاً [٥] .

---

١ ـــ بأنه : أي الضمير المتصل بـــ (لولا) ، وهو الياء والكاف .

٢ ـــ أي الكاف ، أو الياء ، في موضع رفع على الابتداء .

٣ ـــ أي (لولا) حرف جر ، والضمير في محل جر بـــها .

٤ ـــ خلاف الإجماع مردود بناء على ما هو التحقيق من أنه لا يجوز خَرْقُ إجماع أهل العربية .

٥ ـــ (قَوْلاً) هو بالنصب على التميز ، أو حال بمعنى المفعول ؛ أي مَقُولاً منصوصًا مُصَرَّحًا به ، فلا يُكتفَى بالسكوت .

والـثاني : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قَوْلَيْنِ ، جاز لِمَنْ بَعْدَهم إحداثُ قَوْلٍ ثالثٍ .

هذا معلومٌ من أصول الشريعة [١] ، وأصولُ اللغة محمولةٌ على أصول الشريعة [٢] .

وقـد صَنَعَ مثلَ ذلك [٣] من النحويين ، على الخصوص ، أبو علي [٤] ؛ فإن له مسائلَ كثيرةً ، قد سُبِقَ إليها بِحُكْم ، وأثبتَ هو فيها حُكْمًا آخر .

منها : أن لفظة (كُلّ) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأُوَلِ وجـوَّز هو فيها ذلك ، وقد أفردها بمسألة في (الحَلَبيَّات) [٥] ، واستَدَلَّ على ذلك بالقياس .

فغيرُ ممتنع أن يذهب ذاهبٌ هنا [٦] إلى مذهب ثالث ؛ لوجود الدليل عليه " . انتهى .

* * *

---

١ ـ أصول الشريعة : أصول الفقه . والشريعة : ما شَرَعَ الله تعالى لعباده .

٢ ـ أصـول اللغة محمولة على أصول الشريعة ؛ لذلك ما جاز في الأصول الشرعية جاز في الأصول اللغوية من باب أوْلَى .

٣ ـ أي مـثل ما صنعه أبو البقاء من إحداث قول ثالث ، وزيادته على نا قاله الأوَّلون .

٤ ـ أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني .

٥ ـ (الحلبيات) كتاب له ، وهي المسائل المنسوبة إلى حَلَب ببلاد الشام .

٦ ـ (هنا) أي في الضمير المتصل الواقع بعد (لولا) .

الكتاب الثالث

في القياس [1]

قال ابنُ الأنباري في (جَدَله) :

" هو حَمْلُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ ، إذا كان في معناه " [2] . انتهى .

وهـــو معظمُ أدلة النحو ، والمعوَّلُ في غالب مسائله عليه ، كما قيل :

---

١ ـــ قـــال ابن الأنباري : " اعلم أن القياس في وَضْع اللسان بمعنى التقدير ، وهـــو مصدر : قَايَسْتَ الشيءَ بالشيء مُقايسةً وقِيَاسًا . ومنه المقياس ؛ أي المقـــدار ، وقَـــيْسُ رُمْح ؛ أي قَدْر رُمْح . وهو في عُرْف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل : هو حَمْلُ فرع على أصل بعِلّةٍ ، وإجراءُ حُكْم الأصل على الفرع . وقيل : هو إلحاقُ الفرع بالأصل بجامع . وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامعٍ . وهذه الحدودُ كلُّها متقاربة ". لمع الأدلة : الفصل العاشر (في القياس) ص ٩٣ .

٢ ـــ قال ابن الأنباري : " وأما القياس فهو حَمْلُ غير المنقول على المنقول ، إذا كـــان في معناه ؛ كرَفْع الفاعل ، ونَصْب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكـــن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنما لَمَّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول ، كان محمولاً عليه . وكذلك كل مَقِيس في صناعة الإعراب ". الإغراب في جَدَل الإعراب : ص ٤٥ وما بعدها . وقد جَرَتْ عادة المصنِّف بنقل كلام ابن الأنباري مُختصَرًا في غالب المواضع .

إنما النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ (١)

ولِهــذا قــيل في حَدِّه : إنه عِلْمٌ بمقاييسَ (٢) مُستنبَطةٍ من استقراء كلام العرب .

وقــال صــاحب (المســتوفى) : " كُلُّ عِلْمٍ ؛ فبعضُه مأخوذ بالســماع والنصــوص ، وبعضُــه بالاستنباط والقياس ، وبعضُه بالانتزاع من عِلْمٍ آخر " .

---

١ ــ هذا صدر بيت من عدة أبيات للكسائي ، يتحدث فيها عن مكانة علم النحو ، وهي كما يأتي :

أيها الطالبُ عِلْمًا نافعًا	اطْلُبِ النَّحْوَ ودَعْ عنك الطَّمَعْ
إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ	وبه في كلِّ عِلْمٍ يُنتَفَعْ
و إذا ما أبْصَرَ النحوَ فتًى	مَرَّ في المنطق مَرًّا فاتَّسَعْ
فاتَّقَاهُ كُلُّ مَنْ جَالَسَهُ	مِنْ جَليسٍ ناطقٍ أوْ مُستَمِعْ
وإذا لَمْ يُبْصِرِ النحوَ الفتى	هَابَ أن يَنْطِقَ جُبْنًا فانْقَطَعْ
فتَراهُ يَنصِبُ الرَّفْعَ وما	كان من نَصْبٍ ومِنْ خَفْضٍ رَفَعْ
يقرأ القرآنَ لا يَعْرِفُ ما	صَرَّفَ الإعرابُ فيه و صَنَعْ
والذي يَعْرِفُهُ يَقرؤه	وإذا ما شَكَّ في حَرْفٍ رَجَعْ
ناظرًا فيه وفي إعرابه	فإذا ما عَرَفَ اللحنَ صَدَعْ
فَهُمَا فيه سَواءٌ عندكم	ليستِ السُّنَّةُ مِنَّا كالبِدَعْ
كَمْ وَضِيعٍ رَفَعَ النحوُ وكَمْ	مِنْ شَرِيفٍ قد رأيناهُ وَضَعْ

انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٢ / ٢٦٧ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٦٤

٢ ــ مقايــيس : جمع مقياس ، كــ (مِقْدَار) وزنًا ومعنى ، لكن المراد هنا القياس ، كما يدل له قولُهم في غيره : عِلْمٌ بأقيسة .... .

قـــال : " فالفقـــهُ بعضُه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنَّة ، وبعضُه بالاستنباط والقياس؛ والطبُّ بعضُه مُستفَادٌ من التجربة [١]، وبعضُــه من علوم أُخَرَ ؛ والْهَيئةُ [٢] بعضُها من علم التقدير [٣] ، وبعضُـــها تجربةٌ يَشْهَدُ بها الرَّصْدُ ؛ والموسيقى من جُلُّها مُنْتَزَعٌ من علـــم الحســـاب ؛ والنحوُ بعضُه مسموعٌ مأخوذٌ من العرب [٤] ، وبعضُــه مُستنبَطٌ بالفِكْرِ والرَّوِيَّة [٥] ، وهو [٦] التعليلات [٧] ، وبعضُه يُؤخَذُ من صناعة أخرى .

كقـــولِهم : الحـــرفُ الذي تُختَلَسُ حركتُه [٨] هو في حكم المتحرِّك ، لا الساكنِ ؛ فإنه مأخوذٌ من علم العروض .

---

١ ـــ التجربة : مصدر جَرَّبه تَجْرِيبًا وتَجْرِبَة ، إذا اختبره وبلاه المرَّة بعد المرة حتى يَحصل له العلمُ أو النظرُ بذلك الأمر الذي جرَّبه .

٢ ـــ الـــهيئة : هي عِلْمٌ يُعرَف به أحوال الكواكب وجريانها ومنازلُها .

٣ ـــ علم التقدير : هو المعروف بالـــهندسة .

٤ ـــ مأخوذ من العرب نصًّا ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول .

٥ ـــ الـــرَّوِيَّة : الفكر والتدبُّر ؛ فهو كعطف التفسير . جَرَتْ على ألسنتهم بغير همز ، وأصلُها الهمزة من رَوَّأت في الأمر ، إذا تدبَّرته وتفكَّرت فيه .

٦ ـــ (وهو) أي : المستنبَط بالروية والفكر .

٧ ـــ التعلـــيلات : جمع تعليل ، وهي غير مأثورة عن العرب ، ولا معروفة لديهم ؛ وإنما استخرجها حُذّاقُ أهل العربية من أفكارهم الثاقبة .

٨ ـــ (تُخـــتلَس حركتُه) أي : كـــ (ذِهِ) و (تِهِ) بكسر الـــهاء فيهما من غير إشباع ، من الألفاظ التي يُشَار بـــها إلى الأنثى .

وكقـــولِهم : الحركاتُ أنواعٌ : صَاعِدٌ عَالٍ ، ومُنْحَدِرٌ سَافِلٌ ، ومتوسِّطٌ بينهما (١) ؛ فإنه مأخوذٌ من صناعة الموسيقى " . انتهى .

وقال ابن الأنباري في (أصوله) (٢) :

" اعلـــمْ أن إنكارَ القياسِ في النحو لا يَتحقَّقُ (٣) ؛ لأن النحو كلَّه قياسٌ ؛ ولِهذا قيل في حدِّه : النحوُ عِلْمٌ بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب . فمَنْ أنْكَرَ القياسَ فقد أنكر النحوَ (٤) ، ولا يُعلَـــمُ أحدٌ من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة ؛ وذلك أنَّا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : كَتَبَ زيدٌ ، فإنه يجوز أن يُسنَد هذا الفعلُ إلى كل اسم مُسَمًّى تَصِحُّ منه الكتابةُ ، نحو : عَمْرو ، وبِشْر ، وأزدشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثباتُ ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحَالٌ .

---

١ ـــ (صـــاعد) كفـــتحة دَعَا ، و (منحدر) ككسرة يَرْمِي ، والمتوسط كالمختلس .

٢ ـــ لُمَـــع الأدلة ، الفصل الحادي عشر (في الردّ على مَنْ أنكر القياس) ، ص ٩٥ ـــ ١٠٠ .

٣ ـــ (اعلـــم أن إنكـــار القياس ...) جَرْيًا على إنكار جماعة له في الفقه كالظاهـــرية ؛ فـــإنـــهم ينكرونه ، ولا يجيزون العمل به ؛ ولذلك وقعوا في مضايق عجيبة . و (لا يتحقق) أي لم يقل به أحدٌ من علماء اللسان .

٤ ـــ (فمَـــنْ أنكـــر ...) أي قياسًا على إنكاره في الفقه ، وجاء به على طـــريقة الفرض والتقدير ؛ ليرتب عليه (فقد أنكر النحو) لأنه أنكر معظمه وقوامه .

وكذلك القولُ في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال ، الرافعة والناصبة والجارَّة والجازمة ؛ فإنه يجوز إدخالُ كل منها على مـا لا يدخل تحت الحصر ، وذلك [١] بالنقل مُتعذّرٌ ، فلو لم يُجزِ القـياسُ ، واقتُصِرَ على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لَبَقِيَ كثيرٌ من المعاني لا يمكن التعبيرُ عنها لعدم النقل ؛ وذلك[٢] مُنَافٍ لحكمة الوضع ، فوَجَبَ أن يُوضَعَ وَضْعًا قياسيًّا عقليًّا [٣] ، لا نقليًّا [٤] ، بخـلاف اللغة [٥] ؛ فإنّها وُضعتْ وضعًا نقليًّا [٦] ، لا عقليًّا ، فلا يجـوز القياسُ فيها ؛ بل يُقتصَر على ما ورد به النقلُ ؛ ألا تَرَى أن (القـارورة) سُمِّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها ، ولا يُسمَّى كلُّ مُسـتقَرّ فيه قارورة ، وكذلك سُمِّيت (الدار) دارًا لاستدارتِها ، ولا يُسمَّى كلُّ مستدير دارًا " . انتهى .

* * *

---

١ ـــ (وذلك) أي ما لا يدخل تحت حصر متعذر .

٢ ـــ (وذلـك) أي عدم إمكان التعبير عن كثير من المعاني مناف لحكمة وضـع الألفـاظ ؛ لأنه من الألطاف ببني آدم ؛ ليتوصلوا بـها للإخبار عن مقاصدهم ، وما يعرض لهم من المعاني بأقرب طريق وأيسره ، وأكثره فائدة .

٣ ـــ (عقليًّا) أي مقتصرًا فيه على معرفة أنواعه ، دون الأفراد .

٤ ـــ (لا نقليًّا) أي مقتصرًا فيه على التراكيب الواردة عنهم .

٥ ـــ المقصود باللغة : مفردات الألفاظ .

٦ ـــ وضعًا نقليًّا : أي شخصيًّا ، يرجع كله إلى النقل .

فصل

[في أركان القياس]

للقياس أربعةُ أركان : أصلٌ ، وهو الْمَقِيسُ عليه ؛ وفَرْعٌ ، وهو الْمَقِيسُ ؛ وحُكْمٌ ؛ وعِلَّةٌ جَامِعةٌ [١] . قال ابن الأنباري :

" وذلــك مثل أن تُركِّب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، فتقول : اسمٌ أُسْنِدَ الفعلُ إليه مُقدَّمًا عليه ، فوَجَبَ أن يكون مرفوعًا ، قياسًا على الأصل .

فالأصلُ : هو الفاعلُ .

والفرعُ : هو ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه .

والحكم [٢] : هو الرفعُ .

والعلةُ الجامعةُ : هي الإسنادُ .

والأصــلُ في الــرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ؛ وإنما أُجْرِيَ [٣] على الفرع [٤] الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه بالعلة الجامعة التي هي الإسناد " .

* * *

---

١ ــ أي علة جامعة بين الأصل والفرع ؛ ليحمله بــها عليه .

٢ ــ أي الحكم المقصود نقله من الفاعل لنائبه ، وهو الرفع .

٣ ــ أجري : بالبناء للمجهول ، ونائبه ضمير الرفع ، وهو الحكم .

٤ ــ (على الفرع) الذي هو النائب عن الفاعل ،مع أن الإسناد فيه خلاف الأصل ؛ ولذلك أوجبوا تغيير صيغة الفعل عن هيئتها الأصلية إعلامًا بذلك .

الفصل الأول [١]

في المقيس عليه ، وفيه مسائل

[المسألة] الأولى

من شرطه [٢] أنْ لا يكونَ شاذًّا خارجًا عن سَنَنِ القياسِ [٣] ، فما كان كذلك لا يجوز القياسُ عليه ؛ كتصحيح : اسْتَحْوَذَ ، واسْتَصْوَب ، واسْتَنْوَقَ [٤] . وكحذف نون التوكيد في قوله :

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَها [٥]

أي : اضْرِبَنْ .

---

١ ـــ عقده للحديث عن الأصل ، الذي هو المقيس عليه ، كما صدَّر به .

٢ ـــ أي من شرط المقيس عليه .

٣ ـــ أي : عن طريقه ، ونَهْجه الواضح ، فإن خرج عن نَهْج القياس ؛ فإنه لا يُقَاسُ عليه ، وإن لم يكن مردودًا في نفسه عند البلغاء لورود السماع به .

٤ ـــ والقياس إعلالُها . وقد مَرَّ الحديثُ عنه .

٥ ـــ هذا صدر بيت ، عجزه : ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

وهو منسوب إلى طرفة ، وليس في ديوانه ، والذي عليه النحويون أنه مدفوع مصنوع ، ولا رواية تثبت فيه . ويُروى : ضَرْبَك بالسَّوْط .... . وطارقها : اسم فاعل من طرق يطرق ، إذا أتى ليلاً ، وهو بدل من الهموم . والقونس : العظم الناتئ بين أذني الفرس . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : اضربَ ؛ فإن الرواية بفتح الباء ، وقد خرَّج العلماء هذه الرواية على أن أصل الكلام : اضْرِبَنْ عنك ، بنون خفيفة ساكنة ، ثم حذفها الشاعر ، وهو ينويها ؛ لذلك أبقى الفعل مبنيًّا على الفتح على ماكان عليه ، وهو مقرون بها .

ووَجْـهُ ضـعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق ؛ وإنما يَليق به الإسهابُ والإطنابُ ، لا الاختصارُ والحذفُ [١] .

وكحذف صلة الضمير [٢] دون الضمَّة في قوله :

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ حَادٍ [٣]

ووَجْهُ ضعفه في القياس أنه ليس على حَدّ الوصل ، ولا حَدِّ الوقف ؛ لأن الوصـل يجبُ أن تَتَمَكَّنَ فيه واوه ، كما تَمكَّنَتْ في قوله : له زَجَـلٌ ، والوقفُ يجب أن تُحذَف فيه الواو والضمة معًا ، فحذفُ

---

١ ـ قـال ابن جني : " وأمَّا ضَعْف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمـرذولٌ مُطَّرَح ؛ غير أنه قد يجئ منه الشيء ، إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشـده أبو زيد من قول الشاعر ... قالوا : أراد (اضَرِبَنْ عنك) فحذف نـون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القـياس على ما أذكر لك ؛ وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتـشديد ، وهـذا ممـا يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقضُ الغرض ". الخصائص : ١ / ١٢٦

٢ ـ صلة الضمير : هو حرف اللين الذي ينشأ عن حركته عند إشباعها .

٣ ـ هذا صدر بيت ، وعجزه : إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ

وهـو للشـمَّاخ بن ضرار . وَصَفَ حمار وحش هائجًا ، فيقول : إذا طلب وسـيقته ، وهـي أُتنه التي يضمها ويجمعها ، وهو من وَسَقْتُ الشيء ؛ أي جمعتُه ، صوَّت بـها ، فكأن صوته لِمَا فيه من الزَّجَل والحنين ، ومن حُسْن التطـريب والترجيع صوتُ حادي إبل ، يتغنَّى فيطربُها ، أو صوت مزمار . والزجلُ : صوتٌ فيه حنين وتَرنُّم . والشاهد في قوله : كأنه ، أراد : كأنّهو فحذف الواو ضرورة .

الصـــلة ، وإبقاءُ الضمة (١) مَنْزِلَةٌ بين مَنْزِلَتَي الوصل والوقف ، لم تُعْهَدْ (٢) قياسًا (٣) .

نَعَمْ يجوز القياسُ على ما استُعمِلَ للضرورة في الضرورة (٤) .

قال أبو علي (٥) :

---

١ ـــ (فحذف الصلة) : أي الواو الناشئة عن الضمة ، من قول الشماخ : (كأنه) ، (وإبقاء الضمة) بلا إشباع .... .

٢ ـــ (لم تُعهَد) جملة في محل رفع صفة لـــ (مَنْزِلة) .

٣ ـــ قال ابن جني : " ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعًا بيتُ الكتاب ... فقوله (كأنه) ، بحذف الواو وتبقية الضمة ، ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجهُ ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ، ولا على حد الوقـــف ؛ وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، كما تمكنت في قوله في أول البـــيت (لَهُو زَجَلٌ) ، والوقفُ يجب أن تُحذَف الواو والضمة فيه جميعًا ، وتُسكَّن الـــهاء ، فيقال (كأنَّهْ) ، فضمُّ الـــهاء بغير واو مَنْزِلة بين مَنْـــزِلتي الوصل والوقف " . الخصائص : ١ / ١٢٧ وما بعدها . والبيت في الكتاب : ١ / ١١ .

٤ ـــ قـــوله (نعم ...) كأنه جواب عمَّا استشعره من أن الضرورة يُرتكَب فيها مثل ذلك ، فقال (نعم) ؛ أي ما ذكرناه إنما هو في واسع الكلام ، أما الضرورات فتبيح المحظورات ، ولا تختص الضرائر بالعرب ، خلافًا لِمَنْ زَعَمَ ذلـــك ؛ بل تجوز لنا أيضًا ، كما جازت لـــهم . واستَنَدَ السيوطي في ذلك لكـــلام إمام من أئمة الصنعة ، وهو أبو علي الفارسي ، وكفى به حُجَّةً في مثل هذا .

٥ ـــ هو أبو علي الفارسي ، كما مَرَّ بنا .

كمــا جاز لنا أن نَقِيسَ منثورَنا على منثورهم كذلك يجوزُ أن نَقِــيسَ شعرَنا على شعرهم ، فما أجازتْه الضرورةُ لَهُمْ ، أجازتْه ، وما لا فلا [1] .

قال ابن جني [2] :

" فــإن قيل : هلاّ امتنع متابعتهم في الضرورة [3] ، من حيث كان القومُ لا يَترسَّلون في عمل أشعارهم تَرَسُّلَ [4] المولَّدين ؛ وإنما

---

١ ــ قال ابن جني في (الخصائص ١ / ٣٢٣) : (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أوْ لا ؟) : "سألتُ أبا علي ، رحمه الله ، عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقــيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حَظَرته عليهم حظرته علينا .

وإذا كــان كــذلك فمــا كان أحسن ضروراتِهم ، فليكن من أحسن ضــروراتنا ، وما كان من أقبحها ، فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك " .

٢ ــ الخصــائص : ١ / ٣٢٤ . وقــد أراد ابن جني هنا تصحيح ما اختاره أستاذه أبو علي الفارسي .

٣ ــ (في الضرورة) أي : وإن جازت المتابعة في النثر بشرطه .

٤ ــ (مــن حيث) مِنْ : تعليلية ؛ أي لأجل أن القوم ، وهم العرب .... . والترسُّــل : التروِّي والتأني .وترسُّل المولدين : أي الذين يجيلون أفكارهم ، ويســتعملون رَوِيَّاتِهم في التحرُّز عن مثل تلك الضرائر التي يقع فيها أولئك المرتجِلون الذين لا يبالون بما تبديهم قرائحهم من عواهن الكلام .

كان ارتجالاً ، فضرورتُهم إذن أقوى من ضَرورتنا ، فينبغي أن يكون عُذْرُهم فيه أوسعَ [١] ؟

قيل : ليس جميعُ الشعر القديم مُرْتَجَلاً ؛ بل كان لَهُمْ فيه نَحْوُ ما للمولدين من الترسُّل .

رُوِيَ عن زهير أنه عمل سبعَ قصائدَ في سبع سنين ، فكانت تُسمَّى (حَوْلِيَّات زُهَيْرٍ) [٢] .

وعن ابن أبي حَفْصَةَ [٣] قال :كنتُ أعملُ القصيدةَ في أربعة أشهرٍ ، وأحَكِّكُها [٤] في أربعة أشهر ،وأعْرِضُها [٥] في أربعة أشهر، ثم أخرجُ بِها إلى الناس [٦] .

---

١ ــ (أقوى) أشدُّ وأضيقُ ؛ لأننا لتروِّينا نرتكبُ ما يَحْسُنُ ، ونُلْقِي ما يقبح ، فلا نتصور الضرائر (فينبغي ...) فلا يجوز لنا مايجوز لَهم . قال ابن رشيق في (العمدة ٢ / ٢٦٩) : " وأذكرُ هنا ما يجوز للشاعر استعمالُه إذا اضطُرَّ إليه ، على أنه لا خير في الضرورة ، على أن بعضها أسهلُ من بعض ، ومنها ما يُسمَع عن العرب ، ولا يُعمَل به ؛ لأنهم أتوا به على جِبِلّتهم ، والمولَّدُ المحدَث قد عرف أنه عيب ، ودخولُه في العيب يُلْزِمُه إياه " .

٢ ــ حوليَّات : نسبة إلى الحَوْل ، وهو السَّنة ؛ أي كانت تُنظَم في حَوْلٍ .

٣ ــ هو مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة (١٠٥ ــ ١٨٢ هـ). انظر : الشعر والشعراء : ٢ / ٧٦٣ ، ومعجم الشعراء : ص ٣١٧ .

٤ ــ أحككها : التحكيك مبالغة في الحَكّ ، وحَكُّ الشيء : قَشْرُه ومعالجته والمراد بتحكيك الشعر : تنقيحه ونفي الردئ عنه . وورد في بعض شروح الاقتراح (أُحْكِمُها) بدلاً من (أحككها) ؛ أي أُتقِنُها وأُحَسِّنُها .

وحكاياتُهم في ذلك كثيرة .

وأيضًا فإن مِنَ المولدين مَنْ يَرْتجلُ [١] " .

*   *   *

---

٥ ـــ أي أعرضـــها على فكري بعد التحلية والإحكام والتزيين بحلية البلاغة والبراعة ، أنظرُ فيها ناقدًا متأمِّلاً ، كأني أعرضُها على ناقد .

٦ ـــ أي : إذا هذّبتها وأبديتها وحلّيتها على أكمل وصف ، وأجمل رصف، أخرجُ بـــها إلى الناس . وكان بعض الفضلاء يُنشد :

لا تَعْرِضَنَّ على الرُّواة قصيدةً ... ما لَمْ تَكُنْ بَالَغْتَ في تَهْذِيبِها

فإذا رَوَيْتَ الشِّعْرَ غَيْرَ مُهَذَّبٍ ... عَدُّوه منكَ وَسَاوِسًا تَهْذِي بِهَا

١ ـــ (فـــإن من المولدين ...) فتساوى الأول والآخر . ولعل الفرق غَلَبَةُ الارتجـــال على الأوَّلين ؛ لاعتمادهم على سجاياهم وقرائحهم السَّيالة ؛ إذ ليست لَهم قواعدُ يرجعون إليها ، ولا كانت لَهم في ذلك ضوابطُ يستندون عليها ، بخلاف المولدين ؛ فإن سجاياهم قاصرة ، وقرائحهم بالنسبة لأولئك فاتـــرة ، فجُعل لَهم ما ينون كلامهم عليه ، ويرجعون في مضايقهم إليه ؛ ولـــذلك كان الأوَّلون غير مؤاخَذين بالضرائر ، بخلاف مَنْ بعدهم ؛ فإنه لا يُغتفر لَهم من ذلك إلا النادر .

[المسألة] الثانية

كما لا يُقَاسُ على الشاذّ نُطْقًا [١] ، لا يُقَاسُ عليه تَرْكًا [٢] .

قال في (الخصائص) [٣] :

" إذا كان الشيءُ شاذًّا في السَّمَاع ، مُطْرِدًا في القياس ، تَحَامَيْتَ مـــا تَحَامَتِ العربُ من ذلك [٤] ، وجَرَيْتَ في نظيره على الواجب في أمثاله .

مـــن ذلك [٥] امتناعُك من (وَذَرَ) و (وَدَعَ) ؛ لأنـــهم لم يقولوهما [٦] ، ولا مُنِعَ أن يُستعمَل نظيرُهما ، نحو : وَزَنَ ، ووَعَدَ ، وإن لم تسمعهما أنتَ " [٧] .

* * *

---

١ ــ نطقًا : أي فلا يقال : استَقْوَمَ ، قياسًا على استَحْوَذَ .

٢ ــ تركًا : أي كتركهم ماضي يَدَعُ ويَذَرُ ، فلا يُقَاس عليه ماضي يَتْرُك ، أو غيره . ونطقًا وتركًا : منصوبان بنَزْعِ الخافض .

٣ ــ الخصائص : ١ /٩٩ .

٤ ــ أي تَجَانَبْتَ ــ أيها النحوي ، وتَبَاعَدْتَ ما تَبَاعَدَتْهُ العربُ .

٥ ــ (من ذلك) أي من ذلك الشاذ استعمالاً ، المطرد قياسًا ... .

٦ ــ أي لم تَقُل العربُ وَذَرَ ، ووَدَعَ ماضيين بمعنى تَرَكَ ، ومرادُه على سبيل الكثرة والاطراد والشيوع .

٧ ــ قال ابن جني : " فأمَّا قولُ أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خليلي ما الذي   غَالَهُ في الْحُبِّ حتّى وَدَعَهْ

فشاذ . وكذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى) الضحى / ٣ " .

[المسألة] الثالثة

لـــيس مـــن شرط المقيس عليه الكثرةُ ، فقد يُقاسُ على القليل لموافقته للقياس ، ويُمتنَع على الكثير لمخالفته له [١] .

مـــثالُ الأولِ [٢] : قولُهم في النسب إلى شَنُوءة : شَنَئِيّ [٣] ، فلـــك أن تقول في رَكُوبَة [٤] : رَكَبِيّ ، وفي حَلُوبَة [٥] : حَلَبِيّ ، وفي قَتُوبَة [٦] : قَتَبِيّ ؛ قياسًا على (شَنَئِيّ) ؛ وذلك أنـــهم أجروا (فَعُولَة) مُجْرَى (فَعِيلَة) لمشابَهتِها إياه [٧] من أوْجُهٍ :

---

١ ـــ قال ابن جني في (باب في جواز القياس على ما يَقِلُّ ، ورَفْضِه فيما هو أكثرُ منه) : " هذا باب ظاهرُه ـــ إلى أن تعرف صورته ـــ ظاهرُ التناقض ؛ إلا أنه مع تأمله صحيح . وذلك أن يَقِلَّ الشيء ، وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس . الأول : قولُهم في النسب إلى شَنُوءة ... " . الخصائص : ١ / ١١٥ .

٢ ـــ مثال الأول : وهو القياس على القليل .

٣ ـــ شنوءة : اسم قبيلة ، كما مَرَّ بنا .

٤ ـــ الرَّكُوبَة : ما يُركَب من الدوابّ . وقيل : هي الـــمُعَيَّنة للرُّكُوب .

٥ ـــ الحَلُوبَة : الناقة الـــمُعَدَّة للحلب .

٦ ـــ القَتُوبَة : الإبل التي تُقْتَبُها بالقَتَب ، وهو الرُّحَيْلُ الصغير على قَدْر سَنَام البعير .

٧ ـــ (لمشـــابَهتِها) أي فَعُولَة (إياه) أي فَعِيلة . وذكَّر الضمير ثانيًا إشارة إلى التفـــنن ، وجوازِ الأمرين ، باعتبار اللفظ أو الكلمة ، أو وجود الـــهاء فيهما . ولو ذكَّرهما معًا ، أو أنَّثهما معًا ، لكان صحيحًا .

ـــ أنّ كُلاًّ منهما ثلاثيّ .

ـــ وأن ثالثه حرفُ لينٍ .

ـــ وأن آخره تاء التأنيث .

ـــ وأن فَعُولاً وفَعِيلاً يتواردن [١] ، نحو : أثيم وأثُوم ، ورَحِيم ورَحُوم ، ومَشِيّ ومَشُوّ [٢] ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ [٣] .

فلمَّا استَمَرَّتْ حالُ (فَعِيلة) و (فَعُولَة) هذا الاستمرارَ [٤] ، جَرَتْ واوُ (شَنُوءة) مَجْرَى ياء (حَنِيفَة) ، فكما قالوا : حَنَفِيّ ، قياسًا ، قالوا : شَنَئِيّ ، قياسًا .

قـــال أبو الحسن [٥] : فإن قلتَ [٦] : إنما جاء هذا في حرف واحد ؛ يَعني (شَنُوءة) .

---

١ ـــ معـــنى يتواردان : اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد . كما قال ابن جني . الخصائص : ١ / ١١٥ . وقد فسَّر بعض شرَّاح (الاقتراح) المعنى بأن يأتي أحدهما مكان الآخر ، ويَرِدَ موردَه ، ويؤدي معناه .

٢ ـــ المَشِيّ والمَشُوّ : الدواء الـــمُسْهِل .

٣ ـــ النَّهِيّ والنهُوّ : العاقل .

٤ ـــ هذا الاستمرار : أي التوارد لمعنى واحد .

٥ ـــ أبو الحسن الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت ٣١٥ هـــ) .

٦ ـــ المقصود بـــ (فإن قلتَ) : كيف جَعَلَ سيبويه ذلك قياسًا ، ولم يَرِدْ غيرُ هذه اللفظة ؟ قال سيبويه : "هذا باب ما حَذْفُ الياء والواو فيه القياسُ . وذلـــك قولك في ربيعة : رَبَعِيّ ، وفي قُتَيبة : قُتَبِيّ ، وفي شَنوءة : شَنَئِيّ " . الكتاب : ٢ / ٧٠ (بولاق) .

فالجواب [١] : أنه جميعُ ما جاء .

قال في (الخصائص) [٢] :

" ومـــا ألطـــفَ هذا الجوابَ [٣] ! ومعناه : أن الذي جاء في (فَعُــولة) هـــو هذا الحرفُ ، والقياسُ قابِلُهُ ، ولم يأتِ فيه شيءٌ يَنقضه . فإذا قَاسَ الإنسانُ على جميع ما جاء ، وكان أيضًا صحيحًا في القياس ، مقبولاً ، فلا لَوْمَ [٤] .

ولِمَا [٥] ذكرناه من المناسبة بين (فَعُولة) و (فَعِيلة) لم يَجُزْ في نحو ضَرُورة : ضَرَرِيّ [٦] ، ولا يُقَال في حَرُورة : حَرَرِيّ [٧] ؛

---

١ ـــ في (الخصـــائص ١ / ١١٦) : قال ، مكان : فالجواب ؛ أي قال أبو الحسن ، وإنما ذَكَرَ (قال) ليَنُصَّ على أن هذا كلامُ أبي الحسن .

٢ ـــ الخصائص : ١ / ١١٦ . وقد تصرَّف السيوطي في كلام ابن جني .

٣ ـــ يشير أسلوب التعجب الذي ورد في كلام ابن جني إلى ما حواه جوابُ الأخفش من كمال الاختصار ، والفائدة التامَّة .

٤ ـــ فلا لومَ : فلا عَتْبَ ، ولا اعتراضَ في إلحاق جميع ما ذكر بـــ (فَعِيلة) وإن لم يقع عن العرب إلا في (شنوءة) ؛ للموافقة السابقة .

٥ ـــ لِمَـــا : هو بكسر اللام الجارَّة ، متعلق بـــ (لم يجز) الآتي ؛ أي لأجل المناسبة التي أوضحناها في الأوجه الأربعة .

٦ ـــ ضَـــرورة : هي الاحتياج والاضطرار ؛ فلا يُنسَب إليها (ضَرَرِيّ) ؛ بـــل ضَرُورِيّ على الأصل . وقد ورد في (الخصائص) : صَرُورَة ، بدلاً من ضَرُورة ، والصَّرُورة : الذي لا يأتي النساءَ .

٧ ـــ الحرورة : الـــحَرُّ .

لأن بـــاب (فَعِيلة) المضاعف نحو : جَلِيلَة ، لا يُقَال فيه : جَلَلِيّ ؛ استثقالاً [١] ، بل هو جَلِيلِيّ .

ومثال الثاني [٢] : قولُهم في ثَقِيف ، وقُرَيْشٍ ، وسُلَيْم : ثَقَفِيّ ، وقُرَشِـــيّ ، وسُلَمِيّ ؛ فهو ـــ وإن كان أكثرَ من شَنَئِيّ ـــ فإنه عند سيبويه ضعيفٌ في القياس [٣] . ولا يُقَال في سَعِيدٍ : سَعَدِيّ ، ولا في كَرِيمٍ : كَرَمِيّ [٤] " .

* * *

---

١ ـــ (اســـتثقالاً) أي لـــتوالي المثلين ، فيبقون الياء في (جليلي) فاصلة ، والواو في (ضرورة) فاصلة أيضًا ؛ فرارًا من الاستثقال .

٢ ـــ مـــثال الثاني : وهو عدم القياس على الوارد الكثير ؛ لمخالفته للقياس . وعبارة ابن جني : "وأمَّا ما هو أكثر من باب شَنَئِيّ ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن هو على قياس ؛ فقولُهم في ثَقِيف ... " .

٣ ـــ قـــال سيبويه : " قال الخليل : كلُّ شيء من ذلك عَدَلَتْهُ العربُ تَرَكْتَه علـــى ما عَدَلَتْه عليه ، وما جاء تامًّا ، لم تُحْدِث العربُ فيه شيئًا ، فهو على القياس . فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولُهم في هُذَيْل : هُذَلِيّ ... وفي ثقيف ثَقَفِيّ " . الكتاب : ٢ / ٦٩. وقال المبرد : " واعلم أن الاسم إذا كانـــت فـــيه يـــاء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفُها جائزٌ ؛ لأنَّها حـــرف ميِّت ، وآخر الاسم ينكسِر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك . وسيبويه وأصحابه يقولون : إثباتُها الـــوجهُ ؛ وذلك قولُهم في النسب إلى سُلَيْم : سُلَمِيّ ، وإلى ثقيف : ثَقَفِيّ ، وإلى قُرَيْش : قُرَشِيّ " . المقتضب : ١ / ١٣٣

٤ ـــ ولا يُقَال في سعيد ... ، قياسًا على ثقيف وثَقَفِيّ لضعفه عند سيبويه .

[المسألة] الرابعة

[أقسام القياس]

القياس في العربية على أربعة أقسام :

ــ حَمْلُ فرعٍ على أصل .

ــ حَمْلُ أصلٍ على فرعٍ .

ــ حَمْلُ نظيرٍ على نظيرٍ [1] .

ــ حَمْلُ ضدٍّ على ضدٍّ .

وينبغي أن يُسمَّى الأول والثالث : قياس المساوي [2]. والثاني : قياس الأوْلَى [3]. والرابع : قياس الأدْوَن [4].

فمن أمثلة الأول : إعلالُ الجمع وتصحيحه ؛ حَمْلاً على المفرد في ذلك [5] ، كقولِهم : قِيَمٌ ، ودِيَمٌ ، في : قِيمَة ، ودِيمَة [6] .

---

١ ــ حَمل نظير على نظير ، إن لم يكن أحدهما أصلاً للآخر ، أو فرعًا له .

٢ ــ قياس المساوي ؛ أي للمساواة بين المحمول والمحمول عليه .

٣ ــ قياس الأوْلَى ؛ لأنه إذا ثبت الحكمُ للفرع ، فالأصلُ أوْلَى به .

٤ ــ قياس الأدون ؛ لأنه نقيضٌ ، وشأنُ النقيضِ المباينةُ في الحكم لا الموافقة. وأدْون : مأخوذ من دُون ، ولا تُصَاغ (أفعل) التفضيل إلا من الأفعال .

٥ ــ حَمْلاً على المفرد في ذلك ؛ أي إعلالاً وتصحيحًا ، والمفردُ أصلٌ ، والجمعُ فرعٌ ، فحُمِلَ الفرعُ على الأصل .

٦ ــ القيمة : من التقويم ، والديمة : وهو مَطَرٌ يدوم في سكون بلا رعد وبرق ، من الدوام ، فأبدلت الواو ياء لوقوعها إثرَ كسرة .

وزِوَجَةٌ وثِوَرَةٌ [١] ، في : زَوْج ، وثَوْر [٢] .

ومن أمثلة الثاني : إعلالُ المصدرِ [٣] لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحَّته كـ (قُمْتُ قِيامًا) ، و (قَاوَمْتُ قِوامًا) .

وفي (الخصائص) [٤] :

---

١ ـ قوله (وزِوَجة ...) مثال للتصحيح ، كما أن الأول مثال للإعلال . والـزِّوَجَة ، وعلى وزنه (ثِوَرَة) ، جمع ثَوْر ، وهو الفحل ، أو الذكر من البقر ، ولم يُعِلُّوا الواو في الجمع ؛ لسلامتها في المفرد .

٢ ـ قـال ابن جني : " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفـرع على الأصل ، ما إذا تأملته عرفتَ منه قوة عنايتها بِهذا الشأن ، وأنه مـنها على أقوى بال ... ومن ذلك مراعاتُهم في الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبقُ من الجمع ؛ ألا تراهم لَمَّا أُعلّت الواو في الواحد ، أعلُّوها في الجمع ، في نحو : قِيمة وقِيم، ودِيمة ودِيم ،ولَمَّا صَحَّت في الواحد صَحَّحوها في الجمع فقالوا : زَوْج وزِوَجَة ، وثَوْر وثِوَرَة ". الخصائص : ١ / ١١١ و١١٢ .

٣ ـ إعـلال المصدر ، وهو أصل للفعل والوصف على الصحيح المختار ؛ فـإنّهم لَمَّـا أعلوا الفعلَ ، وهو قَامَ ، أعلوا مصدرَه الذي هو القِيَامُ ، وإن اختلف وجه الإعلال . ولَمَّا صَحَّحُوا الفعل ، وهو قَاوَمَ ، صحَّحُوا المصدر، وهو القِوَامُ ، فسَلِمَت العينُ في المصدر لسلامتها في الفعل .

٤ ـ الخصـائص : ١ / ٣٠١ ـ ٣١١ . قال ابن جني في (باب من غلبة الفـروع على الأصول) : " هذا فصل من فصول العربية طريف ؛ تجده في معـاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب . ولا تكاد تَجدُ شيئًا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة . فممَّا جاء من ذلك للعرب قولُ ذي الرمَّة :

ورَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُه ... إذا أَلْبَسَتْه الـمُظْلِمَاتُ الـحَنادِسُ

" من حَمْلِ الأصلِ على الفرع ؛ تشبيهًا له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرعُ ، من ذلك الأصل ، تَجْوِيزُ سيبويه [1] في قولك : هذا الحسنُ الوَجْهِ ، أن يكون الجرُّ في (الوجه) تشبيهًا بـ (الضارب الرجلِ) [2] ، الذي إنما جاز فيه الجرُّ ؛ تشبيهًا بـ (الحسن الوجه) [3].

أفلا ترى ذا الرمَّة كيف جعل الأصل فرعًا ، والفرع أصلاً ؛ وذلك أن العُرْف والعادة في نحو هذا أن تُشبَّه أعجاز النساء بكُثْبان الأنقاء ... فقلب ذو الرمة العادة والعُرف في هذا ، فشبَّه كُثبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا كأنه يَخرج مَخرج المبالغة ؛ أي قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء ، وصار كأنه الأصلُ فيه ، حتى شبّه به كُثْبان الأنقاء ... .وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرعُ من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك هذا الحسنُ الوجهِ ، أن يكون الجر في (الوجه)من موضعين ، أحدهما : الإضافة ، والآخر : تشبيهه بالضارب الرجل ، الذي إنما جاز فيه الجرُّ تشبيهًا له بالحسن الوجه ... " .

١ ــ قال سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : هو الحسنُ الوجهِ ، على قوله : هو الضاربُ الرجلِ . فالجر في هذا الباب [يقصد باب الصفة المشبهة] من وجهين : من الباب الذي هو له ، وهو الإضافة ؛ ومن إعمال الفعل ، ثم يُستَخَفُّ ، فيُضَاف " . الكتاب : ١ / ١٠٣

٢ ــ أي بإضافة الصفة المحلاة بـ (أل) لِمَا فيه (أل) .

٣ ــ حُمل الأصل ، وهو (الحسن الوجه) على الفرع ، وهو (الضارب الرجل) .

قال : فإن قيل : وما الذي سوَّغ لسيبويه هذا ، وليس مِمَّا رواه عن العرب ؛ وإنما هو شيءٌ رآه (١) ، وعَلَّلَ به ؟

قيل : يَدل على صحَّته (٢) ما عُرِفَ من أن العرب إذا شبَّهتْ شيئًا بشيء ، مَكَّنَتْ ذلك الشَّبَهَ الذي لَهُمَا ، وعَمَرَتْ به الحالَ بينهما (٣) ؛ ألا تَراهم لَمَّا شبَّهوا المضارع بالاسم فأعربوه ، تَمَّمُوا ذلك المعنى بينهما ؛ بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل ، فأعملوه (٤) .

ولَمَّا شبَّهوا الوقفَ بالوصل (٥) في نحو قولِهم : عليه السلامُ والرَّحْمَتْ (٦) ، وقوله (٧) :

---

١ ــ (ممـا رواه) أي نَقَلَه عن العرب . و (رآه) اعتقده ، وتَمَذْهَبَ به ، وصيَّره رأيًا ومذهبًا .

٢ ــ أي على صحة الرأي الذي رآه سيبويه .

٣ ــ (وعَمَرَت به ...) أي جَمَعَت بينهما ، وقاربتْ هيئتهما ، وحَمَلَت كُلاًّ على حُكْم صاحبه ؛ تثبيتًا للمشابَهة ، وإظهارًا لأثر المماثلة بينهما .

٤ ــ (بينهما) أي بين المضارع والاسم بأن عكسوا فشبهوا اسم الفاعل بالفعل في التجدد والحدوث ، فأعملوه عمله تتميمًا للمشابَهة ، وأن كُلاًّ كالأصل لِمُقَابله .

٥ ــ (شبهوا الوقف ...) في إبقاء التاء بحالِها ، و لم يبدلوها هاء ، كما هو قياس الوقف .

٦ ــ (في نحو قولِهم) أي العرب في تَحَاياهم ، إذا حيُّوا أحدًا : (عليه السلامُ) أي التحية (والرحمت) بالتاء من غير إبدال ، على خلاف القياس.

٧ ــ هو أبو النجم العِجْلي (الفضل بن قدامة بن عُبيد الله ت ١٣٠ هـ).

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ (١)

كذلك أيضًا شبَّهوا الوصلَ بالوقف في قولِهم : سَبْسَبًا وكَلْكَلا (٢).

---

١ ــ وبعده :

مِنْ بَعْدِ ما ، وبَعْدِ ما ، وبَعْدِ مَتْ
صَارَتْ نفوسُ القومِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وكَادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

الغلصمت : طرف الحُلْقُوم .والشاهد فيه : قوله مَسْلَمة ، والغلصمة ، وأمَة ؛ حيث لم يُبدَل تاء التأنيث في الوقف هاء ، بل أبقاها على حالِها .وأمَّا قوله : مَتْ ؛ فإن الأصل (ما) ، فأبدل الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ؛ ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات .

٢ ــ أي لو جَرَيَا في الشعر . ومن الأول قوله :

إنَّ الدَّبى فَوْقَ المتونِ دَبَّا　　وهبَّتِ الريحُ بِمُورٍ هبَّا
تَتْرُكُ ما أبْقَى الدَّبى سَبْسَبَّا

والدَّبى : الجراد . والمتون : جمع المتن ، وهو ما صلب من الأرض . والمور ، بضمّ الميم : الغبار . والسبسب : القَفْر والمفازة . ومن الثاني قولُه :

كأنَّ مَهْوَاهَا على الكَلْكَلِ
ومَوْقِعًا مِنْ ثَفِنَاتٍ زُلِّ
مَوْقِعُ كَفَّيْ رَاهِبٍ يُصَلِّي
في غَبَشِ الصُّبْحِ وفي التَّجَلِّي

وهو في وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثفنات : جمع الثفنة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل . وزل : خفاف . الخصائص : ١ / ٣٠٥ من تعليقات الشيخ محمد علي النجار .

وكما أجْرَوْا غيرَ اللازم مُجْرَى اللازم في قوله (١) :

فقُلْتُ : أهْيَ سَرَتْ أمْ عَادَنِي حُلُمُ (٢)

وقوله :

ومَنْ يَتَّقْ فإنَّ اللهَ مَعْهُ (٣)

كـــذلك أجْرَوْا اللازمَ مُجْرَى غيره في قوله تعالى : (عَلَى أنْ يُحْيِ الموتَى) (٤)، فأُجْرِيَ النصبُ مُجْرَى الرفع الذي لا يلزمُ فيه الحرفُ أصلاً .

---

١ ـــ الشاهد من قصيدة ،عدتُها ثلاثة وأربعون بيتًا للمُرَّار بن مُنقذ ، وقيل : لـــزياد بـــن منقذ ، أو زياد بن حَمَلٍ . وذكر صاحب الأغاني أنه للمُرَّار بن سعيد الفقعسي ، وقيل : لبدر أخي المرَّار بن سعيد .

٢ ـــ هذا عَجُز بيت ، صدره : فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتَاعًا فأرَّقَني

ويُروَى : فقُمْتُ للزَّوْرِ ... . ويُروَى أيضًا : فقُمْتُ للضَّيْفِ ... .

والطـــيف : الخيال الطائف في النوم . والزَّوْر : مصدر بمعنى الزائر ، يستوي فـــيه الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث . ومرتاعًا : خائفًا فَزِعًا . وعادني : جاءني بعد إعراضه . والحُلُم : الرؤيا . والشاهد فيه : قوله (أهْيَ) ؛ حيث سكَّن الهاء بعد ألف الاستفهام ، إجراء لها مُجْرَى واو العطف وفائه .

٣ ـــ هذا صدر بيت مجهول القائل ، وعجزه : ورِزْقُ اللهِ مُؤتَابٌ وغَادِي

قـــال ابن جني عن محل الشاهد : " أجرى (تَقِ فَـ) مُجْرَى (عَلِمَ) ، حتى صار (تَقْفَ) كــ (عَلْمَ) " ، مُخَفَّفًا بإسكان ثانيه .

٤ ـــ القـــيامة / ٤٠ . أي بالاقتصار على ياء واحدة ، وهذا في قراءة طلحة ابن سليمان والفيض بن غزوان ،أما قراءة الجمهور فنصب (يُحْيِيَ) وإظهار الياء الثانية . انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٩١

وكما حُمِلَ النصبُ على الجر في المثنى والجمع ، حُمِلَ الجرُّ على النصب في ما لا ينصرفُ [١] .

وكما شُبِّهَت الياء بالألف [٢] في قوله [٣] :

كأنَّ أيْدِيهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ [٤]

حُمِلَت الألف على الياء في قوله [٥] :

ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ [٦]

---

١ ـــ لأن جَرَّ ما لا ينصرفُ بالفتحة خلافُ الأصل .

٢ ـــ شُبِّهت الياء بالألف في تقدير الفتحة عليها .

٣ ـــ هو رؤبة ، والرجز في مُلحقات ديوانه ص ١٧٩ .

٤ ـــ وتتمة البيت :

أيْدِي جَوَارٍ يَتعَاطَيْنَ الوَرِقْ

وهـو في وصف إبل بسرعة السير . والقاع : الأرض السهلة المطمئنة ، وقد انفرجت عنها الجبال والآكام . والقَرِقُ : المكان المستوى ، أو القاع الأملس لا حجارة فيه . وفي المثل : (تَحَاوَزَ الرَّوْضَ إلى القاعِ القَرِقِ) يُضْرَب لِمَنْ عَدَلَ بحاجته عن الكريم إلى اللئيم (مجمع الأمثال : ١ / ٢٢٢) . والوَرِقُ : الدراهم . والشاهد في قوله : أيديهِنَّ ؛ بسكون الياء ، وحقها الفتح ؛ لكون اللفظ منقوصًا منصوبًا ؛ لأنه اسم (كأن) ، والنصبُ في مثله يظهر لخفته ، إلا أن الشاعر قدَّره إجراء للياء مُجْرَى الألف .

٥ ـــ هو رؤبة ، والرجز في مُلحقات ديوانه ص ١٧٩ .

٦ ـــ قبله : إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

والشـاهد في قوله : تَرَضَّاها ؛ حيث أثبت الألفَ ، وقدَّر السكونَ عليها ؛ حَمْلاً على الياء التي حُملت هي في تقدير الفتحة عليها على الألف ؛ حَمْلاً

وكما وُضِعَ الضميرُ المنفصلُ موضعَ المتصل في قوله (١) :

... قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ ... (٢)

وُضِعَ المتصلُ موضعَ المنفصل في قوله :

إلاّكِ دَيَّارُ(٣)

للأصل على الفرع . وذهب ابن عصفور إلى أن (لا) نافية ، وليست ناهية، والواو قبلها للحال (ضرائر الشعر ص ٤٦) . وقال ابن جني : " فأثبتَ الألف ... في موضع الجزم . على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف : ولا تَرضَّهَا ولا تَمَلَّقِ " . سر صناعة الإعراب : ١ / ٧٩

١ ـــ هو الفرزدق (في ديوانه ٢٦٢ ـــ ٢٦٧) من قصيدة يمدح بها يزيد ابن عبد الملك بن مروان ، وليس لأمية بن أبي الصلت .

٢ ـــ البيت بتمامه :

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إياهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

والباعث : الذي يبعث الأموات ويحييهم ، والوارث : الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاّك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى . وضمنت : اشتملت عليهم ، ومثله تَضَمَّنت ، والدهارير : جمع لا واحد له من لفظه ، وهي الشدائد . ومحل الاستشهاد من البيت قوله : ضمنت إياهم الأرضُ ؛ حيث جاء بالضمير منفصلاً ، مع أنه في موضع يمكن الإتيان به متصلاً ، فيُقَال : ضَمِنَتْهم الأرضُ .

٣ ـــ هذا جزء من بيت مجهول القائل ، وهو بتمامه :

وما علينا إذا ما كُنْتِ جَارَتَنَا ألاَّ يُجَاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

وما علينا : رُوِي في مكان هذه الكلمة (وما نُبَالي) ، ونبالي : فعل مضارع من المبالاة ، بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية .وألا يجاورنا إلاك :

فلمَّا رأى سيبويه العربَ ، إذا شبَّهت شيئًا بشيء ، فحَمَلَتْه على حُكْمِه ، عَادَتْ أيضًا فحَمَلَت الآخرَ على حُكْم صاحبه ؛ تَثْبيتًا لَهما وتتميمًا لمعنى الشَّبه بينهما ــ حَكَمَ أيضًا بأن (الوَجْه) محمولٌ على (الرجل) [١].

ولَمَّا كان النحاةُ بالعرب لاحقين ، وعلى سَمْتِهم آخِذينَ ، جاز لَهُمْ أن يَرَوْا فيه نَحْوَ ما رَأَوْا ، ويَحْذُوا على أمثلتهم التي حَذَوْا [٢].

قــال : ومن حَمْل الأصل على الفرع حذفُ الحروف للجزم ، وهي أصولٌ ؛ حَمْلاً على حذف الحركات له ، وهي زوائدُ [٣] ،

تُروَى هذه العبارة على وجهين آخرين : ألا يُجَاوِرَنا حَاشَاكِ ، وتُروَى : ألا يُجَاوِرَنــا سِوَاكِ ، ولا ضرورة فيه في هاتين الروايتين . ديَّار : معناه أحدٌ . ومعنى البيت : إذا جَاوَرْتِنا ، وكنتِ قريبة منَّا ، فإننا نكتفي بجوارك ، ونقنع بقربك ، وليس يعنينا بعد ذلك ألا يجاورنا أحدٌ سواك . ومحل الشاهد : قوله (إلاك) حــيث أوقع الضمير المتصل بعد (إلا) حتى يقيم البحر البسيط ، وحقه لولا الضرورة (إلا أنتِ) .

١ ــ (بأن الوجه) في الحسن الوجه ، محمول على (الرجل) في الضارب الرجل .

٢ ــ انظر ثناء ابن جني على سيبويه في (الخصائص ١ / ٣٠٨) .

٣ ــ قــال ابــن جني : " ومن غلبة الفروع للأصول ... حذفُهم الأصلَ ؛ لشَبَهِه عندهم بالفرع ؛ ألا تراهم لَمَّا حذفوا الحركات ــ ونحن نعلمُ أنــها زوائدُ في نحو : لم يذهبْ ، ولم ينطلقْ ــ تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروفَ الأصول ، فقالوا : لم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ " .

وحَمْلُ الاسم [١] على الفعل في مَنْع الصرف [٢] ، وعلى الحرف في البناء [٣] ، وهو أصلٌ عليهما .

وحَمْـــلُ (ليس) ، و (عسى) في عدم التصرف [٤] ، على (ما) و (لعلّ) [٥] .

كما حُمِلَتْ (ما) على (ليس) في العمل [٦] .

---

١ ــ أي : حَمْـــلُ الاسم ، وهو أصل للفعل ؛ لاشتقاقه من نوع منه ، وهو المصدرُ .

٢ ــ (في مَنْع الصرف) أي عند مشابَهته بالفعل في وجود علتين : إحداهما راجعة إلى اللفظ ، والأخرى راجعة إلى المعنى ، أو ما يقوم مقامهما .

٣ ــ (وعلى الحرف) الذي مرتبته دون الاسم ؛ لأنه للربط بينه وبين الفعل (في البناء) أي عند قيام الشَّبَه ، وهو الشَّبَهُ المقرِّب من الحروف .

٤ ــ (في عدم التصرف) أي عدم صَوْغ غير الماضي منهما ... .

٥ ــ في العبارة لَفٌّ ونَشْرٌ مُرتَّب ؛ فـ (ما) لـ (ليس) ، و (لعل) لـ (عسى) .

٦ ــ (في العمـــل) لكون (ليس) فعلاً ، وأصلُ العمل للأفعال . قال ابن جني : " ومن غلبة الفروع للأصول ... حَمْلُهم الاسمَ ، وهو الأصل ، على الفعـــل ، وهو الفرع ، في باب ما لا ينصرف . نعم ، وتجاوزوا بالاسم رُتبة الفعـــل إلى أن شبَّهوه بما وراءه ، وهو الحرف ، فبَنَوْه ، نحو : أمْسِ ، وأينَ ، وكيفَ ، وكَمْ ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضُهم في تَرْك تصرّف (ليس) إلى أنـــهـــا أُلحقـــت بـــ (ما) فيه ؛ كما أُلحقت (ما) بـــها في العمل في اللغـــة الحجازية . وكذلك قال أيضًا في (عسى) إنـــها مُنعت التصرُّف ؛ لِحَمْلِهم إياها على (لعل) " . الخصائص : ١ / ٣١١ .

انتهى [1] .

وفي (التَّذْكِرَة) لأبي حيَّان :

ذَكَــرَ بعضُهم أنه إنما اشتُرِطَ اتحادُ الزمان في عطف الفعل على الفعــل [2] ؛ لأن العطــف نظيرُ التثنية [3] ، فكما لا يجوز تثنيةُ المختلفين ، لا يجوزُ عطفُ المختلفين في الزمان [4]. قال أبو حيان :

" وهـــذا من حَمْلِ الأصل على الفرع [5] ؛ لأن العطف أصلُ التثنية [6] ، إلا أن يُدَّعَى أنه في الفعل نظيرُ التثنية في الاسم [7] " .

وأمَّا الثالث [8]: فالنظيرُ إمَّا في اللفظ ، أو في المعنى ، أو فيهما .

---

١ ـــ انتهى النقل عن الخصائص : ١ / ٣٠٣ ـــ ٣١١ ، مُلخَّصًا .

٢ ـــ أي : اتحـــاد الزمان ، وإن اختلفت الصيغ ، فيجوز عطفُ الماضي على المضارع ، إذا أُرِيدَ بالمضارع الماضي مَعْنًى ، أو بالماضي مستقبل المعنى . وأمَّا إذا اختلف زمانُهما فلا يجوز عطف أحدهما على الآخر . على هذا الرأي .

٣ ـــ لأن العطف في الأفعال كالتثنية في الأسماء .

٤ ـــ مـــن أمثلة المختلفين زمانًا : ضاربٌ الآن ، وضاربٌ غدًا ، أو أمسِ ، فلا يُقَال فيهما : ضاربان ؛ لهذا الاختلاف .

٥ ـــ وهذا من حَمْلِ الأصل ، وهو العطفُ ، على الفرع ، وهو التثنيةُ .

٦ ـــ (أصل التثنية) أي المثنى ، وهو زَيْدَانِ ؛ ولذلك قالوا في تعريفه : هو ما دَلَّ على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين .

٧ ـــ (إلا أن يُدَّعـــى أنـــه) أي العطف (في الفعل نظير التثنية ...) لعدم قبوله لـــها ، فكان العطف في الأفعال نظيرُ التثنية في الأسماء .

٨ ـــ وهو حمل النظير على النظير .

فمن أمثلة الأول : زيادةُ (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية [١]، والموصولة [٢] ؛ لأنـــهما بلفظ (ما) النافية .

ودخـــولُ لام الابتداء على (ما) النافية ؛ حَمْلاً لَهَا في اللفظ على (ما) الموصولة [٣] .

---

١ ـــ مـــن شـــواهد زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية للتوكيد قولُ الـــمَعْلُوط بن بَدَل القُرَيْعي ، نسبة إلى قُرَيْع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، وهو شاعر إسلامي :

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ　　　على السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ

وعلـــى الســـنِّ : على زيادة السنِّ . والفعل (يَزِيدُ) في البيت يكون متعديًا ولازمًا ؛ فإن عُدَّ متعديًا كان مفعوله الأول محذوفًا ، وخيرًا : مفعوله الثاني ، والتقديـــر : لا يـــزالُ يزيدُ خيرُه خيرًا ، وإن عُدَّ لازمًا كان (خيرًا) تمييزًا مقدَّمًا للضرورة ، والتقدير فيه : لا يزالُ يَزيدُ خيرُه ، فأضمرَ الفاعلَ ونصب الخـــير ، كما تقول : طبيتُ نفسًا ؛ أي طابت نفسي . ومعنى البيت : رَجِّه للخير ما إن رأيتَه يزيدُ خيرُه بزيادة سنِّه ، ويَكُفُّ عن صباه وجَهْله .

٢ ـــ مـــن شـــواهد زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة الاسمية قولُ جابر بن رَأْلاَن الطائي ، وقيل : إياس بن الأَرَتّ :

يُرَجِّي الـــمَرْءُ ما إنْ لا يَرَاهُ　　　وتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

ويُرَجِّي : مبالغة يَرجو ؛ أي يَأْمُل . وتَعْرِض : تَحُول ، من عَرَضْتُ له بسُوء أو تعرَّضـــتُ . وأدناه : أقربه . والخطوب : جمع خَطْب ، وهو الأمر العظيم الشديد .

٣ ـــ صـــرَّح النحويون بدخول لام الابتداء على (ما) النافية ، ولم يذكروا مثالاً له ، وأكثرُ ما وُجدت مقرونة بـــ (ما) في جواب (لو) كقوله :

وتوكيدُ المضارع بالنون بعد (لا) النافية [١] ؛ حَمْلاً لَهَا على (لا) الناهية [٢] .

وحـــذفُ فاعلِ (أفْعِلْ به) في التعجب [٣] ، لَمَّا كان مُشَبَّهًا لفعل الأمر في اللفظ .

وبناء باب (حَذَامِ) على الكسر [٤] ؛ تشبيهًا له بـــ (دَرَاكِ) و (نَزَالِ) [٥] .

ولَوْ نُعْطَى الـــخِيَار لَمَا افْتَرَقْنَا   ولَكِنْ لا خِيَارَ مع الليالي

والخِيَار : الاختيار ، وخَصَّ الليالي بالذكر ؛ لأنّها أسبقُ من الأيام ، والشهرُ أوله ليلٌ . والشاهد في البيت : مجئ جواب (لو) ، وهو قوله (لَمَا افترقنا) ماضيًا منفيًا مقترنًا باللام . وهو قليل .

١ ـــ مـــن شواهد ذلك قول الله تعالى : (واتقوا فتنةً لا تُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا منكم) الأنفال / ٢٥ .

٢ ـــ مـــن شواهد ذلك قول الله تعالى : (ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلوا في سبيل الله أمواتًا بل أحياءٌ عند ربِّهم يُرزَقُون) آل عمران / ١٦٩ .

٣ ـــ مـــن شواهد ذلك قول الله تعالى : (أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ) مريم / ٢٨ . أي مـــا أسْـــمَعَهم وأبْصَرَهم ، والجار والمجرور في موضع رفع ؛ لأنه فاعل (أسْمِعْ) ، وكان الأصل أن يقول : وأبْصِرْ بِهم ، إلا أنه حذف بِهِمْ اكتفاء بذكره مع (أسْمِعْ) .و (أسمع بِهم وأبصر) لفظُه لفظُ الأمر ، وليس بأمر ؛ وإنما هو تعجب .

٤ ـــ حَـــذَامِ : علـــم للمؤنث مبني على الكسر . قال دَيْسَم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، أو لجيم بن صعب والد حنيفة وعجل :

إذا قَالَتْ حَذَامِ فصَدِّقُوها   فإنَّ القَوْلَ ما قَالَتْ حَذَامِ

وبناء (حَاشَا) الاسمية ؛ لشَبَهِهَا في اللفظ بـ (حَاشَا) الحرفية [١].

ومنها إدغامُ الحرف في مقارِبه في المخرج [٢].

ومن أمثلة الثاني [٣] : جوازُ (غيرُ قائمٍ الزيدانِ) ؛ حَمْلاً على (ما قام الزيدان) ؛ لأنه في معناه [٤] ، ولولا ذلك لم يَجُزْ ؛ لأن المبتدأ إمَّا أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يُغنِي عن الخبر .

والشاهد فيه : قوله (حَذَامِ) في الموضعين ؛ فإن الرواية فيه بكسر آخره ، وهو في الموضعين فاعل ، فدَلَّ ذلك على أنه مبني على الكسر .

ويكون الاسم على وزن (فَعَالِ) ، وهو سَبٌّ للمؤنث ، ولا يُستعمَل إلى في النداء ، نحو : يا خَبَاثِ ، بمعنى يا خبيثةُ .

٥ ـ دَرَاكِ : اسم فعل أمر بمعنى أَدْرِكْ مبني على الكسر ، وهو من أدْرَكَ الرباعي . ونَزَالِ : اسم فعل أمر بمعنى انْزِلْ مبني على الكسر ، وهو من الثلاثي المجرَّد .

١ ـ (الاسمية) التنزيهية ، والحرفية الجارة الدالة على الاستثناء .

٢ ـ (في مقاربه ...) فهو لقربه منه في المخرج صار كنظيره ، فجاز إدغام أحدهما في الآخر ، كإدغام المثلين .

٣ ـ أي حَمْل النظير على النظير في المعنى فقط .

٤ ـ (لأنه في معناه) أي وإن اختلفا صورةً ؛ فإن النفي الذي تدل عليه (ما) دَلَّتْ عليه (غير) ، وهي المسوِّغة . وغير : مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه ، والزيدان : فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

ومنها إهمالُ (أن) المصدرية مع المضارع ؛ حَمْلاً على (ما) المصدرية [1].

ومن أمثلة الثالث [2] اسمُ التفضيل [3] ، و (أفْعَلَ) في التعجب [4] ؛ فإنّهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يَرْفَعَ الظاهرَ لشبهه بـ (أفْعَلَ) في التعجب وزنًا وأصلاً [5] وإفادةً للمبالغة ، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب [6] ؛ لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك .

---

١ ـ أي إهمال (أن) الساكنة النون التي من شأنها نصبُ المضارع ، فأهملوها ـ أحيانًا ـ حَمْلاً على (ما) المصدرية . قال الشاعر :

أنْ تَقْرَآنِ على أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السلامَ ، وأنْ لا تُشْعِرَا أحَدَا

و (أن) في قوله (أن تقرآن) هي المصدرية التي تختص بالدخول على المضارع ، والتي ينصب بها عامَّة العرب ، ولكنها أُهملت في هذا البيت ؛ حَمْلاً على (ما) المصدرية أختِها ، لاشتراكهما في معنى المصدرية ، وفي أن كل واحدة منهما تسبك ما بعدها بمصدر . وذهب بعض النحويين إلى أن إهمال (أن) المصدرية لغة لجماعة من العرب .

٢ ـ أي النظير في اللفظ والمعنى .

٣ ـ قد أجمعوا على اسمية (أفعل) التفضيل .

٤ ـ اختلفوا في (أفْعَلَ) في التعجب ، وصحَّحوا أنه فعل ماضٍ ، فاعله ضمير مستتر راجع لـ (ما) ، والمنصوب على التعجب مفعوله .

٥ ـ أصلاً ؛ أي مأخذًا . يعني أن الشروط التي تُعتبَر فيما يُبنَى منه (أفعل) التفضيل مشروطة في التعجب أيضًا . وهذا والذي قبله نظيرٌ باعتبار المبنى ، وإفادة المبالغة باعتبار المعنى .

٦ ـ أجاز النحويون تصغيره مع أنه فعلٌ ، والتصغير خاص بالأسماء .

قال الجوهري [١] :

" ولم يُسمَع تصغيرُه [٢] إلا في (أملح) و (أحسن) ، ولكنِ النحويون قاسُوه فيما عداهما " .

---

١ ــ هو أبو نصر إسماعيل بن حَمَّاد الجوهري ، صاحب معجم (تاج اللغة وصــحاح العربية) الذي أحسنَ تصنيفه ، وجوَّد تأليفَه . كان الجوهري من أعاجــيب الــزمان ذكاء وفطنة وعلمًا ، وأصلُه من فَارَاب من بلاد الترك ، وكــان أمامًا في اللغة والأدب ، وخطُّه يُضرَب به المثل ؛ لا يكاد يُفرَق بينه وبين خطّ ابن مُقْلَة ، وهو مع ذلك من فُرْسَان الكلام والأصول . مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وقيل : في حدود الأربعمائة .

٢ ــ في (الصــحاح م ل ح) : يقولون : ما أُمَيْلِحَ زيدًا ، وما أُحَيْسِنَهُ ! . وقد أشار النحويون أن (أفْعَلَ) المتعجَّب منه ؛ لشبهه بـــ (أفعل التفضيل) أقْــدَمَ على تصغيره بعض العرب ، ومن ذلك قول بدوي اسمه كاهل الثقفي (ونسبه آخرون إلى غيره) :

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا   مِنْ هَؤُلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

والغزلان : جمع غزال ، وأصله ولد الظبية ، ويشبِّه العرب به حسان النساء . وشَدَنَّ : أصله قولُهم شَدَنَ الظبيُ يَشْدُنُ شُدُونًا ، إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه . وهؤلياء : تصغير هؤلاء على غير قياس . والضال : السِّدر البريّ ، واحدتــه ضالة . والسَّمُر : شجر الطلح ، واحدته سَمُرَة . ومحل الشاهد في قوله (أميلح) ؛ فإنه تصغير (أمْلَحَ) ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ولهــذا قــال الكوفيون : إن صيغة (أفعل) في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغَّرة في هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون ذلك ، ويقولون : إن تصغير أملح في هذا البيت في غاية من الشذوذ ، فلا يُقَاس عليه .

وأمَّـــا الرابع [١] : فمن أمثلته النصبُ بـــ (لَمْ) ؛ حَمْلاً على الجزم بـــ (لَنْ) [٢] .

فإن الأولى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل [٣] .

وفي (الجُزُولِيَّة) [٤] : " قد يُحْمَل الشيءُ على مقابله ، وعلى مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله .

مثال الأول : لَمْ يَضْرِبِ الرجلُ [٥]، حُمِلَ الجزمُ على الجرّ [٦].

ومثال الثاني : اضْرِبِ الرجلَ ، حُمِل الجزمُ فيه على الكسر [٧] الـــذي هو مقابل الجرّ ، من جهة أن الكسر في البناء مقابلُ الجرّ في الإعراب [٨] .

---

١ ـــ وهو حمل النقيض على النقيض .

٢ ـــ مَرَّ الحديثُ عن النصب بـــ (لم) ، والجزم بـــ (لن) .

٣ ـــ قوله (فإن الأولى ...) بيان لوجه النقيضية، وإن كل واحدة تدل على نقيض ما تدل عليه الأخرى .

٤ ـــ الجُزُولية مقدمة في النحو، وهي حواشٍ على الجُمَل للزجاجي ، وضعها أبـــو موسى عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي الجزولي المتوفى سنة سبع وستمائة . وجُزُولة بطن من البربر .

٥ ـــ بكسر الباء من (يضرب) لالتقاء الساكنين .

٦ ـــ أي حُمل الجزم في كسر المجزوم على الجر لمقابلته به ؛ فالجر في الأسماء يقابله الجزم في الأفعال .

٧ ـــ أي في (اضرب) وقوله (على الكسر) أي في لم يضرب .

٨ ـــ مراده : أن الكسر من ألقاب البناء ، والجر من ألقاب الإعراب .

ومثال الثالث : اضْرِبِ الرجلَ ، حُمِل السكونُ [١] فيه على الكسر [٢] ، الذي هو [٣] مقابلٌ للجرّ ، الذي هو [٤] مقابل للجزم ، والجزمُ مقابل للسكون [٥] " .

* * *

---

١ ــ أي السكون الواجب للفعل (اضرب) لولا ما عَرَضَ له من التقاء الساكنين .

٢ ــ (على الكسر) أي فكُسر لدفع التقاء الساكنين .

٣ ــ (الذي هو) أي الكسر مقابل الجر ، لِمَا عُرف أن الكسر من ألقاب البناء ، والجر من ألقاب الإعراب .

٤ ــ (الذي هو) أي الجر مقابل الجزم ؛ لأن ذلك في الأسماء ، وهذا في الأفعال .

٥ ــ الجزم ؛ لأنه من ألقاب الإعراب ، مقابل للسكون الذي هو من ألقاب البناء .

[المسألة] الخامسة

[تعدد الأصول]

اختُلف : هل يَجوز تعدُّدُ الأصول المقيس عليها لفرعٍ واحدٍ ؟ والأصـــحُّ نَعَمْ . ومن أمثلة ذلك : (أيّ) في الاستفهام [1] ، والشرط [2] ؛ فإنـــها أُعربت حَمْلاً على نظيرتِها (بعض) [3] ، وعلى نقيضتها (كُلّ) [4] .

* * *

١ ـــ من شواهد (أي) في الاستفهام قول الله تعالى :(أيُّها أزكَى طَعَامًا) الكهف / ١٩ .

٢ ـــ من شواهد (أي) في الشرط قول الله تعالى :(أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) الإسراء / ١١٠ .

٣ ـــ علـــى نظيرتِها من حيث المعنى ؛ فإن (أيًّا) سواء أكانت استفهامية أم شرطية ، مدلولُها بعضُ ذلك .

٤ ـــ (نقيضتها كل) لأنـــها دالة في المعنى على العموم لمدلولِها وغيره .

الفصل الثاني

في المقيس

وهل يُوصَف بأنه من كلام العرب [١] أوْ لا [٢] ؟

قال المازني :

"ما قِيسَ على كلام العرب ، فهو من كلام العرب [٣] ". قال :

" ألا تـــرى أنك لم تَسمع أنتَ ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ، ولا مفعولٍ ؛ وإنما سَمِعْتَ البعضَ فقِسْتَ عليه غيرَه ، فإذا سَمِعْتَ (قام زيدٌ) ، أجزتَ [٤] : ظَرُفَ بِشْرٌ ، وكَرُمَ خالدٌ [٥] " .

---

١ ــ مـــن كلام العرب ؛ لأنه صِيغ في قوالِبهم ، وجاء على نَهْج كلامهم ، ونُسِجَ على منوالِهم .

٢ ــ أوْ لا ؛ لأنـــها لم تتكلم به ، فلا يُنسَب إليها . والجواب عن السؤال (وهل يُوصَف بأنه من كلام العرب أو لا ؟) : نعم ، ويدل له ما ساقه من كلام المازني .

٣ ــ أي فهو من كلام العرب حُكْمًا وعَمَلاً ، وإن لم يَرِدْ ذلك عنهم بعينه ولا فاهوا بألفاظه .

٤ ــ أي : أجزتَ قياسًا على ما سمعتَه من الجملة الفعلية ... .

٥ ــ انظر : المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ١ / ١٨٠ . وقال ابن جــني (الخصائص ١ / ١١٤) : " واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقادَ النحويين أن ما قيس على كلام العرب ، فهو عندهم من كلام العرب ، نحو قولك في قوله : كيف تَبني من (ضَرَبَ) مثل (جَعْفَر) : ضَرْبَب ، هذا من كـــلام العرب ، ولو بنيتَ مثله ضَيْرَب ، أو ضَوْرَب ، أو ضَرْوَب ، أو نحو

قال أبو علي :

" وكذلك يَجوز أن تَبني بإلحاق اللام ما شئتَ [١] ، كقولك : خَرْجَجَ ، ودَخْلَلَ ، وضَرْبَبَ ، من خَرَجَ ، ودَخَلَ ، وضَرَبَ [٢] ، على مثال شَمْلَلَ ، وصَعْرَرَ [٣] " [٤] .

قال ابن جني :

ذلـك ، لم يُعتقَد من كـلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً ، والأضعف قياسًا " . وقال ابن جني (الخصائص ١ / ٣٥٧) : " باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب : هذا موضع شريف . وأكثـرُ النـاس يَضعُف عن احتماله ؛ لغموضه ولُطفه ، والمنفعةُ به عامَّة ، والتسـانُد إليه مُقَوّ مُجْدٍ . وقد نَصَّ أبو عثمان [المازني] عليه ، فقال : ما قيس على كلام العرب ... " .

١ ــ أي ما شئتَ من الأوزان والأبنية .

٢ ــ هذه كلها تُبنَى للإلحاق بـ (فَعْلَلَ) ، ولا يلزم أن تكون لـها معان معروفة ، وإنما ذلك تمرين للصرفيين ، إذا أرادوا بناء مثال من مثال .

٣ ــ شَمْلَلَ وصَعْرَرَ بمعنى : أسْرَعَ .

٤ ــ قال ابن جني : " قال أبو علي وقتَ القراءة عليه كتابَ أبي عثمان : لو شـاء شـاعر ، أو ساجع ، أو مُتَّسِع ، أن يَبني بإلحاق اللام اسمًا ، وفعلاً ، وصفة لَجازَ له ، ولكان من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضَرْبَبَ زيدٌ عَمْرًا ، ومررتُ برجلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ ، ونحو ذلـك . قلتُ له : أفتُرتَجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذًا من كلامهم " . الخصائص : ١ / ٣٥٩

" وكذلك تقول في مثال (صَمَحْمَح) من الضَّرْب : ضَرَبْرَب ، ومـــن القـــتل : قَتَلْتَل ، ومن الشُّرْب : شَرَبْرَب ، ومن الخروج : خَرَجْــرَج . وهو من العربية بلا شكّ ، وإن لم تَنطق العربُ بواحد من هذه الحروف [1] " .

قال : " فإن قيل : فقد منع الخليل ، لَمَّا أُنْشِدَ :

تَرَافَعَ العِزُّ بنا فارْفَنْعَعَا [2]

قياسًا على قول العجاج :

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فاقْعَنْسَسَا [3]

---

١ ــ المقصـــود بالحـــروف : الكلمات ؛ لأن لفظ الحرف يُطلَق مجازًا على الاسم والفعل ، وجاء ذلك في كلام سيبويه كثيرًا .قال ابن جني (الخصائص ١ / ٣٦٠) : " وممـــا يدلك على أن ما قيس على كلام العرب ؛ فإنه من كلامها أنك لو مررتَ على قوم ، يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف ، نحو قولِهم من الضرب : ضَرَبْرَب ، ومن القتل : قَتَلْتَل ، ومن الأكل : أكَلْكَل ، ومن الشرب : شَرَبْرَب ، ومن الخروج : خَرَجْرَج ، ومن الدخول : دَخَلْخَل ... ونحـــو ذلك ، فقال لك قائل : بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بُـــدًّا مـــن أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العربُ لم تَنطق بواحد من هذه الحروف " .

٢ ــ تَرَافَعَ : استعمل التفاعُل للمبالغة . والعز : خلاف الذلّ . وفارفنععا : مطاوع ترافع ، أحدثه هذا القائلُ قياسًا على (اقعنسس) ، وغفل عن شرطه الذي أشار إليه المصنِّف ؛ فلذلك منعه الخليل وردَّه .

٣ ــ تَقَاعَسَ : تأخَّر كـــ (اقعنسس) .

فدَلَّ على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية .

فالجــوابُ : أنــه إنما أنكر ذلك لأنه فيما لامُه حرف حَلْقِيّ ، والعربُ لم تَبْنِ هذا المثالَ مِمَّا لامُه حرفُ حَلْقٍ ؛ خصوصًا وحرفُ الحلق فيه متكرِّر [١] ، وذلك مُستَنكَر عندهم ، مُستثقَل .

قــال : " فثَــبَتَ إذنْ أن كل ما قيس على كلامهم ، فهو من كلامهم ؛ ولِهذا قال مَنْ قال في العجاج ورؤبة : إنّهما قَاسَا اللغةَ ، وتَصَرَّفَا فيها ، وأقْدَمَا على ما لم يأتِ به مَنْ قبلهما " [٢] .

---

١ ــ حــرف الحلق متكرر في الكلمة الثانية (ارفنعا) لتوالي العينين ، وفي توالــيهما من التنافر والثقل ما يَخْفَى ، فالثقل هو المانع ، لا ما قد يُقَال من القياس .

٢ ــ قال ابن جني (الخصائص ١ / ٣٦٠) : " فما تصنعُ بما حدَّثكم به أبو صــالح السَّلِيل بن أحمد بن عيسى بن الشَّيْخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : حدَّثنا الخليل بن أسد النُّوشَجانيّ قال : قرأتُ على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجَّاج :

يا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسَا

فلمَّا بلغتُ :

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فاقْعَنْسَسَا

قال لي الأصمعي : قال لي الخليل : أنشدنا رجل :

تَرَافَعَ العِزُّ بنا فارْفَنْعَعَا

فقلتُ : هذا لا يكون ، فقال : كيف جاز للعجَّاج أن يقول :

تَقَاعَسَ العِزُّ بنا فاقْعَنْسَسَا

فهـــذا يـــدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا الـــنحو مـــن الأبنية ، على أنه من كلامهم . ألا ترى إلى قولِ الخليل ، وهو سيِّد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ، ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحًا ، ومذهبًا مرضيًّا ، لَمَا أباه الخليل ، ولا منع منه !

فالجـــواب عن هذا من أوجه عدة : أحدها ـــ أن الأصمعي لم يَحْكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلّم بشيء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لَمَّا احتجَّ عليه مُنْشِده ذلك البيت ببيت العجاج عَرَفَ الخليلُ حُجَّته ، فترك مراجعته ، وقَطْعُ الحكاية على هذا الموضع يكاد يَقطع بانقطاع الخليل عنده ، ولا يُنكَر أن يَسبق الخليلُ إلى القول بشيء ، فيكونَ فيه تعقُّب له ، فيُنبَّه عليه فيَتنبَّه .

وقـــد يجوز أيضًا أن يكون الأصمعي سَمع من الخليل في هذا من قبوله ، أو ردّه علـــى المحتجّ به ، ما لم يَحْكِه للخليل بن أسد ، لا سيما والأصمعي ليس مما ينشط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضًا أمسكَ عن شرح الحال في ذلك ، ومـــا قاله لمنشِده البيتَ من تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعي لمعرفة قلة انبعاثه في النظر ، وتوفّره على ما يُروَى ويُحفَظ . وتؤكد هذا عندك الحكاية عـــنه وعـــن الأصمعي ، وقد كان أراده الأصمعي على أن يعلّمه العَرُوضَ ، فتعذّر ذلك على الأصمعي ، وبَعُدَ عنه ، فيئس الخليل منه ، فقال له يومًا : يا أبا سعيد ، كيف تقطّع قول الشاعر :

إذا لَمْ تَستَطِعْ شيئًا فَدَعْهُ   وجَاوِزْهُ إلى ما تَستطيعُ

قـــال : فعَلِـــمَ الأصمعي أن الخليل قد تأذّى ببُعْدِه عن علم العروض ، فلم يعاوده فيه .

قال [١] : " وذكر أبو بكر [٢] أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يَسمع الرجلُ اللفظةَ فيشكُّ فيها [٣]، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لَهَا ، أَنِسَ بِها ، وزال استحاشُه منها . وهذا تثبيت اللغة بالقياس " .

وقال في موضع آخر من (الخصائص) [٤] :

" من قوَّة القياس عندهم اعتقادُ النحويين أن ما قِيسَ على كلام العـــرب ، فهو من كلامهم ، نحو قولك في بناء مثل (جَعْفَر) من ضرب : ضَرْبَب ، وهذا من كلامهم ، ولو بنيتَ منه ضَوْرَب ، أو ضَيْرَب ، لم يكن من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً ، والأضعف قياسًا " .

* * *

ووجـــه غير هذا ، وهو ألطفُ من جميع ما جَرَى ، وأصنعُه ، وأغمضُه ؛ وذلـــك أن يكـــون الخلـــيل إنما أنكر ذلك لأنه بناه مما لامه حرف حَلْقِيّ ، والعـــربُ لم تَـــبْنِ هـــذا المثالَ مما لامه أحدُ حروف الحلق ؛ إنما هو مما لامه حرف فَمَوِيّ ، وذلك نحو : اقعنسس ، واسحنكك ، واكلندد ، واعفنجج . فلمَّا قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا " .

١ ـــ الخصائص : ١ / ٣٦٩ .

٢ ـــ يقصد ابن السراج في كتابه (الاشتقاق) .

٣ ـــ فيشكّ فيها : أهي عربية أم معرَّبة ؟

٤ ـــ الخصائص : ١ / ١١٤ .

الفصل الثالث
في الحُكْم

فيه [1] مسألتان :

[المسألة] الأولى

إنما يُقَاسُ على حُكْمٍ ثَبَتَ استعمالُه عن العرب .

وهل يَجوز أن يُقَاسَ على ما ثَبَتَ بالقياس والاستنباط ؟

ظاهرُ كلامهم : نَعَمْ .

وقد ترجم عليه في (الخصائص) [2] : (باب الاعتلال لَهُم بأفعالِهم) [3] . قال :

" من ذلك أن تقول : إذا كان اسمُ الفاعل — على قوَّة تَحمُّله للضمير [4] — متى جرى على غير مَنْ هو له : صفة ، أو صلة ، أو

---

١ — أي : في الحُكْم .

٢ — الخصائص : ١ / ١٨٦ .

٣ — (لَهُم) أي للعرب . والاعتلال : طلبُ العلة وإظهارها ؛ أي في أن يَعتلّ النحوي للعرب ؛ أي يذكر علةً لأحكام كلامهم ، ويوجهها بتوجيه مأخوذ من أصول قواعد خطاباتِهم بأفعالِهم الصادرة منهم ، فيَستنبط منها توجيهاتٍ لأفعال أُخَرَ في الكلام . والمراد بأفعالِهم : تصرفاتُهم في الكلام وتفنناتُهم فيه .

٤ — (على) للمصاحبة ؛ أي مع قوَّة تَحمله ... ، وأرادوا قوةً مُشَبَّهَةً بالفعل الحامل له عند استتاره فيه .

خبرًا ، لم يَتحمَّل الضمير ، فما ظَنُّك بالصفة المشبَّهه باسم الفاعل ؛ فإن الحُكْم الثابت [١] للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط ، والقياس على الفعل الرافع للظاهر ؛ حيث لا تَلحقه العلاماتُ [٢] " .

* * *

١ ـــ (فإن الحكم ...) أي إبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير مَنْ هو له .

٢ ـــ المراد من كلام ابن جني أن عدم تحمل الوصف للضمير حال جريان الوصف على غير مَنْ هو له حُكْمٌ مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل للظاهر ؛ فإنه لا فاعل فيه مضمر ، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له، فعُلِمَ أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز ، فكذا الصفة المشبهة به . وكونُ الإبراز المذكور مستندًا للقياس فقد قد يخدش فيه ورودُه في كلامهم . قال ذو الرمَّة :

غَيْلانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بِها هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ فحجَاهُ بانَ أو كَرَبَا

والشاهد فيه : وجوب انفصال الضمير إذا رُفع بصفة جَرَتْ على غير صاحبها ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو . وقال ابن الأنباري (الإنصاف ، المسألة الثامنة) : " ذهب الكوفيون إلى أن الضمير إذا جرى على غير مَنْ هو له ، نحو قولك : هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي ، لا يجب إبرازُه . وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازُه . وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل ، إذا جرى على مَنْ هو له ، لا يجب إبرازُه " .

[المسألة] الثانية

قال ابن الأنباري [1] :

" اختُلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه .

فأجازه قومٌ ؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليلُ عليه ، صار بِمَنْزِلة المتفَق عليه .

ومـــنعه آخـــرون ؛ لأن المختلف فيه فرعٌ لغيره ، فكيف يكون أصلاً ؟

وأجيب : بأنه يجوز أن يكون فرعًا لشيء ، أصلاً لشيء آخر ؛ فإن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل [2] ، وأصلٌ للصفة المشبَّهة [3] .

---

١ ـــ لمـــع الأدلة : الفصل الثاني والعشرون ، في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرع إذا كان مختلفًا فيه : ص ١٢٤ ـــ ١٢٥ . وقد لَخَّصَ السيوطي هذا الفصل وقدَّم فيه ، وأخَّر .

٢ ـــ قـــال ابـــن يعيش : " اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى . أمَّا اللفظُ فلأنه جَارٍ عليه في حركاته وســـكناته ، ويطرد فيه ؛ وذلك نحو : ضَارِب ومُكْرِم ومُنطلِق ومُستخرِج ومُدْحرِج ، كلُّه جَارٍ على فعله الذي هو يَضرِب ويُكْرِم ويَنطلِق ويَستخرِج ويُدْحـــرِج . فإذا أُرِيدَ به ما أنت فيه ، وهو الحال أو الاستقبال ، صار مثلَه من جهة اللفظ والمعنى ، فجَرَى مَجْرَاه ، وحُمِلَ عليه في العمل " .

٣ ـــ وقال : " الصفة المشبهة باسم الفاعل ضَرْبٌ من الصفات تَجْرِي على الموصوفينَ مَجْرَى أسماء الفاعلين ، وليست مثلَها في جريانِها على أفعالِها في الحركات والسكنات وعدد الحروف ". شرح المفصل : ٦ / ٦٨ و٨١

وكذلك (لاتَ) [1] فرع على (لا) [2]، و (لا) فرع على (ليس) [3]؛ فـ (لا) أصل لـ (لات) ،وفرع على (ليس) ، ولا تناقض في ذلك [4] ؛ لاختلاف الجهة .

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فتقول : حرف قام مقامَ فعلٍ [5] يعمل النصب ، فوجب أن يعمل النصبَ كـ (يا) في النداء [6] ؛ فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه ؛ فمنهم مَنْ قال : إنه العامل [7] ، ومنهم مَنْ قال : فعلٌ مقدَّرٌ .

*   *   *

---

١ ــ (وكذلك) أي مثل اسم الفاعل في أصالته بالنسبة للصفة المشبهة ، وفرعيته بالنسبة للفعل (لات) .

٢ ــ (لات) فرع على (لا) ؛ لأن (لات) لَمَّا كانت مقرونة بحرف التأنيث ، صارت فرعًا لـ (لا) المجردة عنها .

٣ ــ (لا) فرع على (ليس) لمشابَهتها لها في النفي والجمود .

٤ ــ أي لا تناقض في كون الشيء الواحد يتصف بالأصالة والفرعية ؛ لاختلاف الجهة كما قال . قال ابن الأنباري : " وإنما يقع التناقض أن يكون فرعًا من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من وجهين مختلفين ، فلا تناقض في ذلك " . لمع الأدلة : ص ١٢٥

٥ ــ مقام فعلٍ ، هو أستثني ، أو أُخرِجُ .

٦ ــ فـ (يا) مقيس عليه .

٧ ــ (يا) هو العامل لقيامه مقام أدْعُو ، أو أنادي ، مع كونه حرفًا .

الفصل الرابع
في العلّة [1]

فيه مسائل :

[المسألة] الأولى

قال صاحب (المستوفي) :

" إذا استقريْتَ [2] أصولَ هذه الصناعة علمتَ أنـــها في غاية الوَثاقة [3]، وإذا تأمّلْتَ عِلَلَها عرفتَ أنـــها غيرُ مدخولة [4]، ولا مُتَسَمَّحٌ فيها [5].

وأمـــا مـــا ذهب إليه غَفَلَةُ العَوامّ [6] من أن علل النحو تكون واهـــية [7] ومُتَمَحَّلة [8] ، واستدلالُهم على ذلك بأنّها أبدًا تكون

---

١ ـــ (في العلة) التي حُمِلَ بـــها الفرعُ على الأصل ، أو على حُكْمه .

٢ ـــ استَقْرَى الأشياءَ : تتبَّعَها لمعرفة أحوالِها وخواصِّها .

٣ ـــ الوَثاقة : مصدر وَثُقَ الشيءُ ؛ أي صار وثيقًا مُحْكَمًا .

٤ ـــ غير مدخولة بالنقص والإبطال .

٥ ـــ مُتَسَمَّح : اسم مفعول من التسمُّح ، وهو كالتسامح ، عدمُ التثبت في الأمر ، مع القدرة على تحقيقه .

٦ ـــ غَفَلَـــة : جمع غافِل ، والعوام : خلاف الخواصّ ، وهم الذين لا تحقيق عندهم ، ولا تثبُّت في آرائهم .

٧ ـــ واهية : ضعيفة جدًّا . قال الشاعر :

هـــي تابعة للوجود (١) ، لا الوجود (٢) تابعًا لـــها ، فبِمَعْزِلٍ عن الحقّ (٣) .

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ (٤) ، وإن كنّا نحن نستعملُها ، فلـــيس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع ؛ بل على وجه الاقتداء والاتـــباع (٥) ، ولا بُدَّ فيها من التوقيف ، فنحن إذا صادفنا الصيغ المســـتعملة ، والأوضاعَ بحال من الأحوال ، وعلمنا أنـــها كلّها أو بعضَـــها من وَضْعِ واضعٍ حَكيمٍ ـــ جَلَّ وتعالى ـــ تَطلبنا بِها وجهَ

مَرّتْ بنا هَيْفَاءُ مَجْدُولةٌ تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى لتُرْكِيّ
تَرْنُو بطَرْفٍ فَاتِرٍ فاتِنٍ أضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ

٨ ـــ مُتمحّلة : مصنوعة معمولة باليد ، وأصلُ التمحُّل الاحتيالُ .

١ ـــ (تابعة للوجود) أي فهي مناسبات تُذكَر بعد الوقوع ، فتجري على حسب ما وُجدت له ، إن قويًّا أو ضعيفًا .

٢ ـــ (لا الوجود ...) أي كما هو شأن العلة الحقيقية ؛ فإن الحُكْم دائر معها وجودًا وعدمًا ، لا عكسه .

٣ ـــ فبمعزل عن الحقّ ؛ لأن قائله قَالَه من غير تأمُّل ولا نَظَرٍ صحيح .

٤ ـــ الأوضـــاع : الموضوعات الشخصية من مفردات الألفاظ ، والصيغ : الموضـــوعات النوعـــية كاسم الفاعل من الثلاثي المجرَّد ، ومن المزيد بوزن المضارع إلا أنه يُبدَل حرف المضارعة بميم مضمومة ، ويُكسَر ما قبل آخره .

٥ ـــ الابتداء : الاختراع والابتكار، والابتداع : كعطف التفسير . والاقتداء والاتباع بمعنى ؛ أي : اقتفاء أثر الواضع السابق .

الحكمة [١] لتلك الحال من بين أخواتِها ، فإذا حصلنا عليه ، فذلك غايةُ المطلوب [٢] ".

وقال ابن جني في (الخصائص) [٣] :

" اعلم أن عِلَلَ النحويين أقربُ إلى عِلَلِ المتكلّمين [٤] منها إلى علــل المتفقّهين [٥] ؛ وذلك أنــهم إنما يُحيلون [٦] على الحِسّ ، ويَحتجُّون فيه بثِقَل الحال أو خِفَّتِها على النفس [٧] ، وليس كذلك علل الفقه ؛ لأنــها إنما هي أعلامٌ وأماراتٌ [٨] لوقوع الأحكام ،

---

١ ــ تطلبنا بِها وجه الحكمة ؛ لأن الواضع حكيم ،وله في كل أمر حكمة ؛ بل حِكَمٌ بالغة ، لكن منها ما يظهر ظهورًا بيّنًا ، ومنها ما يكون فيه خفاء .

٢ ــ (فذلك ...) أي الحصول والاطلاع ومعرفة الخصوصية غايةُ المطلوب لظهــور الحكمة ، وبيان الفائدة ، وثلوج الصدر وانشراحه لتلك المعرفة التي هي كالدليل لذلك المطلب .

٣ ــ الخصائص : ١ / ٤٨ و٥٣ و١٤٤ .

٤ ــ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين في المتانة والقوة وظهور الوجه.

٥ ــ (مــن علــل المــتفقهين) أي المتعاطين للفقه ؛ لأن عللهم مبنية على الظنون ؛ لأن الفقه مبناه غلبةُ الظن .

٦ ــ يحــيلون : مضارع أحَالَهُ على الأمر ، وحوَّله إليه . وجَرَى استعمالُ المصــنفين له في معنى الإرادة ؛ أي يديرُون أمورَهم النحوية على (الحسّ) الذي هو أقوى الأدلة ، دون الظن والحدس الذي هو مَبْنَى مسائل الفقه .

٧ ــ يُــدرَك أمــر الــثقل والخفة على النفس بالأذواق السليمة ، والطبائع المستقيمة .

٨ ــ أعلام : جمع عَلَم ، وهي العلامة ، والأمارة : كالعلامة وزنًا ومعنى .

وكـــثيرٌ منه لا يَظهرُ فيه وجهُ الحكمة ، كالأحكام التعبدية [١] ، بخلاف النحو ؛ فإن كُلَّه [٢] أو غالبه مِمَّا تُدْرَك علتُه [٣] ، وتَظْهَرُ حِكْمَتُه [٤] " .

قـــال ســـيبويه [٥] : " وليس شيء مِمَّا يُضْطَرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وَجْهًا " . انتهى

نعم ، قد لا يظهر فيه وجهُ الحكمة [٦] .

قـــال بعضُـــهم : إذا عَجَزَ الفقيهُ عن تعليل الحكم ، قال : هذا تَعَبُّدِيّ [٧] ، وإذا عَجَزَ النحويّ عنه ، قال : هذا مسموعٌ [٨] .

---

١ ــ الأحكام التعبدية هي التي يفعلها العبدُ تقربًا لمولاه ، ويتعبده بها امتثالاً للأمر واتباعًا من غير أن يظهر له وجهُها ولا معناها ، كأكثر مسائل الحج .

٢ ــ (فإن كله) أي كل تعاليله ، أو الغالب منها ، وهو ما بُنِيَ هو عليها ، والنادرُ ليس له حُكْم ، ولا تُبنَى عليه قاعدة .

٣ ــ تُدرَك علته لِمَدَار أمرها على الحسّ والذوق .

٤ ــ أي حكمته المبنيّ هو عليها .

٥ ــ الكتاب : ١ / ١٣ . قال سيبويه : " ومعنى الكاف معنى مثل ، وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا ، وما يجوز في الشعر أكثرُ من أن أذكره لك ها هنا " .

٦ ــ (قـــد لا يظهر ...) أي في الحكم النحوي ، أو بعضِه وجهُ الحكمة ؛ لغموضه وخفائه .

٧ ــ منسوب للتعبُّد ؛ أي امتثال الأمر ؛ إظهارًا للعبودية .

٨ ــ مسموع : أي لا مجال للرأي فيه ، ولا مدخل للنظر .

وفي موضع آخر من (الخصائص) [1] :

" لا شَكَّ أن العرب قد أرادت من العلل والإغراض [2] ما نسبناه إليها ؛ ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من التثنية ، والجمع ، والإضافة ، والنسب ، والتحقير ، وما يَطُول شرحُه [3] .

فهل يَحْسُنُ بذي لُبٍّ [4] أن يَعتقد هذا كلّه اتفاقٌ وَقَعَ ، وتوَارُدٌ اتَّجَهَ ؟

فإن قلتَ : فلعله شيءٌ طُبِعُوا عليه [5] ، من غير اعتقادٍ لعلّةٍ ، ولا لِقَصْدٍ من القصود التي تَنسبها إليهم ؛ بل لأن آخِرًا منهم حَذَا على ما نَهَجَ الأولُ فقام به .

قيل : إن الله إنما هَدَاهُم لذلك وجَبَلَهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له ، وانطواءً على صحّة الوضع فيه .

---

١ ـ الخصائص : ١ / ٢٣٤ ـ ٢٤٤ .

٢ ـ الأغراض : جمع غَرَضٍ ، وهو الباعث على الأمر الداعي له .

٣ ـ وما يطول شرحُه من أبواب العربية العارضة للكلم .

٤ ـ اللبّ : العقل الخالص من الشوائب ، وسُمّي بذلك لكونه خالصَ ما في الإنسان من معانيه كاللُّباب واللُّبّ من الشيء . وقيل : هو ما زَكَى من العقل ، فكلُّ لُبّ عَقْلٌ ، وليس كل عقل لبًّا ؛ ولهذا علّق الله تعالى الأحكامَ التي لا يدركها إلا العقولُ الزكيَّةُ بأولي الألباب . انظر : مفردات الراغب الأصفهاني (ل ب ب) .

٥ ـ أي : طَبَعَهم الله عليه ، وأودعه في جبلاتِهم وسجاياهم .

قـيل : إن الله إنمـا هَدَاهُم لذلك وجَبَلَهم [١] عليه ؛ لأن في طباعهم قبولاً له [٢] ، وانطواءً [٣] على صحَّة الوضع فيه ، وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة ، وتواردوا عليها .

فـإن قلتَ : كيف تَدَّعِي الاجتماعَ ، وهذا اختلافُهم موجودٌ ظاهـرٌ ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية ، والتميمية ، إلى غير ذلك [٤] ؟

قـيل : هذا القدر والخلاف ، لقِلَّته ، مُحتقَرٌ [٥] ، غيرُ مُحتفَلٍ بـه ؛ وإنما هو في شيء من الفروع يسير ، فأمَّا الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف عليه [٦] .

وأيضًـا [٧] فإن أهل كل واحدة من اللغتين عددٌ كثير ، وخَلْق عظيم ، وكلٌّ منهم مُحافِظٌ على لغته لا يخالف شيئًا منها .

---

١ ـ جَبَلَهم : طَبَعَهم ، وأودع في جبلتهم ؛ بحيث لا يستطيعون العدولَ عنه ولو تكلفوه .

٢ ـ أي قبولاً له بحسب ما أودع الله تعالى فيها من الاستعداد .

٣ ـ انطواء : اجتماعًا .

٤ ـ أي إلى غير ذلك من الخلافات الواقعة بين البصريين والكوفيين .

٥ ـ مُحتقَر : غير مُهْتَمّ به .

٦ ـ لا تكـاد طائفة من العرب تتكلم بنصب الفاعل ، ورفع المفعول ، أو نحو ذلك مما وقع إجماعُهم عليه ؛ فإنه لا يكاد يخطئ أبدًا .

٧ ـ (وأيضًـا) فالاجـتماع : اتفاقُ طائفةٍ ؛ وذلك موجود فيما ذُكر مما اختلفوا فيه .

فهل ذلك إلا لأنّهم يَحتاطون ، ويَقتاسون [1] ، ولا يفرِّطون ، ولا يُخلِّطون ؟

ومـــع هذا فليس شيءٌ من مواضع الخلاف ، على قِلّته ، إلا وله وَجْهٌ من القياس يُؤخَذُ به .

ولـــو كانت اللغة حَشْوًا [2] مَكِيلاً ، وحَثْوًا مَهِيلاً [3] ، لَكَثُرَ خلافُهـــا ، وتَعَادَتْ [4] أوصافُها ، فجاء عنهم جَرُّ الفاعل ، ورَفْع المضاف إليه ، والنصبُ بحروف الجزم .

وأيضًـــا فقـــد ثَبَتَ عنهم التعليلُ في مواضعَ نُقلت عنهم ، كما سيأتي .

* * *

١ ـــ آثـــر يقتاســـون على يقيسون ؛ لمشاكلة (يحتاطون) ، ولِمَا فيه من المبالغة ، وإيماء إلى صعوبة القياس ، وعدم اقتدار كل أحد عليه .

٢ ـــ حَشْـــوًا : شيئًا يُحْشَى به المكيال ، كائنًا ما كان ، من غير نظر ، ولا تحقيق .

٣ ـــ حَـــثْوًا : تـــرابًا ، أو رَمْلاً مَهيلاً ؛ أي يَنهال ويَنصبُّ عند سقوطه بلا مقدار ولا ضَبط .

٤ ـــ تعادت : تَجاوزت الحدَّ . أي : لكن لم يكثر الخلاف ، و لم يقع تجاوز الأوصاف ، فلم يَحصُل ما ذكر ؛ فدلَّ على أن لغاتهم في غاية الضبط ، وإن وقع فيها اختلافٌ قليلٌ ؛ فإنه لا يؤدي إلى اختلالها واختلاطها ، بل إذا وقع خلافٌ رَجَعَ لوجه من القياس يقتضيه ، ومذهب واضح يقبله قانون كلامهم ويرتضيه .

[المسألة] الثانية

[في أقسام العلل]

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدِّينوَرِيّ [١] الجَلِيس [٢] في كتابه (ثِمَار الصناعة) [٣] :

" اعتلالات النحويين صنفان :

علة تَطَّرِدُ على كلام العرب ، وتَنساق إلى قانون لغتهم .

وعلة تُظْهِر حِكْمَتَهم ،وتَكشف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتِهم .

وهم للأولى أكثرُ استعمالاً ، وأشدُّ تَداولاً ، وهي واسعةُ الشُّعَب [٤]، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا ، وهي :

---

١ ـــ الديـنوري : بكسر الدال ، لا فتحها ، بلدة مشهورة من بلاد الجَبَل ، وبلادُ الجَبَل : مُدُن بين أذربيجان وعراق العرب وخوزستان وفارس وبلاد الدَّيْلَم . القاموس المحيط : (ج ب ل) .

٢ ـــ الجليس : بفتح الجيم من الجُلُوس ، لقبٌ له اشتُهِرَ به ، فلا يُعبَّر عنه في الغالب إلا بالجليس .

٣ ـــ (ثمار الصناعة) : كتاب للجليس في النحو ، وقد سبق للمصنِّف النقل عنه .

٤ ـــ واسعة الشُّعَب : جمع شُعْبَة ، وهي ناحية الشيء ؛ أي متسعة الأطراف والنواحي . أراد بذلك الإيماء إلى أنـها لا تُحصَر .

علة سَمَاع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فَـرْق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حَمْل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قُرْب ومُجَـاورة ، وعلـة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصـار ، وعلـة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أوْلَى .

وشَرَحَ ذلك التاجُ ابنُ مكتوم [١] في (تَذْكِرَته) [٢] ، فقال : " قوله :

علـة سَمَاع : مثل قولِهم : امرأةٌ ثَدْيَاءُ [٣] ، ولا يُقَال : رجلٌ أثْدَى [٤] .

---

١ ـــ هـو تـاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد الحنفي النحوي ، وُلد في آخر ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين وستمائة ، وأخذ النحو عن البهاء بن النحاس ، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً ، وتقدَّم في الفقـه والـنحو واللغـة . وله تصانيف حسان ، منها : الجمعُ بين العُباب والمحكم في اللغة ، وشرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافيته ، والدر اللقيط من البحر المحيط وغيرها . تُوفي في رمضان سنة تسع وأربعين وسبعمائة .

٢ ـــ تقع التذكرة في ثلاث مجلدات ، وقد سَمَّاها التاج قَيْد الأوابد .

٣ ـــ أي عظيمة الثديين .

٤ ـــ لا يُقَال : رجل أثدى ، مع أن كل فَعْلاء لَها أفْعَل ؛ كحمراء وأحمر ، وهـذا بناء على أنه لا يُقَال : ثَدْيُ الرجلِ ؛ وإنما يَقَال : ثُنْدُوَة ، وهي مَغْرِزُ الثدي . وقيل : هي للرجل بمنـزلة الثدي للمرأة .

وليس لذلك علةٌ سوى السماع [١] .

وعلـة تشبيه : مثل إعراب المضارع [٢] لمشابَهته الاسم [٣] ، وبناء بعض الأسماء لمشابَهتها الحروفَ [٤] .

---

١ ـ أي ليس للمنع المشار إليه علة تقتضيه سوى السماع من العرب ؛ فإنهم قالوا : ثَدْيَاء للمرأة ، ولم يصفوا به الرجل ، مع أن الوصف قائم بكل منهما ؛ فحيث امتنعوا منه لا يجوز لنا أن نقوله ، وإن اقتضاه القياسُ .

٢ ـ إعراب المضارع إذا كان آخرُه خاليًا من موجبات البناء .

٣ ـ يشبه المضارعُ الاسمَ في تعاقب معان تنكشف بالإعراب كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ؛ فإنه شبيه بتعاقب المعاني المقتضي للإعراب في نحو (ما أحسنْ زيدْ) ، إلى أن المعاني المتواردة على الاسم لا يكشفها إلا الإعرابُ ، فكان فيه أصلاً ، وفي الفعل يكشفها هو ، أو إظهار العامل ، فكان فيه فرعًا .

٤ ـ سُمِّي الفعل المضارع بهذا الاسم ؛ لأنه يضارعُ ؛ أي يشبه أو يساوي اسمَ الفاعل في عدد الحروف ونسق الحركات والسكون . يقول سيبويه : " وإنما ضارعت [يقصد الأفعال المضارعة] أسماء الفاعلينَ أنك تقول : إنَّ عبد الله ليَفْعَلُ ، فيوافقُ قولَك : لَفَاعِلٌ ... " . أما عن علة بناء بعض الأسماء فكلها ترجع عند سيبويه إلى شبه الحرف ؛ لأن الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا كما لا يُحصَى من الأسماء ، ومن أمثلة ذلك أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الفاعل في ضَرَبْتُ ، وهو ضمير مبني لأنه أشْبَهَ الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، أو يكون الاسم على حرفين كالضمير (نا) الواقع مفعولاً به في قولنا : أكْرَمَنَا زيدٌ ، وهو ضمير مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع ، في كونه على حرفين .

وعلة استغناء : كاستغنائهم بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ) .

وعلة استثقال : كاستثقالِهم الواوَ في (يَعِدُ) ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة [١] .

وعلة فَرْق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع ، وكسر نون المثنى .

وعلة توكيد : مثل إدخالِهم النونَ الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

وعلة تعويض : مثل تعويضهم الميمَ في (اللهُمَّ) [٢] من حرف النداء .

---

١ ـ ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : يَعِدُ (أصله يَوْعِدُ) حُذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ؛ لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعدٍّ ، وكلا القسمين يقع فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي ، واتفقا في وقوع فائهما واوًا وَجَبَ أن يُفرَّق بينهما في الحكم ، فبقَّوُا الواو في مضارع اللازم نحو : وَجِلَ يَوْجَلُ ، ووَحِلَ يَوْحَلُ ، وحذفوا الواو من المتعدي نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، ووَزَنَ يَزِنُ ، وكان المتعدي أَوْلَى بالحذف ؛ لأن التعدِّي عوضًا من حذف الواو . وذهب البصريون إلى أن الواو حُذفت من نحو : يَعِدُ ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة (يَوْعِدُ) ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ؛ فلما اجتمعت هذه الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً ، وَجَبَ أن يحذفوا منها ؛ طلبًا للتخفيف فحذفوا الواو ؛ ليخفَّ أمر الاستثقال .

٢ ـ ولذلك لا يُجمَع بين الميم وحرف النداء المحذوف إلا في الضرورة .

وعلــة نظير : مثل كَسْرِهم أحدَ الساكنين إذا التقيا في الجزم ؛ حَمْلاً على الجرّ ، إذ هو نظيرُه [١] .

وعلة نقيض : مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حَمْلاً على نقيضها (إنّ) [٢] .

وعلة حَمْل على المعنى : مثل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) [٢] ؛ ذكّر فعل الموعظة ، وهي مؤنثة ؛ حَمْلاً لَها على المعنى ، وهو الوَعْظُ .

وعلة مُشَاكلة : مثل قوله : (سَلاسَلاً وأغلالاً) [٣] .

---

١ ــ أي الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل .

٢ ــ (لا) تأكيد للنفي ، و (إن) تأكيد للإثبات ، وهما متناقضان .

٢ ــ البقرة / ٢٧٥ .

وقــد أشــار الــنحويون إلى أن الفعل (جاء) ذكّر ؛ أي ورد دون تاء التأنيث لثلاثة أوجه :

ــ الأول : أنه إنما ذكّره حملاً على المعنى ؛ لأن (موعظة) بمعنى وَعْظ ، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب .

ــ الثاني : إنما ذكّر ؛ لأن تأنيث (موعظة) ليس بحقيقي .

ــ الـثالث : إنما ذكّر للفصل بين الفعل (جاء) والفاعل (موعظة) بالمفعول به ، وهو الـهاء .

٣ ــ الإنســان / ٤ . وتــنوين (سلاســلاً) مع أنه صيغة منتهى الجموع الموجــبة لعدم تنوينه ؛ لمناسبة (أغلالاً) ، وهي قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكــر والكسائي . وروى حفص عن عاصم أنه كان لا ينوّن إذا وصل ، ويقف بالألف . كتاب السبعة : ص ٦٦٣

وعلــة مُعَادَلة : مثل جَرِّهم ما لا ينصرفُ بالفتح [١] ؛ حَمْلاً على النصب ، ثم عَادَلُوا بينهما ، فحَمَلُوا النصبَ على الجرّ في جمع المؤنث السالِم .

وعلــة مُجَـــاورة : مثل الجرّ بالمجاورة في قولهم : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ [٢]، وضَمّ لام (لله) في (الحمدُ لُله) [٣] لمجاورتِها الدال .

وعلة وجوب : وذلك تعليلُهم رفعَ الفاعل ونحوه [٤] .

وعلة جَوَاز : وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة [٥] من الأسباب المعروفة ؛ فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أُمِيلَ ، لا لوجوبِها .

---

١ ــ قيل : بالفتحة أَوْلَى ؛ لأن الفتح من ألقاب البناء .

٢ ــ قوله (خَرِب) حقه الرفع ؛ لأنه صفة لــ (جُحْر) ، إلا أنه لما جاور (ضـــبًّا) المجرور بالإضافة جُرَّ بمجاورته . وتحدث السيوطي عن هذا المثال أول الكتاب الثاني .

٣ ــ الفاتحـــة / ٢ . وقراءة أهل البادية ؛ أي ما يقرؤه بعضُهم بسليقته ، لا يراعـــي الـــرواية في القراءة : (الحمدُ لُله) مضمومة الدال واللام . قال ابن جني : " ورواها لي بعضُ أصحابنا قراءة لإبراهيم بن أبي عبلة (الحمدِ لِله) مكســـورتان ، ورواها أيضًا لي في قراءة لزيد بن علي ، رضي الله عنهما ، والحسن البصري ، رحمه الله " . المحتسب ١ / ٣٧

٤ ــ أي : ونحو الرفع من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة .

٥ ــ الإمالـــة مصـــدر : أَمَلْتُه أميلُه إمالةً . والْمَيْلُ : الانحراف عن القَصْد ؛ يقال منه : مَالَ الشيءُ ، ومنه مَالَ الحاكمُ إذا عَدَلَ عن الاستواء .

وأَمَالَ قارئ القرآن : استعمل الإمالةَ في قراءته .

والإمالــة ظاهــرة صوتية ؛ لأنــها عبارة عن تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة .

ولمــا كانــت الإمالــة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضَرْب من التشــاكل ؛ فإنــها تودي إلى ضَرْب من تجانس الصوت ، وإلى الاقتصاد في المجهود العضلي في الأداء الصوتي ؛ لأن عمل اللسان يكون من وجه واحد .

يقــول ابن جني : " إنما وقعت (الإمالة) في الكلام لتقريب الصوت من الصوت ؛ وذلك نحو : عَالِم ، وكِتَاب ، وسَعَى ، وقَضَى ، واستقْضَى . ألا تــراك قرَّبت فتحة العين من عَالِم إلى كسرة اللام منه ، بأن نَحَوْتَ بالفتحة نحــوَ الكســرة ، فأَمَلْتَ الألفَ نحو الياء . وكذلك سَعَى وقَضَى ، نَحَوْتَ بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها " . الخصائص : ٢ / ١٤١

ويقول ابن الجزري : " وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ ؛ وذلك أن اللســان يــرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة ، والانحدارُ أخفُّ على اللسان من الانحدار " . النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٥.

والإمالة في اصطلاح العلماء هي :

ــ أن تُمَالَ الألفُ نحو الياء ، فتكون بين الألف والياء في اللفظ .

ـــــ عُدُول بالألف عن استوائه ، وجُنُوح به إلى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخَّمة وبين مخرج الياء .

ــ أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء كثيرًا .

ــ نُطْق الألف بين الألف والياء ، والفتحة كالكسرة .

أسباب الإمالة : وقد ذكر النحويون أسبابًا للإمالة ، ومن بينها :

ــ أن الألف تُمَال إذا كان بعدها حرف مكسور ؛ وذلك قولك : عَابِدٌ وعَالِمٌ ومَسَاجِدُ ومَفَاتِيحُ ، وهَابِيلُ ، وإنما أمالوا للكسرة التي بعدها .

وعلة تغليب : مثل (وكَانَتْ مِنَ القَانتينَ) [١] .

وعلة اختصار : مثل باب الترخيم [٢] ، و (لَمْ يَكُ) [٣] .

وعلة تخفيف : كالإدغام [٤] .

ـــ وأن الألـــف تُمَال إذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرِّك ، والأول مكسور ، نحو : عِمَاد .

ـ وأن الألف تُمَال إذا كان بين أول حرف من الكلمة ، وهو مكسور، وبين الألف حرفان ، الأولُ ساكنٌ ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي ؛ وذلك قولك : شِمْلالٌ ، وسِرْبَالٌ .

ولكن ليس في العربية سببٌ يوجب الإمالة ؛ بل كل مُمَال لعِلَّةٍ ، لك أن لا تُميله ، مع وجوده فيها .

١ ـــ التحـــريم / ١٢ . وقوله تعالى : (من القانتين) ، دون (القانتات) ؛ لتغلـيب المذكـــر على المؤنث ، فأدرجت فيه السيدة مريم ، عليها السلام . ويكون التغليب للشرف كما في الآية الكريمة ، أو للتخفيف ، أو للكثرة .

٢ ـــ الترخيم : هو حذف آخر الكلمة المناداة تخفيفًا .

٣ ـــ الـــنحل / ١٢٠ . والشاهد في قوله تعالى (يَكُ) ، وهو حذف نون مضارع (كان) المجزوم بالسكون .

٤ ـــ يُقَال : دَغَمَ الغيثُ الأرضَ : غَمَرَها ،وأدغمَ الشيءَ في الشيء : أدخله فيه ، ويُقَال : أدغمَ اللجامَ في فَمِ الدابَّة ، وأدغَمَ الحرفَ في الحرف. والإدغام في اصـــطلاح النحويين : هو أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرِّك ، من غـــير أن تَفصـــل بينهما بحركة أو وَقْف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحـــد ، يـــرتفع اللسانُ عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالمستهلك ، لا على حقيقة التداخل والإدغام. شرح المفصل : ١٠ / ١٢١

وعلة أصل : كـ (اسْتَحْوَذَ) [1]، و (يُؤَكْرِمُ) [2]، وصَرْف ما لا ينصرف .

وعلـة أوْلَى [3] : كقولِهم : إن الفاعل أوْلَى برتبة التقدم من المفعول .

وعلة دلالة حال : كقول الْمُسْتهِلّ [4] : الْهِلالُ [5] ؛ أي هذا الْهِلالُ ، فحُذف لدلالة الحال عليْه .

وعلة إشعار [6] : كقولِهم في جمع مُوسَى : مُوسَوْنَ [7]؛ بفتح ما قبل الواو ؛ إشعارًا بأن المحذوف ألفٌ .

---

١ ـــ قياس بابه (اسْتَحَاذَ) لتحرُّك الواو فيه ، وأصالتها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه بقي على الأصل ؛ تنبيهًا عليه .قال تعالى : (اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ) المجادلـة / ١٩ . و (استحوذ) فصيح استعمالاً ، شاذ قياسًا ، وقد أخرجه أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، على القياس ، فقرأ (اسْتَحَاذَ) كاسْتَقَامَ .

٢ ـــ (يُؤَكْـرِمُ) بإثـبات الهمزة كيُدَحْرِجُ مضارع (أكْرَمَ) ، ومقتضى القياس حذفُ الهمزة ، لكنهم أبقوها ؛ تنبيهًا على الأصل .

٣ ـــ أوْلَى : أحَقُّ .

٤ ـــ المستهِلّ : أي الذي يرى الهلالَ ، وأصلُ الاستهلالِ رَفْعُ الصوت عندَ رؤية الهلال ، ثم صار الاستهلال يُستعمَل بمعنى طلب رؤية الهلال .

٥ ـــ (الهلال) بالرفع : خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي هذا الهلالُ. فحُذف لدلالة الحـال القائمة بالرأي عليه . ويجوز نصبُه بفعل محذوف لدلالة الحال أيضًا ؛ أي : انْظُرْهُ ، ونحوه ، واقتصر على الرفع ؛ لأنه الظاهر لبادي الرأي، أو لأن النصب يُفهَم بالقياس عليه .

وعلة تضاد : مثل قولِهم في الأفعال التي يَجوز إلغاؤها [١] : متى تقـــدَّمت [٢] ، وأُكِّدَتْ بالمصدر ، أو بضميره ، لم تُلْغَ أصلاً ، لِمَا بين التأكيد والإلغاء من التضاد [٣] .

قال ابن مكتوم :

" وأمَّا علة التحليل فقد اعْتَاصَ [٤] عَلَيَّ شَرْحُها ، وفكَّرت فيها أيامًا ، فلم يَظهر لِي فيها شيءٌ " . ا

---

٦ ــ إشــعار : مصدر أشْعَرَهُ بالشيء ؛ أي أعْلَمَهُ به ؛ فالإشعار كالإعلام وزنًا ومعنًى .

٧ ــ أصله (مُوسَيُونَ) ، تَحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقُلبت ألفًا ، ثم حُــذفت لملاقاتِهــا ساكنة مع الواو الساكنة على ما تقرر في نظرائه من كل مقصور يُجمَع جَمْعَ مذكر سالِمًا .

١ ــ (إلغاؤها) كأفعال القلوب .

٢ ــ أي تقدَّمت على المفعول به .

٣ ــ يقتضــي الإلغاء الإهمالَ ، وعدمَ الاعتداد بالشيء الملغيّ ، في حين أن التأكيد بخلافه .

٤ ــ اعــتاص : اشتَدَّ وصَعُبَ ، والعَويصُ : الصعب الشديد الذي لا يُدرَكُ إلا بمشــقة . وهكــذا يكون الإنصاف والتحلّي بجميل الأوصاف ، وإن من العلم أن يقول المرءُ لِمَا لا يَعلم : الله ورسوله أعلمُ . وعن ابن عمر ، رضي الله عــنهما ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أيُّ البقاع خَيْــرٌ ؟ قال : لا أدري ، فقال : أيُّ البقاع شَرٌّ ؟ فقال : لا أدري . قال : سَــلْ ربَّك . فأتاه جبريلُ ﷺ فقال : يا جبريلُ ، أيُّ البقاع خيرٌ ؟ قال : لا أدري ، فقــال : أيُّ الــبقاع شَرٌّ ؟ فقال : لا أدري . فقال : سَلْ ربَّك .

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ [١] :

" قد رأيتُها [٢] مذكورةً في كُتُب المحققين ، كابن الخشَّاب البغدادي ، حاكيًا لَهَا عن السَّلَف ، في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلامٌ [٣] ، ونَفْي

فانتفض جبريلُ انتفاضة ، كاد يُصعَق منها محمد ﷺ ، وقال : ما أسأله عن شيء . فقال الله ، عَزَّ وجَلَّ ، لجبريل : سألك محمد : أيُّ البقاع خيرٌ ؟ فقلتَ : لا أدري ، وسألك : أيُّ البقاع شَرٌّ ؟ فقلتَ : لا أدري . فأخْبِرْهُ أن خيرَ البقاع المساجدُ ، وأن شَرَّ البقاع الأسواقُ . انظر : جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البَرّ ، باب في ما يلزم العالِم إذا سُئل عمَّا لا يدريه من وجوه العلم ، ٢ / ٤٩ وما بعدها .

١ ـــ هو الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمرديّ ابن الصائغ النحوي ، وُلد قبل سنة عشر وسبعمائة ، واشتغل بالعلم وبرع في اللغة والنحو والفقه ، وأخذ عن أبي حيَّان وغيره ، وكان كثير المعاشرة للرؤساء ، فاضلاً بارعًا ، حَسَنَ النظمِ والنثر ، قويّ البادرة ، دَمِث الأخلاق . ولي قضاء العسكر وإفتاء دار العدل ، ودرَّس بالجامع الطولوني وغيره . وله من التصانيف : شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن والجمع والاختصار ، وله حاشية على (المغني) لابن هشام . مات في خامس عشر شعبان سنة ست وسبعين وسبعمائة .

٢ ـــ أي قد رأيتُ العلة المذكورة .

٣ ـــ تكون (كيف) مع الاسم كلامًا ، نحو : كَيْفَ حَالُكَ ؟ وأمَّا الحرفُ فالقاعدة أنه لا يكون بضميمته لمثله ، أو للفعل ، كلامًا ، وقد تركَّب من (كيف) إذا ضُمَّتْ للاسم كلامٌ ، فدَلَّ على أنها اسمٌ .

فعليتها ؛ لمجاورتِها الفعلَ بلا فاصلٍ [١] ، فتَحَلَّلَ [٢] عَقْدُ شُبَه [٣] خلاف الْمُدَّعِي [٤] " . انتهى

وأمَّا الصنف الثاني [٥] فلم يتعرَّض له الجليس ، ولا بيَّنه . وقد بيَّنه ابنُ السرَّاج في (الأصول) [٦] ، فقال :

" اعتلالات [٧] النحويين ضربان :

ضَــرْبٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب ؛ كقولنا : كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ، وكلُّ مفعولٍ منصوبٌ [٨] .

وضَــرْبٌ يُســمَّى علةَ العلةِ ؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعلُ مرفوعًا ، والمفعولُ منصوبًا ؟

---

١ ــ قال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ ربُّك بأصحاب الفيل) الفيل / ١ وهو دليل على أن (كيف) ليست فعلاً ؛ لأن الفعل لا يُسنَد لمثله .

٢ ــ تَحَلَّلَ : انْحَلَّ مطاوع حَلَّله تَحْليلاً فتَحَلَّلَ ، وحَلَّهُ فانْحَلَّ ؛ أي نَقَضَه وفَكَّكَ بعضَه من بعض ، خلاف (عَقَدَهُ) .

٣ ــ عَقْد : مصدر عَقَدَه ، إذا رَبَطَه . وشُبَه : جمع شُبْهَة ، وهو الالتباس .

٤ ــ المدعِــي ، بكسر العين ، اسم فاعل ، ويجوز الفتح . والمعنى : انْحَلَّت دعــوى عــدم اسمــية (كيف) بعدم إمكان قَسِيمَي الاسم ، وهما الفعل والحرف ، فتعيَّن كَوْنُها اسمًا ؛ إذ لا قسيمَ للفعل والحرف سوى الاسم .

٥ ــ يَقصد بالثاني : غير المطرد من العلة .

٦ ــ ابن السراج : الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

٧ ــ اعتلالات : جمع اعتلال ، ومرادُه تعليل .

٨ ــ هو المؤدي إلى كلام العرب ؛ لدورانه عليه وجودًا وعَدَمًا .

وهـذا لـيس يُكسِـبُنا أن نتكلّم كما تكلّمت العربُ ؛ وإنما يُسـتخرَج منه حِكْمَتُها في الأصول التي وَضَعَتْهَا ، ويُتَبَيَّن به فَضْلُ هذه اللغة على غيرها [١] ".

وقال ابن جني في (الخصائص) [٢] :

" هذا الذي سَمَّاه [٣] علة العلة ؛ إنما هو تَجَوُّز في اللفظ ، فأمَّا في الحقـيقة ، فإنـه شَرْحٌ وتَتميمٌ للعلة ؛ ألا تَرى أنه إذا قيل : فلِمَ ارْتَفَعَ الفاعلُ ؟

---

١ ـــ قـال ابن السراج : " النحو إنما أُرِيدَ به أن يَنْحُوَ المتكلّمُ ، إذا تعلّمه ، كـلامَ العـرب . وهو علمٌ استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب ، حـتى وقفـوا منه على الغرض الذي قَصَدَه المبتدئون بهذه اللغة . فباستقراء كـلام العرب فاعلم أن الفاعل رَفْعٌ ، والمفعول به نَصْبٌ ؛ وأن فَعَلَ مما عينُه ياء ، أو واو ، تُقلَب عينُه ، من قولِهم : قَامَ وبَاعَ .

واعـتلالات الـنحويين على ضربين : ضربٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العـرب ؛ كقولنا : كل فاعل مرفوعٌ . وضربٌ آخر يُسمَّى علة العلة ؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعلُ مرفوعًا ، والمفعول به منصوبًا ؛ ولِمَ إذا تَحرّكت الـياء والـواو ، وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا . وهذا ليس يُكسبنا أن نـتكلم كما تكلمت العربُ ؛ وإنما تستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضـعتها ، وتبيّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها ، وجعل فضلَها غير مدفوع " . الأصول ١ / ٣٥

٢ ـــ الخصائص : ١ / ١٧٣ .

٣ ـــ يقصد ابنَ السراج .

قيل : لإسناد الفعل إليه [١] ، ولو شاء لابتدأ هذا [٢]، فقال في جـــواب رفع (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) : إنما ارتفع [٣] لإسناد الفعل إليه ، فكان مُغْنيًا عن قوله : إنه ارتفع لأنه فاعل حتى يُسألَ ، فيما بعد ، عن العلة التي لَهَا رُفِعَ الفاعلُ " .

*　　*　　*

١ ـــ حصلت قوة للفاعل ؛ لإسناد الفعل إليه ، هي التي أكسبته الرفعَ .

٢ ـــ (لابتدأ ...) وإنما صَحَّ الابتداء به ؛ لأنه تعليل صحيح .

٣ ـــ (إنمـــا ارتفع ...) أي : فتبيَّن أن ذلك ليس بتعليل للتعليل ؛ بل شَرْحٌ له وإيضاح ، لقيامه مقامَه ، وليس ذلك شأنَ المعلول وعلته .

[المسألة] الثالثة

[في العلل الموجِبَة وغيرها]

قال في (الخصائص) [1] :

" أكثـــرُ العلـــلِ عندنا مَبْنَاها على الإيجاب [2] بِها ؛ كنَصْب الفضلة أو ما شَابَهَهَا [3] ، ورَفْعِ العمدة ، وجَرِّ المضاف إليه ، وغيرِ ذلك ، وعلى هذا مُفَادُ [4] كلامِ العرب .

وضَـــرْبٌ آخرُ يُسمَّى علَّة ؛ وإنما هو في الحقيقة سببٌ يُجوِّزُه ، ولا يُوجِبُه .

ومن ذلك أسباب الإمالة ؛ فإنَّها علةُ الجوازِ ، لا الوجوبِ [5] .

---

١ ـــ الخصـــائص : ١ / ١٦٤ ـــ ١٦٦ (باب ذكر الفرق بين العلة الموجِبة وبين العلة المجوِّزة) .

٢ ـــ أي : علـــى الإيجـــاب الصناعيّ ، فيُلحَّن تارِكُه ، ويُنسَب إلى الجهل بالعربية ؛ بل الشرعي أيضًا بالنسبة إلى القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، فيَحْرُمُ خلافُه ؛ بل يُكفَّر مُرتكِبُه قَصْدًا .

٣ ـــ ما شَابَهَ الفضلة : كخبر كان ، ومفعولي ظَنَّ ؛ فإنّها عُمَدٌ في الأصل ، لكنها شَابَهَت الفضلةَ ، فَجَرَتْ مَجْرَاها .

٤ ـــ مُفَاد : هو بضمّ الميم ، بمعنى فائدة . وفي الخصائص (مَقَاد) .

٥ ـــ لـــو كانـــت أسباب الإمالة علة حقيقية لأوجبتها ؛ لدوران الحكم مع علته وجودًا وعَدَمًا .

وكذا علةُ قَلْب واو (وُقِّتَتْ) همزةً ، وهي كونُها انْضَمَّتْ ضَمًّا لازمًا [١] ؛ فإنَّها مع ذلك يَجوز إبقاؤُها واوًا ، فعِلّتُها مُجَوِّزَةٌ ، لا مُوجِبَةٌ " [٢] . قال :

---

١ ــ ضُمَّت الواو ضَمًّا لازمًا ؛ لأن ذلك شأن المبني للمجهول . قال الله تعالى : (وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) المرسلات / ١١ . قال أبو البركات الأنباري : " أصل (أقتت) وُقِّتَتْ ، إلا أنه لَمَّا انضمت الواو ضمًّا لازمًا قُلبت همزة ؛ كقولِهم في وُجُوه : أُجُوه " . البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٨٧

٢ ــ في الخصائص ١ / ١٦٤ : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بِها ؛ كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلةَ ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك . فعللُ هذه الداعيةُ إليها مُوجِبة لَها ، غير مُقتَصَرٍ بها على تجويزها ، وعلى هذا مَقاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة ؛ وإنما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يُوجِبُ .

من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة ، هي علة الجواز ، لا علة الوجوب ؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يُوجِب الإمالة لا بدَّ منها ، وأن كل مُمَال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه . فهذه إذًا علة الجواز ، لا علة الوجوب .

ومن ذلك أن يُقال لك : ما علةُ قلب واو (أُقِّتت) همزة ؟ فتقول : علةُ ذلك أن الواو انضمت ضمًّا لازمًا . وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوًا غير مبدَلة ، فتقول : وُقِّتت . فهذه علة الجواز إذًا ، لا علة الوجوب . وهذا ، وإن كان في ظاهر ما تراه ، فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفسُ ، كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علة للوجوب ، فكذلك هنا علة للجواز . هذا أمر لا يُنكَر ، ومعنى مفهوم لا يُتدافَع " .

" وكذا كلُّ موضع جاز فيه إعرابان فأكثر ، كالذي يَجوز جعلُه بدلاً وحالاً (١) ؛ وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي (٢) ، نحـــو : مررتُ بزيدٍ رجلٍ (٣) صالِحٍ ، ورجلاً صالِحًا ؛ فإن علته لجواز ما جاز لا لوجوبه " (٤) . انتهى

فظَهَرَ بِهذا الفرقُ بين العلة والسبب ، وأن ما كان مُوجِبًا يُسمَّى علة ، وما كان مُجوِّزًا يُسمَّى سَبَبًا (٥) .

---

١ ــ هـــو في الكلام كثير ، ومثّلوه بنحو : رأيتُه رجلاً ضاحكًا ؛ فلك في (رجلاً) أن تجعله بدلاً من الضمير ، وحالاً موطئة .

٢ ــ الضمير الأول يعود للنكرة ، والثاني يعود للمعرفة ؛ أي النكرة في المعنى هي المعرفة السابقة .

٣ ــ (رجل) نكرة وقع بعد معرفة ، وهو المراد بِها ، فيجوز فيه الأمران .

٤ ــ تصـــرّف الســـيوطي في كلام ابن جني ، ولو تركه على نحو ماورد في (الخصـــائص ١ / ١٦٥) لكان أوضح . قال ابن جني : " ومن علل الجواز أن تقـــع النكرةُ بعد المعرفة التي يتم الكلامُ بِها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى ، فتكون حينئذ مُخيَّرًا في جَعْلك تلك النكرة ، إن شئتَ ، حالاً ، وإن شـــئتَ ، بدلاً ، فتقول على هذا : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، على البدل ، وإن شـــئت قلتَ : مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحًا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقِيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه " .

٦ ــ بـــيَّن السيوطي بِهذا الكلام الفرق بين العلة والسبب في اصطلاح هذا الفـــن ، وأن مـــا كـــان مُوجِبًا للحكم يُسمَّى علة ؛ لأن من شأنِها وجودَ معلولِها عند وجودها ، وما كان مُجوِّزًا فقط يُسمَّى سببًا .

وقال في موضع آخر [١] :

" اعلـــم أن محصول مذهب أصحابنا ، ومُتصرَّفَ أقوالِهم مَبنيٌّ علـــى جـــواز تخصيص العلل [٢] ؛ فإنَّها وإن تقدَّمت عللَ الفقه ، فأكثرُها يَجري مَجْرَى التخفيف [٣] والفرق . ولو تكلّف مُتكلِّفٌ نَقْضَها لَكان ذلك مُمْكِنًا ،وإن كان على غير قياس ، مُستثقلاً [٤]؛ كمـــا لو تَكلَّفَ تصحيح فاء (ميزان) و (ميعاد) [٥] ، ونَصْب الفاعـــل ، ورفع المفعول ، وليست كذلك عِلَلُ المتكلِّمين ؛ لأنَّها لا قدرة على غيرها [٦].

---

١ ـــ الخصائص : ١ / ١٤٤ ـــ ١٦٣ (باب في تخصيص العلل) .

٢ ـــ أي جـــواز تخصـــيص العلل ببعض المعلولات ؛ لأنـــها مُناسبات بعد الوقوع ، فلا يجب اطرادُها .

٣ ـــ قوله (مجرى التخفيف) أي فيجوز تَرْكُ المعلول مع وجود علته .

٤ ـــ عبارة ابن جني هي : " ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنًا ، وإن كان على غير قياس ، ومستثقلاً ... " .

٥ ـــ المقصـــود بتصحيح فاء ميزان وميعاد إبقاء الواو بغير إعلال . قال ابن جـــني : " ألا تـــراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك ، فقلت : مِوْزَان ومِوْعَاد ... " .

٦ ـــ المقصود : وليست عللُ المتكلمين كعلل النحويين ؛ فإن الثانية تتخلف بخـــلاف الأولى ، فإنَّها لملازمتها لمعلولِها وجودًا وعدمًا ، لا قُدْرَةَ على غير العمل بمقتضاها بوجه من الوجوه .

فـــإذنْ عللُ النحويين متأخِّرة عن علل المتكلمين ، متقدِّمةٌ عللَ المتفقهين .

إذا عرفتَ ذلك فاعلم أن عِلَلَ النحويين ضَرْبَانِ :

واجـــبٌ لا بُدَّ منه ؛ لأن النفس لا تطيقُ في معناه غيرَه . وهذا لاحِقٌ بعلل المتكلمين .

والآخـــر : ما يمكن تَحمُّلُه ، لكن على استكراه . وهذا لاحِقٌ بعلل الفقهاء .

فـــالأولُ : مـــا لا بُـــدَّ للطبع منه ؛ كقلب الألف واوًا للضمَّة قبلَها (١)، وياءً للكسرة قبلَها (٢)، ومَنْع الابتداء بالساكن ، والجمع بـــين الألفين المدَّتين ؛ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا ، فلو التقتْ ألفان مَدَّتان لَوقعت الثانيةُ بعد ساكن .

والـــثاني : ما يمكن النطقُ به على مشقَّة ؛ كقلب الواو ياءً بعد الكسرة ؛ إذ يمكن أن تقول في عَصَافِير: عَصَافِوْر ،ولكن يُكْرَهُ (٣).

---

١ ـــ تُقلَـــب الألف واوًا كما في (فَاعَلَ) ، إذا بَنَيْتَه للمجهول ، فتقول : فُوعِلَ ، نحو : رَاجَعَ ورُوجِعَ .

٢ ـــ تُقلَـــب الألف ياءً إذا وقعت بعد كسرة ، ومثَّلوه بـــ (قِيتَال) مصدر (قَاتَلَ) ، فأبدلوا الألف ياءً .

٣ ـــ عصافير : جمع عصفور ، وهو الطائر المعروف ، وقُلبت الواو في الجمع ياءً ؛ لوقوعها إثر كسرة . ولو قلتَ : عصافور ، بكسر الفاء ، وإبقاء الواو على حالِها لأمكنَ ذلك ، لكنه في غاية الثقل والمشقة والكراهية .

قلتُ : ومن الأول (١) : تقدير الحركات في المقصور .

ومن الثاني (٢) : تقدير الضمة والكسرة في المنقوص .

وقال في موضع آخر (٣) :

" اعلم أن أصحابنا انتزعوا العللَ من كُتُب محمد بن الحسن(٤) ، وجَمَعُوها منها بالملاطفة والرِّفْقِ " .

* * *

---

١ ـــ (ومن الأول) أي الحكم الواجب تقديرُ الحركات كلها في المقصور ؛ كالفتى والعصا ، فإن الألف ، مع بقائها على حالِها ، لا تقبل الحركة أصلاً. وقد تَظَرَّفَ زين العابدين محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري الحلب المعروف بابن الرعَّاد (ت ٧٠٠ هـ) ؛ حيث قال يخاطب ابن النحاس ، ويتشوَّق إليه :

سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى البَهَاءِ وصِفْ لَهُ ... شَوْقِي إليه ، وأنني مَمْلُوكُهُ

أبدًا يُحَرِّكُني إليه تَشَوُّقِي ... جِسْمِي به مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ

ولقد نَحِلْتُ لِبُعْدِه فكأنني ... أَلِفٌ ، وليس بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

٢ ـــ (ومـــن الثاني) أي الجائز ، وهو تقدير الضمة والكسرة في المنقوص ؛ فإن الضمة والكسرة لو أُظْهِرَا لأمكنَ ذلك ، إلا أنه ثقيل .

٣ ـــ الخصائص : ١ / ١٦٣ .

٤ ـــ هـــو صـــاحب الإمام أبي حنيفة ، وصاحب الكتب النادرة في الفقه ؛ مـــنها الجامع الكبير ، والجامع الصغير . وهو ابن خالة الفراء . ويُروَى عن الإمـــام الشافعي أنه قال : ما رأيتُ سَمِينًا ذكيًّا إلا محمد بن الحسن . مات بالـــريّ سنة تسع وثمانين ومائة في اليوم الذي مات فيه الكسائي النحوي ، فقال الرشيد : دفنَّا الفقه والعربية في الريّ ، في يوم واحد .

[المسألة] الرابعة

[إثبات الحكم في محل النص]

قال ابن الأنباري [١] :

" اختلفوا في إثبات الحكم في محل النصّ [٢] : بماذا ثَبَتَ بالنص أم بالعلة ؟

فقال الأكثرون : بالعلة لا بالنص [٣] ؛ لأنه لو كان ثابتًا به ، لا بِها [٤] ، لأدَّى إلى إبطال الإلحاق [٥] ، وسَدِّ باب القياس ؛ لأن القياس حَمْلُ فَرْعٍ على أصل بعلة جامعة ، فإذا فُقِدَت العلةُ الجامعةُ بَطَلَ القياسُ ، وكان الفرعُ مُقتَبَسًا من غير أصل ، وذلك مُحَالٌ [٦]؛ ألا ترى أنَّا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا) بالنصّ ، لا بالعلة ، لَبَطَلَ الإلحاقُ بالفاعل والمفعول ، والقياس عليهما ، وذلك لا يَجوز .

---

١ ــ لُمَع الأدلة : ص ١٢١ ــ ١٢٢ .

٢ ــ (في محل النص) أي من الكتاب أو الحديث أو كلام العرب ؛ وذلك كرفع لفظ الجلالة في (قال الله) ، بماذا ثَبَتَ ؟

٣ ــ بالعلة التي هي الفاعلية كما في المثال السابق ، بالنصّ من المتكلم به .

٤ ــ في لُمَع الأدلة : " لأنه لو كان ثابتًا بالنص لا بالعلة لأدى ... " .

٥ ــ الإلحاق : القياس ؛ لأنه إلحاق شيء بشيء في حُكْم ، كما مَرَّ .

٦ ــ (مُقتَبَسًا) بصيغة اسم المفعول ؛ أي مأخوذًا (من غير أصل) لفَقْد القياس بفَقْد علّته (وذلك مُحال) لفقد الماهية عند فقد جزء من أجزائها .

زيــدٌ عَمْرًا) بالنصّ ، لا بالعلة ، لَبَطَلَ الإلحاقُ بالفاعل والمفعول ، والقياس عليهما ، وذلك لا يَجوز .

وقــال بعضُهم : يثبت [1] في مَحلّ النص بالنص [2] ، وفيما عــداه [3] بالعلة ؛ وذلك نحو النصوص المنقولة [4] عن العرب ، المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية .

واستَدَلَّ لذلك بأن النص مقطوعٌ به [5] ، والعلة مظنونة [6] ، وإحالة الحكم على المقطوع به أوْلَى من إحالته على المظنون [7] .

ولا يجــوز أن يكون الحكمُ ثابتًا بالنص والعلة معًا ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكــون الحكــمُ مقطوعًا به مظنونًا ، وكونُ الشيء الواحد مقطوعًا به مظنونًا في حال واحدة مُحَالٌ [8] .

---

١ ــ مضارع ثَبَتَ ، وفاعله الحكم المقدَّر .

٢ ــ (بالنص) لأنه أصل غير مفتقر لِمَا بُنِيَ عليه كلامُه .

٣ ــ أي وفيما عداه من الكلام المولَّد الذي لا يكون المتكلم به أهلاً للنص .

٤ ــ في (لُمَع الأدلة) : المقبولة ، بدلاً من المنقولة .

٥ ــ فاعل (استدل) ضمير مستتر يعود على البعض . والنص مقطوع به ؛ لثبوته عن قائله .

٦ ــ العلة مظنونة ؛ إذ ربما يكون فرق بين الأصل والفرع .

٧ ــ (علــى المقطوع به) هو النصّ ، و (المظنون) هو القياس المبنيّ على العلة الجامعة .

٨ ــ مُحَال لِمَا بين القطع والظن من التضاد .

وأُجيبَ عن هذا الاستدلال بأن الحكم إنما يثبت بطريقٍ مقطوعٍ بـــه ، وهـــو النص ، ولكن العلة هي التي دَعَتْ إلى إثبات الحكم ، فـــنحن نقطـــع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن العلة هي التي دَعَت الواضعَ إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ؛ بل هما متغايران [1] ، فلا منافاة " . انتهى كلام ابن الأنباري .

* * *

١ ـــ (متغايـــران) أي فـــالأول باعتبار المثال الوارد ، والثاني باعتبار العلة الجامعة .

[المسألة] الخامسة

[العلة البسيطة والمركبة]

العلة قد تكون بسيطة ، وهي التي يقع التعليلُ بِها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال [١]، والجوار [٢]، والمشابَهة [٣]، ونحو ذلك .

وقــد تكون مُركَّبة من عدة أوصاف ؛ اثنين فصاعدًا ؛ كتعليل قَلْــب (ميزان) بوقوع الياء [٤] ساكنة بعد كسرة ، فالعلة ليس مُجرَّد سكونِها ، ولا وقوعها بعد كسرة ؛ بل بمجموع الأمرين [٥]. وذلك كثير جدًّا .

وقــد يُــزَاد في العلة صفة [٦] لِضَرْبٍ من الاحتياط ؛ بحيث لو أُسقِطت لم يَقْدَحْ [٧] فيها ، كما سيأتي في القوادح .

---

١ ــ بالاستثقال : كتقدير الضمة والفتحة في المنقوص .

٢ ــ والجوار : كجَرّ خَرِب لمجاورة جُحْرٍ ، في : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِب .

٣ ــ والمشابَهة : كإعراب المضارع لأجل مشابَهته الاسمَ .

٤ ــ كــذا في النســخ المصــحَّحة ، والأصول المقروءة من (الاقتراح) ، والصواب (الواو) ، لا الياء .

٥ ــ الأمــران هما : الوقوع بعد كسرة ، والسكون ؛ فهي علة مركبة من مجموع الاثنين معًا .

٦ ــ يُزاد في العلة صفة لا يترتبُ عليها حُكْمٌ .

٧ ــ فاعل (يَقدح) سقوطها أو إسقاطها المفهوم من (أُسقطت) . أو هو مبني للمفعول ؛ أي لم يقع قَدْحٌ في العلة بتَرْك شيء مما يتوقف عليه صحتُها.

وقال ابنُ النحَّاس في (التعليقة) :

"عَلَّلَ ابنُ عصفور حَذْفَ التنوين من العَلَم الموصوف بـــ (ابن) مضـــافٍ إلى عَلَـــمٍ بعلـــة مركبة من مجموع أمرين ، وهو : كثرة الاستعمال ، مع التقاء الساكنين .

والـــنحاة لم يعللوه إلا بكثرةِ الاستعمال فقط ؛ بدليل حذفه من (هـــند بنت عاصم) على لغة مَنْ صَرَفَ هندًا ، وإنْ لم يَلْتَقِ هنا ســـاكنان ، وكأنه [1] لَمَّا رأى انتقاضَ العلة ، احتاج إلى قوله : ومـــن العرب مَنْ يَحذف لمجرَّد كثرة الاستعمال ، وهذه العلة [2] الصحيحة المطردة في الجميع ، لا ما علَّل به أوَّلاً " .

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في (المفصَّل) في (الذي) :

" ولاســـتطالتهم إياه بصلته ، مع كثرة الاستعمال ، خففوه من غير وجه ، فقالوا : اللَّذِ ، بحذف الياء ، ثم اللَّذْ ، بحذف الحركة ، ثم حذفـــوه رأسًا ، واجتزءوا بلام التعريف الذي في أوَّله . وكذا فعلوا في (التي) " [3] .

---

١ ـــ أي : وكأن ابن عصفور ... .

٢ ـــ (وهذه العلة) أي البسيطة .

٣ ـــ قـــال الزمخشري في (المفصل ص ١٤٣) : " و (الذي) وُضِع وصلة إلى وصـــف المعارف بالجمل ، وحقُّ الجملة التي يُوصَل بِها أن تكون معلومة للمخاطـــب ، كقـــولك : هـــذا الذي قدم من الحضرة ، لمن بلغه ذلك . ولاستطالتهم إياه بصلته ... " .

وقال ابن النحاس : " إنما التزموا الفَصْلَ بين (أنْ) إذا خُفِّفت ، وبين خبرها إذا كان فعلاً [1] لعلة مركبة من مجموع أمرين، وهما : العِوَضُ من تخفيفها وإيلاؤها ما لم يكن يليها [2] " .

* * *

١ ــ أي فعلاً متصرفًا ؛ فإن كان الفعل الذي يلي (أنْ) غير متصرِّف ، لم يُؤتَ بفاصل، نحو قول الله تبارك وتعالى : (وأنْ لَيْسَ للإنسان إلا ما سَعَى) النجم / ٣٩ ، وقول الله تبارك وتعالى : (وأنْ عَسَى أنْ يكونَ قد اقْتَرَبَ أجلُهم) الأعراف / ١٨٥.

٢ ــ (وإيلاؤها ...) أي إيلاؤها الفعلَ ؛ فإنه كان لا يليها حالَ تشديدها إلا اسمٌ . وقد أشار النحويون إلى أن خبر (أنْ) إذا كان جملة فعلية ؛ فلا بُدَّ أن يكون مفصولاً بما يأتي :

ــ قد : كما في قوله تعالى : (ونَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنا) المائدة / ١١٣

ــ السين ، أو سوف كما في قوله تعالى : (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ منكم مَرْضَى) المزمِّل / ٢٠

ــ أحد حروف النفي الثلاثة : لا ، لن ، لم . قال تعالى : (أيَحْسَبُ أنْ لَنْ يَقْدِرَ عليه أحدٌ) البلد / ٥ . وقال تعالى : (أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أحدٌ) البلد / ٧ .

ــ لو : كما في قوله تعالى : (وأنْ لَوْ استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غَدَقًا) الجن / ١٦

[المسألة] السادسة

[العلة مُوجِبة للحكم في المقيس عليه]

مـــن شرط العلة أن تكون هي الموجِبة للحكم في المقيس عليه ، ومن ثَمَّ خَطَّأ ابنُ مالك البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع مُشَابَهتُه للاسم في حركاته، وسَكَنَاته ، وإبْهَامه [١]، وتخصيصه[٢]؛ فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم [٣] ، وإنما الموجِب له [٤] قبولُه بصيغة واحدة معانيَ مختلفة ، ولا يميِّزها إلا الإعرابُ ؛ تقول : ما أحْسَنْ زيدْ [٥]، فيحتمل النفيَ، والتعجب ، والاستفهام.

فـــإن أردتَ الأول رفعتَ زيدًا [٦] ، أو الثاني نصبتَه [٧] ، أو الثالث جَرَرْتَه [٨] .

---

١ ــ إبـــهامه : لأنه محتمل للحال والاستقبال .

٢ ــ وتخصيصه يكون بأحد الزمانين بقرينة أو تنصيص .

٣ ــ (ليســـت ...) وشرط القياس كون العلة موجبةً للحكم في المقيس عليه .

٤ ــ أي : إنما الموجب لإعراب الاسم .... .

٥ ــ بالوقـــف علـــى كل من أحسن ، وزيد ؛ لأن الاحتمال إنما يكون مع الوقف ، فإذا تَحَرَّكَ ظَهَرَ المعنى بظهور الإعراب ؛ لأنه مُوضِّح للمراد .

٦ ــ تقول مع الأول ، وهو النفي : ما أحْسَنَ زيدٌ .

٧ ــ تقول مع الثاني ، وهو التعجب : ما أحْسَنَ زيدًا .

٨ ــ تقول مع الثالث ، وهو الاستفهام : ما أحْسَنُ زيدٍ .

فلا بُدَّ أن تكون هذه العلة [1] هي الموجِبة لإعراب المضارع ؛ فإنــك تقول : لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَب اللبنَ ، فيحتمل النهي عن كــل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط ، والثاني مستأنف ، ولا يبيِّن ذلك إلا الإعرابُ ؛ بأن تَجْزِمَ الثاني أيضًا إن أردتَ الأول [2]،وتنصبه إن أردتَ الثانيَ [3]، وترفعه إن أردتَ الثالث [4].

* * *

١ ــ المقصود بتلك العلة المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب .

٢ ــ إن أردت الأول ، وهو النهي عن كل منهما على انفراده ، تقول : لا تأكــلِ السمك وتشربِ اللبن ، فتجزم (تشرب) كما جزمت الأول ؛ لأنه معطوف عليه ، وقُصِدَ تشريكُه معه في الحكم والإعراب .

٣ ــ إن أردت الــثاني ، وهــو النهي عن الجمع بينهما ، تقول : لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ ، فتنصب (تشرب) بـــ (أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو في جواب النهي .

٤ ــ إن أردت النهــي عن الأول فقط ، والثاني مستأنف ، تقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ ، فترفع (تشرب) على الاستئناف .

[المسألة] السابعة

[التعليل بالعلة القاصرة]

قال ابن الأنباري [١] :

" اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة [٢] ، فجوَّزها قومٌ ، ولم يَشترطوا التعدية [٣] في صحتها ؛ وذلك كالعلة في قولهم : ما جَاءتْ حاجَتَك [٤] ؟ وعَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا [٥] .

---

١ ــ نقل السيوطي المعنى من (لُمَع الأدلة ، الفصل السابع عشر ، ص ١١٢ ــ ١١٥) مُختصَرًا .

٢ ــ العلة القاصرة : هي التي لا تتجاوز مَحلّ النص لغيره ؛ لكونها مَحلّ الحكم ، أو جُزْأه ، أو وصفه الخاص به .

٣ ــ (التعدية ...) المجاوزة لَها عن معلولِها ؛ لحصول المقصود من ذلك التعليل .

٤ ــ أول مَنْ قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس ، رضي الله عنهما ، حين جاء إليهم رسولاً من الإمام علي ، كرَّم الله وجهه ، و (جاء) في هذا التركيب بمعنى صَارَ ، و (حاجتك) يُروَى بالرفع ؛ فـ (ما) استفهامية في محل نصب على أنها خبر قُدِّمَ لأجل الاستفهام ، والتقدير : أيةُ حاجة صارتْ حاجتُك . ويُروَى بالنصب على أنها خبر (جاءت) ، واسمها ضمير (ما) ، وصَحَّ تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة ، مثل : مَنْ كانت أمك ؟

٥ ــ الغُوَيْر : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بُؤس ، وهو الشدة . والمعنى : لعل الشرَّ يأتيكم من قِبَلِ الغار . وهو مَثَل يُضرَب للمهتم بالأمر ، أو هو مثل لكل شيء يُخَاف أن يأتي منه شَرٌّ .

فإن (جَاءَتْ) و (عَسَى) أُجْرِيَا مُجْرَى (صَارَ) [١] ، فجُعِلَ لَهُمَا اسمٌ مرفوع ، وخبرٌ منصوب . ولا يجوز أن يَجْرِيَا [٢] مَجْرَى (صــار) في غير هذين الموضعين ، فلا يُقَال : ما جَاءَتْ حَالَتَكَ ؛ أي صَارَتْ ، ولا : جاء زيدٌ قائمًا ؛ أي صار زيدٌ قائمًا .

وكذلك لا يُقَال : عَسَى الغُوَيْرُ أَنْعُمًا ، ولا : عَسَى زيدٌ قائمًا ؛ بإجراء (عَسَى) مُجْرَى (صَارَ) .

واستَدَلَّ على صحتها [٣] بأنّها سَاوَت العلةَ المتعديةَ في الإخالة والمناسبة [٤]، وزَادَت عليها بظاهر النقل[٥]؛ فإن لم يَكُنْ ذلك [٦] عَلَمًا [٧] للصحة ، فلا أقلَّ من أن لا يكونَ عَلَمًا على الفساد .

---

١ ـــ (مُجْرَى صار) الذي هو فعل ناقص ، مُلحَق بباب (كان) . وهذا الإجــــراء خاصٌ بِهذين اللفظين ، في هذين التركيبين ، فلا يجوز استعمالُه في غيرهما .

٢ ـــ يصح بناء (يجريا) للفاعل والمفعول .

٣ ـــ أي : واستَدَلَّ ابنُ الأنباري على صحة العلة القاصرة .

٤ ـــ الإخالة : هي المناسبة ، فعطفُها عليها تفسيري .

٥ ـــ (بظاهر النقل ...) أي فيما هي خاصة به ، وقاصرة عليه . والأصحُّ عند الأصوليين جوازُ التعليل بِها ؛ قالوا : من فوائدها معرفةُ المناسبة ، وتقويةُ النص .

٦ ـــ الإشارة بـــ (ذلك) إلى التعليل .

٧ ـــ عَلَمًا : بمعنى علامة .

وقـــال قومٌ : إنَّها علةٌ باطلةٌ ؛ لأن العلة إنما تُرَادُ [1] للتعدية ، وهـــذه العلة لا تعدية فيها ، وإذا لم تكن متعديةً ، فلا فائدة لَها ؛ لأنَّها لا فرعَ لَها ، فالحكمُ فيها ثابتٌ بالنصّ [2] ، لا بِها .

وأجـــيب : بأنَّــا لا نسلِّم أنَّها إنما تُرَاد للتعدية ؛ فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها ، لا لتعديتها [3] .

ولا نسلِّم أيضًا : عَدَم فائدتِها ؛ فإنَّها تفيد الفرقَ بين المنصوص الذي يُعرَف معناه [4] ، والذي لا يُعرَف معناه [5] .

وتفـــيد [6] أنه مُمتنعٌ رَدُّ غير المنصوص عليه ، وتفيد أيضًا أن الحكم ثَبتَ في المنصوص عليه بِهذه العلة [7] " .

انتهى كلام ابن الأنباري .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) [8] :

---

١ ـــ تُراد : بالراء المهملة ، من الإرادة ؛ أي تُقصَد ويُجَاء بِها لتعدية حكم الأصل إلى الفرع .

٢ ـــ أي : فيكون ذكرُها حينئذ عبثًا .

٣ ـــ (لا لتعديتها) أي : وإن كانت التعدية لازمة لـــها غالبًا .

٤ ـــ المنصـــوص الذي يُعرَف معناه : هو الذي يُعبَّر عنه بمعقول المعنى ، فإذا وُجد ذلك المعنى ، وكان متعديًا في غير المنصوص ، حُمل عليه .

٥ ـــ والذي لا يُعرَف معناه هو الذي يُقَال له : السماعي ؛ فلا يُقَاس عليه .

٦ ـــ أي : وتفيد العلةُ ... .

٧ ـــ (أن الحكم ثبت) أي : بالقياس .

٨ ـــ شرح التسهيل : ١ / ١٢٤ .

" عَلَّلوا سكونَ آخر الفعل المسنَد إلى التاء ونَحوِه بقولِهم : لئلاَّ تتوالى أربعُ حركات فيما هو ككلمة واحدة [١] ، وهذه العلة ضعيفة ؛ لأنَّها قاصرة [٢] ؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح ، وبعض الخماسي كـ (انْطَلَقَ) [٣] ، و (انْكَسَرَ) ، والكثيرُ لا يتوالى فيه ذلك ، والسكون عام في الجميع " . انتهى

فمَنَعَ العلةَ القاصرة .

* * *

١ ـــ (ككلمة واحدة ...) الفعل والفاعل بمَنْزِلة كلمة واحدة ، ولا سيما إذا كان ضميرًا ، فهو أشدُّ التزامًا ولصوقًا بفعله ، لا ينفصل إلا لضرورة ، ولذا قالوا : إن الفاعل كالجزء من فعله .

٢ ـــ قاصرة : لا تَعمُّ جميع أفراد الماضي المسند ، لِمَا ذُكِرَ .

٣ ـــ إذا بقي الفعل (انطلق) على حركاته لزم اجتماع أربع حركات .

[المسألة] الثامنة

[التعليل بعلتين]

قال في (الخصائص) [١] :

" يَجـوز التعليلُ بعلتين [٢] ، ومن أمثلة ذلك قولُك : هؤلاء مُسْـلِمِيَّ ؛ فإن الأصل : مُسْلِمُوْيَ ، فقُلبت الواو ياءً لأمرين ، كُلٌّ منهما مُوجِبٌ للقلب :

أحدهما : اجتماع الواو والياء ، وسَبْقُ الأولى منهما بالسكون .

والآخر : ياء المتكلم أبدًا يُكسَر الحرف الذي قبلها .

فوَجَبَ قلبُ الواو ياء ، وإدغامها ؛ ليمكن كَسْرُ ما تليه [٣] ".

" ومـن ذلك قولُهم : سِيٌّ في (لا سِيَّمَا) أصلُه سِوْيٌ ؛ قَلَبْتَ الواوَ ياء ، إن شئتَ ؛ لأنَّها ساكنة ، غير مُدغمة بعد كسرة ، وإن شئتَ ؛ لأنَّها ساكنة قبل ياء .

---

١ ـ الخصائص (باب في حكم المعلول بعلتين) : ١ / ١٧٤ ـ ١٨٠ .

٢ ـ يجوز التعليل بعلتين ؛ لأن المعاني لا تتزاحم ، والعلل موضِّحة ومعرِّفة ، لا مؤثِّرة ؛ لأنـها بعد الوقوع .

٣ ـ قـال ابن جني : " ... هؤلاء مُسْلِمِيَّ . فقياسُ هذا على قولك : ... مُسْـلِموك أن يكـون أصله ... مُسْلِمُويَّ ؛ فقُلبت الواو ياء لأمرين ، كل منهما مـوجِب للقلب ، غير مُحتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه ، أحدهما : اجتماع الواو والياء ، وسَبْق الأولى منهما بالسكون ، والآخر : أن ياء المتكلم أبدًا تَكْسِرُ الحرفَ الذي قبلها إذا كان صحيحًا ... " .

فهاتـــان علـــتان [١] ، إحداهما : كعلة قلب (ميزان) [٢] ، والأخرى : كعلة طَيّ ، ولَيّ ، مَصْدَرَيْ : طَوَيْتُ ، ولَوَيْتُ [٢] ، وكل منهما مؤثرة " .

وقال في موضع آخر [٣] :

" قـــد يَكْثُرُ الشيء ، فيُسأل عن علته ؛ كرَفْع الفاعل ، ونَصْب المفعـــول ، فيذهب قومٌ إلى شيء ، وآخرون إلى غيره ، فيجب إذنْ تأمُّـــل القَوْلَـــيْنِ ، واعتقادُ أقواهما ، ورَفْضُ الآخر . فإن تَسَاوَيَا في القـــوَّة ، لم ينكر اعتقادهما جميعًا ؛ فقد يكون الحكمُ الواحدُ معلولاً بعلتين " . انتهى

وقال ابن الأنباري [٤] :

" اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا :

---

١ ـــ فهاتان علتان لقلب واو (سِوْيٌ) .

٢ ـــ هـــو علـــى حَذْف مضاف ؛ أي قلب واو (ميزان) . قيل : الأولى مِوْزَان ؛ أي بالواو .

٢ ـــ (كعلـــة طَيّ ...) أي كعلة قلب واو طَيّ ولَيّ ، وهما ، كما قال ، مصـــدران لـــ (طَوَيْتُ الشيء طَيًّا) إذا لَفَفْتَه ، خلاف النشر ، و (لَوَيْتُ الشـــيء لَيًّا) إذا فَتَلْتَه وثَنَيْتَه ، وأصلُهما : طَوْيٌ ولَوْيٌ ؛ لأن عينهما واو ، وقُلبتْ ، لِمَا قرَّره المصنِّفُ .

٣ ـــ الخصائص : ١ / ١٠٠ ـــ ١٠١ .

٤ ـــ لُمَع الأدلة : الفصل التاسع عشر ، في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا ص ١١٧ ـــ ١٢١ . وقد اختصر السيوطي الفصل ، وتصرَّف فيه .

فذهب قومٌ إلى أنه لا يَجوز؛ لأن هذه العلة مُشبَّهة بالعلة العقلية، والعلةُ العقليةُ لا يثبتُ الحكمُ معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مُشبَّهًا بِها .

وذهب قومٌ إلى الجواز (1) ؛ وذلك مثل أن يُدَلَّ على كَوْن الفاعل يُنَزَّلُ مَنْزِلة الجزء من الفعل (2) بعللٍ :

كَوْنه يُسكِّن لام الفعل في نحو : ضَرَبْتُ (3) .

ويَمتنعُ العطفُ عليه إذا كان ضميرًا متصلاً (4) .

ووقوعُ الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة (5) .

واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعلُ مؤنثًا .

---

1 ـ ذهب قوم إلى الجواز بناء على أن هذه العلل الاعتبارية مُعرِّفة مُوضِّحة موضوعة بعد الوقوع .

2 ـ يُنَزَّل الفاعل مَنْزِلة الجزء من الفعل ؛ لذلك وَجَبَ تسكينُ آخره عند اتصال ضمير الرفع المتحرِّك به ؛ دفعًا لتوالي أربع حركات ، كما مَرَّ بنا .

3 ـ يدخل في (ضَرَبْتُ) كل ضمير متصل مرفوع متحرك .

4 ـ يَمتنع العطفُ على الفاعل إذا كان ضميرًا متصلاً قبل توكيده ، أمَّا إذا أُكِّد فلا يَمتنع العطف عليه ، كما في قوله تعالى : (اسْكُنْ أنتَ وزَوْجُكَ الجنةَ) البقرة / 35 . وكذلك لا يَمتنع العطف على الفاعل إذا فُصِل بينه وبين معطوفه بفاصل ، كما في قوله تعالى : (جناتُ عَدْنٍ يَدخلونَها ومَنْ صَلَحَ من آبائهم) الرعد / 23 ، ومَنْ : اسم معطوف على واو الجماعة في يدخلون ، وصَحَّ العطف ؛ للفصل بالمفعول به (ها) في (يدخلونَها) .

5 ـ وقوع الإعراب ، وهو النون ، بعد الفاعل ، في الأفعال الخمسة .

وقولُهم في النسب إلى كُنْتُ : كُنْتِيّ [١] .

وقولُهم (حَبَّذَا) بالتركيب [٢] .

ولا أُحَبِّذُهُ ؛ أي : لا أقولُ له : حَبَّذَا [٣] .

وقولُهم في فَحَصْتُ : فَحَصْطُ [٤] ، بالإبدال طاء [٥] ؛ لتُجَانِسَ الصادَ في الإطباق ، وهذا الإبدالُ يكون في كلمة ، لا كلمتين .

---

١ ــ قوله (إلى كُنْتُ) أي إلى هذا اللفظ المركب من فعل ، وهو (كان) التامة ، وفاعل ، ولو لم يعتبروا أنه جزء من الفعل ، لاقتصروا فيه على النسب لصدره فقط ، فلمَّا نسبوا لمجموعهما ، دَلَّ على أنهم جعلوهما كالشيء الواحد . و (الكُنْتِيّ) الكثر المفاخرة بما مضى وانقضى ، فلا يزال يقول : كنتُ أفعلُ ، ونَحْوَه ، وقد قال الشاعر :

فأصبَحْتُ كُنْتِيًّا ، وأصبحتُ عَاجِنًا ... وشَرُّ خِصَالِ الْمَرءِ كُنْتُ وعَاجِنُ

والعاجن : الْمُسِنُّ الكبير الذي لا يفعل شيئًا إلا إذا اعتمد على يديه ، كما يعتمد عليهما العاجن حالة عَجْنه .

٢ ــ (حبَّذا) بالتركيب والتزام الإفراد والتذكير . وأصل (حَبَّ) من حبَّذا : حَبُبَ ؛ أي صار حبيبًا ، فأدغم كغيره ، وأُلزِمَ منع التصرف ، وإيلاء (ذا) فاعلاً في إفراد وتذكير وغيرهما

٣ ــ لَمَّا ركَّبوا (حبَّذا) ، وجعلوها وفاعِلَها كاللفظ الواحد بَنَوْا منها فعلاً مستقلاً ، فقالوا : حبَّذه ؛ أي قال له : حبَّذا ، ولا أحبِّذه ؛ أي : لا أقول له ذلك .

٤ ــ (فَحَصْطُ) منَ الفَحْص ، وهو البحث عن الشيء والتنقير عنه .

٥ ــ أي : بإبدال تاء الفاعل في (فَحَصْتُ) طاءً .

فهذه ثَمَان علل [١].

واستُدلَّ على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست مُوجِبة [٢] ؛ وإنما هي أمارة [٣] ودلالة على الحكم ، فكما يَجوز أن يُستدَل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ؛ فكذلك يَجوز أن يُستدَل عليه بأنواع من العلل .

وأُجِيبَ : بأنه إن كان المعنى أنَّها ليست مُوجِبة كالعلل العقلية ، كالتحرُّك لا يُعلَّل إلا بالحركة [٤] ، والعالِمية لا تُعلَّل إلا بالعلم ،

١ ــ فهذه ثمان علل عُلِّل بها شيء واحد ، وهو كونُ الفعل يُنَزَّل مَنْزِلة الجزء من الفعل ، فدَلَّ على جواز تعدد العلل للمعلول الواحد في العربية . وهناك علتان ذكرهما ابن الأنباري ، ولم يذكرهما السيوطي ، وهما :

الأولى : أنَّهم قالوا : زيدٌ ــ ظننتُ ــ قائم ، فألغوا ظَننتُ ، والإلغاء إنما يكون في المفردات لا في الجمل ، فلو لم يُنَزِّلوا الفاعل والمفعول بِمَنْزِلة كلمة واحدة ، وإلا لَما جاز الإلغاء .

الثانية : قولُهم للواحد (قِفَا) على التثنية ؛ لأن المعنى : قِفْ قِفْ . قال الله تعالى : (أَلْقِيَا في جَهَنَّمَ) ق / ٢٤ ، فثنّى ، وإن كان الخطاب لِمَلَك واحد ، وهو (مالِك) خازن النار ؛ لأن المراد به : أَلْقِ أَلْقِ . فلو لم يَتَنَزَّل الفعل والفاعل بِمَنْزِلة الكلمة الواحدة ، وإلا لَما جازت التثنية .

٢ ــ (ليست موجبة ...) لتأخرها عن الحكم تارة لاعتبار النحاة لَها .

٣ ــ أمارة : كعلامة وزنًا ومعنى ؛ فأمَّا الإمارة : فهي الولاية والسلطان .

٤ ــ (إلا بالحركة) فإنَّها الموجِبة له ؛ فإذا فُقِدَتْ فُقِدَ .

فمُسَـــلَّمٌ [1] ؛ وإن كان المعنى أنّها غيرُ مؤثّرة بعد الوضع [2] على الإطـــلاق [3] فمَمـــنوعٌ ؛ فإنَّها بعد الوضع بِمَنْزِلة العلل العقلية ، فينبغي أن تَجرِي مَجرَاها " . انتهى

*   *   *

١ ــ (فمُسَلَّم) أي عدم إيجابها .

٢ ــ (بعد الوضع) أي لئلا يلزم تحصيل الحاصل .

٣ ــ (على الإطلاق) أي الشامل للإيجاب وغيره .

[المسألة] التاسعة

[تعليل حكمين بعلة واحدة]

يَجوز تعليل حُكْمَيْنِ بعلة واحدة . قال في (الخصائص) [1] :

" سَــوَاء لم يَتَضادًا ، أم تَضَادًا ؛ كقولِهم : مررتُ بزيدٍ ، فإنه يُستدَل به على أن الجارّ معدودٌ من جملة الفعل ، ووجهُ الدلالة منه أن الباء فيه معاقبةٌ لِهمزة النقل في نحو : أَمْرَرْتُ زيدًا ،فكما أن همزة (أفْعَلَ) موضوعة فيه [2]، كائنة من جملته ، فكذلك ما عَاقَبَها من حروف الجر ، ينبغي أن يُعَدَّ من جملته ؛ لِمُعاقبته ما هو من جملته .

ويُســتدَل به أيضًا على ضدّ ذلك ، وهو أن الجارّ جَارٍ مَجْرَى بعــض ما جَرَّه ؛ بدليل أنه لا يُفصَل بينهما [3] ، فهذان تقديران مختلفان [4] ، مقبولان في القياس ، مُتَلَقّيان بالبِشْرِ والإيناس [5] " .

وقــال في موضــع آخر : " باب في أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضدّه على وجه :

---

١ ـــ الخصائص : ١ / ١٠٦ و٣٤١ .

٢ ـــ (موضـــوعة فيه) أي مجعولة حرفًا من حروف بنية الفعل . وورد في (الخصائص) : مَصوغة فيه ، بدلاً من : موضوعة فيه .

٣ ـــ أي : لا يُفصَل بين الجار والمجرور كما هو شأن الكلمة .

٤ ـــ التقدير الأول : كونه مقدَّرًا بجزء الفعل ، والثاني : كجزء المجرور .

٥ ـــ البِشْــر : هـــو طلاقة الوجه وانشراحه وبَسْطه ، والإيناس : كعطف التفسير على (البشر) ، وهو خلاف الاستيحاش .

" هـــذا بابٌ ظاهرُه التدافعُ [١] ، وهو ، مع استغرابه ، صحيحٌ واقعٌ ؛ وذلك كقولِهم : القَوَد [٢] والحَوَكَة [٣] ؛ فإن القاعدة [٤] في مثله الإعلالُ بقلب الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، لكنهم شـــبَّهوا حركة العين التابعة لَها بحرف اللين [٥] التابع لَها ، فكأن فَعَلاً فَعَالٌ [٦] ، فكما صَحَّ نَحْوُ : جَوَاب وهُيَام [٧] ، صَحَّ باب

---

١ ــ التدافع : هو كالتعارض وزنًا ومعنى ؛ أي المنافاة والمعارضة ، كأن كل واحـــد يَدْفَـــع صاحبَه ويعارضه ، ولا مدافعة في الحقيقة ؛ لاختلاف ذلك باختلاف الاعتبار والجهة ؛ ولذلك صرَّح بصحته ووقوعه .

٢ ــ القَـــوَدُ : القِصَاص ، وإذهاب الدم في الدم ، يُقَال : أَقَادَ الأميرُ القاتلَ بالقتيل ؛ أي قَتَلَه به .

٣ ــ في بعض نُسخ (الاقتراح) : " كقولِهم : القَوَد بالحركة ". والصواب ما أثبتناه كما في (الخصائص : ٣ / ٥١) .

٤ ــ أي القاعـــدة مـــن كـــل ما هو ثلاثي معتل العين ، وهو المعروف في الاصطلاح بالأجوف .

٥ ــ يقصد بحرف اللين الألفَ .

٦ ــ فَعَلاً : اسم (كأن) وفَعَالٌ : خبرها ؛ أي صيَّروا حركة فَعَلٍ المقصور كالـــف فَعَالٍ كـــ (سَحَاب) فمنعوه من الإعلال ، فحملوا نحو : القَوَد ، على الجَوَاب والصَّوَاب وأضرابهما ؛ ولذلك قال (فكما صحَّ ...) .

٧ ــ صَـــحَّ واو جَـــوَاب ، وياء هُيَام ؛ فإنهما لوجود حرف اللين بعدهما ، وهو الألفُ ، لم يُعَلاَّ .

(القَـوَد ، والغَيَب) [1] ونحوه [2] ، فأنت ترى حركة العين التي هي سببُ الإعلال ، صارت على وجه آخر [3] سَبَبَ التصحيحِ ، وهذا مذهبٌ غريبُ المأخذ " . انتهى

* * *

---

١ ـ (بـاب القَوَد) هو كل واوي العين مُحَرّكُها ، و (باب الغَيَب) هو كل يائي العين مُحرّكها ، والغَيَب : جمع غائب .

٢ ـ ونَحْـوه : أي مِمَّا جاء غيرَ مُعَلّ في كلامهم ؛ لتَنْزيل الحركة فيه مَنْزِلة حرف اللين .

٣ ـ أي : على وجه آخر ، هو تَنْزِيلُها مَنْزِلة حرف اللين . كما مَرَّ .

[المسألة] العاشرة

في دَوْرِ العلة [1]

قال في (الخصائص) :

" هـــو نوعٌ ظريف . ذهب المبرِّد في وجوب إسكان لام نحو : (ضَـــرَبْتُ) إلى أنـــه لحركة ما بعده من الضمير ؛ لئلا يتوالى أربعُ حركاتٍ .

وذهب أيضًا في حركة الضمير من ذلك [2] إلى أنَّها لسكون ما قبله [3] ، فاعتَلَّ لِهذا بِهذا ، ثم دار فاعتَلَّ لِهذا بِهذا [4] .

---

١ ـــ عنوان الباب في (الخصائص ١ / ١٨٣) : (باب في دَوْر الاعتلال) ويـــريد ابن جني بدَوْر الاعتلال : أن يُعَلَّل الشيء بعلة مُعلَّلة بذلك الشيء . والـــدَّوْر بين شيئين : توقُّف كل منهما على الآخر ، وهذا من مصطلحات المتكلمين ، ولَهم فيه تقاسيمُ وبحوث . وذهب ابن علان وابن الطيب الفاسي إلى أن الدَّور في هذا المقام هو الدَّوَرانُ ، وهو غير صحيح ؛ لأن الدوران هو حـــدوث الحكـــم بحدوث العلة ، وانعدامها بعدمها ؛ كما في حُرمة النبيذ ، تدور مع الإسكار وجودًا وعدمًا ، والدوران من مسالك العلة ، والدَّوْرُ أدنى إلى أن يكون من قوادحها . من تعليقات الشيخ محمد على النجار .

٢ ـــ أي نحو : ضَرَبْتُ

٣ ـــ أي : فلو سُكِن الضمير أيضًا لتوالى الساكنان على غير حدِّهما .

٤ ـــ لِهـــذا : هو سكون آخر الماضي ، وبِهذا : بدفع توالي أربع حركات ، ثم دار فاعتل لِهذا : وهو سكون آخر الماضي .

قـــال [١] : " وهو نظير ما أجازه سيبويه في جَرِّ (الوَجْه) من قولك : الحَسَنُ الوجهِ ، وأنه جعله تشبيهًا بـــ (الضارب الرجلِ) ، مع أنه جَرَّ (الرجل) تشبيهًا بـــ (الحسن الوجهِ) " .

قـــال : " إلا أن مسألة سيبويه أقوى [٢] من مسألة المبرِّد ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه [٣]، وإذا لم يكن كذلك [٤] ، كان من أن يكون علةَ علتِه أبعدَ " .

* * *

---

١ ـــ أي : قال ابن جني ، وكذلك النص الذي يليه .

٢ ـــ مســـألة سيبويه أقوى ؛ لاختلاف العلة لكل من النصب والجر ، ولا كذلك في مسألة المبرد .

٣ ـــ (لا يكون ...) وذلك لازمٌ لقول المبرد .

٤ ـــ (من أن يكون) متعلق بـــ (أبعد) الذي بعده .

[المسألة] الحادية عشرة

في تعارض العلل

قال في (الخصائص) [1] : " هو ضَرْبان :

أحدهما : حُكْمٌ واحدٌ يتجاذبه علتان فأكثرُ .

والآخر : حُكْمَان في شيء واحد مُختلِفان ، دَعَتْ إليهما علتان مُختلِفتان .

فالأولُ : ذُكِرَ في التعليل بعلتين [2].

والثاني : كإعمال أهل الحجاز (ما) ، وإهمال بني تميم لَها .

فالأولـــون لَمَّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ (ليس) علـــيهما ، ونافـــية للحال نَفْيَها إياها ، أجْرَوْهَا في الرفع والنصب مُجْرَاها .

والآخرون لَمَّا رأواها حرفًا داخلاً بمعناه [3] على الجملة المستقلة بنفسها [4] ، ومباشِرة لكل واحد من جُزأيْهَا [5] أجروها مُجْرَى

---

١ ــ الخصائص : ١ / ١٦٦ ــ ١٦٨ . وقد تصرَّف السيوطي في كلام ابن جني ، ولجأ إلى تلخيص كثير من العبارات .

٢ ــ أي : ومثّل بــ (مُسْلِمِيٌّ) في (مُسْلِموي) .

٣ ــ بمعناه الذي هو النفي .

٤ ــ على الجملة المستقلة بنفسها ، اسمية كانت ، نحو : ما زيد أخوك ، أو فعلية ، نحو : ما قام زيد .

٥ ــ أي من جُزأي الجملة .

(هَــلْ) [١] ؛ ولذلك كانت عند سيبويه [٢] أقوى قياسًا من لغة أهل الحجاز .

وكــذلك (ليتما) [٣] مَنْ ألغاها أَلْحَقَها بأخواتِها [٤] ، ومَنْ أعْمَلَها أَلْحَقَها بحروف الجرّ ، إذا دَخَلَتْ عليها (ما) [٥] ، وفرق

---

١ ــ (مُجْرَى هل) أي في الإهمال؛ لأن الأصل في الحروف التي لا تختص ألا تعمل ، فكان القياس في (ما) رأي تميم . و (مُجْرى) بضم الميم بمعنى الإجــراء ؛ لأنــه من أجْرَى الرباعي ، وما يُبْنَى من الثلاثي ، وهو جَرَى ، يكون بفتح الميم ، ومعناه : الجريان .

٢ ــ الكتاب : ١ / ٢٨ . قال سيبويه : " هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله .وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقًا ، وأمَّا بنو تميم فيُجرونَها مُجْرى أمَا ، وهَلْ ، وهو القياس ؛ لأنّها ليست بفعل ، وليس (ما) كـــ (ليس) ولا يكون فيها إضمارٌ " .

٣ ــ (ليتما) هي (ليت) أخت (إن) دخلت عليها (ما) .

٤ ــ ألحقهــا بأخواتِها طَرْدًا للباب ؛ لأن (ما) تكف أخوات (إن) عن العمل ، وأما (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال .وقال ابن جني : " فمَنْ ضَــمَّ ما إلى ليت ، وكفَّها بِها عن عملها ، ألحقها بأخواتِها من كأن ولعل ولكن " .

٥ ــ قال ابن جني : "ومَنْ ألغى (ما) عنها ، وأقرَّ عملَها ، جعلها كحرف الجــر في إلغــاء (ما) معه ، نحو قول الله تعالى : (فبما نَقْضِهم ميثاقَهم) النســاء / ١٥٥ والمائــدة / ١٣ ، وقوله : (عمَّا قليلٍ) المؤمنون / ٤٠ ، و (مِمَّا خطيئاتِهم) نوح / ٢٥ ، ونحو ذلك ... " .

بينها وبين أخواتِها بأنها أشْبَهُ بالفعل [1] في الإفراد ، وعدد الحروف [2].

---

١ ـــ قال ابن جني عن (ليت) : " وفصل بينهما وبين كأن ولعل بأنها أشبهُ بالفعل منهما ؛ ألا تراها مفردة ، وهما مركبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة " . ونشير إلى أن (ليت) بوزن (ليس) بخلاف باقي الحروف فكانت أقوى حروف الباب ؛ لذلك اختار كثيرٌ إعمالَها .

وقد قال ابن جني بعد أن انتهى من حديثه عن (ليت) وغيرها : " هذا طريق اختلاف العلل ؛ لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد ، فأمَّا أيُّها أقوى وبأيِّها يجب أن يُؤخَذ ؟ فشيء آخر ، ليس هذا موضعَه ، ولا وُضِع هذا الكتاب له " .

٢ ـــ من الشواهد التي رواها النحويون لجواز إعمال (ليت) وإهمالِها قولُ النابغة الذبياني :

قَالَتْ : ألا لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا ... إلى حَمَامتنا ، أوْ نِصْفُه فَقَدِ

فَحَسَّبوه فألْفَوْهُ كما ذَكَرَتْ ... ستًّا وستين لَمْ يَنْقُصْ ولَمْ تَزِدِ

ويصف النابغة زرقاء اليمامة التي عُرفت بحدَّة البصر ، وأنها نظرت إلى سرب من القطا طائرًا ، فأحصت عدَّته في حال طيرانه ، وكان ستًّا وستين ، فإذا ضُمَّ إليه نصفُه في العدد ، وأضيف إلى الحمامة ، تَمَّ مائة . ويروون عنها أنها قالت :

لَيْتَ الحمامَ لِيَهْ ... إلى حَمَامَتِيَهْ

أو نِصْفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحمامُ مِيَهْ

وهم يروون قول النابغة : ألا ليتما هذا الحمام ، بنصب (الحمام) على إعمال (ليت) ، وبرفعه على إهمالِها .

وكـــذلك (هَلُـــمَّ) [1] ألحقها أهلُ الحجاز باسم الفعل ، فلم يُلحِقوها العلامات [2]، وبنو تميم يُلحِقونَها العلامات [3]؛ اعتبارًا لأصل ما كانت عليه " .

* * *

---

١ ـــ (هَلُـــمَّ) كلمة دعوة إلى شيء ، وهي بمعنى فعل الأمر : تَعَالَ أو أقْبِلْ أو أحْضِـــرْ أو ائْتِ . وذهب الخليل إلى أنـــها مركبة ، وأصلها عنده (ها) الدالة على التنبيه ، ثم قال (لُمَّ) ؛ أي لُمَّ بنا ، ثم كثر استعمالُها ؛ فحُذفت الألـــف تخفيفًا ؛ ولأن اللام بعدها ، وإن كانت متحركة ، فإنـــها في حُكْم الســـكون ؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين ، وهي الحجازية ، أن تقول فـــيها : الْمُمْ بنا ؛ فلمَّا كانت لام (هَلُمَّ) في تقدير السكون ، حُذف لـــها ألـــفُ (هـــا) ، كما تُحذَف لالتقاء الساكنين ، فصارت (هَلُمَّ) . ويرى الفـــراء أن (هَلُمَّ) مركبة من (هَلْ) الدالة على الزجر والحثّ ، و (أُمَّ) فعل الأمر من (أمَّ) . الخصائص ٣ / ٣٥ ، ومعاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

٢ ـــ ألـــزم أهلُ الحجاز (هَلُمَّ) الإفرادَ والتذكير ، و لم يلحقوها العلامات الدالة على التأنيث والتثنية والجمع ،نحو قول الله تبارك وتعالى : (هَلُمَّ إلينا) الأحزاب / ١٨ ، وقوله تبارك وتعالى : (هَلُمَّ شهداءكم) الأنعام / ١٥٠ .

٣ ـــ يُلحِق بنو تميم بـــ (هَلُمَّ) الضمائر البارزة بحسب إسناده ، فيقولون : هَلُمَّ ، هَلُمَّا ، هَلُمُّوا ، هَلْمُمْنَ (بالفك وسكون اللام) ، هَلُمِّي .

[المسألة] الثانية عشرة
[التعليل بالأمور العدمية]

يَجوز التعليل بالأمور العَدَمية ؛ كتعليل بعضهم بناءَ الضميرِ باستغنائه [١] عن الإعراب باختلاف صيغه [٢] ؛ لحصول الامتياز بذلك .

*　　*　　*

---

١ ـــ استغناء الضمير عن الإعراب أمر عُرفيّ ؛ لأن معناه عدمُ حاجته إليه .

٢ ـــ قيل : بُنيت المضمرات استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعاني .

خاتمة

قال أبو القاسم الزجاجي [١] في كتاب (إيضاح علل النحو) [٢] :

القول في علل النحو

أقول أولاً [٣] : إن علل النحو ليست موجِبة [٤] ؛ وإنما هي مُستنبَطة أوضاعًا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلول بِها ، ليس هذا من تلك الطرق [٥] .

وعلل النحو ، بعد هذا ، على ثلاثة أضْرُبٍ : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

---

١ ــ هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، وُلِد في نَهَاوند ، جنوبيّ همذان ، وطاف كثيرًا من البلدان ، فنَزَلَ بغداد حيث لقي أستاذه أبا إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل الزجاج (ت ٣١١ هـ) ولازمه حتى نُسب إليه ، فقيل له الزجاجي . وسافر الزجاجي إلى الشام ، فأقام بحلب مدة ، ثم غادرها إلى دمشق حيث درَّس وأملى ، ثم غادرها إلى طبرية ، ومات بها سنة ٣٣٧ ، أو ٣٤٠ هـ .

٢ ــ الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ــ ٦٦ . وقد أثبتنا حديث الزجاجي على نحو ما ورد في كتابه ؛ لأن السيوطي اختصره بطريقة أخَلّتْ بالمعنى .

٣ ــ (أولاً) أي قبل كل شيء ، وحيث لم يَنْوِ إضافته نصبه ونوَّنه .

٤ ــ ليست مُوجِبة ؛ بل هي مُجوِّزة ، كما مَرَّ بنا .

٥ ــ الطرق : جمع طريق ؛ أي من طرق العلل الحقيقية الموجِبة .

فأمَّا التعليمية : فهي التي يُتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب ؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرُنا كُلَّ كلامها منها لفظًا ؛ وإنما سَمِعْنَا بعضًا ، فقِسْنَا عليه نظيرَه ؛ مثال ذلك : أنَّا لَمَّا سَمِعْنَا قام زيدٌ فهو قائمٌ ، ورَكِبَ فهو راكبٌ ،عرفنا اسم الفاعل ، فقلنا : ذهب فهو ذاهبٌ ، وأكل فهو آكِلٌ ، وما أشبهَ ذلك . وهذا كثيرٌ جدًّا ، وفي الإيماء إليه كفايةٌ لِمَنْ نَظَرَ في هذا العلْم .

فمِنْ هذا النوع من العلل قولُنا : إنَّ زيدًا قائمٌ ، إن قيل : بِمَ نَصَبْتُم زيدًا ؟ قلنا : بـ (إنَّ) ؛ لأنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ؛ لأنَّا كذلك عَلِمْنَاهُ ونَعْلَمُه .

وكذلك : قام زيدٌ ، إن قيل : لِمَ رَفَعْتُم زيدًا ؟ قلنا : لأنه فاعلٌ اشتَغَلَ به فعْلُه ، فرَفَعَهُ .

فهذا وما أشْبَهَهُ من نوع التعليم ، وبه ضَبْطُ كلامِ العربِ .

فأما العلة القياسية : فأن يُقَال لِمَنْ قال نَصَبْتُ زيدًا بـ (إن) في قوله (إنَّ زيدًا قائمٌ) : ولِمَ وَجَبَ أن تنصب (إنَّ) الاسمَ ؟ فالجوابُ في ذلك أن يقول : لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعلَ المتعدِّيَ إلى مفعول، فحُمِلت عليه، فأُعْمِلت إعمالَه لَمَّا ضارعته ، فالمنصوب بها مُشبَّهٌ بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مُشبَّه بالفاعل لفظًا ، فهي تُشْبِهُ من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله ، نحو : ضَرَبَ أخاك محمدٌ ، وما أشبه ذلك .

وأمَّا العلة الجدلية النظرية [١] : فكلُّ ما يُعتَلُّ به في (باب إنَّ) بعد هذا [٢] ؛ مثل أن يُقَال : فمن أي جهة شَابَهَتْ هذه الحروفُ الأفعالَ ؟ وبأيِّ الأفعال شبَّهتموها : أ بالماضية أم المستقبَلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مُهْلة ؟

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عَدَلْتُم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله ، نحو : ضَرَبَ زيدًا عمرٌو ؟ وهلاَّ شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله ؛ لأنه هو الأصل ، وذاك فرعٌ ثانٍ ؟ فأيّ علة دَعَتْكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ؟ وأي قياس اطَّرَدَ لكم في ذلك ؟

وحين شبَّهتموها بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله هلاَّ أجَزْتُم تقديمَ فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في قولكم : ضَرَبَ أخاك محمدٌ ، وضَرَبَ محمدٌ أخاك ؟ وهلاَّ حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ، ولم ترجعوا عنه ، فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم : إن خَلْفَكَ زيدًا ، وإن أمامَكَ بَكْرًا ، وما أشبه ذلك ؟

وهلاَّ حين مثَّلتم عَمَلَها بعمل الفعل المتعدِّي إلى مفعول واحد ، نحو : ضَرَبَ زيدًا عمرٌو ، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع

---

١ ـــ الجدليـــة : منســـوب إلى الجَدَل ، وهو القدرة على الخصومة ، وإقامة الحجة ؛ بحيث لا يكاد صاحبُه يُغلَب . والنظرية : منسوب إلى النظر ، وهو التأمل ، وإجالة الأفكار في الأمور الغامضة .

٢ ـــ بعد هذا ؛ أي بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب .

فاعلها في قولكم : إن زيدًا أبوه قائمٌ ، وإن زيدًا مَالُه كثيرٌ، والفاعلُ لا يكون جملة ؟

ولِمَ أجَزْتُم وقوعَ الفعل موقعَ فاعلها في قولكم : إن زيدًا يَرْكَبُ وإن عبدَ الله رَكِبَ ، أرأيتم فعلاً وَقَعَ موقع الفاعل ، بدلاً منه نائبًا عنه ؟

ما أرى كلامَكم إلا ينقض بعضُه بعضًا .

وكل شيء اعْتَلَّ به المسئول جوابًا عن هذه المسائل ، فهو داخلٌ في الجدل والنظر .... .

وذَكَرَ بعضُ شيوخنا أن الخليل بن أحمد ، رحمه الله ، سُئِلَ عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخَذْتَها أم اخْتَرَعْتَها (١) من نَفْسِكِ ؟ فقال :

إن العربَ نَطَقَتْ على سَجِيَّتِها وطِبَاعِها (٢) ، وعَرَفَتْ مواقعَ كلامها ، وقام في عقولِها عِلَلُهُ ، وإن لم يُنْقَل ذلك عنها ، واعْتَلَلْتُ أنا بما عندي أنه علةٌ لِمَا عَلَلْتُهُ منه ؛ فإن أكُنْ أصبتُ العلةَ ، فهو الذي التَمَسْتُ (٣) ؛ وإن تَكُنْ هناك علة غير ما ذكرتُ ، فالذي

---

١ ـــ (اختــرعتها) أي أتــيتَ به من عندك بتوجُّه الفكر الثاقب ، والنظر الصائب .

٢ ـــ طباعها : جمع طَبْع أو طبيعة ، وهي السجية ، فالعطف كالتفسيري .

٣ ـــ التمست : طلبتُ .

ذكـــرتُه مُحْتمَلٌ أن يكون علة له . ومَثَلي [1] في ذلك مَثَلُ رجلٍ حكـــيمٍ ، دَخَلَ دارًا مُحْكَمَةَ البناء ، عجيبةَ النظم والأقسام ، وقد صَحَّتْ عنده حِكْمَةُ بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحُجَجِ اللائحة ، فكُلَّمَا وَقَفَ هذا الرجلُ في الدار على شيء منها قـــال : إنما فَعَلَ هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، لعلـــة سَنَحَتْ له [2]، وخَطَرَتْ بباله ، مُحتملة [3] أن تكون علةً لـــتلك ؛ فجائـــزٌ أن يكون الحكيمُ الباني للدار فَعَلَ ذلك للعلة التي ذَكَرَها هذا الذي دَخَلَ الدارَ [4] ، وجائزٌ أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلـــة ، إلا أن ما ذكره هذا الرجلُ مُحتمَلٌ أن يكون علةً لذلك . فـــإن سَنَحَتْ لغيري علةٌ لِمَا علَّلْتُه من النحو ، هي أليقُ مما ذكرتُه بالمعلول ، فَلْيَأْتِ بها [5] .

---

١ ــ مَثَلي : هو بتحريك الميم والثاء ، أفصح .

٢ ــ سَنَحَتْ له : ظَهَرَتْ له وعَرَضَتْ ، يُقَال : سَنَحَ سُنُوحًا وسُنُحًا .

٣ ــ يجوز نصب (محتملة) على الحال من فاعل (سنحت) ، وجرها صفة لـ (علة) السابقة عليها .

٤ ــ (فجائز ...) إشارة إلى أن ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار نصًّا ؛ إنما يكون مُحتمَلاً، فكذا ما أبداه هو من العلل في كلام العرب.

٥ ــ فلـــيأت بها : أي بالعلة التي تَسْنَح له ؛ حتى يُنظَرَ فيها : هل توافق أو تخالـــف . والمـــراد أنه لا حَجْرَ في التعليلات ؛ بل كل مَنْ رَسَخَتْ قدمُه ، وتصرَّف في الكلام ، وحَصَلَتْ له ملكةُ الاقتدار على النظر في كلام العرب، فهو بصدد أن يأتي بعلل مُختَرَعة ، يُحتمَل أن تكون هي المقصودة .

وهذا كلامٌ مستقيمٌ ، وإنصافٌ من الخليل [1]. رحمةُ الله عليه .

وعلى هذه الأوجه الثلاثة مَدَارُ علل جميع النحو " .

هذا آخرُ كلام الزجاجي .

*　　*　　*

---

١ ـــ (وهذا كلام ...) هو كلام الزجاجي ، عقّب به كلامَ الخليل ، ولا بِدْعَ له في شهادته له بالإنصاف ، ولكلامه بالاستقامة ؛ فهو الإمام ، والناسُ عـــيالٌ عليه في الكلام ، وقد قال بعض أهل العلم : لا يَمُرُّ على الصراط بعد الأنبياء أحدٌ أدقُّ ذهنًا من الخليل .

ذكر مسالك العلة [1]

أحدها : الإجماع [2] :

بأنْ يُجْمِعَ أهلُ العربيةِ على أن علة هذا الحكم كذا ؛ كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذرُ [3] ، وفي المنقوص الاستثقالُ [4].

الثاني : النصّ :

بأن يَنُصَّ العربي على العلة . قال أبو عمرو [5] : سَمِعْتُ رجلاً مـن اليمن يقول : فلانٌ لَغُوبٌ [6]، جَاءتْهُ [7] كتابي فاحتَقَرَها ، فقلتُ له: أتَقُولُ : جاءته كتابي؟ فقال : نَعَمْ ، أليسَ بصحيفةٍ [8] ؟

---

١ ــ مسالك : جمع مَسْلَك ، مصدر ميمي ، أو اسم مكان .

٢ ــ انظر : الخصائص ١ / ١٨٩ .

٣ ــ تُقـدَّر الحركات الثلاث في المقصور للتعذر ؛ لأن الألف ، مع بقائها على لينها ، لا تقبلُ الحركاتِ أصلاً .

٤ ــ تُقدَّر الضمة والكسرة في المنقوص للثقل ، وتظهر الفتحة لخفتها .

٥ ــ (قال أبو عمرو) هو ابن العلاء ؛ لأنه المراد عند الإطلاق .

٦ ــ اللغوب : الأحمق الضعيف .

٧ ــ (جاءته) بالتأنيث على التأويل الذي يشير إليه ، ومثله إعادة الضمير مؤنثًا في (احتقرها) .

٨ ــ يُطلَق على الكتاب صحيفة ، فيُؤنَّث باعتبارها ؛ لأن الكتاب في المعنى صحيفة . انظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٥ ، و٣ / ٢٠٢ .

قـال ابـن جني : " فهذا الأعرابي الجِلْفُ (١) ، عَلَّلَ (٢) هذا الموضعَ بهذه العلة ، واحتَجَّ لتأنيث المذكر بما ذكره " (٣) .

قال : " وعن المبرِّد أنه قال : سمعتُ عُمَارة بن عُقَيْل بن بلال بن جريـر (٤) يقرأ : (ولا الليلُ سَابِقُ النهارَ) (٥) ، فقلتُ له : ما تـريدُ (٦) ؟ قـال أردتُ (٧) : (سَابِقٌ النهارَ) ، فقيل له : فهَلاَّ قُلتَه ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوْزَنَ (٨) ".

قـال ابن جني : " ففي هذه الحكاية لنا ثلاثةُ أغراضٍ مُستنبَطة منها :

أحدها : تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا .

---

١ ـ الجلف : الجافي الغليظ الطبع .

٢ ـ أي علّل الأعرابي ، فهو نَصٌّ من العرب ، والمراد في هذا المسلك إثباتُه.

٣ ـ الخصائص : ١ / ٢٤٩ .

٤ ـ هـو شاعرٌ ، توفي سنة ٢٣٩ هـ ، كان واسعَ العلم ، غزيرَ الأدب ، وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه . تاريخ بغداد : ١٢ / ٢٨٢ .

٥ ـ يس / ٤٠ .

٦ ـ أي : مـا تـريد بحذف التنوين من (سابق) ، ونصب المضاف إليه (النهار) ؛ فإنه غير معروف في مشهور الكلام .

٧ ـ أي أدرتُ بالتنوين الموجب للنصب .

٨ ـ أوزن : أثقـل على اللسان ، وأشقّ على النفس ؛ أي عَدَلَ عن ذلك فرارًا من الثقل للخفة .

والآخَر : قولنا : إنَّها [١] فَعَلَتْ كذا لكذا ؛ ألا تراه إنما طَلَبَ الخفةَ ، يَدلُّ عليه قولُه : لكان أوزنَ ؛ أي أثقلَ في النفس وأقوى ، من قولِهم : هذا دِرْهَمٌ وَازِنٌ ؛ أي ثقيلٌ له وَزْنٌ .

والثالث : أنَّها قد تنطق بالشيء ، غيرُه في نفسها أقوى منه ؛ لإيثارها [٢] الخفةَ [٣] " .

وقال سيبويه :

" سَمِعْنَا بعضَهم يدعو على غَنَمِ رَجُلٍ ، فقال : اللهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا [٤] ، فقلنا له : ما أردتَ [٥] ؟ فقال : أردتُ : اللهُمَّ اجْمَعْ فيها ضَبُعًا وذئبًا . ففسَّر ما نَوَى [٦] " [٧] .

فهذا تصريحٌ منهم بالعلة . انتهى .

---

١ ـ الضمير في (إنـها) يعود على العرب .

٢ ـ غيره : مبتدأ ، وأقوى : خبره ، والجملة حالية . ولإيثارها : لاختيارها للخفيف ، واختصاصها به ، فلهذا أسقط المتكلم التنوين ، مع أنه الأصل ؛ لئلا يثقل التلفظ به ، وحُذف تخفيفًا ، مع نيته وتقديره ، ولذلك أبقى (النهار) منصوبًا على حاله .

٣ ـ الخصائص : ١ / ١٢٥ و٢٤٩ .

٤ ـ ذكر المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له ، لا دعاء عليه ؛لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا ، فأفلتت الغنم .

٥ ـ أي : ما أردتَ بنصب (ضبعًا وذئبًا) ، ولا ناصب .

٦ ـ ففسَّر ما نوى من العامل المحذوف ، مع أنه لا دليل عليه في الكلام .

٧ ـ الكتاب : ١ / ١٢٩ .

الثالث : الإيماء [1] :

كمـــا رُوِيَ أن قـــومًا من العرب ، أتوا النبي ﷺ ، فقال : مَنْ أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدَان [2] .

قـــال ابن جني : " فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان ﷺ لم يتفوَّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغَيّ بِمَنْزِلة قولنا نحن : إن الألف والنون زائدتان " [3] .

ومن ذلك أيضًا ما حكاه غيرُ واحد : أن الفرزدق حَضَرَ مجلسَ ابن أبي إسحاق [4] ، فقال له : كيف تُنْشِدُ هذا البيتَ :

---

١ ـــ الإيمـــاء في اللغة : الإشارة الخفية . وقد قيل : إن أصله الإشارة بالشفة والحاجـــب . والإيمـــاء عند الأصوليين : اقترانُ وَصْفٍ مَلفوظٍ بِحُكْمٍ ، ولو مُستنبَطًا .

٢ ـــ غَيَّان : على وزن فَعْلان ، من الغَيّ والغَوَاية ، وهو الانْهِماك في الجهل والضـــلال . وبنو رشدان : بفتح الراء وكُسرها ، بَطْنٌ من العرب ، كانوا يُسمَّوْن بني غيان ، فغيَّره النبي ﷺ ، وفَتْحُ الراء لتحاكي (غَيَّان) .

٣ ـــ الخصائص : ١ / ٢٥٠ و٢٥١ .

٤ ـــ هـــو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحَضْرَمي ، وهم حلفاء بني عبد شمـــس بـــن عبد مناف ، أحد الأئمة في القراءات والعربية ، وهو الذي مَدَّ القياس ، وشرح العلل ، وكان مائلاً إلى القياس في النحو . وسُئل عنه يونس ابن حبيب ، فقال : هو والنحو سواء ؛ أي هو الغاية فيه . وكان يَطْعُن على العرب ، ويعيب الفرَزدق ، وينسبه إلى اللحن ، فهجاه بقوله :

فَلَوْ كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُه ... ولَكِنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

وعَيْنَانِ قالَ اللهُ : كُونَا فكَانَتَا فَعُولانِ بالألبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ (١)

فقـــال الفرزدقُ : كذا أُنْشِدُ (٢) ، فقال ابنُ أبي إسحاق : ما كان علـــيك لو قلتَ : فَعُولَيْنِ (٣) ؟ فقال الفرزدق : لو شئتُ أن أُسَبِّحَ لَسَبَّحْتُ (٤). ونَهَضَ (٥) ، فلم يَعرف أحدٌ في المجلس ما أراد (٦).

والمولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلاً يُوالي قبيلة ، وينضم إليهم ؛ ليَعتزَّ بِهم ، وإذا وَالَى مَوْلًى ، كان أذلَّ ذليل ، وأراد بالموالي الحضرميين ، وكانوا مـــوالي بني عبد شمس بن عبد مناف . وحين سمع ابن أبي إسحاق هذا البيت قال للفرزدق : لَحَنْتَ ؛ ينبغي أن تقول : مَوْلَى مَوَالٍ .ومات ابن أبي إسحاق سنة سبع عشرة ومائة .

١ ـــ هذا البيت من شعر ذي الرمة ، وقبله :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

ويوافـــق الفـــرزدق ذا الرمة على إنشاد (فعولان) بالرفع ؛ لأنه لو نَصَبَ لأخبرَ أن الله تعالى خلقهما ،وأمرهما أن تفعلا ذلك ؛ وإنما أراد (تفعلان) . وفعولان : نعت لـــ (عينان) ، والمعنى على ذلك : هما تفعلان بالألباب ما تفعـــل الخمر . أو فعولان : خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي هما فعولان . و (كان) تامة غير محتاجة إلى خبر . وفعولين : بالنصب خبر (كان) الناقصة .

٢ ـــ أي كذا أنشده كما أنشدته أنت برفع (فعولان) .

٣ ـــ أي لو قلتَ (فعولين) بالنصب خبر (كانتا) ؛ لأنه مثنى (فَعُول) .

٤ ـــ أي لَسَـــبَّحتُ الله ، تعجبًا من جهلك ؛ فإن التسبيح يُذكَر في مقامات التعجب كثيرًا .

٥ ـــ أي قام الفرزدق مُنصرِفًا ؛ إظهارًا للإعراض عن ابن أبي إسحاق .

٦ ـــ أي ما قَصَدَه الفرزدق من التخطئة والتعجب من الجهل .

قال ابن جني [١] : " أي لو نَصَبَ لأخبرَ أن الله خَلَقهما ، وأمَرَهما أن تَفْعَلا ذلك ؛ وإنما أراد : هُمَا تَفْعَلانِ ، و (كان) هنا تامة غيرُ مُحتاجة إلى خبر ، فكانه قال : وعينان قال الله : احْدُثَا فحَدَثَتَا [٢] " . انتهى

فهذا من الفرزدق إيماءٌ [٣] إلى العلة .

الرابع : السَّبْرُ والتقسيم [٤] :

بأن يَذكر جميع الوجوه المتحمَلة [٥] ، ثم يَسْبُرَها ؛ أي يختبرها ، فيُبْقِي ما يَصْلُح [٦] ، ويَنْفِي ما عداه [٧] بطريقه [٨] . قال ابن جني [٩] :

---

١ ــ الخصائص : ٣ / ٣٠٢ .

٢ ــ احْدُثَا : تفسير لــ (كُونَا) ، وحَدَثَتَا : تفسير لــ (كانتا) .

٣ ــ إيماء إلى العلة ؛ لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منطوقًا ، ولا مفهومًا، ولا تعريضًا ، ولا كناية .

٤ ــ السبر في اللغة : الاختبار ، وأصلُه : امتحان غوْر الجرح، ثم أُطلِق بمعنى الاختبار مطلقًا . والتقسيم : هو ذِكْرُ الأقسام المتحمَلة .

٥ ــ أي جميع الوجوه التي يحتملها ذلك الحكم النحوي .

٦ ــ أي يُترَك في محله بلا تصرف فيه .

٧ ــ أي يُخرِجه عن محله ويزيله .

٨ ــ أي بطريق النفي عند ابن علان ، وبطريق الاختبار والنظر عند ابن الطيب الفاسي ،على اختلاف في تقدير ما يعود عليه الضمير في (بطريقه) .

٩ ــ الخصائص : ٣ / ٦٧ .

" مثالُه : إذا سُئِلْتَ عن وزن (مَرْوَان) ، فتقول [١] : لا يَخْلُو إمَّا أن يكون فَعْلان [٢] ، أو مَفْعَالاً [٣] ، أو فَعْوَالاً [٤] ، هذا ما يَحـــتمله ، ثم يُفْسِدُ كونه مَفْعَالاً ، أو فَعْوَالاً بأنَّهما مثالان [٥] لم يَجيئا ، فلم يَبْقَ إلا فَعْلان " .

قال ابن جني :

" وليس لك أن تقول في التقسيم : ولا يَجوز أن يكون فَعْوَان ، أو مَفْـــوَالاً ، أو نحـــو ذلك [٦] ؛ لأن هذه ونَحْوَها أمثلة ليست موجـــودة أصلاً ، ولا قريبة من الوجود [٧] ، بخلاف مَفْعَال ؛ فإنه وَرَدَ قريبٌ منه ، وهو مِفْعَالٌ بالكسر كـــ (مِحْرَاب) ، وفَعْوَال ،

---

١ ـــ أي : فتقول أنت أيها المسئول على طريقة السبر والتقسيم ... .

٢ ـــ فعلان : بزيادة الألف والنون ، فأصله مَرْو ، فالميم والراء والواو أصول فيه .

٣ ـــ مَفْعَال : بزيادة الميم في أوله ، والألف قبل اللام ، فأصله رون ، فالراء والواو والنون أصول فيه .

٤ ـــ فَعْوَال : بزيادة الواو والألف ، فأصله مرن ، فالميم والراء والنون أصول فيه .

٥ ـــ أي : بناءان وصيغتان لم يجيئا ، ولم يَثْبُتَا عن العرب ، بخلاف فَعْلان ؛ فإنه مُطَّرد في باب من الأوصاف ، كما عُرِف في الصرف .

٦ ـــ أي : أو نحو ذلك من الأوزان التي لا وجود لـــها .

٧ ـــ أي : إذا لم تكن تلك الأوزان موجودة ، ولا قريبة من الموجود ، بَطَلَ كَوْنُ (مروان) على شيء منها .

وَرَدَ قريبٌ منه ، وهو فِعْوَالٌ بالكسر كـ (قِرْوَاش) [١]. وكذلك تقول في مثل (أيْمُن) من قوله :

يَبْرِي لَهَا مِنْ أيْمُنٍ وأشْمُلِ [٢]

لا يَخْلُو إمَّا أن يكون أفْعُلاً ، أو فَعْلُنًا ، أو أيْفُلاً ، أو فَيْعُلاً ؛ لأن الأول كثيرٌ كـ (أكْلُب) ، وفَعْلُنٌ له نظيرٌ في أمثلتهم نحو : خَلْبَنٍ وعَلْجُنٍ [٣] ، وأيْفُل نظيرُه أيْنُقٌ ، وفَيْعُلٌ نظيرُه صَيْرَف [٤] .

ولا يجوز أن يقول : ولا يَخْلُو أن يكون أيْفُعًا ، ولا فَعْمُلاً ، ولا أفْعُمًا ، ونحو ذلك ؛ لأن هذه أمثلة لا تَقْرُبُ من أمثلتهم ، فيُحتَاج إلى ذكرها في التقسيم " . انتهى

قال ابن الأنباري [٥] :

" الاستدلال بالتقسيم ضربان :

---

١ ــ قرواش : هو الطفيلي ، والعظيم الرأس ، واسم ناس من العرب .

٢ ــ البيت لأبي النجم العجلي من أرجوزته الطويلة :

الحمدُ لله الوَهُوبِ الـمُجْزِلِ

ويبري لَها : يعارضها ، وهو يصف الراعي يعارض الإبل من أيْمُنٍ وأشْمُلٍ .
وقد روى ابن جني الشطر الذي ذكره مرة أخرى هكذا :

يَأتي لَهَا مِنْ أيْمُنٍ وأشْمُلِ

انظر الخصائص : ٢ / ١٣٠ ، و٣ / ٦٨ .

٣ ــ خَلْبَن : هي الحمقاء ، وعَلْجَن : هي الناقة الغليظة .

٤ ــ عبارة ابن جني : " وأن فَيْعُلاً أخت فَيْعَل كصَيْرَف ، وفَيْعِل كسَيِّد " .

٥ ــ لُمَع الأدلة : ص ١٢٧ ــ ١٣١ .

أحـــدها : أن تذكـــر الأقسام التي يجوز أن يَتعلَّق الحُكْمُ بِها ، فيـــبطلها جميعًا ، فيَبْطُل بذلك قولُه [١] ؛ وذلك مثل أن يقول : لو جَــازَ دخـــولُ اللام في خبر (لَكِنَّ) لم يَخْلُ : إمَّا أن تكون لامَ التوكـــيد ، أو لامَ القسم . بَطَلَ أن تكون لام التوكيد ؛ لأنَّها [٢] إنمـــا حَسُـــنَتْ مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى [٣] ، وهو التأكيد ، و (لَكِنَّ) ليست كذلك [٤] ، وبَطَلَ أن تكون لامَ القسم ؛ لأنَّها إنمـــا حَسُـــنَتْ مع (إنَّ) ؛ لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم [٥] كاللام ، و (لَكِنَّ) ليست كذلك .

---

١ ـــ أي : فيبطل بذلك قولُ المثبِت للحكم المتعلِّق بـــها في ضمن ما أبطله من الأقسام .

٢ ـــ (لأنـــها) أي لام التأكيد .

٣ ـــ تـــتفق اللام و (إنَّ) في المعنى ؛ لذلك وَجَبَ تأخير اللام عن (إن) ودخـــولُها علـــى الخبر ؛ لئلا يتوالى مؤكّدان ، ومن ثَمَّ سُمِّيت المزحلقة ، وتـــدخل على الاسم إذا تأخَّر لفَقْد تلك العلة ، نحو قول الله تعالى : (إن في ذلك لَعِبْرَةً) النازعات / ٢٦ ، ونحوه .

٤ ـــ ليس في (لَكِنَّ) توكيد ، ولا هي موضوعة له .

٥ ـــ تقع (إن) في جواب القسم نحو قوله تعالى : (إنك لَمِنَ الْمُرْسَلِين) يـــس / ٣ ، جواب لقوله تعالى : (يس . والقرآنِ الحكيمِ) يس / ١ و٢ ، فحَلَّتْ (إن) التوكيدية مَحلَّ لام القسم ، فصارت بينهما مناسبة ، بخلاف (لكنَّ) .

وإذا بَطَلَ أن تكون لامَ التوكيد ، ولامَ القسم ، بَطَلَ أن يجوز دخولُ اللام في خبرها .

والثاني [١] : أن تذكر الأقسام التي يَجوز أن يتعلق الحكمُ بها فيبطلها ، إلا الذي يتعلق بالحُكْم به من جهته ، فيصحّح قوله ؛ وذلك كأن يقول : لا يَخْلُو نَصْبُ المستثنى في الواجب [٢] ، نحو : قَامَ القومُ إلا زيدًا :

إمَّا أن يكون بالفعل المتقدِّم بتقوية (إلا) .

أو بـ (إلا) ؛ لأنها بمعنى (أستثني) [٣] .

أو لأنها مُركَّبة من (إن) المخففة ، و (لا) [٤] .

أو لأن التقدير فيه : إلا أنَّ زيدًا لم يَقُمْ .

والثاني [٥] باطلٌ بنحو : قَامَ القومُ غَيْرَ زيدٍ ؛ فإن نَصْب (غير) لو كان بـ (إلا) لَصَارَ التقدير : إلا غيرَ زيدٍ ، وهو يُفْسِدُ المعنى .

---

١ ـ أي الضرب الثاني من ضَرْبَي الاستدلال بالتقسيم .

٢ ـ أي الواجب النصب ، وهو التام الموجَب .

٣ ـ (لأنّها بمعنى أستثني) هو بيان لكون (إلا) عاملة مع أنها حرف ، فقيل : لقيامها مقامَ الفعل ، وهو المذكور أولاً ، وقيل : للتركيب ، وفيه وجهان ذكرهما المصنف .

٤ ـ أي (إن) المخففة المكسورة ، وأدغمت النون في لام (لا) لتقاربهما مَخْرَجًا .

٥ ـ والثاني : هو كون النصب بـ (إلا) نفسها .

وبأنه لو كان العاملُ (إلا) بمعنى (أَسْتَثْنِي) لَوَجَبَ النصبُ في النفي ، كما يجب في الإيجاب ؛ لأنــها فيه أيضًا بمعنى (أَسْتَثْنِي) ، ولَجَازَ الرفعُ أيضًا بتقدير (امْتَنَعَ) [١] ؛ لاستوائهما [٢] في حُسْنِ التقديـــر ، كمـــا أوردَ ذلك عَضُدُ الدولة [٣] على أبي علي [٤] ؛ حيث إجابه بذلك [٥].

---

١ ـــ الفعل (امتنع) بصيغة الماضي؛ لذلك يحتاج لفاعل ، هو ذلك المستثنى.

٢ ـــ يستوي (أستثني) المضارع ، و (امتنع) الماضي ؛ لأن المعنى مع كل منهما مستقيم ظاهر ، فترجيحُ أحدهما على غيره تَحَكُّمٌ.

٣ ـــ هو أبو شجاع فنَّاخسرو الملقَّب بعضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه الديلمـــي ، كـــان فاضلاً مُحبًّا للفضلاء ، مُشارِكًا في عدة فنون ، وقصده فُحول الشعراء في عصره ، ومدحوه فأَحْسَنَ مدائحهم ، ومنهم المتنبي . تُوفي عضد الدولة سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة .

٤ ـــ تقدَّم أبو علي الفارسي عند الملوك ، خصوصًا عضد الدولة ، ويُقَال : إنـــه اجتمع مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضدُ الدولة : بماذا يَنتصب الاســـمُ المســـتثنى في نحو : قام القومُ إلا زيدًا ، فقال له أبو علي : يَنتصب بتقديـــر : أَسْتَثْنِي زيدًا ، فقال له عضد الدولة : لِمَ قدَّرتَ (أستثني زيدًا) فنصـــبتَ ؟ وهـــلاَّ قدَّرتَ (امْتَنَعَ زيدٌ) فرَفَعْتَ ! فقال له أبو علي : هذا الجـــوابُ الذي ذكرتُه لك جوابٌ ميدانيّ ، وإذا رجعتُ ذكرتُ لك الجواب الصـــحيح . وقـــد ذكر أبو علي الفارسي في (كتاب الإيضاح) أن الاسم المســـتثنى انتصب بالفعل المقدَّم بتقوية (إلا) ؛ يعني لَمَّا دخلت عليه (إلا) قوَّته ؛ وذلك أنـــها أحدثت فيه معنى الاستثناء .

٥ ـــ (بذلك) أي بِهذا الاستواء في الفعلين .

والثالث باطلٌ [1] بأنَّ (إن) المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا رُكِّب مع حرف آخر ، خَرَجَ كلٌّ منهما عن حُكْمِه ، وثَبَتَ له بالتركيب حُكْمٌ آخرُ .

والرابع [2] باطلٌ بأن (أنَّ) لا تعملُ مُقدَّرةً [3].

وإذا بَطَلَ الثلاثةُ ثَبتَ الأولُ ، وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية (إلا) ". انتهى مُلخَّصًا [4].

وقال أبو البقاء في (التبيين) [5] :

" الدليلُ على أن (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) فعلان السَّبْرُ والتقسيمُ ؛ وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع ، وقد دَلَّ الدليلُ على أنهما ليسا اسْمَيْنِ لوجهين :

أحدُهما : بناؤهما على الفتح ، ولا سَبَبَ له لو كانا اسْمَيْنِ ؛ لأن الاسم إنما بُنِيَ إذا أشْبَهَ الحرفَ ، ولا مُشَابَهَةَ بين (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وبين الحرف ، فلو كانت [6] اسمًا لأُعْرِبَتْ .

---

١ ــ (والثالث) هو كون (إلا) بمعنى (إن) المخففة ، و (لا) النافية .

٢ ــ (والرابع) هو التركيب بتقدير (أنّ) بعد (إلا) ؛ وإنما كان باطلاً ؛ لأن التقدير فيه : إلا أن زيدًا لم يَقُمْ .

٣ ــ لا تعمل (أنّ) مقدرة ؛ وإنما تعمل ظاهرة .

٤ ــ أي : انتهى كلام ابن الأنباري مُلخَّصًا .

٥ ــ التبيين : ص ٢٧٥ .

٦ ــ أي فلو كانت كل كلمة منهما اسمًا ؛ فلذلك أفردَ تنوعًا في العبارة .

والثاني : أنّها (١) لو كانت اسمًا لَكانَتْ إمَّا جامدًا ، أو وَصْفًا ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها ؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهرٌ ؛ لأنـها من (نَعِمَ الرجلُ) إذا أصاب نعمةً ، والْمُنْعَم عليه يُمْدَح ، ولا يجـوز أن يكون وصفًا ؛ إذ لو كانت كذلك لَظَهَرَ الموصوفُ معها ؛ ولأن الصفة ليست على هذا البناء .

وإذا بَطَلَ كَونُها حرفًا ، وكونُها اسمًا ، ثَبتَ أنَّها فعلٌ ". انتهى .

وقال ابنُ فَلاحٍ (٢) في (المغني) :

" الدلـيلُ على أن (كَيْفَ) اسمٌ السَّبْرُ والتقسيمُ ، فنقول : لا يجـوز أن تكون حرفًا لحصول الفائدة منها مع الاسم (٣) ، وليس ذلـك (٤) لغير حرف النداء (٥) ؛ ولا فعلاً ؛ لأن الفعل يليها بلا فاصلٍ ، نحو : كَيْفَ تَصْنَعُ ؟

---

١ ـــ أفرد الكلام هنا عن (نِعْمَ) .

٢ ـــ هو تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن مَعْمَر اليمني المشهور بابن فلاح النحوي ، له مؤلفات في العربية ، منها (الكافي) جـزء في غاية الحُسْن ، يدل على معرفته بأصول الفقه ، و (المغني) الذي نقل عنه المصنف ، وهو شرحُه على الحاجبية . مات سنة ثمانين وستمائة .

٣ ـــ أي نحـو : كيف زيدٌ ؟ وكيف : خبر مقدم لصدارته ، وزيد : مبتدأ مؤخر .

٤ ـــ أي : حصول الفائدة من الاسم والحرف .

٥ ـــ لغير حرف النداء ؛ لقيامه مقام الفعل ؛ لأنه بمعنى أنادي .

فيلزم أن تكون اسمًا ؛ لأنه الأصل في الإفادة (١) " .

الخامس : المناسبة :

وتُسمَّى الإخالة (٢) أيضًا ؛ لأن بها يُخال ؛ أي يُظَنُّ ، أن الوصفَ علةٌ ، ويُسمَّى قياسُها قياسَ علة ، وهو أن يُحمَل الفرعُ على الأصل بالعلة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل ، كَحَمْلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه على الفاعل في الرفع بعلةِ الإسناد ، وحَمْلِ المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار (٣) المعاني عليه .

ذكره ابن الأنباري ، قال (٤) :

" في إبراز الإخالة والمناسبة (٥) عند المطالبة .

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قومٌ إلى أنه لا يَجبُ إبرازُ الإخالة ؛ وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول :

---

١ ـ تحصل الفائدة من الاسم وحدَه ، ولا كذلك الفعل والحرف ؛ فإنه لا يستقيم بهما وحدَهما ، أو بمجموعهما كلامٌ .

٢ ـ الإخالة : مصدر أخَالَهُ ؛ أي صيَّره خائلاً ؛ أي ظانًا .

٣ ـ اعتوار المعاني : تداولُها ، واعتَوَرُوا الشيء ، وتَعَوَّروه ، وتَعَاوروه : تَدَاولُوه .

٤ ـ لُمَع الأدلة ، الفصل الحادي والعشرون ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤ . وسنأتي بالفصل على نحو ما ورد في (اللُّمَع) ؛ لأن السيوطي حذف منه بعض العبارات والكلمات التي تفيد في فهم المعنى الذي قصده ابن الأنباري .

٥ ـ أي إبراز الإخالة والمناسبة بين الأصل والفرع .

هـــي فعلٌ متصرِّف ، فجَازَ تقديمُه [١] عليها ؛ قياسًا على سائر الأفعال المتصرِّفة [٢].

فيطالبه [٣] بوجه الإخالة والمناسبة .

وتَمَسَّــكوا في الدلالـــة ، على أنه لا يَجبُ إبرازُ الإخالة ،بأن الْمُسْـتَدِلَّ أتَـــى بالدليل بأركانه [٤] ، فلا يَبقَى عليه الإتيانُ بوجه الشـــرط ، وهـــو الإخالة ، وليس على المستدِل بيانُ الشروط ؛ بل يجـــب علـــى المعترِض بيانُ عدم الإخالة التي هي الشرطُ [٥] ، ولو كلَّفـــناه أن يذكر الأسئلة لَكَلَّفناه أن يَستقِلَّ بالمناظرة وَحْدَهُ ، وأن يُورِدَ الأسئلة ، ويُجِيب عنها ؛ وذلك لا يَجوز [٦].

وذهب آخرون إلى أنه يجب إبرازُ الإخالة ، وتَمسَّكوا في الدلالة على أنه يجب إبرازُ الإخالة بأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتَبَطَ به الحكمُ ، وتعلَّق به ، وإنما يكون متعلقًا به إذا بَانَ وَجْهُ الإخالة ، ولا

---

١ ـــ أي : تقديم الخبر .

٢ ـــ أي : قياسًا على سائر الأفعال المتصرفة في جواز تقديم مفاعيلها عليها.

٣ ـــ أي : فيطالـــبه الخصمُ بوجه الإخالة بين (كان) وباقي الأفعال ؛ حتى يُحمَل عليها .

٤ ـــ (بأركانه) أي الأصل والفرع والعلة الجامعة .

٥ ـــ أي الـــتي هـــي الشرط لصحّة القياس ؛ وذلك بمنع المناسبة بين الحكم والوصف .

٦ ـــ وذلك لا يجوز ؛ لأنه إلزامٌ بما لا يتوقف عليه القياسُ .

يكتفـــي في ذلك بما ينطلق عليه القياسُ من غير بيان ، ولا ارتباط ، وهذا ليس بصحيح .

وقـــولُهم : إنه إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكمُ ، وتعلّق به ، فنقول : الارتباطُ موجودٌ ؛ فإنه قد صرح بالحكم ، فصار بِمَنْزِلة ما قد قامت عليه البينةُ بعد الدَّعْوَى .

فأمَّا المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمَنْزِلة إبانة عدالة الشهود ؛ فلا يجب ذلك على الْمُدَّعِي [1] ، ولكنْ على الْخَصْم أن يَقْدَحَ في الشهود [2] ، فكذلك ليس على المستدِلّ إبرازُ الإخالة ، وإنما على المعترِض أن يَقْدَح " . انتهى .

السادس : الشَّبَهُ :

قال ابن الأنباري :

" وهو أن يُحمَل الفرعُ على أصلٍ بضَرْبٍ من الشَّبَه ، غير العلة الـــتي عُلِّقَ عليها الحُكْمُ في الأصل ؛ وذلك مثل أن يدلّ على إعراب المضـــارع بأنــــه يتخصّ بعد شياعه كما أن الاسم يتخصَّصُ بعد شـــياعه ، فكـــان مُعرَبًا كالاسم ، أو بأنه يدخل عليه لامُ الابتداء كالاسم ، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه .

---

١ ـــ (على المدعي) بكسر العين ، اسم فاعل ؛ لأنه عليه إحضار الشهود ، لا القدح فيهم .

٢ ـــ أي : فـــإذا قَـــدَحَ الخصمُ في الشهود ، فعلى المدَّعِي حينئذ تزكيتهم ، وإظهارُ عدالتهم .

ولـــيس شـــيءٌ من هذه العلل هي التي وَجَبَ لَهَا الإعرابُ في الأصل ؛ إنما هو إزالةُ اللبس ، كما تَقدَّمَ [١] ".

---

١ ـــ قـــال ابـــن الأنباري في (لُمَع الأدلة الفصل الخامس عشر ، في قياس الشبه ١٠٧ ـــ ١٠٩) : "اعلم أن قياس الشبه أن يُحمَل الفرعُ على الأصل بضَـــرْبٍ من الشبه ، غير العلة التي عُلِّقَ عليها الحكمُ في الأصل ؛ وذلك مثل أن يـــدل علـــى إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه ، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان مُعرَبًا كالاسم .

وبـــيانُ ذلـــك أنـــك تقول (يَقُومُ) ، فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلتَ عليه السينَ اختصَّ بالاستقبال ؛ كما أنك تقول (رَجُلٌ) ، فيصلح لجمـــيع الـــرجال ، فإذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام قلتَ (الرجل) اختصَّ بـــرجل بعينه . فلمَّا اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما كان الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شَابَهَ الاسمَ ، والاسمُ مُعرَبٌ ، فكذلك ما شَابَهَهُ . أو يدل علـــى إعرابه بأنه تدخل عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم ، والاسمُ مُعـــرَبٌ ، فكـــذلك هذا الفعلُ ، وبيانُه أنك تقول : إنَّ زيدًا لَيَقُومُ ، كما تقول : إنَّ زيدًا لَقَائِمٌ ، و (قائم) مُعرَب ، فكذلك ما قَامَ مقامَه . أو يدل علـــى إعـــرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال ، فأشْبَهَ الأسماءَ المشتركةَ ، والأسماءُ المشتركةُ مُعرَبةٌ ، فكذلك ما أشْبَهَهَا . أو يدل على إعرابه بأنه على حـــركة الاســـم وسكونه ؛ فإن قولك (يَضْرِب) على وزن (ضَارِب) ، وكما أن (ضَارِبًا) مُعرَبٌ ، فكذلك ما أشْبَهَهُ .

والعلـــة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول هي الاختصاص بعد الشـــياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثاني هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الثالث الاشتراك ،

قـال : " وقـياسُ الشَّبَه قياسٌ صحيحٌ ، يَجوز التمسُّك به في الأصحّ ، كقياس العلة ".

السابع : الطَّرْدُ :

قال ابن الأنباري (١) :

" وهو الذي يوجدُ معه الحُكْمُ ، وتُفقَد الإخالةُ في العلة .

واختلفوا في كَوْنه حُجَّةً .

فقـال قـومٌ : ليس بِحُجَّة ؛ لأن مُجرَّد الطَّرْد لا يُوجِبُ غَلَبَةَ الظـنّ (٢) ؛ ألا ترى أنك لو عَلَّلْتَ بناء (ليس) بعدم التصرُّف ؛

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع جَرَيانُه على الاسم المعرَب في حركاته وسكونه .

ولـيس شـيء من هذه العلل ، في هذه الأقيسة ، العلة التي وَجَبَ لَها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم ؛ إنما هي إزالةُ اللبس ؛ لأن الاسم يكون فـاعلاً ، ومفعـولاً ، ومضـافًا إليه ، فلو لم يُعرَب لالتبسَ الفاعلُ بالمفعول وبالمضـاف . وكـذلك أيضًا كان اللبسُ يقع في نحو : ما أَحْسَنَ زيدًا ! إذا كنتَ مُتعجبًا ، وما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ إذا كنتَ مُستفهمًا ، وما أَحْسَنَ زيدٌ . إذا كنتَ نافيًا . فإنك لو لم تُعْرِب في هذه المواضع لالتبسَ التعجبُ بالاستفهام ، والاسـتفهامُ بالنفـي ، فأعرَبُوا لإزالة اللبس . وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه ، إلا أن قياس الشبه لابُدَّ فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظنّ ".

١ ـ لُمَع الأدلة : ص ١١٠ ـ ١١١ .

٢ ـ أي : لا يوجب غلبة الظن بعلة جامعة بين الأصل والفرع .

لاطّــراد البــناء في كل فعل غير متصرّف ، وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف ؛ لاطّراد الإعراب في كل اسم غير مُنصَرِف ــ لَمَا كان ذلك الطّرْدُ يَغلب على الظنّ أن بناء (ليس) لعدم التصرُّف ، ولا أن إعــراب ما لا ينصرفُ لعدم الانصراف ؛ بل نعلمُ يقينًا أن (ليس) إنما بُنِيَ ؛ لأن الأصل في الأفعال البناءُ ، وأن ما لا ينصرف إنما أُعْرِبَ ؛ لأن الأصل في الأسماء الإعرابُ ، وإذا ثَبتَ بطلانُ هذه العلة مع اطرادها ، عُلِمَ أن مُجرَّد الطرد لا يُكتفَى به [1] ، فلا بُدَّ من إخالة أو شَبَهٍ .

ويــدل علــى أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علةً لأدَّى إلى الــدَّوْرِ [2] ؛ ألا تــرى أنه إذا قيل له [3] : ما الدليل على صحَّة دَعْوَاك ؟

فيقول : أنْ أدَّعِيَ أن هذه العلة علةٌ في مَحلٍّ آخر [4] .

فإذا قيل له : وما الدليلُ على أنــها علةٌ في مَحلٍّ آخر ؟

فيقول : دَعْوَاي على أنــها علةٌ في مسألتنا ، فدعواه [5] دليلٌ على صحة دعواه .

---

١ ــ أي لا يُكتفَى به في القياس في نقل حكم الأصل للفرع ونحوه ؛ بل لا بُدَّ من إخالة أو شَبَه ، كما قال ، ليُحمَل عليه بواحد منهما .

٢ ــ الدَّوْرُ : قد عُلِمَ أنه توقُّف الشيء على نفسه بمرتبة أو مراتب .

٣ ــ أي للمُستدلّ مثلاً .

٤ ــ أي غير ما هي علة فيه بالطرد .

فإذا قيل له : ما الدليل على أنـــها علةٌ في الموضعين معًا ؟
فيقول : وجودُ الحكم معها في كلِّ موضعٍ دليلٌ على أنّها علة .
فـــإذا قيل له : إنَّ الحكم قد يوجد مع الشرط ، كما يوجد مع العلة ، فما الدليلُ على أن الحكم يَثْبُتُ بِها في المحلِّ الذي هو فيه ؟
فيقول : كونُها علةً .
فإذا قيل له : وما الدليل على كونِها علةً [١] ؟
فـــيقول : وجودُ الحكم معها في كل موضع وُجِدَتْ فيه [٢] ، فيصير الكلامُ دَوْرًا [٣] .
وقـــال قومٌ : إنه حُجَّةٌ ، واحتَجُّوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطرادُها وسلامتُها من النقص ، وهذا موجودٌ هنا ، وربما قالوا : عَجْزُ المعترِضِ [٤] دليلٌ على صحَّة العلة .

---

٥ ـــ أي : دَعْوَى أنّها علة في محل آخر دليل على صحة دعواه في مسألتنا ، وإثباتُ كُلٍّ موقوفٌ على إثبات الآخر .
١ ـــ أي : وهلاَّ كانت شرطًا .
٢ ـــ بكـــون الحكـــم موجودًا مع العلة في كل موضع وُجدت فيه ، وليس ذلك للشرط ؛ إذ من شأنه فَقْدُ المشروط عند فقده ، أمَّا عند وجوده فيجوز الوجودُ والعدمُ .
٣ ـــ فيصير الكلام دورًا ؛ لأنه أثبت الحكم بـــها ، وأثبتها به .
٤ ـــ أي : عَجْزُ المعترِض عن الفرق بين الموضعين المطرد فيهما العلة ؛ لأنّها لو لم تكن علة لَهما لأبْدَى فَرْقًا .

وربمـــا قالوا : نوع من القياس (١) ، فوجب أن يكون حُجَّةً ، كما لو كان فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ .

ورَدَّ الأولُ : بـــأنـــهم جعلـــوا الطردَ دليلاً على صحة العلة ، وادَّعـــوا هـــنا أنه العلةُ نفسُها ، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة ؛ بل ينبغي أن يثبتوا العلةَ ، ثم يُدلُّوا على صحتها بالطرد ؛ لأن الطرد نَظَرٌ ثانٍ بعد ثبوت العلة .

ورَدَّ الثاني : بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليلٌ على فسادها .

ورَدَّ الـــثالثُ : بأنه تَمَسُّكٌ بالطرد في إثبات الطرد ؛ فإن ما فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ لم يكن حُجَّةً ؛ لكونه قياسًا لَقَبًا وتَسميةً ؛ بل لِما فيه من الإخالة والشَّبَه الْمُغْلِب على الظنّ ، وليس ذلك (٢) موجودًا في الطرد ، فوجب أن لا يكون حُجَّةَ ". انتهى .

الثامن : إلغاء الفارق (٣):

وهـــو بيانُ أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر ، فيَلزم اشتراكُهما (٤) .

---

١ ـــ (نـــوعٌ من القياس) كأنه خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي الطرد نوعٌ ... ؛ لأن المحكِـــيّ بـــــ (قالوا) يجب أن يكون جملة ، وكان نوعًا من القياس ؛ لصدق تعريفه عليه .

٢ ـــ أي : وليس ذلك الظن الغالب موجودًا في الطرد بالمهملات .

٣ ـــ أي : إبطال الفارق بين الأصل والفرع ، وعدمُ الاعتداد به .

٤ ـــ (فيما لا يؤثر) في القياس (فيلزم اشتراكهما) فيما سواه .

مثاله : قياسُ الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أن لا فارق بينهما ؛ فإنهما مستويان في جميع الأحكام ، وإنما وَقَعَ الخلافُ في هذه المسألة [1] .

* * *

١ ــ (في هذه المسألة) أي كونه مقيسًا عليه ، فإذا أُلغِي الفارقُ بينهما ثَبتَ القياسُ لوجود الجامع .

ذكر القوادح في العلة

منها (النقض)[1]

قال ابن الأنباري في جدله[2] :

" وهـــو وجـــود العلة ، ولا حُكْم ، على مذهب مَنْ لا يَرَى تخصيص العلة[3] ". وقال في (أصوله)[4] :

" الأكثـــرون علـــى أن الطَّرْد شرطٌ في العلة ؛ وذلك أن يُوجَد الحكمُ عند وجودها في كل موضع ، كرَفْع كل ما أُسنِدَ إليه الفعلُ

---

١ ـــ نَقَضَ الشيءَ نَقْضًا : أفْسَدَهُ بعد إحكامه ، ونَقَضَ البناءَ : هَدَمَهُ .

٢ ـــ عقـــد ابن الأنباري في (الإغراب في جدل الإعراب ص ٥٤ ـــ ٦٢) فصـــلاً عنوانُه (في الاعتراض على الاستدلال بالقياس) ، وأشار إلى أن هذا الاعتـــراض مـــن سبعة أوجه ، من بينها (النقض) الذي قال عنه : " وهو وجـــود العلة ، ولاحُكْم ، على مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلة ؛ وذلك مـــثل أن يقول : إنما بُنيتْ حَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ ؛ لاجتماع ثلاث علل ، وهـــي التعريف والتأنيث والعَدْل عن حَاذِمة ، وقَاطِمة ، ورَاقشة ، فيقول : هذا يتنقض بـــ (أذربيجان) ؛ فإن فيه أكثر من ثلاث علل ، وليس بمبني ؛ بل هو مُعْرَبٌ ، غير مُنصرِف " .

٣ ـــ أي : علـــى مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلة ببعض الأفراد ؛ لوجود اطـــرادها ، فإذا وُجدتْ وُجِدَ معها الحكمُ ، فتخلفُه عنها ، مع وجودها ، نَقْضٌ لَها .

٤ ـــ لُمَـــع الأدلة : ص ١١٢ ـــ ١١٥ . وقد أثبتنا بعض العبارات والجمل التي حذفها السيوطي ؛ لأنـــها تفيد في توضيح المعنى .

في كـــل موضـــع ؛ لوجود علة الإسناد ، ونَصْبِ كل مفعول وَقَعَ فضـــلةً ؛ لوجـــود علة وقوع الفعل عليه ، وجَرّ كل ما دخل عليه حرفُ الجرّ ؛ لوجود عامله ، وكذلك وجودُ الجزم في كل ما دَخَلَ عليه حرفُ الجزم ؛ لوجود عامله .

وإنمـــا وَجَب أن يكون الطردُ شرطًا في العلة ها هنا ؛ لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلافَ في أن العلة العقلية لا تكون إلا مُطَّردةً ، ولا يَجوز أن يَدخلَها التخصيصُ ، فكذلك العلةُ النحويةُ .

وقال قومٌ : إن الطرد ليس بشرطٍ في العلة ، فيجوز أن يدخلَها التخصـــيصُ [١] ؛ وذلـــك لأن هذه العلة دليلٌ على الحُكْمِ بِجَعْلِ جَاعِلٍ [٢]، فصارتْ بِمَنْزِلة الاسم العام [٣]، فكما يَجوز تخصيصُ الاســـم العام [٤] ، فكذلك ما كان في معناه [٥] ، وكذا إذا جاز التمسُّك بالعموم المخصوص ، فكذلك بالعلة المخصوصة .

وعلى الأول [٦] قال في (الجَدَل) :

---

١ ـــ يجوز أن يدخل العلة التخصيص ، ويكفي ثبوتُها في الأعم الأغلب .

٢ ـــ بجعل جاعل ، هو الواضعُ للفنّ .

٣ ـــ بمنـــزِلة الاسم العام ؛ أي الصادقُ على ما فوق الواحد ، من غير حصر في أنه لا يجب تعميمُه عقلاً لجميع الأفراد ؛ بل يجوز تخصيصُه ببعضها ؛ لأن عمومه ظاهري ، لا قَطْعِيّ .

٤ ـــ فكما يجوز تخصيص الاسم العام ، بقصره على بعض أفراد .

٥ ـــ ما كان في معناه من العلة الجعلية ، فيجوز تخصيصُها .

٦ ـــ المقصود بالأول : جواز عدم التخصيص .

" مــثال الــنَّقْضِ أن يقول : إنما بُنِيَتْ حَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ لاجتماعِ ثلاثِ عللٍ ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعَدْل .

فتقول هنا يَنتقض بـ (أذربيجان) ؛ فإن فيه ثلاثَ عللٍ ، بل أكثر [١]، وليس بمبنيّ [٢].

قال : والجوابُ عن النقض أن يَمْنَعَ مسألةَ النقض ، إن كان فيها مَنْعٌ [٣] ، أو يَدْفَع النقضَ باللفظ ، أو بمعنى في اللفظ .

فالمنعُ مثل أن تقول : إنما جَازَ النصبُ في نحو : يا زيدُ الظريفَ ؛ حَمْلاً على الموضع ؛ لأنه وَصْفٌ لمنادى مفرد مضموم .

فيُقَال : هذا يَنتقضُ بقولهم : يا أيُّها الرجلُ [٤]؛ فإن (الرجل) وَصْفٌ لمنادى مفرد مضموم ، ولا يَجوز فيه النصبُ [٥].

فتقول : لا نُسلِّمُ أنه لا يَجوزُ فيه النصبُ .

ويُمنَع على مذهب مَنْ يَرَى جَوَازَهُ [٦].

---

١ ــ العلل الثلاث هي العلمية والتأنيث والعجمة ، وقوله (بل أكثر) كأنه يشير إلى التركيب أيضًا ؛ لأنه قيل : إنه مركب من (أذربي) و (جان) ، وزاد بعضُهم : زيادة الألف والنون .

٢ ــ ليس أذربيجان بمبني ؛ لذلك انتقضت العلة بوجودها ، مع فقد الحكم.

٣ ــ أي احتمالُ مَنْعٍ ، بأن تمنع وجود العلة فيما نقضت به .

٤ ــ وُجدت العلة في (يا أيها الرجل) دون الحكم .

٥ ــ لا يجوز النصب في (الرجل) ؛ لأنه غير مسموع .

٦ ــ قوله (ويمنع) تفسير لقوله (لا نسلم) ؛ لأن هذه العبارة هي المعروفة بالمنع عند أهل المناظرة ؛ أي يُمنَع النقضُ . وجوازه : أي جواز النصب .

والدفـــعُ [ينتقض]باللفظ مثل أن يقول في حَدّ المبتدأ : " كُلُّ اسْمٍ عَرَّيْتَهُ [١] من العواملِ اللفظيةِ لفظًا ، أو تقديرًا " .

فيُقَال: هذا يَنتقض بقولِهم: إذا زيدٌ جاءني أكرمتُه ؛ فـــ (زيد) قد تَعرَّى من العوامل اللفظية ، ومع هذا فليس مبتدأ .

فيقول : قد ذكرتُ في الحدّ ما يدفع النقضَ ؛ لأني قلتُ : لفظًا أو تقديرًا . وهو ، وإن تعرَّى لفظًا ، لم يَتَعَرَّ تقديرًا ؛ فإن التقدير : إذا جاءني زيدٌ .

والدفـــعُ بمعنى في اللفظ مثل أن يقول : إنما ارتفع (يكتبُ) في نحو : مررتُ برجلٍ يَكتبُ ؛ لقيامه مقامَ الاسم ، وهو (كَاتِبٌ) .

فيقول : هذا يَنتقضُ بقولك : مررتُ برجلٍ كَتَبَ ؛ فإنه فعلٌ قد قام مقامَ الاسم ، وهو (كاتبٌ) ، وليس بمرفوع .

فنقول : قيامُ الفعلِ مقامَ الاسم إنما يكون مُوجبًا للرفع إذا كان الفعل مُعرَبًا ، وهو الفعل المضارع ، نحو : يَكتبُ ، و (كَتَبَ) فعلٌ ماضٍ ، والفعلُ الماضي لا يَستحقُّ شيئًا من الإعراب، فلمَّا لم يَستحقَّ من جنس الإعراب ، مُنِعَ الرفعُ الذي هو نوعٌ منه ، فكأنَّا قلنا : هذا الفعلُ المستحِقّ للإعراب قام مقامَ الاسمِ ، فوَجَبَ له الرفعُ ، فلا يُرَدُّ النقضُ بالفعل الماضي الذي لا يَستحقُّ شيئًا من الإعراب .

أمَّا على مَنْ يَرَى تخصيصَ العلة ؛ فإن النقضَ غيرُ مقبولٍ [٢] ".

---

١ ـــ عرَّيته : أخليته وجرَّدته من العوامل .

٢ ـــ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٦٠ ـــ ٦١ .

ومنها (تَخَلُّفُ العَكْسِ)[١]

بناء على أن العكس شرطٌ في العلة ، وهو رأي الأكثرين ، وهو " أن يُعْدَمَ الحكمُ عند عدم العلة " ؛ كعَدَمِ رَفْعِ الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظًا أو تقديرًا ، وعَدَمِ نَصْبِ المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظًا أو تقديرًا .

وقال قومٌ : إنه[٢] ليس بشرط[٣]؛ لأن هذه العلة مُشبَّهة بالدليل العقلي ،والدليلُ العقلي يدل وجودُه[٤] على وجود الحكم، ولا يدل عدمُه على عدمه .

ومثال تَخَلُّف العكس[٥] قولُ بعض النحاة في نصب الظرف ، إذا وقع خبرًا عن المبتدأ ، نحو (زيدٌ أمامَكَ) : إنه منصوبٌ بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدَّر[٦] ؛ بل حُذِفَ الفعلُ ، واكْتُفِيَ

---

١ ـــ أي من القوادح في العلة : تخلفُ العكس ؛ أي كونُ العلة غيرَ منعكسة وقد تقرَّر : أن العكس أنه إذا فُقِدَت العلةُ فُقِدَ الحكمُ .

٢ ـــ (إنه) أي : العكس .

٣ ـــ أي : ليس بشرط في صحة العلة .

٤ ـــ أي : على وجود المدلول ، كما دل عليه المقام .

٥ ـــ تخلف العكس : أي وجود الحكم مع فقد العلة .

٦ ـــ أي : غير مطلوب إظهارُه ، ولا مقدر وجودُه . وبهذا المثال يُعلَم أنه وُجِد المعلول ، وهو نصب الظرف بغير علته ، وهو الفعل الناصب له .

بالظرف منه ، وبَقِيَ منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل [1].

---

١ ـــ حديث السيوطي عن (تخلف العكس) مأخوذ من (لُمَع الأدلة ، الفصل الثامن عشر ص ١١٥ ـــ ١١٧) ، وقد لجأ فيه إلى التقديم والتأخير وحذف بعض الشواهد والأمثلة . وهذا ما قاله ابن الأنباري : " (في كون العكس شرطًا في العلة) اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى أنه شرطٌ في العلة ؛ وذلك أن يُعدَم الحكمُ عند عدمها ؛ وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظًا وتقديرًا ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظًا وتقديرًا . وقولنا (تقديرًا) احترازٌ من نحو قولهم : إنِ اللهُ أمْكَنَنِي من فلانٍ ، وامْرَأً اتَّقَى اللهَ ؛ فإنه ، وإن كان إسنادُ الفعل إلى الفاعل ، ووقوع الفعل على المفعول ، قد عُدِمَا لفظًا ، إلا أنه قد وُجدَ تقديرًا ؛ لأن التقدير في قولهم (إن اللهُ أمكنني من فلان) : إنْ أمكنني اللهُ أمكنني من فلان ؛ فحُذف الفعلُ الأولُ لفظًا ، وجُعل الثاني تفسيرًا له . وعلى هذا التقدير قولُه تعالى : (وإنْ أحدٌ من المشركين استَجارَكَ فأجِرْهُ) [التوبة / ٦] ؛ أي : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ، فحذف الأول ، وجعل الثاني تفسيرًا له . والتقدير في قولهم (امرأً اتقى اللهَ) : رَحِمَ اللهُ امرأً ، فحُذف الفعلُ لفظًا لدلالة الحال عليه . فالفعلُ ها هنا ، وإن عُدم لفظًا ، فقد وُجد تقديرًا ؛ فلهذا المعنى قلنا (وتقديرًا) .

وإنما وَجَبَ أن يكون العكسُ شرطًا في العلة ؛ وذلك لأن هذه العلة مشبَّهة بالعلة العقلية ، والعكسُ شرطٌ في العلة العقلية ؛ فكذلك ما كان مُشبَّهًا بها .

ومنها (عدم التأثير)[1]

وهو أن يكون الوصفُ لا مناسبةَ فيه . قال ابن الأنباري [2] :

" الأكثــرُ علـــى أنه لا يَجوزُ إلحاقُ الوصف بالعلة ، مع عدم الإخالــة ، سواء كان لدَفْع نَقْضٍ أو غيرِه ؛ بل هو حَشْوٌ في العلة ؛ وذلــك [3] مثل أن يدلَّ على تَرْكِ صَرْفِ (حُبْلَى) فيقول : وإنما امتَــنَعَ من الصرف ؛ لأن في آخره ألفَ التأنيث المقصورة ، فوَجَبَ أن يكون غيرَ مُنصرِف ، كسائر ما في آخره ألفُ التأنيث المقصورة.

وذهب بعضُهم إلى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى عدم العكس أنه لا يُعدَم الحكمُ عند عدمها ؛ وذلك نحو ما ذهب إليه بعضُ النحويين من أنــه لا يُعدَم نصبُ الظرف ، إذا وقع خبرًا عن المبتدأ ، نحو : زيدٌ أمامَك ، مـــن أنه منصوبٌ بفعل محذوف غيرِ مطلوب ولا مقدَّر ؛ بل حُذف الفعلُ ، واكتُفِيَ بالظرف منه ، وبقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديرًا ، على ما كان عليه من قبل حذف الفعل .

وتَمسَّــكوا في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة بأن هذه العلة مشــبَّهة بالدلـــيل العقلي ؛ يدل وجودُه على وجود الحكم ، ولا يدل عدمُه على عدم الحكم " .

١ ـــ أي من القوادح في العلة : عدمُ التأثير للوصف في الحكم .

٢ ـــ لُمَــع الأدلة ، الفصل الثالث والعشرون ، في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة : ص ١٢٥ ـــ ١٢٦ .

٣ ـــ (وذلك) أي عدم تأثير الوصف .

فذكْــرُ (المقصورة) حَشْوٌ ؛ لأنه لا أثرَ له في العلة ؛ لأن ألف التأنــيث ، لم تَســتحقّ أن تكون سببًا مانعًا من الصرف ؛ لكونها مقصــورةً ؛ بل لكونِها للتأنيث فقط ، ألا ترى أن الممدودة سببٌ مانِعٌ أيضًا [١] ؟

واستدل على عدم الجواز [٢] بأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة ، وإذا كان خاليًا عن ذلك لم يكن دليلاً [٣]، لم يَجُزْ إلحاقُه [٤] بالعلة .

وقــال قومٌ : إذا ذُكِرَ لدَفْع النقض لم يكن حَشْوًا [٥] ؛ لأن الأوصاف في العلة تفتقرُ إلى شيئين :

أحدُهما : أن يكون لَها تأثيرٌ .

والــثاني : أن يكــون فيها احترازٌ ، فكما لا يكون ما له تأثيرٌ حَشْوًا ، فكذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حَشْوًا ".

وقال ابن جني في (الخصائص) [٦] :

---

١ ــ أي : مانــع أيضًا لوجود المانع ، وهو التأنيث ، فلو كان القصرُ مُعتبَرًا ما منعت الممدودة .

٢ ــ أي : عدم جواز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة والمناسبة .

٣ ــ أي : لم يكن دليلاً على الحكم المعلّل به .

٤ ــ أي : إلحاق الفرع .

٥ ــ (وقــال قوم) فصّلوا بين أن يُذكَر دليلاً للحكم فلا يجوز ، أو يُذكَر للنقض ، كما قال المصنّفُ ، فيجوز . (لدفع النقض) للعلة فيما تخلّف فيه الحكمُ عنها . (لم يكن حشوًا) خاليًا عن الفائدة لتأثيره فيه .

٦ ــ الخصائص : ١ / ١٩٤ .

" قـــد يُـــزَادُ في العلـــة صفةٌ لضَرْبٍ من الاحتياط ؛ بحيثُ لو أُسقِطتْ لم يَقْدَحْ إسقاطُها فيها ، كقولِهم في هَمْزَ (أوَائِل) [١] : أصـــله (أوَاوِل) ، فلمَّا اكتَنَفَ [٢] الألفَ واوان ، وقَرُبَتْ الثانيةُ منهما من الطَّرَف ، ولم يُؤثِّرْ إخراجُ ذلك على الأصل ؛ تنبيهًا على غـــيره من المغيِّرات في معناه ، وليس هناك ياءٌ قبل الطَّرَف مقدرة ، وكانـــت الكلمـــةُ جَمْعًا ، ثَقُلَ ذلك ، فأُبدِلت الواوُ همزةً ، فصار (أوائل) .

فهـــذه علـــةٌ مُـــركَّبةٌ مـــن خمسة أوصاف مُحتَاج إليها ، إلا الخامس [٣].

فقولُكَ : ولم يُؤثَر ... إلى آخره ، احترازٌ من نَحْوِ قولِه :

تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِهَا عَوَاوِلا [٤]

---

١ ـــ أوائـــل : جمع أوَّل . قال سيبويه : " وأمَّا (أوَّل) فهو أفْعَلُ ، يدلك علـــى ذلـــك قولُهم : هو أوَّلُ منه ، ومررتُ بأوَّلَ منك ، والأوْلَى ". انظر الكتاب : ٢ / ٣

٢ ـــ اكتنف : أحاط ، والألف : مفعوله مقدم ، وواوان : فاعله مؤخر .

٣ ـــ إلا الخـــامس ؛ فإنـــه لا حاجة إليه لتحقق الإبدال مع الأربعة الأُوَلِ ، سواء كان مفردًا أو جمعًا .

٤ ـــ الشـــذَّان : جمـــع شاذ ، والعواول : جمع عِوَّال ، مصدر : عَوَّلَ ؛ أي صاح ، كما يقال : كذب كِذَّابًا ، وكأنه يصف دلوًا أو منجنيقًا يتناثر منها الحجـــارة . والشاهد فيه : قوله (عَوَاوِل) ؛ حيث لا يجوز أن يقال فيه ما قيل في (أوائل) نظرًا للقيد المذكور .

وقولُك : وليس هناك ياءٌ مقدرة ؛ لئلاّ يلزمك نَحْوُ قولِه :

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ (١)

لأن أصله (عَوَاوِير) .

وقولُك : وكانت الكلمة جَمْعًا ، غيرُ مُحتاجٍ إليه ؛ لأنك لو لم تَذكُره ، لم يُخِلَّ ذلك بالعلة (٢) ؛ ألا ترى أنك لو بَنَيْتَ من (قُلْتُ) ، و (بَعْتُ) واحدًا على (فَوَاعِل) ، أو (أُفَاعِل) لَهَمَزْتَ (٣) كما تَهمز في الجمع ، لكنه ذُكِرَ تأنيسًا ، من حيث كان الجمعُ في غير هذا مِمَّا يَدْعُو إلى قلب الواو ياءً في نحو : حُقِيّ ، ودُلِيّ (٤) ، فذُكِرَ هنا تأكيدًا ، لا وجوبًا " . قال :

---

١ ـــ هو شطر ، أو بيت من الرجز المشطور لِجَنْدَل بن الْمُثَنَّى الطُّهَوِيّ ، شاعر راجز إسلامي من تميم ، نسبته إلى طُهَيَّة جدته ، تُوفي سنة تسعين من الهجرة . والعواور جمع العُوَّار : وهو القذى في العين ، أو الرمد ؛ يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والهرم . والشاهد في تصحيح الواوين من (عواور) ؛ لأن أصله (عَواوِير) بالياء ، فلم تكن الواو طَرَفًا ، فكانت الياء المحذوفة مرادة ، فلم تؤثر فيه قلبًا .

٢ ـــ أي لم يُخِلّ ذلك بالعلة ؛ لحصول الحُكْم ، وإن فُقِدت الجمعية .

٣ ـــ أي لَهَمَزْتَ ذلك المفرد ، كما يُهمَز في الجمع ، فتقول : قوائل وبوائع بالهمز فيهما .

٤ ـــ أصلهما : حُقُوٌّ ، ودُلُوٌّ ، فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع ، فقلبوا الأخيرة ياء، ثم أُعلّت الأولى باجتماع الواو والياء وسَبْق إحداهما بالسكون ، فقُلبت ياء ، وأدغمت ، وكُسر ما قبلها ؛ لتَصِحّ . والحَقْو : الخصر .

" ولا يَجـــوز زيادة صفة ، لا تأثيرَ لَها أصلاً البتةَ ، كقولك في رَفْع (طَلْحَة) من نحو : جاءني طَلْحَةُ : إنه لإسناد الفعل [1] إليه ، ولأنه مؤنثٌ وعَلَمٌ ؛ فذِكْرُ التأنيث والعَلَمية لَغْوٌ [2] لا فائدة له " . انتهى [3].

ومنها (القول بالموجَب) [4]

قال ابنُ الأنباري في (جَدَله) [5] :

"وهو أن يُسلِّم للمُستدِلّ ما اتخذه مُوجَبًا للعلة ، مع استبقاء [6] الخلاف ، ومتى كان المستدلّ منقطعًا ؛ فإن توجَّه في بعض الصور ، مع عموم العلة ، لم يُعَدَّ منقطعًا [7] .

---

١ ـــ إسنادُ الفعلِ علةٌ صحيحة .

٢ ـــ لَغْوٌ : خالٍ عن الفائدة ، فقوله بعدُ (لا فائدة فيه) تأكيد له .

٣ ـــ قال ابن جني : " ولو استظهرتَ بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خَطَلاً ولَغْوًا من القول ؛ ألا ترى أنك لو سُئلتَ عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحةُ ، فقلتَ : ارتفع لإسناد الفعل إليه ؛ ولأنه مؤنث ، أو لأنه علم ، لم يكن ذكرُك التأنيث والعلمية إلا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء، أو لأنـــه ساكنُ عين الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضعَ ما يمكن الاحتياطُ به للحكم مما يَعْرَى من ذلك ، فلا يكون له حَجْمٌ. وإنما المراعَى من ذلك كله كونُه مُسنَدًا إليه الفعلُ ". الخصائص : ١ / ١٩٥

٤ ـــ أي من القوادح في العلة : القولُ بالموجَب .

٥ ـــ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٥٦ ـــ ٥٧ .

٦ ـــ استبقاء : مصدر الفعل استَبْقَى ، من البقاء .

مثل أن يَستدلَّ البصريُّ على جواز تقدم الحال على العامل في الحال ، إذا كان العامل فيها فعلاً متصرِّفًا ، وذو الحالِ اسمًا ظاهرًا ، نحو : راكبًا جاء زيدٌ [١] ، فيقول : جوازُ تقديم معمول الفعل المتصرِّف ثابتٌ في غير الحال [٢] ، فكذلك في الحال .

فيقول له الكُوفيُّ : أنا أقولُ بموجَبه ؛ فإن الحال يَجوز تقديمها عندي ، إذا كان ذو الحال [٣] مُضْمَرًا .

والجوابُ [٤] : أن يقدِّر العلة على وَجْهٍ ، لا يمكنه القول بالموجَب ، بأن يقول : عنيتُ به ما وَقَعَ فيه الخلافُ فيه [٥] ، وعرَّفته بالألف واللام فتَناولَه ، وانصَرَفَ إليه [٦].

---

٧ ــ أي : فإن توجه الخلافُ في بعض الصور المختلف فيها ، مع عموم العلة لتلك الصور ، لم يُعَدَّ منقطعًا ؛ لعموم علته لذلك ، وإن اختُلف فيه .

١ ــ عامل النصب في الحال (راكبًا) الفعل المتصرِّف (جاء) ، فيكون عمله قويًّا ؛ لذلك يجوز تقدم الحال عليه.

٢ ــ قوله (في غير الحال) نحو قول الله تبارك وتعالى : (ففريقًا كذَّبتم) البقرة / ٨٧ ، وقوله تعالى : (فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ) الضحى / ٩ .

٣ ــ أي : صاحب الحال مضمرًا ، نحو : راكبًا جئتُ ، دون ما إذا كان مُظهَرًا ؛ لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر .

٤ ــ أي : والجواب من جانب المستدل على جواز التقدم بما ذكر .

٥ ــ أي : ما وقع فيه الخلاف من مجيء الحال من الاسم الظاهر .

٦ ــ أي : وعرَّفت (الخلاف) بالألف واللام العهدية ، فتناول المعرفُ بـ « أل » ذلك المختلف فيه ، وانصرف إليه بذلك التناول ..

ولـــه أن يقـــول : هذا قَوْلٌ بموجَب العلة في بعض الصور ، مع عموم العلة في جميع الصور ، فلا يكون قولاً بموجَبها [١] ".

ومنها (فساد الاعتبار) [٢]

قال ابن الأنباري [٣] :

" وهـــو أن يُســـتدَلَّ بالقياس على مسألة ، في مقابلة النصّ عن العرب .

كأن يقول البصريّ : الدليل على أن تَرْكَ صَرْفِ ما لا ينصرفُ لا يَجـــوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرفُ ، فلو جوَّزنا تَـــرْكَ صَرْفِ ما لا ينصرفُ لأدَّى ذلك إلى أن نَرُدَّهُ عن الأصل إلى غير أصل ، فوَجَبَ أن لا يَجوز ؛ قياسًا على مَدِّ المقصور [٤].

---

١ ـــ (وله) أي للبصري ، (هذا) الذي تقدَّم تفصيلُه (في جميع الصور) الشـــامل لِمَا كان صاحب الحال فيه مضمرًا ، وما كان مظهرًا (فلا يكون قولاً بموجَبها) المقتضي لتعميم الحكم ، وعدم التخصيص .

٢ ـــ أي ومن القوادح في العلة : فساد الاعتبار للعلة في الحكم .

٣ ـــ قـــال ابـــن الأنباري في (الإغراب ص ٥٤) : " الفصل التاسع ، في الاعتراض على الاستدلال بالقياس :

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالقياس من سبعة أوجه :

أحدها : فساد الاعتبار : مثل أن يُستدَل بالقياس ... " .

٤ ـــ مَدُّ المقصورِ ممنوعٌ .

فـــيقول له المعترِضُ [1] : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النصّ عن العرب ، وهو [2] لا يَجوز ؛ فإنه قد وَرَدَ النصُّ عنهم في أبيات ، تركوا فيها صَرْفَ المنصرِف للضرورة [3].

---

١ ــ المعترِض : الناقد عليه في استدلاله وتعليله .

٢ ــ أي : والقياس في مقابلة النص لا يَجوز .

٣ ــ من شواهد تَرْك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قولُ الأخطل من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائبِ إذ هَوَتْ   بشَبِيبَ غَائلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

والأزارق : جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق رأسِ الخوارج . والكـــتائب : جمـــع كتيبة ، وهي الفرقة من الجيش . وهَوَتْ : سقطت . وشبيب : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، من رؤوس الخوارج . ومحل الشـــاهد : قوله شَبيب ؛ حيث منعه من الصرف ضرورة . وقال حسّان بن ثابت الأنصاري :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ   بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأبطالِ

وحُنَين : اسم وادٍ بين مكة المكرمة والطائف ، وقد تَرَكَ صَرْفَ (حنين) ، وهو منصرِف ، قال الله تبارك وتعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إذ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) التوبة / ٩ . وقال أبو دَهْبَلٍ الجُمَحِيّ ، واسمه وَهْب بن زَمْعَة ، وكان رجلاً جميلاً شاعرًا عفيفًا ، قال الشعر في آخر خلافة الإمام علي، كرّم الله وجهه :

أنا أبو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ   مِنْ جُمَحٍ ، والعِزُّ فيهم والحَسَبْ

والشـــاهد فيه : قوله (دَهْبل) ؛ حيث منعه من الصرف ، مع أنه عَلَمٌ على وزن (جعفر) .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٧٠) .

والجواب [١] : الطعنُ في النقل المذكور ، إمَّا في إسناده ؛ وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يطالبه بإثباته [٢] . وجوابه : أن يُسنِدَه [٣] ، أو يُحيلَه على كتاب مُعتَمَد عند أهل اللغة .

---

١ ــــ بدأ السيوطي في النقل عن فصلٍ آخر من ((الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦ ــــ ٥٣)) . قال ابن الأنباري : " الفصل الثامن ، في الاعتراض على الاستدلال بالنقل : اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل ، يكون في شيئين : الإسناد والمتن .

فأمَّا الاعتراض على الإسناد فمن وجهين :

أحدهما : أن تطالبه بإثبات الإسناد . وقد ذهب قومٌ إلى أنه ليس له أن يطالبه بإثبات الإسناد ؛ وإنما عليه أن يطعن فيه ، إن أمكنه ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه لو لم يكن له ذلك لأدَّى إلى أن يروي كلُّ مَنْ أراد ما أراد ، وهذا غايةُ الفساد .

والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده ، أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة .

والثاني : أن يطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته .

والجواب : أن يبين له طريقًا آخر .

وأمَّا الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه :

ــــ " . وقد اختصر السيوطي بعض ما في الأوجه الخمسة ، وقدَّم وأخَّر .

٢ ــــ أن يطالبه بإثباته ؛ لأنه مُدَّعٍ والمدَّعِي عليه الإثباتُ حتى تنهض دعواه.

٣ ــــ أي : وجوابُ المعترض أن ينسبه لسَنَد معيَّن ، رجالُه معروفون بالعدالة والثقة ؛ حتى ينتهي لِمَنْ نقله عن العرب ، وأثبته .

والثاني : القَدْحُ [1] في راويه . وجوابه : أن يُبْدِيَ [2] له طريقًا آخر .

وإمَّا في مَتْنِه [3] ؛ وذلك [4] من خمسة أوجه :

أحدُها : التأويل [5] بأن يقول الكوفي : الدليلُ على تَرْك صَرْف المنصرِف قولُه :

ومِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـــ ـــرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ [6]

---

١ ـــ أي الطعن في روايتهم ؛ أي الرجال الذين هم في السَّنَد بما يَرُدُّ روايتهم ويجعلها غير مقبولة .

٢ ـــ أي : يُظْهِرَ المستدلُّ لذلك النصّ طريقًا آخر سالمًا من القدح والطعن الذي وَرَدَ على الأول .

٣ ـــ أي : بعـــد تسليم ثبوته عن العرب ، ووروده ، وقبول سنده ، ينتقل للطعن في المتن .

٤ ـــ الطعن في المتن من خمسة أوجه ، وقد ذكر السيوطي أربعة فقط .

٥ ـــ التأويل : حملُ اللفظ على خلاف الظاهر لدليلٍ .

٦ ـــ هذا البيت لذي الإصبع العَدْوَاني ، واسمه حُرْثَان بن الحارث بن مُحَرِّث ابن ثعلبة ، ولقِّب بذي الإصبع ؛ لأن حيَّة لَسَعَتْ إصبعَه فقَطَعَها ، توفِّي سنة ٢٢ ق .م . وعامـــر : هو عامر بن الظَّرِب العَدْواني ، وذو : صفة لعامر ، وهـــو ومعطـــوفه كناية عن عِظَم الجسم وبَسْطَته ، والعرب تَتمدح بطول الأجسام . قال ابن الأنباري : " فتَرَكَ صَرْفَ (عامر) ، وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة ؛ لأنه وصفه ، فقال : ذو الطول وذو العرض ، ولو كانت قبيلة لَـــوَجَبَ أن يقولَ : ذاتُ الطول وذاتُ العرض . ولا يجوز أن يُقَال : إنما لم يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة " . الإنصاف ، المسألة (٧٠) .

فيقول له البصري : إنما لم يصرفه ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة [1] ، والحَمْلُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم .

والثاني : المعارضة بنصٍّ [2] آخرَ مثله ، فيتساقطان ، ويَسْلَمُ الأول ، كأن يقول الكوفي : الدليلُ على أن إعمال الأول في (باب التنازع) أوْلَى قولُ الشاعرِ :

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُورًا [4]

١ ـ (إنما لم يصرفه ...) أي إنه ليس مما للكلام فيه من تَرْك صرف غير المنصرف ؛ بل هو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي .

٢ ـ (بنص آخر) أي ثَبَتَ فيه إبقاء صرفه ، والنصَّان متكافئان ، فيتساقطان ، وإلا كان ترجيحًا بلا مُرجِّح ، فإذا تَسَاقَطَا سَلِمَ الدليلُ الأول ، كما قال لسقوط ما عارضه .

٤ ـ قال رجل من بني أسد ، أو المرَّار الأسدي :

فَرَدَّ على الفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا ... وسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالا

وقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُورًا ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ

وَصَفَ مَنْزِلاً، يقول : لَمَّا أَلْمَمْتُ به ذَكَرْتُ مَنْ كنتُ عَهِدْتُه فيه ، فَرَدَّ عليَّ من الْهوى ما قد سَلَوْتُ عنه . والْهوى : العِشْقُ . والعَميد : الشديد البالغ . ونَغْنَى : مضارع غَنِيَ بالمكان ؛ أي أقام به ، وتوطّنه ، ومنه سُمِّي مَنْزِلُ القومِ ومَحَلّ إقامتهم المَغْنَى . والعصور : الدهور ، ونصبها على الظرف . ويقدننا : يَمِلْنَ بنا إلى الصِّبا ، ويَقُدْنَنَا نَحْوَه . والخُرُد : جمع خَرِيدة ، وهي المرأة الخَفِرَة الحيِّة .والخِدَال : جمع خَدْلَة ، وهي الغليظة الساق الناعمة . وقد أعمل الشاعر الفعل الأول ، وهو (نَرَى) ، ولذلك نصب به (الخُرُدَ الخِدَالَ) ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : تَقْتَادُنا الخُرُدُ الخِدَالُ .

فيقول له البصري : هذا مُعَارَضٌ بقول الآخر :

وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ [١]

والـــثالث : اختلاف الراوية ، كأن يقول الكوفي : الدليل على جواز مَدِّ المقصور في الضرورة قولُه :

سَيُغْنِينِي الذي أغْنَاكَ عنِّي فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ [٢]

فيقول له البصري : الراوية (غَنَاء) بفتح الغين ، وهو ممدود .

الـــرابع : مَنْعُ ظهورِ دلالته [٣] على ما يَلزم منه فسادُ القياسِ ، كأن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصلٌ للفعل أنه يُسمَّى

---

١ ـــ هذا البيت من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٩) ، وقـــوله : ولكن نَصْفًا ، أو نِصْفًا ؛ أي إنصافًا وعَدْلاً ، وفي الديوان : ولكنَّ عَدْلاً . وَصَفَ في البيت شَرَفَهُ ، وأنه لا كُفءَ له يقاومه في مُسَابَّة ومفاخرة إلا مـــن قريش . وقد أعمل الفعل الثاني ، وهو (سبَّني) لقُرْبِه من الاسم ، وحَذْف المفعول من الفعل الأول ؛ للاستغناء عنه بدلالة ما بعده عليه .

٢ ـــ ورد هـــذا البيت في كثير من المصادر بلا نسبة ، والاستشهاد منه قولهُ (ولا غِـــنَاء) ؛ فإن أصل هذه الكلمة (ولا غِنى) بكسر الغين مقصورًا ، ولكن الشاعر مَدَّه حين اضطرَّ لإقامة وزن البيت . وزعم قوم أنه بفتح الغين من قولهم : هذا رجلٌ لا غَنَاء عنده ، فيكون ممدودًا أصالة ، وزعم آخرون أنـــه بكسر الغين ، وأنه مصدر غَانَيْتُه أغَانيه غِنَاء ، مثل رَامَيتُه أراميه رِمَاء ، إذا فاخرته وباهيته في الغِنى .

٣ ـــ أي : دلالة الدليل . وعبارة ابن الأنباري : " والثالث : أن يشاركه في الدليل ، مثل أن يقول البصري : الدليل على أن المصدر أصل للفعل ... " .

مَصْدرًا ، والمصدرُ هو الموضع الذي تَصْدُرُ عنه الإبلُ ، فلو لم يَصْدُرْ عنه الفعلُ لَمَا سُمِّيَ مَصْدَرًا .

فيقول له الكوفي : هذا حُجَّةٌ لنا في أن الفعلَ أصلٌ للمصدر ؛ فإنه إنما يُسمَّى مصدرًا ؛ لأنه مصدورٌ عن الفعل [١] ، كما يُقَال :

---

١ ـ ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌ من الفعل وفرعٌ عليه ، نحو : ضَرَبَ ضَرْبًا ، وقَامَ قيامًا .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتقٌ من المصدر وفرعٌ عليه .

وقال الكوفيون : ولا يجوز أن يُقَال : إن المصدر إنما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه ؛ لأنا نقول : لا نسلِّم ؛ بل سُمِّيَ مصدرًا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : مَرْكَبٌ فَارِهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ؛ أي : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا .

وما قاله الكوفيون باطلٌ عند البصريين من وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حَمْلُها على ظاهرها ، فلا يجوز العدولُ بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حَمْلُه عليه .

والثاني : أن قولَهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب ، وموضع الشرب ، ونسب إليه الفَرَاهَة والعُذُوبة للمجاورة ، كما يُقَال : جَرَى النهرُ ، والنهرُ لا يَجْرِي ؛ وإنما الماء يجري فيه .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢٨) .

مَرْكَبٌ فَارِهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ؛ أي مَرْكُوبٌ ، ومَشْرُوبٌ [١].

ومنها (فسادُ الوضع) [٢]

قال ابن الأنباري [٣] :

---

١ ـــ لم يذكر السيوطي الوجه الخامس من أوجه الطعن في المتن ، وقد ذكره ابن الأنباري قائلاً : " أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصري : الدليل على أن واو (رُبَّ) لا تعمل ؛ وإنما العملُ لـ (رُبَّ) المقدرة أنه قد جاء الجرُّ بإضمارها من غير عِوَض منها في نحو قوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

فيقول له الكوفي : إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول له ، فكيف يجوز لك الاستدلال به ؟! " . الإغراب : ص ٤٨

وبيت الشعر السابق مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري ، صاحب بثينة . والرَّسْمُ : ما بقي لاصقًا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه . والطلل : ما بقي شاخصًا مرتفعًا من آثارها كالوَتِد ونحوه . ومن جلله : يحتمل معنيين : أحدهما : أن يكون من قولِهم (فعلتُ كذا من جَلَلِ كذا) أي من أجله وبسببه ، والثاني : أن يكون من قولِهم (فعلتُ كذا من جَلَلِ كذا) ؛ أي من عظمه في نفسي. ومحل الاستشهاد في البيت : قوله (رَسْم) فإن الرواية فيه بجر الرسم ، وقد خرَّجها العلماء على أنه مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة الباقي عملُها ؛ أي رُبَّ رَسْمِ دَارٍ .

٢ ـــ أي من القوادح في العلة : فسادُ الوضع ، وهو كون الجامع في القياس ثَبتَ اعتبارُه بنصٍّ ، أو إجماع ، في نقيض الحكم .

٣ ـــ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٥٥ ـــ ٥٦ .

" وهو أن يُعَلِّقَ [١] على العلة ضِدَّ المقتضِي، كأن يقول الكوفي : إنما جاز التعجُّبُ من السواد والبياض دون سائر الألوان [٢] ؛ لأنهما أصْلا الألوان .

فيقول له البصري : قد عَلَّقْتَ على العلة [٣] ضِدَّ المقتضي ؛ لأن التعجب إنما امتَنَعَ من سائر الألوان للزومها المحلَّ [٤] ، وهذا المعنى في الأصل أبلغُ منه في الفرع ، فإذا لم يَجُزْ مِمَّا كان فرعًا لملازمته المحلَّ فلأنْ لا يَجوز مما كان أصلاً ، وهو ملازِمٌ للمحلّ أوْلَى .

والجواب : أن يبيِّن عَدَمَ الضدية [٥] ، أو يُسَلِّمَ له ذلك [٦] ، ويبيِّن أنه يقتضي ما ذكره أيضًا من وجه آخر [٧] ".

---

١ ـــ أي : أن يعلِّق المستدلُ ، بالبناء للفاعل ؛ أي المستدل ، فـ (ضد) مفعوله ويجوز بناؤه للمفعول، ونائبه (ضد المقتضي) ؛ أي ما تقتضيه العلةُ .

٢ ـــ أي : باقي الألوان كالحمرة والخضرة ، فالسائر هنا مستعمَل في معناه المشهور الفصيح ، وقد يُستعمَل بمعنى الجميع كما في قول الشاعر :

فَمَا حَسَنٌ أن يَعْذِرَ المرءُ نَفْسَهُ ... وليس له من سائرِ الناسِ عَاذِرُ

٣ ـــ قد علقت على العلة ؛ أي كونها أصلاً للألوان .

٤ ـــ للزومها المحل ؛ أي والتعجب إنما يكون من حدوث أمر وعروضه .

٥ ـــ أي : أن يبين عدم الضدية بين العلة وما ذكره من التخصيص .

٦ ـــ أي : أو يسلِّم للمعترِض الضدية بين العلة والحكم ، وهو المشار إليه بذلك .

٧ ـــ أي : ويبين أن كونه أصلها يقتضي ما ذكره هو أيضًا من وجه آخر غير الوجه المدخول فيه .

ومنها (المنع للعلة) [1]

قال ابن الأنباري [2] :

" وقد يكون في الأصل والفرع .

وأمَّا المنعُ في الأصل فمثلُ أن يقول البصري: إنما ارتَفَعَ المضارعُ لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي ، فأشْبَهَ الابتداءَ في الاسم المبتدأ ، والابتداءُ يُوجِبُ الرفعَ ، فكذلك ما أشْبَهَهُ [3].

فيقول له الكوفي : لا أسلِّمُ أن الابتداء يُوجِبُ الرفعَ في الاسم المبتدأ [4].

والمنعُ في الفرع مثل أن يقول البصري : الدليلُ على أن فعل الأمر مبني أن دَرَاكِ ، ونَزَالِ ، وتَرَاكِ ، وما أشبهَ ذلك من أسماء الأفعال مبنيةٌ لقيامها مقامَه ، ولولا أنه مبني وإلا [5] لَمَا بُنِيَ ما قام مقامه .

---

١ ـ أي ومن القوادح في العلة : المنعُ للعلة ؛ أي عدم تسليمها ، أو عدم قبولِها .

٢ ـ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٥٨ .

٣ ـ أي : فكذلك ما أشبهه ، وهو القيام مقام الاسم في الفعل المضارع .

٤ ـ أي : يمنع الكوفي أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ ؛ لأن الابتداءِ أمر معنوي ، يضعف عن التأثير في أمر لفظي .

٥ ـ يزيد ابن الأنباري (إلا) ، وذاك أسلوبه ، وسقوطها أقوى لتماسُك الجملة . انظر : الإغراب ، هامش ص ٥٨ .

فيقول له الكوفي : لا أسلِّمُ أن نحو : دَرَاكِ ، ونَزَالِ ، وتَرَاكِ ، إنما بُنيَ لقيامه مقامَ فعل الأمر ؛ وإنما بُنِيَ لتضمُّنه لامَ الأمر[١] .

والجواب عن منع العلة أن يُدَلَّ على وجودها[٢] في الأصل ، أو الفرع بما يَظْهَرُ به فَسَادُ المنع ".

ومنها (المطالبة بتصحيح العلة)[٣]

قال ابن الأنباري[٤] :

" والجواب أن يُدَلَّ على ذلك بشيئين : التأثير[٥] ، وشهادة الأصول .

فالأول : وجودُ الحكم لوجود العلة ، وزوالُه لزوالها ، كأن يقول[٦] : إنما بُنِيَتْ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) على الضم ؛ لأنَّها اقتُطِعَتْ عن الإضافة .

فيُقَال : وما الدليلُ على صحَّة هذه العلة ؟

---

١ ـ بُنِيَ اسم الفعل لتضمنه معنى لام الأمر ، فأشْبَهَ الحرفَ في المعنى ؛ لتضمنه معناه .

٢ ـ يجوز في (أن يدل) بناؤه للفاعل ؛ أي المستدِل ، وللمفعول أيضًا ، وضمير (وجودها) للعلة .

٣ ـ أي ومن القوادح في العلة : المطالبة من المتعرِّض للمستدِل بتصحيح العلة ؛ أي ثبوتها .

٤ ـ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٥٩ .

٥ ـ أي : التأثير في الحكم ؛ لمناسبة العلة له ، والشهادة بكونها علةً .

٦ ـ أي : كأن يقول المستدِلّ .

فـيقول : التأثير ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة ، وعدمُه لعـدمها ؛ ألا ترى أنه إذا لم يُقتطَع عن الإضافة يُعرَب ، فإذا اقتُطِعَ عنها بُنِيَ ، فإذا عادت الإضافةُ عاد الإعرابُ .

والثاني [١] : كأن يقول : إنما بُنِيَتْ (كيفَ ، وأينَ ، ومتى) ؛ لتضمنها معنى الحرف .

فيُقَال : وما الدليل على صحة هذه العلة ؟

فيقول : إن الأصول تَشْهَدُ وتَدُل على أن كل اسم تضمَّن معنى الحرف وَجَبَ أن يكون مبنيًّا .

ومنها (المعارضة) [٢]

قال ابن الأنباري [٣] :

" وهو أن يُعَارَض المستدِلُّ بعلة مُبتَدَأة [٤] .

والأكثرون على قبولِها ؛ لأنَّها دَفَعَت العلةَ .

وقِـيلَ : لا تُقـبَل ؛ لأنَّها تَصَدٍّ [٥] لمنصب الاستدلال [٦] ، وذلك رتبةُ المسئولِ ، لا السائلِ .

---

١ ــ المقصود بالثاني : شهادة الأصول .

٢ ــ أي من القوادح في العلة : المعارضة .

٣ ــ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٦٢ .

٤ ــ أي : بعلة مبتدأة تقتضي خلاف مقتضَى علة المستدِل .

٥ ــ تَصَدٍّ : تَعَرُّضٌ ، مصدر تَصَدَّى يَتَصَدَّى إليه ، إذا تَعرَّضَ له .

٦ ــ إقامة الدليل مَنْصِبُ المستدِل ، لا المعترِض ، ومنصبُ المعترِض ووظيفته إنما هو مَنْعُ دليلِ المستدِلِّ ، لا إقامةُ الدليل .

مثالُها : أن يقول في الإعمال (١): إنما كان إعمالُ الأولِ أوْلَى ؛ لأنه سابِقٌ ، وهو صالِحٌ للعمل ، فكان إعمالُه أوْلَى ؛ لقوة الابتداء والعناية به .

فيقول البصريّ : هذا مُعَارَضٌ بأن الثاني أقربُ إلى الاسم ، وليس في إعماله نَقْصُ مَعْنًى (٢) ، فكان إعمالُه أوْلَى .

* * *

---

١ ـ إذا أطلقوا (الإعمال) فالمقصود هو (باب التنازع) . وقد ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو : أكْرَمَني وأكْرَمْتُ زيدًا ، وأكْرَمْتُ وأكْرَمَني زيدٌ ، إلى أن إعمال الفعل الأول أوْلَى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أوْلَى . الإنصاف ، المسألة (١٣) .

٢ ـ إذا حَصَلَ خَلَلٌ في المعنى امتنع إعمالُ الثاني كقول امرئ القيس :

فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ـ ولَمْ أطْلُبْ ـ قليلٌ مِنَ الْمَالِ

قال سيبويه (الكتاب ١ / ٤١) :" فإنما رَفَعَ ؛ لأنه لم يَجعل القليل مطلوبًا وإنما كان المطلوب عنده المُلْك ، وجعل القليل كافيًا ، ولو لم يُرِدْ ذلك ، ونَصَبَ ، فَسَدَ المعنى ". ولذلك قال امرؤ القيس في البيت الذي بعده :

ولَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ الـمَجْدَ الـمُؤَثَّلَ أمْثَالِي

فلهذا أعملَ الأول ، ولم يُعْمِل الثاني . بقي أن نشير إلى أن بيت امرئ القيس ليس من باب التنازع ؛ لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهيْنِ إلى شيء واحد ، ولو وُجِّهَ هنا كفاني ، وأطلب ، إلى قليل ، فَسَدَ المعنى .

انظر : شرح قطر الندي ص ٣٣٢ ؛ حيث أوضح ابنُ هشام البيت إيضاحًا بديعًا كاملاً .

تنبيه

[في ترتيب الأسئلة]

قال ابنُ الأنباري [1] :

" اعلـــم أن علماء الجَدَل اختلفوا في ذلك [2] ؛ فذهب قومٌ إلى أنـــه لا يَجب على السائل ترتيبُ الأسئلة ؛ بل له أن يوردها كيفما شاء ؛ لأنه جاء مُسْتَفْهِمًا مُستَعلِمًا .

وذهـــب آخرون إلى أنه يَجب ترتيبُها ؛ فعلى هذا أول الأسئلة فســـادُ الاعتـــبار ، وفسادُ الوضع ، والقولُ بالموجِب ، والمنعُ ، ثم المطالبة ، ثم النَّقْضُ ، ثم المعارضة .

وإنما وَجَبَ تقدمُ فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ؛ لأن المعترِض يَدَّعِي أن ما يَظنُّه قياسًا ليس مستعمَلاً في موضعه ، فقد صَادَمَ أصلَ الدليل ، والقولَ بالموجِب؛ لأنه يبيِّن أنه لم يدل في موضع الخلاف ، ولا حاجةَ إلى الاعتراض، والمنع ، ثم المطالبة ؛ لأن المنع إنكارُ العلة ، والمطالـــبةَ إقرارٌ بالعلة ، والإقرارُ بعد الإنكار يُقبَل ، والأنكارُ بعد الإقرار لا يُقبَلُ .

---

١ ــ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٦٤ ــ ٦٥ . وقد أوردنا النصَّ على نحو ما في (الإغراب) ؛ لأن السيوطي حذف منه كلمات وعبارات قليلة ، ولكنها أخلَّت بالمعنى .

٢ ــ أي في ترتيب الأسئلة .

ثم الـــنَّقْضُ ؛ لِمَا فيه من تسليم صلاحية العلة ، لو سَلِمَتْ من النقض [1] ، فكان تأخيرُه عن المطالبة أوْلَى من تقديمه عليها ؛ لأن المطالبة لا تتوجَّه على علة منقوضة .

ثم المعارضة [2] ؛ لأنَّها ابتداءُ [3] دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل ؛ فهي بمنصب الاستدلالِ أشبهُ منها بالسؤال ، ولِهذا ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إلى أنـــها ليست بسؤال " .

* * *

١ ـــ أي : لو سلمت من النقض بما خرج من الحكم عن مقتضاها .

٢ ـــ أخَّر المعارضة عن الكل ؛ لأنــها تسليم للعلة ، وطرد ثبوتِها ، ووجه عمومِها .

٣ ـــ (لأنـــها ابتداء ...) أي لا قَدْحَ في كلام المستدِل ، بل هي استدلال مستأنف من السائل .

تذنيب [1]

[في السؤال والجواب]

قال ابنُ الأنباري [2] :

" السؤالُ طَلَبُ الجواب بأداته .ومبناه على سائل ، ومسئول به ، ومسئول منه ، ومسئول عنه [3]".

فالسائلُ : ينبغي له أن يَقْصِدَ قَصْدَ المستفهِم ، ولِهذا قال قومٌ : إنه ليس له مَذْهَبٌ .

والجمهـــورُ على أنه لا بُدَّ له من مذهب ؛ لئلاَّ يَنتشرَ الكلامُ ، فتذهب فائدةُ النظر .

---

١ ـــ التذنـــيب : جَعْلُكَ للشيء ذَنَبًا ، ويعقدونه ترجمة لذِكْرِ ما له تعلُّقٌ بِمَا قبله .

٢ ـــ الإغراب في جدل الإعراب : ص ٣٦ ـــ ٤٤ ، وقد لَخَّصَ السيوطي ستة فصول منه ، هي : في السؤال ، في وصف السائل ، في وصف المسئول به ، في وصف المسئول منه ، في وصف المسئول عنه ، في الجواب .

٣ ـــ قال ابن الأنباري : " الفصل الأول ، في السؤال :

اعلم أن السؤال هو طلبُ الجواب بأداته في الكلام ، وهو مبنيٌ على أربعة أصـــول : أحـــدها : سائل ، والثاني : مسئول به ، والثالث : مسئول منه ، والرابع : مسئول عنه .

ولا بُـــدَّ لكـــل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ، ويفسد عند عدمه ، ولِهذا فصلنا وصف كل أصل منها في فصل".

وأن يَســـأل عمَّـــا يَثْبُتُ فيه الاستبهامُ ؛ فقد قيل : ما ثَبَتَ فيه الاستبهامُ صَحَّ عنه الاستفهامُ ؛ كأن يَسأل عن حَدّ النحو ، وأقسام الكلام . فإن سأل عن وجود النطق ، والكلام كان فاسدًا .

وأن لا يســـأل إلا عمَّـــا يلائم مذهبَه ؛ فإن سأل عمَّا لا يلائمُ مذهـــبَه ، لم يُسمَع منه ، كأن يَسأل الكوفيّ عن الابتداء : لِمَ كان عملُه الرفع دون غيره ؟ فإنه لا يرى أنه عاملٌ البتةَ .

وأن لا ينتقل من سؤال إلى سؤال ؛ فإن انتقل عُدَّ منقطعًا (١).

---

١ ـــ قال ابن الأنباري : " الفصل الثاني ، في وصف السائل :

اعلـــم أن السائل ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم المتعلّم ، ولهذا ذهب مَـــنْ ذهب إلى أن السائل ليس له مذهب ؛ وإنما ذهبت الجماعة إلى أنه لا بد له من مذهب ؛ لئلا ينتشر الكلام إلى ما لا يُحصر ، فتذهب فائدة النظر .

وأن يســـأل عمَّا يثبت فيه الاستبهام ؛ ليَصحَّ عنه الاستفهام ، فقد قيل : مـــا ثبت فيه الاستبهام صَحَّ عنه الاستفهام ؛ مثل أن يسأل عن حدّ النحو ، وأقســـام الكلام ، فإن سأل عمَّا لا يثبت فيه الاستبهام ؛ مثل أن يسأل عن وجود النطق والكلام ، كان فاسدًا ؛ لأنه جاء معاندًا بسؤاله عمَّا يعلم بحكم الاضطرار ، فصار بمنـــزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار :

وليس يَصِحُّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاج النهارُ إلى دليلِ

وألا يســـأل إلا عمَّا يلائم مذهبَه ؛ فإن سأل عمَّا لا يلائم مذهبه ، لم يُسمَع مـــنه ؛ مثل أن يسأل الكوفي عن الابتداء : لِمَ كان عمله الرفع دون غيره ؟ هـــذا سؤال لا يُسمَع منه ؛ لأن قوله : لِمَ كان عمله الرفع ؟ تسليمٌ منه بأن الابتداء عامل ، وهو لا يقول إنه عامل البتة . فلمَّا سأل عن تفصيل ما ينكر جملته ، لم يُسمَع منه .وألا ينتقل من سؤال إلى سؤال ؛ فإن انتقل ... ".

والمســـئول به : أدواتُ الاستفهام المعروفة ، وليَكُنْ مفهومًا غيرَ مُبهَم ، كأن يقول : ما تقول في اشتقاق الاسم ؟

فإن كان مُبهَمًا غيرَ مفهوم لم يَستحقَّ الجوابَ ؛ كأن يقول : ما تقول في الاسم ؟ لأنه لا يدري : أ سَألَ عن حدِّه ؟ أم اشتقاقه ؟ أم غير ذلك ؟ [١].

---

١ ــ قال ابن الأنباري : " الفصل الثالث ، في وصف المسئول به :

اعلـــم أن المـــراد بقولنا (المسئول به) صيغة السؤال ، وينبغي أن يكون ببعض ألفاظ الاستفهام . وهي تنقسم إلى قسمين : حروف وأسماء .

فالحروف ثلاثة : الـــهمزة ، وأمْ ، وهَلْ .

والأسماء تنقسم إلى قسمين : أسماء غير ظروف ، وأسماء هي ظروف .

فالأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وكَمْ ، وكَيْفَ .

والأسمـــاء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين : ظروف زمان ، وظروف مكـــان ؛ فظروفُ الزمان : مَتَى ، وأيَّانَ ، وظروف المكان : أيْنَ ، وأنَّى . وأيّ يُحكَم عليها بما تُضَاف إليه .

والأصـــل في الاســـتفهام أن يكـــون بالحروف ، والأصل فيها الهمزة ، والأسماءُ والظروفُ محمولةٌ عليها .... .

وينبغـــي أن يكون السؤال مفهومًا غير مُبهَم ؛ مثل أن يسأل فيقول : ما تقول في اشتقاق الاسم ؟

فإنْ كان مُبهَمًا غير مفهوم ، لم يَستحقَّ عنه ؛ مثل أن يسأل فيقول : ما تقول في الاسم ؟ لأنه لا يعلم أنه يسأله عن اشتقاقه ، أو عن حَدِّه ، أو عن علاماته ؛ لأن ما لا يُفهِمُ في نفسه ، لا يَستحقُّ الجوابَ عنه ".

والمســئول منه : شرطُه كونُه أهْلاً ؛ بأن يكون السؤال من أهل فنّ السؤال ، كالنحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف .

وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ؛ فإن سَكَتَ بعــده كان قبيحًا ، وكذلك إن ذَكَرَ الجوابَ ، وسَكَتَ عن ذِكْرِ الدليل زَمَنًا طويلاً كان قبيحًا، ولم يُعَدَّ منقطعًا ؛ لاحتمال أن يكون سكوتُه لتفكُّره في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض .

وقيل : يُعَدُّ منقطعًا ؛ لأنه تصدَّى لمنصب الاستدلال ، فينبغي أن يكون الدليل مُعَدًّا في نفسه [١].

---

١ ـــ قال ابن الأنباري : " الفصل الرابع ، في وصف المسئول منه :

اعلم أن المسئول منه ينبغي أن يكون أهلاً لِمَا يَسأل عنه ؛ مثل أن يسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعَروضي عن العَرُوض ، وكذلك كل ذي علم عن علمه ؛ فإن لم يكن أهلاً لِمَا يسأل عنه ؛ مثل أن يســأل العامي الغبي عن مشكلات النحو ، وعويص التصريف ، وغوامض العروض ، كان السؤالُ فاسدًا .

ويُســتحَبُّ للمسئول أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال ؛ فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحًا ، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمانًا طويلاً كان قبيحًا ، ولم يُعَدَّ منقطعًا ؛ لأنه يحتمل أن يكون سكوتُه ليفكّر في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض .

وذهــب قــوم إلى أنه لا يُعَدُّ منقطعًا ؛ لأنه تصدَّى لمنصب الاستدلال ، فينبغي أن يكون الدليل مُعدًّا في نفسه . والأولُ أصَحُّ .

والمســئول عنه : ينبغي أن يكون مِمَّا يُمكِن إدراكُه ؛ كأنواع الحـــركات .فـــإن كـــان لا يمكن إدراكُه ؛ كأعداد جميع الألفاظ والكلمـــات الدالـــة على جميع المسمَّيات كان فاسدًا (١) ؛ لتعذُّر إدراكه ، فلا يَستحق الجواب عنه (٢).

والجواب : هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان السؤال عامًّا ، وَجَبَ أن يكون الجوابُ عامًّا .

وقـــال قـــومٌ : يَجوز الفَرْضُ في بعض الصور ؛ كأن يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ ؛ فله أن يفرض في المفرد ، وله أن يفرض في الجملة ؛ لأن مَنْ سأل عن الكُل فقد سأل عن البعض .

---

١ ـــ لا شُـــبهة في فســـاد السؤال عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة علـــى المسميات ، وسقوط جوابه ؛ لأنه لا يستحق جوابًا لفَقْد شرط صحة الســـؤال ، وهـــو إمكان الإدراك ، واللغةُ لا يحيط بِها إلا نبيّ . قال الإمام الشـــافعي في (الرسالة ص ٤٢) : " ولسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهبًا ، وأكثـــرُها ألفاظًـــا ، ولا نَعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبي ، ولكنه لا يَذهب منه شيء على عامَّتها ، حتى لا يكون موجودًا فيها مَنْ يعرفه " .

٢ ـــ قال ابن الأنباري : " الفصل الخامس ، في وصف المسئول عنه :

اعلم أن المسئول عنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكُه ؛ مثل أن يسأل عن أنـــواع الحركات ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والمجزومات ؛ فـــإن كـــان ممـــا لا يمكن إدراكه ؛ مثل أن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ والكلمـــات الدالة على جميع المسميات ، كان فاسدًا ؛ لتعذُّر إدراكه ، فلا يستحق الجواب ".

وقـــال آخرون : لا يَجوز في الجواب ؛ وإنما يَجوز في الدليل ؛ لئلا يكونَ الجوابُ غيرَ مطابق للسؤال [1] ". انتهى .

*   *   *

---

١ ـــ قال ابن الأنباري : " الفصل السادس ، في الجواب :

اعلم أن الجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان السؤال عامًّا وجب أن يكون الجواب عامًّا .

وذهـــب قـــوم إلى أنه يجوز الفرض في بعض الصور ؛ مثل أن يسأل عن جـــواز تقـــديم خبر المبتدأ ، فله أن يفرض له في المفرد ، وله أن يفرد له في الجملة ؛ لأن مَنْ سأل عن الكل فقد سأل عن البعض .

وذهـــب آخرون إلى أن الفرض إنما يجوز في الدليل ، لا في الجواب ؛ لئلا يكـــون الجواب غير مطابق للسؤال . وهذا أيضًا فيه نَظَرٌ ؛ لأنه يلزمهم فيما ذهـــبوا إلـــيه مثل ما هربوا منه ؛ لأنه كما يلزم المسئول أن يكون الجواب عامًّـــا ؛ ليكون مطابقًا للسؤال ، فكذلك يلزمه أيضًا أن يكون الدليل عامًّا ؛ ليكون مطابقًا للجواب ".

مسألة

في الدَّوْرِ

قال في (الخصائص) [1] :

"وذلك أن تؤديَ الصنعةُ إلى حُكْم ما، مثلُه مِمَّا يَقتضي التغيير ؛ فـإن أنـت غيَّرتَ صرتَ إلى مراجعة مثل ما منه هَرَبْتَ ، فحينئذٍ يَجب أن تقيم على أول رُتبة [2].

وذلـك كأن تبني من (قَوِيَتْ) مثل (رسالة) ؛ فإنك تقول : قِـوَاءَة [3] ، ثم تُكسِّرها على (قَوَاءٍ) ، ثم تُبدِل من الهمزة الواوَ ؛

---

١ ــ الخصائص : ١ / ٢٠٨ ــ ٢١٢ ، بتصرف من السيوطي .

٢ ــ يَجب أن تقيم على أول رتبة ، ولا تَعْدِل عنها ؛ لئلا يَلزمَ الدَّوْرُ . قال ابن جني : " باب في الدَّوْرِ ، والوقوف منه على أول رُتبة :

هـذا موضع كان أبو حنيفة ــ رحمه الله ــ يراه ويأخذ به ؛ وذلك أن تؤدِّي الصنعةُ إلى حُكم ما ، مثلُه مما يقتضي التغيير ؛ فإن أنت غيَّرتَ صرتَ أيضًـا إلى مراجعة مثل ما منه هَرَبْتَ . فإذا حَصَلْتَ على هذا وَجَبَ أن تقيم علـى أول رُتْبَة ، ولا تتكلَّف عناء ، ولا مشقَّة . وأنشدنا أبو علي ــ رحمه الله ــ غير دَفْعَة بيتًا ، مَبْنَى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمرَ يُفْضِي إلى آخرٍ ... فصيَّرَ آخرَه أوَّلا

٣ ــ قـال ابن جني : " وذلك كأن تَبني من قَوِيَتْ مثل رِسَالَة ، فتقول في التذكير : قِوَاءة ، وعلى التأنيث : قِوَاوَة " .

لتطـــرفها بعد ألف ساكنة ، فتقول : (قَوَاوٍ) ، فتجمع بين واوين مكتنفيِ ألف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة والطَّرَف .

فـــإن أنت فررتَ من ذلك [1] ، وقلتَ : أهْمِزُ [2] كما همزتُ في (أوائـــل) لزمك أن تقول : (قَوَاءٍ) ، كما كان أوَّلاً ، وتصير هكذا [3] تُبدِل من الهمزة واوًا ، ثم من الواو همزةً ، إلى ما لانهاية له .

فـــإذا أدَّت الصنعةُ [4] إلى نحو هذا ، وَجَبَت الإقامةُ على أوَّل رتبة ، ولا يُعْدَلُ عنها [5] .

* * *

---

١ ـــ فَرَرْتَ من ذلك : هَرَبْتَ من إبقاء الواو آخر الكلمة .

٢ ـــ أهْمِزُ : أقلبُ الواوَ همزةً لتطرفها .

٣ ـــ (هكذا) أي : منتقلاً من حال إلى حال ، والإشارة إلى ما بعد ، وهو المفسَّر بقوله (تبدل من الهمزة واوًا ، ثم من الواو همزة ، إلى ما لا نهاية له) فلا تزال مُتردِّدًا بين هذين الإبدالين ، والدَّوْرُ غيرُ حاجزٍ .

٤ ـــ في بعـــض نُسَـــخ (الاقتراح) : " فإذا أدَّت الصيغةُ ... " ؛ أي أدَّت الصيغة بالقلب .

٥ ـــ أي : وجـــبت الإقامـــة على أول رتبة ؛ قَصْرًا للمسافة ، وإراحةً من الـــتعب والعَنَت والعَبَث ، فيقول : قَوَاءٍ ، بواو فهمزة ، ولا يعدل عن ذلك دَفْعًا للدَّوْرِ .

مسألة

في اجتماع ضدين [١]

قال في (الخصائص) [٢] :

" اعلـــم أن التضـــادَّ في هذه اللغة جَارٍ مَجْرَى التضادّ عند أهل الكـــلام [٣] ؛فـــإذا تَرَادَفَ الضدَّان [٤] في شيء منها كان الحُكْمُ للطارئ ويزولُ الأولُ ؛ وذلك كلام التعريف إذا دَخَلَتْ على المنوَّن يُحـــذَف لَها تنوينُه ؛ لأن اللام للتعريف ، والتنوين للتنكير ؛ فلمَّا تَرَادَفَا على الكلمة تَضَادًّا ، فكان الحكمُ للطارئ ، وهو اللام [٥]".

وهذا جَارٍ مَجْرَى الضدَّين المترادفين على المحلّ الواحد ؛كالأبيض يطرأ عليه السَّوادُ ، والساكنِ تطرأ عليه الحركةُ .

---

١ ـــ أي : اجتماع ضدين في التعليل .

٢ ـــ الخصائص : ٣ / ٦٢ ـــ ٦٧ .

٣ ـــ تقدَّم أن أهل اللغة ينحون في تعاليلهم مَنْحَى أهل الكلام في القوة .

٤ ـــ أي : رَدِفَ أحدُهما الآخرَ في التوارد على كلمة .

٥ ـــ قال ابن جني : " باب في أن الحكم للطارئ :

اعلم أن التضاد في هذه اللغة جَارٍ مَجرى التضاد عند ذوي الكلام ؛ فإذا تـــرادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ ، فأزال الأولَ ؛ وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنوَّن ، حُذف لَها تنوينُه ؛ كرجل والرجل ، وغلام والغلام ؛ وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلمَّا تَرَادَفا على الكلمة تَضَادًّا ، فكان الحكم لطارئهما ، وهو اللام ".

وكذلك أيضًا حَذْفُ التنوين للإضافة [١] ، وحَذْفُ تاء التأنيث لياء النسب [٢] .

*　　*　　*

١ ـــ يُحـــذَف التـــوين للإضافة لِمَا بينهما من كمال التنافي ؛ فإن الإضافة مؤذنة بالاتصال ، والتنوين مؤذن بالانفصال ، حتى قيل :

كأني تنوينٌ ، وأنت إضافةٌ　　فأينَ تراني لا تَحلُّ مَكَانِي

٢ ـــ تُحـــذَف تاء التأنيث لياء النسب ؛ لأن التاء لا تقع حشوًا ، ولحاق ياء النسب يصيِّرها كذلك ، مع اجتماع علامتي تأنيث إذا نَسَبْتَ للأنثى .

مسألة

في التسلسل

قال الأندلسي في (شرح المفصَّل) :

" مَـــنْ قال بأن العامل في الصفة مقدَّر [١] ، أجاز الوقفَ [٢] علـى (زيد) من قولك : جاءني زيدٌ العاقلُ ، وابتداء (العاقل) ؛ لأن تقديـــره عنده : جاءني العاقلُ ، فكان جملةً ، والجملةُ مستقلةٌ ، فوَجَبَ أن يُوقَف [٣] ، ويُبتدَأ بِها .

وهذا فاسدٌ يؤدي إلى التسلسل إذا قدَّر : جاءني العاقلُ ، والصفة لا بُـــدَّ لَها من موصوف ، فيكون التقدير : جاءني زيدٌ العاقلُ ، ثم يُقـــدَّر أيضًـــا : جاءني العاقلُ ، ويكون التقدير أيضًا : جاءني زيدٌ العاقـــلُ ، وهكـــذا أبـــدًا متى أُولِيَ [٤] العاملُ الصفةَ قُدِّرَ بينهما

---

١ ــ أي : العامل في الموصوف .

٢ ــ أجـــاز الوقف ؛ لعدم تعلق الصفة بالموصوف من جهة العامل ، فكان كل واحد جملة مستقلة .

٣ ــ أي : كـــان غـــير ممتـــنع الوقف على ما قبل الصفة ، والابتداء بِها ؛ لاستقِلالها .

٤ ــ أي : مـــتى أوْلَـــى المتكلمُ العاملَ الصفةَ التي هي (العاقل) ، قُدِّرَ بين الصفة والعامل فيها موصوفٌ تقوم به الصفةُ .

موصوفٌ ، ومتى استَقَلَّ العاملُ بموصوف قُدِّرَ مع الصفة عاملٌ آخرُ إلى ما لا يتناهى ، وذلك مُحَالٌ [١].

فالمختار الذي عليه الجماعةُ والجمهورُ أنه لا يَجوز الوقفُ على الموصوف دون الصفة [٢] ". انتهى .

* * *

---

١ ـــ هـــناك قاعـــدة تقول : ما أدَّى إلى المحال يكون مُحالاً ، فيكون هذا التسلسل ممنوعًا .

٢ ـــ اتفـــق الـــنحويون على أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والجملة واحة ، فلا معنى للوقف على الموصف دون الصفة ، كما هو ظاهر.

مسألة

القياس جَلِيّ وخَفِيّ (١)

فمن الأول : قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع (٢) فيها (٣) ؛ فإن الأول لم يُسمَع ، بخلاف الثاني .

قال أبو حيَّان : وقياسُ المثنى على الجمع قياسٌ جَلِيّ (٤) .

* * *

---

١ ــ قياس جَلِيّ : واضح ظاهر ؛ لوضوح جامعية علته للأصل والفرع ، والخفي : هو الذي خَفِيَ معناه ، فلم يُعرَف إلا بالاستدلال ، ويكون معناه لائحًا . انظر : البحر المحيط ٥ / ٣٩ .

٢ ــ أي : جمع المذكر السالم .

٣ ــ أي : في صلة الألف واللام .

٤ ــ قياس جليّ : واضح ؛ لاشتراكهما في غالب الأحكام ، ولم يتعرّض للخفيّ ، وكان أوْلَى بالذكر .

خاتمة

[اجتماع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة]

قد يَجتمع السماعُ والإجماعُ والقياسُ دليلاً على مسألة .

قال في (شرح التسهيل) [1] :

" يَجوز دخولُ الباء في خبر (ما) التميمية [2]، خلافًا للفارسي والزمخشري ، ويدل عليه السماع ، والقياس ، والإجماع .

أمَّا السماعُ فلوجود ذلك في أشعار بني تميم [3] ونثرهم .

---

١ ـــ ابن مالك : شرح التسهيل ١ / ٣٨٢ ـــ ٣٨٥ .

٢ ـــ يَجوز دخول الباء الزائدة في خبر (ما) التميمية غير العاملة ، كما يَجوز في الحجازية . قال الله تبارك وتعالى : (وما ربُّك بغافلٍ عمَّا يَعملون) الأنعام / ١٣٢ ، وقال سبحانه : (وما ربُّك بظلاَّمٍ للعبيد) فُصِّلت / ٤٦ ، وقال تعالى : (ما أنتَ بنعمة ربِّك بِمَجنونٍ) القلم / ٢ .

٣ ـــ قال الفرزدق :

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

والباء في (بتارك) زائدة . وفي البيت شاهد آخر ، وهو أن تكرير الاسم مُظهَرًا في جملتين أحسنُ من تكريره في جملة واحدة ، ولو حُمِلَ البيت على أن التكرير من جملة واحدة لقال : ولا منسيءٍ معنٌ ، عطفًا على قوله : بتارك حقـه ، ولكنه لَمَّا كرَّره مُظهَرًا ، وأمكنه أن يجعل الكلام جملتين ، استأنف الكلام ، فرفع الخبرَ . وعَنَى بالبيت معن بن زائدة الشيباني ، وهو أحد أجواد العرب وسُمَحائهم ، فوصفه ظلمًا بسوء الاقتضاء ، وأخْذِ الغريم على عُسرته وأنه لا يُنسئه بدَيْنه ، ولا يتيسَّر عليه . والنَّسْء : التأخيرُ .

وأمَّـــا القياسُ فلأن الباء دخلت الخبرَ ؛ لكونه منفيًّا ، لا لكونه منصوبًا ، بدليل دخولِها بعد (ما) المكفوفة [١] ، وبعد (هل) .
وأمَّا الإجماعُ [٢] فنَقَلَه أبو جعفرٍ الصفَّارُ [٣] ".

*   *   *

١ ـــ أي (مـــا) المكفوفة التي لم تعمل ؛ لفَقْدِ شيء من شروطها ، كتقدم معمـــول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ، ونحو ذلك مما تُهمَل فيه ، مع بقاء النفي .

٢ ـــ لا عبرة بمخالفة أبي علي الفارسي والزمخشري ؛ لضعفه ، أو لكونه بعد انعقاد إجماع مَنْ قبلَهما من نُحاة البصرة والكوفة .

٣ ـــ هـــو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوْسِيّ الشهير بالصـــفَّار ، إمام مقدَّم في حَلْبَة العلوم العربية ، وشَرَحَ كِتاب سيبويه شرحًا حَسَنًا ، يقال : إنه أحسنُ شروحه . مات بعد الثلاثين وستمائة .

الكتاب الرابع

في الاستصحاب [١]

قال ابن الأنباري :

" هو إبقاء حال اللفظ على ما يَستحقُّه في الأصل عند عَدَمِ دليلِ النقلِ عن الأصل [٢] ".

قــال : "وهو من الأدلة المعتبَرة ؛ كاستصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، حتى يوجد دليلُ البناء ، وحالِ الأصلِ في الأفعال ، وهو البناء ، حتى يوجد دليل الإعراب [٣] ".

---

١ ـــ استصـــحاب الحال : مصطلح فقهي للحنفية يريدون به أن الأصل في الأشـــياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها لقوله تعالى : (هو الذي خَلَقَ لكم ما في الأرض جميعًا) . البقرة / ٢٩ . أو : هو استمرارُ الحكم ، وإبقاءُ ما كان على ماكان ، حتى يوجد الْمُزِيلُ .

٢ ـــ قال ابن الأنباري : " وأمَّا استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ؛ كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيًّا ؛ لأن الأصل في الأفعال البناءُ ، وإن ما يُعرَب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه ، فكان باقيًا على الأصل في البناء ". انظر : الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦ .

٣ ـــ قـــال ابن الأنباري : " اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال ، وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ". انظر : لُمع الأدلة ص ١٤١ .

وقال في (الإنصاف) :

"احتَجَّ البصريون على عدم تركيب (كَمْ) بأن الأصلَ الإفرادُ ، والتـــركيبُ فـــرعٌ ، ومَنْ تَمَسَّكَ بالأصل خَرَجَ عن عُهْدَةِ المطالبة بالدليل .

ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتَقَرَ إلى إقامة دليلٍ ؛ لعُدُوله عن الأصل ، واستصحابُ الحالِ أحدُ الأدلة المعتَبَرة [١] ".

وقال في موضع آخر منه :

" احـــتَجَّ البصريون على أنه لا يَجوز الجرُّ بحرفٍ مَحذوفٍ بلا عِـــوَضٍ ، بأن قالوا : أجْمَعْنَا على أن الأصل في حروف الجر أنْ لا تعمـــل مع الحذف ؛ وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لَها عِـــوَضٌ ، ولم يُوجَد هنا ، فبَقِيَ فيما عَدَاهُ على الأصل ، والتمسُّكُ بالأصل تَمسُّكٌ باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة [٢] ". انتهى .

---

١ ـــ قال ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة ، وذهب البصريون إلى أنـــها مفردة موضوعة للعدد " . الإنصاف : المسألة (٤٠) ، وانظر بقية المسألة .

٢ ـــ قـــال ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنه يَجوز الخفضُ في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

وذهب البصريون إلى أنه لا يَجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام نحـــو قـــولك للـــرجل : آلله ما فَعَلْتَ كذا ، أو هاء التنبيه نحو : ها الله ". الإنصاف : المسألة (٥٧) ، وانظر بقية المسألة .

وقال ابن مالك [1] :

" مَنْ قال : إن (كان وأخواتِها) لا تدل على الحدث فهو [2] مـــردودٌ بأن الأصل في كل فعل الدلالةُ على المعنيين [3] ؛ فلا يُقبَل إخراجُها عن الأصل إلا بدليل ".

قلتُ : والمسائلُ التي استَدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرةٌ جدًّا ، لا تُحْصَـــى ؛ كقـــولِهم : الأصلُ في البناء السكونُ إلا لِمُوجِب [4] تَحريك ، والأصلُ في الحروف عدمُ الزيادة ، حتى يقومَ الدليلُ عليها مـــن الاشتقاق ونَحْوِه [5] ، والأصلُ في الأسماء الصرفُ والتنكيرُ والتذكيرُ وقبولُ الإضافة والإسنادُ [6].

وقال الأندلسي في (شرح المفصَّل) :

---

١ ـــ انظـــر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، باب الأفعال الرافعة الاسمَ الناصبة الخبرَ ، ص ٥٢ ـــ ٥٣ .

٢ ـــ أي : فقولُه .

٣ ـــ أي : الحدث والزمان .

٤ ـــ (إلا لمـــوجِب) أي : كرفع التقاء الساكنين في نحو : أيْنَ ، وأمْسِ ، وحَيْثُ .

٥ ـــ أي : حـــتى يقوم الدليل على الزيادة من الاشتقاق ، ونحو الاشتقاق مما يدل على الزيادة ، كفَقْد المِثْل ، والخروج عن أوزان العرب ، والزيادة على أصول ثلاثة أو أربعة .

٦ ـــ أي : الإسناد إليه ، وهو أن يُنسَب إليه ما تتم به الفائدةُ .

" استَدَلَّ الكوفيون على أن الضمير في (لَوْلاك) ونَحْوِه مرفوعٌ بأن قالوا : أجْمَعْنَا على أن الظاهر الذي قام هذا الضميرُ مقامَه مرفوعٌ ، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب ".

وقال ابن الأنباري في (أصوله) [1] :

" استصحابُ الحالِ من أضعف الأدلة ؛ ولِهذا لا يَجوزُ التمسُّكُ به ما وُجِدَ هناك دليلٌ ، ألا ترى أنه لا يَجوز التمسكُ به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبَهِ الحرفِ ، أو تضمين معناه ، وكذلك لا يَجوز التمسكُ به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم ".

وقال في (جَدَلِه) :

" الاعتراضُ على الاستدلال باستصحاب الحال بأن يذكر دليلاً على زواله [2] ، كأن يدل الكوفي على زواله إذا تَمَسَّكَ البصري به في بناء فعل الأمر ، فيبيِّن [3] أن فعل الأمر مُقتَطَعٌ [4] من

١ ــ لُمَع الأدلة : ص ١٤٢ .

٢ ــ قال ابن الأنباري : "في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال : وهو أن يذكر دليلاً يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدل الكوفي على زَوَاله ... " . الإغراب في جدل الإعراب : ص ٦٣ .

٣ ــ فاعله (الكوفي) ؛ أي : يوضِّح .

٤ ــ فعل الأمر مُقتطَع من المضارع ؛ لأن حرف المضارعة محذوفٌ منه .

المضـــارع ، ومأخوذٌ منه ، والمضارعُ قد أشْبَهَ الأسماء ، وزال عنه استصحابُ حال البناء وصار معرّبًا بالشَّبه، فكذلك فعل الأمر [1].

والجوابُ [2] : أن يبيِّن أن ما توهَّمه دليلاً لم يُوجَد [3] ، فبَقِيَ التمسكُ [4] باستصحاب الحال صحيحًا [5] ".

* * *

---

١ ـــ أي : فكـــذلك فعل الأمر ؛ لأنه من المضارع ، إلا أنه حُذفت منه لام الأمر ، ثم حرفُ المضارعة ، فيجري عليه ما كان لأصله .

٢ ـــ أي : والجواب من جانب البصري عمَّا أورده الكوفي .

٣ ـــ أي : مـــا توهمه الكوفي دليلاً على إعراب الأمر لم يوجد معمولاً به ؛ وذلك يمنع أن الأمر مأخوذ من المضارع ؛ بل هو نوع مستقل على حِدَة .

٤ ـــ أي : فبقـــي التمسك باستصحاب الحال فيه هو أصل البناء في الفعل ؛ لأنه لا قاطع له .

٥ ـــ ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُواجِه المُعَرَّى عن حرف المضارعة نحـــو (افْعَلْ) مجزوم . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة (٧٢) .

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

قال ابن الأنباري (١) : " اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرةٌ لا تُحْصَر منها (الاستدلال بالعكس) (٢)

---

١ ــ لُمَــع الأدلة ، الفصل الرابع والعشرون ، في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال ، ص ١٢٧ ــ ١٣٣ ، وقد قال في أوله : " اعلم أن أنواع الاســتدلال كثيرة ، تخرج عن حَدّ الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسُّك به . وجملــتُه أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالأولَى ، وقد يكون ببــيان العلة ، وقد يكون بالأصول ... " ولم يذكر ابن الأنباري الاستدلال بــالعكس ؛ وإنمــا ذكر ما يتصل به في (الإنصاف ، المسألة ٢٩) . قال : "ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ ، نحو : زيد أمامَك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك ... . وذهب البصريون إلى أنــه ينتصــب بفعل مقدَّر ، والتقدير فيه : زيدٌ استَقَرَّ أمامَك ، وعمرو اسْــتَقَرَّ وراءك ... أمَّــا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف ؛ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ زيــدٌ قائمٌ ، وعمرو منطلق ، كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هــو عمرو . فإذا قلت : زيد أمامَك ، وعمرو وراءك ، لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفًا له نُصِبَ على الخلاف ؛ ليفــرقوا بينهما ... وأما الجواب عن كلمات ... هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو كــان الموجِب لنصب الظرف كونَه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن

كأن يُقَال : لو كان نَصْبُ الظرف في خبر المبتدأ (٣) بالخلاف (٤) لكـــان ينبغي أن يكون الأولُ منصوبًا ؛ لأن الخلاف لا يكون من

يكون منصوبًا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ؛ وإنما يكون من اثنين فصاعدًا ، فكان ينبغي أن يقال : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ، وما أشبه ذلك ؛ فلما لم يجز ذلك ، دل على فساد ما ذهبوا إليه ".

٢ ــ يعبِّـــر الأصوليون عن هذا بقياس العكس ، ومثلوه بحديث (أرأيتَ لو وَضَعَها في حَرَامٍ)؛ فإن ناسًا من أصحاب النبي ﷺ قالوا للنبي ﷺ : يا رسول الله ، ذَهَـــبَ أهـــلُ الدُّثور بالأجور ، يُصَلُّون كما نصلي ، ويصومون كما نصـــوم ، ويتصدَّقون بفضول أموالهم . قال : أوَ ليس قد جعل الله لكم ما تَصَّـــدَّقون ؟ إن بكـــل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة .وأمرٌ بالمعروف صدقة ،ونَهْي عن مُنكَرٍ صدقة ، وفي بُضْـــع أحـــدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله ، أيأتي أحدُنا شهوتَه ، ويكون له فيها أجرٌ ؟ قال : أرأيتم لو وَضَعَها في حَرَامٍ أكان عليه فيها وِزْرٌ ؟ فكذلك إذا وَضَعَها في الحلال كان له أجرٌ .

٣ ــــ مـــن شواهد نصب الظرف في خبر المبتدأ كلمة (أسفل) في قول الله تبارك وتعالى : (والرَّكْبُ أسْفَلَ منكم) . الأنفال / ٤٢

٤ ــ (بالخلاف) أي بالمخالفة بينه وبين المبتدأ ، كما هو مذهب الكوفيين وعللوه بأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ؛ فإن قولك : زيدٌ قائمٌ ، في المعنى متحدان ؛ لأن القائم هو زيد ، وبالعكس . وقولك : زيدٌ خَلْفَكَ ، في المعنى لـــيس كذلك ؛ لأن (خلفك) في المعنى ليس زيدًا ، فلمَّا افترقا معنًى نُصِبَ على الخلاف ؛ إيذانًا بالافتراق .

واحد ، وإنما يكون من اثنين (١) ، فلو كان الخلاف مُوجِبًا للنصب في الثاني (٢) لكان مُوجِبًا للنصب في الأول (٣)، فلمَّا لم يكن الأولُ منصوبًا (٤) دَلَّ على أن الخلاف لا يكون مُوجِبًا للنصب في الثاني .

ومنها (الاستدلال ببيان العلة) (٥)

قال ابن الأنباري ، وهو ضربان:

أحدهما : أن يبيِّن علة الحكم ، ويَستدل (٦) بوجودها في موضع الخلاف (٧) ؛ ليوجد بها الحكمُ (٨) .

---

١ ـــ يكـــون الخلاف من اثنين ، كل منهما يخالف صاحبَه على ما هو شأن المفاعلة في أصل الوضع .

٢ ـــ الثاني : هو الخبر الواقع ظرفًا في الرأي الكوفي .

٣ ـــ الأول : هو المبتدأ .

٤ ـــ لَمَّـــا لم يكن الأول ، وهو المبتدأ، منصوبًا مع قيام الخلاف به أيضًا ، دَلَّ عَـــدَمُ نصبه على أن الخلاف لا يكون مُوجِبًا للنصب في الظرف ، وإلا فإعمالـــه في الثاني دون الأول تَحَكُّمٌ وترجيح بلا مُرجِّح ، فاستُدِلَّ بعكس الحكم على نفيه .

٥ ـــ أي : من أنواع الاستدلالِ الاستدلالُ ببيان العلة .

٦ ـــ أي : يَســـتدل على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادَّعى مشابَهَتَه للأصل .

٧ ـــ موضع الخلاف هو ذلك الفرع .

٨ ـــ أي : ليوجد بسبب العلة الحكمُ ؛ لدورانه معها ؛ لأنَّها كلما وُجدتْ وُجِدَ ذلك الحكمُ .

والـــثاني : أن يبيِّن العلة [١] ، ثم يَستدل بعدمها [٢] في موضع الخلاف ؛ ليُعْدِمَ الحكم [٣] .

فالأول [٤] : كأن يَستدل مَنْ أعْمَلَ اسم الفاعل في الْمُضِيّ [٥] فيقول : إنما عمل اسمُ الفاعل في مَحل الإجماع؛ لجريانه على حركة الفعل وسكونه ، وهذا جَارٍ على حركة الفعل وسكونه ، فوَجَبَ أن يكون عاملاً [٦] .

---

١ ـــ في بعض الأصول (يعيِّن) ، وهو قريب من معنى (يبيِّن) ؛ أي يجعل العلة معينة في الأصل .

٢ ـــ أي : ثم يَستدل بعدم العلة على عدم ذلك الحكم .

٣ ـــ أي : ليُعدِمَ ذلك الحكم بفقد علته .

٤ ـــ المقصود بالأول : إثبات وجود العلة في موضع الخلاف .

٥ ـــ في (اللمـــع) : " ... إذا كان بمعنى الماضي ... ". ونشير إلى أن اسم الفاعـــل إذا كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعـــناه ، فهو مُشْبِهٌ له معنى ، لا لفظًا ؛ فلا تقول : هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ ، بل يجب إضافتُه ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ . وأجاز الكسائي إعمالَه ، وجعل منه قوله تعالى : (وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد) الكهف / ١٨ ؛ فـــ (ذراعيه) منصوب بـــ (باسط) ، وهو ماضٍ . وخرَّجه غيره على أنه حكايـــةُ حالٍ ماضيةٍ ، ومعنى حكاية الحال : أن يقدِّر المتكلم نفسَه موجودًا في وقت حصول الحادثة ، فيتكلم على ما يقتضيه ، والدليل على صحة ذلك في الآيـــة الكـــريمة قـــولُه سبحانه (ونقلبهم) ، ولا يَخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى علوًّا كبيرًا .

٦ ـــ أي : فوجب أن يكون عاملاً في المضيّ أيضًا ؛ لوجود تلك العلة فيه .

والثاني [1] : كأن يَستدل مَنْ أبْطَلَ عمل (إن) المخففة من الثقيلة ، فيقول : إنما عملت (إن) الثقيلة لشبهها بالفعل ، وقد عُدِمَ [2] بالتخفيف ، فوَجَبَ أن لا تَعمل .

ومنها (الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه) [3]

قال ابن الأنباري [4] :

"وهذا إنما يكون فيما [5] إذا ثَبَتَ لم يَخْفَ دليلُه، فيستدل بعدم الدليل على نفيه ، كأن يستدل على نفي أن الكلمات أربعةٌ [6] ، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة ، فيقول : لو كانت الكلماتُ أربعةً ، وأنواعُ الإعراب خمسةً ، لَكَانَ على ذلك دليلٌ ، ولو كان على ذلك دليلٌ ، لَعُرِفَ مع كثرة البحث وشدَّة الفحص [7] .

---

١ ـ المقصود بالثاني : الاستدلال بعدم العلة لحكم الأصل في موضع الخلاف على عدمه فيه .

٢ ـ أي : وقد عُدم الشبه بالفعل بالتخفيف فلم يَبْقَ مبناها كمبنى الأفعال .

٣ ـ أي : من أنواع الاستدلال الاستدلالُ بعدم الدليل في الشيء على نفيه؛ لأنه يلزم من فَقْد العلة فَقْدُ المعلول .

٤ ـ لُمَع الأدلة : الفصل الثلاثون ، وهو آخر فصول الكتاب ، ص ١٤٢ .

٥ ـ (فيما) أي في أمر ، أو في الأمر الذي إذا ثبت ظهر ظهورًا لا خفاء فيه ؛ فلا بُدَّ من وضوح دليله ، بحيث لم يَخْفَ ، كما قال .

٦ ـ عبارة ابن الأنباري : " أن أقسام الكلم أربعة ".

٧ ـ الفحص : هو الاستقصاء في البحث .

فلمَّا لم يُعرَف ذلك دَلَّ على أنه لا دليل ، فوَجَبَ أن لا تكون الكلماتُ أربعةً ، ولا أنواع الإعراب خمسة ".

قــال : " وقد زَعَمَ بعضُهم أن النافي لا دليل عليه [١] ، وليس كذلك ؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل ، كما أن الحكم بالإثـــبات لا يكون إلا عن دليل ، فكما يَجب الدليلُ على المثبت ، يَجب أيضًا على النافي ".

ومنها (الاستدلال بالأصول) [٢]

قال ابن الأنباري [٣] :

" كأن يُستدَل على إبطال أنَّ رَفْعَ المضارع لتجرُّده من الناصب والجـــازم [٤] بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدِّي إلى

---

١ ـــ زعـــم بعضهم أن النافي لا دليل عليه ؛ لأنه لا يدعي إثبات شيء حتى يُطالـــب بالدليل عليه ، فعدم وجود دليله لا ينفي نفيه ؛ فالنفي لكونه عَدَمًا أصلٌ ، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه .

٢ ـــ أي : من أنواع الاستدلال الاستدلالُ بالأصول .

٣ ـــ لُمَع الأدلة : ص ١٣٢ . قال ابن الأنباري : "وأما الاستدلال بالأصول فمثل أن يُستدَل على إبطال مذهب مَنْ ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كـــان لســـلامته من العوامل الناصبة والجازمة ؛ بأن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأن يؤدي إلى أن يكون الرفع ..." .

٤ ـــ اخـــتلف مذهبُ الكوفيون في رفع الفعل المضارع ، نحو : يقومُ زيد ، ويـــذهبُ عمرو ؛ فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أن يكـــون الرفعُ بعد النصب والجزم ، وهذا خلافُ الأصولِ ؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ؛ لأن الرفعَ صفةُ الفاعلِ ، والنصبَ صفةُ المفعولِ (١) ، فكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك الـــرفع قبل النصب ، وكذلك تدل الأصولُ أيضًا على أن الرفع قبل الجـــزم ؛ لأن الرفعَ في الأصل من صفات الأسماء (٢) ، والجزمَ من صفات الأفعال ، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال ، فكذلك الرفع قبل الجزم .

فإن قيل : فَهَبْ أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال ، فَلِمَ قُلْتُمْ : إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟

قلـــنا : لأن إعرابَ الأفعال فَرْعٌ على إعراب الأسماء (٣) ، وإذا ثبتَ ذلك في الأصل فكذلك في الفرع ؛ لأن الفرع يتبع الأصلَ ".

---

١ ـــ الرفعُ حُكْمٌ ثابتٌ للفاعل، وهو عمدة ، والنصبُ حُكْمٌ ثابتٌ للمفعول به ، وهو فَضْلَةٌ .

٢ ـــ الرفع من صفات الأسماء ؛ لأنه صفةُ الفاعلِ .

٣ ـــ أجْمَعَ الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة مُعرَبة. واختلفوا في علـــة إعرابِها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنّها إنما أعربت ؛ لأنه دَخَلَها المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة .

وذهب البصريون إلى أنّها إنما أعربت لثلاثة أوجه :

أحـــدها : أن الفعـــل المضارع يكون شائعًا فيتخصَّص ، كما أن الاسم يكـــون شـــائعًا فيتخصَّص ؛ ألا ترى أنك تقول (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلتَ : سَوْفَ يَذْهَبُ ، اختص بالاستقبال ، فاختص بعد

ومنها (الاستدلال بعدم النظير) (١)

ولم يذكره ابنُ الأنباري ، وذكره ابنُ جني . وهو كثير في كلامهم ؛ وإنما يكون دليلاً على النفي ، لا على الإثبات .

وقد استَدَل المازني، رَدًّا على مَنْ قال : إن السين وسَوْفَ ترفعان الفعلَ المضارعَ ؛ بأنّا لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه اللامُ (٢) ، وقد قال الله تعالى : (ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّكَ) (٣).

شياعه ،كما أن الاسم يختص بعد شياعه ؛كما تقول (رَجُل) فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلتَ (الرجل) اختص بعد شياعه ؛ فلمَّا اختص هذا الفعلُ بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شَابَهَهُ من هذا الوجه .

والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لامُ الابتداء ، تقول : إن زيدًا لَيَقُومُ ، كما تقول : إن زيدًا لَقَائمٌ ؛ فلمَّا دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم ، دلّ على مُشَابَهة بينهما ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي ، ولا على فعل الأمر ! ألا ترى أنك لا تقول : إن زيدًا لَقَامَ ، ولا إن زيدًا لاضْرِبْ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابَهة بينهما وبين الاسم .والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أن قولك (يَضْرِب) على وزن (ضَارِب) في حركته وسكونه ؛ فلمَّا أشبَهَ هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه ، وجب أن يكون معربًا ، كما أن الاسم مُعرَب . الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٧٤) .

١ ــ أي : من أنواع الاستدلالِ الاستدلالُ بعدم النظير .

٢ ــ تدخل لام الابتداء على السين وسوف ؛ لذلك القولُ بعملهما يُفْضِي إلى ما لا نظير له .

٣ ــ الضحى / ٥ .

قال في (الخصائص) [١] :

" وإنما يُستدَل بعدم النظير على النفي ؛ حيث لم يَقُمِ الدليلُ على الإثـبات ،فـإن قام لم يُلتَفت إليه [٢] ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنْسِ ، لا للحاجة .

مثالُه (أَنْدَلُس) ؛ فإن همزته ونونه زائدتان ، فوزنُه (أَنْفَعُل) ، وهو مثالٌ ، لا نظير له ، لكن قام الدليلُ على ما ذكرنا [٣] ؛ لأن الـنون زائـدة لا محالة [٤] ؛ إذ ليس في ذوات الخمسة شيءٌ على

---

١ ـ الخصائص : ١ / ١٩٧ . قال ابن جني " باب في عدم النظير ، أما إذا دَلّ الدليل ؛ فإنه لا يجب إيجادُ النظير . وذلك مذهب (الكتاب) ؛ فإنه حَكَى فيما جاء على (فِعِل) إبلاً وحدها ، و لم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لَها نظير ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه ". ويقصد ابن جني بمذهب (الكتاب) قول سيبويه : " ويكون فِعِلاً في الاسم نحو : إبل ، وهو قليل ، لا نعلم له في الأسماء والصفات غيره " . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٥

٢ ـ أي : إلى عدم النظير .

٣ ـ (لكن) استدراك لِمَا يُفهَم من المنع ؛ أي : وهو ، وإن كان بناء لا نظير له إلا أنه قام الدليل .... .

٤ ـ لا محالة : لا بُدَّ ولا تَحَوُّل عن القول بزيادة النون .قال البدر الدماميني في كتابه (المنهل الصافي في شرح الوافي) : " أصل تركيب (لا محالة) دال على الزوال والانتقال ، ومنه التحويل ، وهو نقل شيء من مَحل إلى آخر ؛ فعليه معنى (لا محالة) : لا تَحول ، كما أن معنى (لا بُدَّ) : لا فراق ، والتبديد : التفريق " .

(فَعْلَلُــل) ، فتكون النون فيه أصلاً ؛ لوقوعها موقعَ العين ، وإذا ثَبتَ زيادةُ النون بقي في الكلمة ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ : الدال واللام والسـين ، وفي أولِها همزةٌ ، ومتى وقع ذلك [1] ، حَكَمْتَ بزيادة الهمزة .

ولا تكـون النونُ أصلاً ، والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقهـا الزيادةُ من أولِها إلا في الأسماء الجارية على أفعالِها ، نحو : مُدَحْرِج وبابه [2].

فقد وجب إذنْ أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بِهما [3] على (أَنْفَعُل) ، وإن كان مثالاً ، لا نظير له .

فإن اجتمع الدليلُ والنظيرُ فهو الغايةُ ؛ كنون (عَنْبَر) ؛ فالدليل يقتضي كونَها أصلاً ؛ لأنَّها مقابلة لعين (جَعْفَر) ، والنظير موجود وهو (فَعْلَل) [4] ". انتهى

---

١ ــ أي : الــهمزة قبل ثلاثة أصول .

٢ ــ (مُدَحْرِج) اسم فاعل من (دَحْرَجَ) ، والمقصود ببابه كل اسم فاعل من رباعي .

٣ ــ بِهما : أي بسبب الحرفين المزيدين .وفي نسخة (لَهما) ؛ أي لأجلِهما فهما بمعنى .

٤ ــ قال ابن جني : " فإن ضَامّ الدليلُ النظيرَ ، فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَنْتَر ، فالدليل يقضي بكونِها أصلاً ؛ لأنَّها مقابلة لعين جعفر ، والمثال معك أيضًا ، وهو (فَعْلَل) ..." .

وقال الخضراوي : " إذا وَرَدَ شيءٌ ، حُمِلَ على القياس ، وإن لم يُوجَدْ له نظيرٌ " (١).

ومنها (الاستحسان) (٢)

قال في (الخصائص) :

" ودلالتُه ضعيفةٌ غيرُ مُستحكِمة ، إلا أن فيه ضَرْبًا من الاتساع والتصرُّف .

---

١ ـــ قال ابن جني (الخصائص : ١ / ١٣٦) : " ألا ترى أن قولَهم في شَنُوءة : شَنَئِيّ ، لَمَّا قبله القياسُ ، لم يَقْدَح فيه عدمُ النظير ، نعم ، ولم يَرْضَ له أبو الحسن بهذا القدر من القوة ، حتى جعله أصلاً يُرَدّ إليه ، ويُحمَل غيرُه عليه " . وكلام ابن جني هو الأصل لِمَا قاله الخضراوي .

٢ ـــ أي : من أنواع الاستدلالِ الاستدلالُ بالاستحسان . والاستحسان من مصطلح أصول الفقه ، وهو أحد الأدلة عند الحنفية ، وفي تحديده اختلاف كثير ، ولكن الذي استقر عليه رأيُ المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق إليه الأفهام . ومن أمثلته السلم ؛ فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز لما فيه من انعدام المعقود عليه ، لكنه جُوِّزَ للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراد ابن جني هنا ؛ فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجري فيه إعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمرَ الجلي القاضي بالتصحيح أمرٌ يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولَمَّا كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجليّ من القياس ، كان جِمَاع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة . من تعليقات الشيخ محمد علي النجار : الخصائص ١ / ١٣٣ ، الهامش .

مـــن ذلـــك تَرْكُكَ الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو : الفَتْوَى والتَّقْوَى ؛ فإنَّهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير علة قوية [١] ، بـــل أرادوا الفرقَ بين الاسم والصفة في أشياءَ كثيرةٍ ، لا يُوجِبون على أنفسهم الفرقَ بينهما فيها .

من ذلك قولُهم في تكسير حَسَنٍ: حِسَانٌ ؛ فهذا كجَبَلٍ وجِبَالٍ، وفي غَفُور : غُفُر ؛ كعَمُود وعُمُد .

ولســـنا ندفعُ أن يكونوا فَصَلُوا بين الاسم والصفة في أشياءَ غيرِ هـــذه ، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان ، لا عن ضرورة علة ؛ فلـــيس بِجَارٍ مَجْرَى رَفْعِ الفاعل ، ونَصْب المفعول ؛ لأنه لو كان واجبًا لَجَاء في جميع الباب مثله .

ومـــن الاستحسان ما يَخرج [٢] تنبيهًا على أصل بابه ، نحو : اسْتَحْوَذَ ، و :

أطْوَلْتِ الصُّدُودَ [٣]

---

١ ـــ أي : مـــن غير علة قوية توجب القلب ؛ لإمكان بقائها بحالها من غير مخالفة لشيء من الأصول ؛ وإنما قلبوا استحسانًا للقلب ، وإيماء للفرق الذي بين الاسم والصفة ، وهذه ليست بعلة معتدّة ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة ، لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها .

٢ ـــ أي : ما يخرج عن أصل قاعدته .

٣ ـــ قال المرَّار الفقعسي ، أو عمر بن أبي ربيعة ، على خلاف في النسبة :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّمَا   وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

ومَطْيَبَة للنفس [1].

ومنه ما يَبقَى الحُكْمُ فيه مع زوال علته ، كقوله :

والشاهد فيه : إجراء (أطولت) على الأصل ضرورة ؛ لإقامة البحر الطويل، والقياس (أطَلْتِ) ، شبَّهه بما استُعمل في الكلام على أصله نحو : استَحْوَذَ . قال ابن جني (المنصف ١ / ١٩١ و٢ / ٦٩) : " فهذه الأشياء الشاذة فيها حُجَجٌ للنحويين في أن يقولوا : إن أصل هذا كذا ، وإن أصل هذا كذا " . وقد لجأ الشاعر في هذا البيت إلى التقديم والتأخير ؛ فالمراد : وقلما يدوم وصالٌ ، والوصال على هذا التقدير : فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يُبتدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه . وفيه تقدير آخر ، وهو أن يرتفع (وصال) بفعل مضمر ، يدل عليه الظاهرُ ، فكأنه قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصح معنى ، وإن كان أبعد في اللفظ ؛ لأن (قلما) موضوعة للفعل خاصة بمنْزلة (ربَّمَا) ، فلا يليها الاسمُ البتة .وقد يَتجه أن تقدر (ما) في (قلما) زائدة مؤكدة ، فيرتفع الوصال بـ (قَلَّ) ، وهو ضعيف ؛ لأن (ما) تُزاد في قَلَّ ورُبَّ ؛ لتليهما الأفعالُ ، وتصيرا من الحروف المخترعة لها .

١ ـ مَطْيَبَة على وزن مَفْعَلَة ؛ فبقيت الواو في استَحْوَذَ وأطْوَلَ ، والياء في مطيبة بحالها ، مع قيام مقتضي الإعلال استحسانًا ؛ تنبيهًا على أن الألف المنقلبة في أمثلتها أصلُها الواو في الأولين ، والياء في مَطْيَبَة . وقال ابن جني : " قالوا : كثرة الشراب مَبْوَلَة ، وكثرة الأكل مَنْوَمَة ، وهذا شيء مَطْيَبَة للنفس ، وهذا طريق مَهْيَع ، إلى غير ذلك مما جاء في السَّعة ، ومع غير الضرورة ؛ وإنما صوابه ... مبالة ، ومنامة ، ومطابة ، ومَهَاع ". الخصائص : ٣ / ٣٢٩ .

ولا نَسْألُ الأقوامَ عَقْدَ الْمَيَاثِقِ (١)

فإن الشائع في جمع ميثاق مَوَاثِقُ ، برَدِّ الواوِ إلى أصلها ؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياءً ، وهي الكسرةُ ، لكن استحسنَ هذا الشاعرُ ومَنْ تَابَعَهُ إبقاءَ القلبِ ، وإن زالت العلةُ من حيثُ إن الجمعَ تَابِعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحًا .

قال ابنُ جني (٢): "وقياسُ تحقيره (٣) على هذه اللغة أن يُقَال : مُيَيْثِيق ".

---

١ ـــ قال ابن جني (الخصائص ٣ / ١٥٧) : " باب في بقاء الحكم مع زوال العلة . هذا موضع ربما أوهم فساد العلة ، وهو مع التأمل بضدّ ذلك ، نحو قولهم فيما أنشده أبو زيد :

حِمًى لا يُحَلُّ الدهرَ إلا بإذننا ولا نَسْألُ الأقوامَ عَقْدَ الْمَيَاثِقِ

ألا ترى أن فاء (ميثاق) التي هي واو وَثِقْت ، انقلبت للكسرة قبلها ياء ، كما انقلبت في ميزان وميعاد ؛ فكان يجب على هذا ، لَمَّا زالت الكسرة في التكسير ، أن تعاودِ الواو ، فتقول على قول الجماعة : المواثيق ، كما تقول : الموازين والمواعيد ، فتَرْكُهم الياء بحالِها ربما أَوْهَمَ أن انقلاب هذه الواو ياء ليس للكسرة قبلها ، بل هو لأمر آخر غيرها ؛ إذ لو كان لَها لوجب زوالُه مع زوالِها ". وقد نسبه أبو زيد في (نوادره ص ٦٤) إلى عياض بن أم درة الطائي ، وقال غيره : إنه عياضَ بن درة .

٢ ـــ الخصائص : ٣ / ١٦٠ .

٣ ـــ أي : قياس تصغير (ميثاق) على هذه اللغة التي أبقت القلب بحاله مع زوال علته .

ومنه ما ذكره صاحبُ (البديع) ، قال : " إذا اجتمع التعريفُ العَلَميّ ، والتأنيثُ السَّمَاعِيّ ، أو العُجْمَة ، في ثلاثي ساكنِ الوسط كـ (هند) و(نُوح) [١] ؛ فالقياسُ مَنْعُ الصَّرْف ، والاستحسانُ الصَّرْفُ لخفّته [٢] " .

وقال ابنُ الأنباري [٣] :

" اختلفوا في الأخذ بالاستحسان ؛ فقال قومٌ : إنه غيرُ مأخوذ به لِمَا فيه من التحكُّم وتَرْكِ القياسِ .

وقال آخرون : إنه مأخوذٌ به ، واختلفوا فيه :

فقيل : هو تَرْكُ الأصولِ لدليل [٤] .

وقيل : هو تخصيص العلة .

فمثالُ تَرْك قياس الأصول : ما تقدَّم في الكلام على [٥] رفع المضارع .

---

١ ـ (هند) مثال للتأنيث ، و (نوح) مثال للعجمة ؛ فهو لَفٌّ ونَشْرٌ مرتب ، ومرتَّب صفة لنَشْر ؛ أي نَشْرٌ أتى به على ترتيب اللف . والنشر : التفصيل ، واللف : الإجمال .

٢ ـ القياس مَنْعُ الصرف لوجود مقتضيه ، وهو اجتماع العلتين ، أما علة الصرف فهي الاستحسان مع قيام علة المنع ، والخفةُ علة للاستحسان .

٣ ـ لُمَع الأدلة : ص ١٣٣ .

٤ ـ تَرْكُ قياسِ الأصول كمَنْع صرف (هند) الذي هو القياس ؛ لوجود العلتين ، وصَرْفه لدليل آخر هو الخفة .

٥ ـ قياسُ أصلِ المضارعِ البناءُ ، وعُدِلَ عنه لدليل شَبَهِه بالاسم .

ومثال تخصيص العلة أن تقول : إنما جُمعتْ (أرض) بالواو والنون ، فقيل : أرَضُونَ عِوَضًا من حذف تاء التأنيث ؛ لأن الأصل أن يُقَال في أرْضٍ : أرْضَةٌ [١] ، فلمَّا حُذفت التاءُ [٢] ، جُمعت بالواو والنون عِوَضًا عنها [٣]. وهذه العلة غير مطردة ؛ لأنَّها تُنقَض بـ (شَمْس) و (دَارٍ) و (قِدْرٍ) ؛ فإن الأصل فيها : شَمْسَة ودَارَة وقِدْرَة ، ولا يَجوز أن تُجمَع بالواو والنون [٤] ". انتهى .

ومنها (الاستقراء) [٥]

استدلوا به في مواضع :

منها : انحصارُ الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف .

---

١ ـ أرضة : بالهاء الدالة على التأنيث ؛ لأنها علامة لفظية ، فهي أصل لتقديرها .

٢ ـ حُذفت التاء من (أرضة) في اللفظ مع بقاء معناها .

٣ ـ (أرَضُونَ) جمع أرْضٍ ، شَذَّ قياسًا ، لا استعمالاً ، أمَّا كونُه لم يَشذَّ استعمالاً فلكثرة استعماله ، وأما كونُه شَذَّ قياسًا فلعدم استيفائه شروطَ جمع المذكر السالم ، ولِهذا كانت مُلحقة به ، لا منه حقيقة ؛ لشدة شذوذها من ثلاثة أوجه : لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل (أُرَيْضَة) ، وغير عاقل ". شرح الأشموني على الألفية : ١ / ٨٣ .

٤ ـ لا يجوز أن تُجمع شَمْس ، ودار ، وقِدْر بالواو والنون ؛ لأن الباب سَمَاعيّ ، لا يَتعدَّى الواردَ منه .

٥ ـ أي : من أنواع الاستدلالِ الاستدلالُ بالاستقراء . والاستقراء : تتبُّع الجزئيات لإثبات أمر كُلِّيّ .

ومنها (الدليل المسمى بالباقي) (١)

كقولنا : الدليلُ يَقتضي أن لا يَدخلَ الفعلَ شيءٌ من الإعراب ؛ لكَوْنِ الأصل فيه البناءَ ؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب .

وقد خُولِفَ هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلةٍ اقتضتْ ذلك ، فبَقِيَ الجرُّ (٢) على الأصل الذي اقتضاه الدليلُ من الامتناع .

* * *

---

١ ــ أي : مــن أنواع الاستدلالِ الاستدلالُ بالدليل المسمَّى بالباقي ، اسم فاعل (بَقِيَ) ؛ لأنه يبقى بعد إخراج الدليل لِمَا عداه .

٢ ــ أي : بَقِيَ الجرُّ من أنواع الإعراب ، وهو الباقي .

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح [1]

فيه مسائل

[المسألة] الأولى

[إذا تَعَارَضَ نَقْلان]

قال ابن الأنباري [2] :

---

١ ـــ في بعض النسخ : في التعارض والتراجح . والتعارض : مصدر تَعَارَضَ الشـــيئان ، إذا عَارَضَ كلٌّ منهما الآخرَ وقَابَلَهُ . وفي نسخة (التعادل) بدلاً مـــن (الـــتعارض) ؛ أي التوازن بين الأدلة . والترجيح ، أو التراجح : هو وقـــوع الرجحان بينهما أيهما أقوى . وقال الزركشي في كتاب (التعادل والتـــراجيح) : " والقصد منه تصحيح الصحيح ، وإبطال الباطل . اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة ، بل جعلها ظنية قَصْـــدًا للتوسيع على المكلفين ؛ لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل علـــيه ، وإذا ثبت أن المعتبَر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية ، فقد تُعارَض بعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها ، فوجب الترجيحُ بينهما والعمِلُ بالأقوى . والدليل على تعين الأقوى أنه إذا تَعَارَضَ دليلان أو أمارتان ، فإمَّا أن يُعْمَـــلا جميعًا ، أو يُلغَيَا جميعًا ، أو يُعمَل بالمرجوح أو الراجح " . انظر : البحر المحيط : ٦ / ١٠٨ .

٢ ـــ لُمَع الأدلة ، الفصل السابع والعشرون ، في معارضة النقل بالنقل : ص ١٣٦ .

" إذا تَعَـــارَضَ نقلان أُخِذَ بأرجحهما . والترجيحُ في شيئين : أحدُهما : الإسنادُ ، والآخرُ : المتنُ .

فأمَّا الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواةُ أحدهما أكثرَ من الآخر ، أو أعْلَـــمَ وأحْفَـــظَ ؛ وذلك كأن يستدل الكوفيُّ على النصب بـــ (كَمَا) بقول الشاعر [١] :

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُه عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سَائِلٌ سَألاَ [٢]

فيقول له البصري [٣] : الرواة اتفقوا على أن الرواية :

كَمَا يومًا تُحَدِّثُه

---

١ ـــ قـــال ابـــن الأنباري : " اعلم أنه إذا تعارض نقلان أُخذ بأرجحهما . والترجيح يكون في شيئين : أحدهما : الإسناد ، والآخر : المتن .فأمَّا الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم وأحفظ ؛ وذلك مـــثل أن يستدل الكوفي على النصب بـــ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر ... ".

٢ ـــ البيت من شعر عَدِيّ بن زيد العِبَادِيّ ، وقد استدل به الكوفيون على أن (كَمَا) تأتي بمعنى (كَيْمَا) ، وينصبون بِها الفعل المضارع ، ولا يمنعون جـــوازَ الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن (كَمَـــا) لا تـــأتي بمعنى (كَيْمَا) ، ولا يجوز نصبُ المضارع الواقع بعدها بِها ؛ لأن الكاف في (كَمَا) كاف التشبيه ، أُدخلت عليها (ما) ، وجُعِـــلا بمنـــــزلة حرف واحد ؛ وأن البيت الذي رواه الكوفيون ليس فيه حُجَّة ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية (كَمَا يومًا تحدثُه) بالرفع .

٣ ـــ أي : البصري المانع للنصب بـــ (كما) .

بالــرفع ، ولم يَرْوِهِ أحدٌ بالنصب غير المفضَّل بن سَلَمَة [١] ، ومَنْ رَوَاهُ بالرفع أعلمُ منه وأحفظُ وأكثرُ ؛ فكان الأخذُ بروايتهم أوْلَى .

وأمَّا الترجيحُ في المتن فبأن يكون أحدُ النقلين على وَفْقِ القياس ، والآخرُ على خلافه ؛ وذلك كأن يَسْتَدِلَ الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف [٢] بلا عِوَضٍ بقولِ الشاعر :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى [٣]

---

١ ــ هو أبو طالب المفضَّل بن سلمة ، كان لغويًّا فاضلاً ، كوفي المذهب ، أخــذ عــن أبي عبد الله بن الأعرابي وغيره ، وله كتب كثيرة ، منها معاني القــرآن ، والــبارع في علم اللغة ، والاشتقاق ، وآلة الكاتب ، والمقصور والممــدود ، والمــدخل إلى علم النحو . واستدرك على الخليل بن أحمد في كــتاب العين ، وعَمِلَ ذلك كتابًا هو الردّ على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال والتصحيف . تُوفي سنة مائتين وتسعين من الهجرة .

٢ ــ أي : إعمــال (أن) الناصبة للمضارع ، مع كونِها محذوفةً بلا عِوَض عنها .

٣ ــ هذا صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد البكري ، وعَجُزُه :

وأنْ أشْهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي

والزاجري : الذي يزجرني ويكفني ويمنعني .والوغى: هو في الأصل الأصوات والجلبة ، ثم استعملوه في الحرب والقتال لِمَا فيهما من الأصوات . ومخلدي : أراد هــل تضــمن لي البقاء بزجرك إياي ومنعك لي من منازلة الأقران ؟ . والشاهد فيه : انتصاب الفعل المضارع الذي هو قوله (أحضر) بــ (أن) المصدرية المحذوفة ، والذي سهَّل النصبَ مع الحذف ذكرُ (أن) في المعطوف وهو قوله (وأن أشهد) .

فيقول له البصري [١]: قد رُوِيَ (أحْضُرُ) بالرفع أيضًا ، وهو على وَفْقِ القياس [٢] ؛ فكان الأخذُ به أوْلَى ، وبيانُ كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يَعمل مُضمَرًا بلا عِوَضٍ .

*   *   *

---

١ ــ أي : يقول له البصري المانع من النصب .

٢ ــ أي : الـــرفع للفعل (أحضر) يوافق القياس ؛ لأن (أنْ) من عوامل الفعل ، وهي ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير عوض .

[المسألة] الثانية

[تقوية لغة على أختها]

قال في (الخصائص) :

" اللغاتُ على اختلافها حُجَّةٌ ؛ ألا ترى أن لغة أهل الحجاز في إعمال (ما) ، ولغة بني تميم في تَرْكِه ، كُلٌّ منهما يقبلها القياسُ ، فليس لك أن تُرَدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى ، لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تَتخيَّر إحداهما ، فتقوِّيها على أختها ، وتَعتقد أن أقوى القياسَيْنِ أقْبَلُ لَها ، وأشدُّ أُنْسًا بِها ؛ فأمَّا رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا ؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ : (نَزَلَ القرآنُ بسَبْعِ لُغَاتٍ ، كلُّها شَافٍ كَافٍ) [1] .

هذا إن كانت اللغتان في القياس سَوَاءً ، أو متقاربتين [2] .

---

١ ـ كلها شاف كاف ؛ أي فلم يُلْغِ واحدةً ، و لم يُبْطِلْها بالأخرى ؛ بل جعل الكل شافيًا كافيًا .

٢ ـ قال ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّة) : " اعلم أن سعة القياس تبيح لَهم ذلك ، ولا تَحظُره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضَرْبًا من القياس يُؤخَذ به ، ويُخلَد إلى مثله . وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليس أحق بذلك من رسيلتها ... هذا حُكْمُ اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين " . الخصائص : ٢ / ١٠

فــإن قَلَّــتْ إحــداهما جدًّا ، وكَثُرَتْ الأخرى جدًّا ، أخَذْتَ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسًا ؛ ألا ترى أنك لا تقول : المالُ لِكَ ولا مَــرَرْتُ بَكَ ، قياسًا على قول قُضَاعة : المالُ لِه ، ومَرَرْتُ به ، ولا أكْرَمْتُكِشْ ، قياسًا على قول مَنْ قال : مَرَرْتُ بِكِشْ .

فالواجبُ في مثل ذلك استعمالُ ما هو أقوى وأشْيَعُ ، ومع ذلك لــو استعمله إنسانٌ لم يكن مُخطئًا لكلام العرب ؛ فإن الناطق على قــياس لغــة من لغات العرب مُصيبٌ غير مُخطئ ، لكنه مُخْطِئ لأجود اللغتين ؛ فإن احتاج لذلك في شعر أو سَجْع ؛ فإنه غيرُ مَلُومٍ ولا مُنْكَرٍ عليه [1] " . انتهى .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيَّان :

" كُلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه " .

* * *

---

١ ــ قــال ابن جني : " فإذا كان الأمر في اللغة المعوَّل عليها هكذا ، وعلى هــذا ، فيجبُ أن يَقِلَّ استعمالُها ، وأن يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها ؛ إلا أن إنســانًا لــو استعملَها لم يكن مُخطئًا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مُخطــئًا لأجود اللغتين . فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شعر ، أو سجع ؛ فإنه مقــبول منه ، غير مَنْعِيّ عليه . وكذلك إن قال : يقول على قياس مَنْ لغته كــذا كــذا ، وعلــى مذهب مَنْ قال كذا كذا . وكيف تصرَّفت الحالُ ؛ فالناطقُ على قياس لغة من لغات العرب مُصيبٌ غير مُخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه ". الخصائص : ٢ / ١٢

[المسألة] الثالثة

[اللغة الضعيفة أقوى من الشاذ]

إذا تَعَارَضَ ارتكابُ شَاذّ [١] ولغة ضعيفة ؛ فارتكابُ اللغة الضعيفة أَوْلَى من الشاذّ [٢] . ذَكَرَهُ ابنُ عصفور .

*　　*　　*

---

١ ـــ (إذا تعارض ارتكاب شاذ) أي : دار أمرُ المتكلم بين أن يتكلم بلغة ضعيفة ، أو بكلام شاذ ، وأنه لا محيد له عن أحد الأمرين .

٢ ـــ (أَوْلَى من الشاذ) أي : من ارتكابه ؛ لورود تلك اللغة عن بعض العرب ، وفُشُوِّها في ذلك البعض ، ولا كذلك الشاذ . ويُقيَّد الشاذ بما إذا كان مردودًا ، أما إذا كان موافقًا للاستعمال دون القياس كـ (استحوذ) وبالعكس ؛ فالظاهر أنه يُقدَّم على اللغة الضعيفة ؛ لوروده في فصيح الكلام .

[المسألة] الرابعة

[الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما]

قال ابن الأنباري [١] :

" إذا تَعَارَضَ قياسان [٢] أُخِذَ بأرجحهما ، وهو [٣] ما وَافَقَ دليلاً آخرَ من نَقْلٍ أو قياسٍ [٤].

فأمَّا الموافقةُ للنقل فكَمَا تقدَّم [٥].

وأمَّا الموافقةُ للقياس فكأن يقول الكوفي : إنَّ (أنَّ) تعملُ في الاسم النصبَ ؛ لشَبَهِ الفعلِ ، ولا تعمل في الخبر الرفعَ [٦] ، بل الرفعُ فيه بما كان يَرتفع به قبل دخولِها .

---

١ ـ لُمَع الأدلة ، الفصل الثامن والعشرون ، في معارضة القياس بالقياس ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

٢ ـ أي : إذا تعارض قياسان بأن نَاسَبَ الفرعُ كُلاًّ من الأصلين، ووُجِدَت العلةُ الجامعةُ في كل منهما .

٣ ـ (وهو) أي الأرجح .

٤ ـ (نقل) أي نَصّ بمعناه (أو قياس) آخر يقاربه في العلة والحمل عليها لأجلها .

٥ ـ أي : فكما تقدَّم عن البصري في ردّ كلام الكوفي في عمل (أنْ) مضمرةً من غير عوض .

٦ ـ لا تعمل (إنّ) في الخبر الرفع ؛ لأنّها ضعيفة منحطة عن مرتبة الفعل الذي عملت بالحمل عليه ، كما هو شأن الفرع أبدًا ، فوجب نزولُها عنه في العمل .

فـــيقول البصري : هذا فاسدٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب عاملٌ يَعمل في الاسم النصبَ إلا ويَعمل الرفعَ ، فما ذَهَبْتَ إليه يؤدي إلى تَرْك القياسِ ، ومُخَالفةِ الأصولِ لغيرِ فائدةٍ ؛ وذلك لا يَجوزُ [١] " .

*   *   *

---

١ ـــ قـــال ابن الأنباري : " اعلم أن القياسين إذا تعارضا أُخِذَ بأرجحهما ، وهـــو أن يكـــون أحدهما موافقًا لدليل آخر من طريق النقل ، أو من طريق القياس ... " ، ثم أشار إلى أن أوجه الشبه بين (أنَّ) وبين الفعل خمسة :

أحدها : أنـــها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والثاني : أنـــها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والثالث : أنـــها تلزم الاسمَ كما أن الفعل يلزم الاسمَ .

والـــرابع : أنـــها دخلها نونُ الوقاية نحو (إنني) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو (أكْرَمَنِي) .

والخامس : أنـــها في معنى الفعل ؛ لأنـــها بمعنى (أكَّدتُ) .

[المسألة] الخامسة

[في تعارض القياس والسماع]

قال في (الخصائص) [١] :

" إذا تَعَـارَضَ القياسُ والسماعُ [٢] نَطَقْتَ بالمسموع على ما جـاء عليه [٣] ، ولم تَقِسْهُ في غيره [٤] ، نحو : (اسْتَحْوَذَ عليهم الشـيطانُ) [٥] ؛ فهذا ليس بقياس ، لكنه لا بُدَّ من قبوله [٦] ؛ لأنـك إنما تَنطق بلغتهم ، وتَحْتَذِي في جميع ذلك أمثلتَهم ، ثم إنك

---

١ ـ الخصائص : ١ / ١١٧ ـ ١٣٣ .

٢ ـ يتعارض القياسُ والسماعُ إذا اقتضى كُلٌّ خلافَ مقتضى الآخر .

٣ ـ (على ما جاء عليه) لأنه نَصٌّ وأصلٌ .

٤ ـ لم تقسه في غير ما ورد من النص ؛ لاقتضاء القياس المنع من ذلك ، وأجزنا الوارد لوروده ، واقتصرنا عليه دون قياس ما وراءه عليه ؛ لمخالفته القياس .

٥ ـ المجادلة / ١٩ . والمثال هو (استحوذ) فقط ؛ فذكر الفاعل ، والجار والمجرور زيادة للتبرك بنظم القرآن الكريم ، وإلا فلا تعلق للتمثيل به ، فهذا النص يقتضي إبقاء الواو فيه على حالها ، والقياسُ يقتضي انقلابُها ألفًا ؛ فلذلك قال (فهذا) ؛ أي إبقاؤها بحالها دون انقلاب .

٦ ـ أي : لكن لفظ (استحوذ) لا بد ، ولا محيد لك ، عن قبوله لوروده بالنص . قال ابن عقيل : " لأن ما ثَبَتَ في السبعة لا يَصحُّ رَدُّه ، ولا وَصْفُه بضعف ، أو قلة ". المساعد : ٣ / ١٢٢

مـــن بَعْدُ لا تقيس عليه غيرَه ، فلا تقول في استَقَامَ : استَقْوَمَ ، ولا في استَبَاعَ : استَبْيَعَ ".

*   *   *

[المسألة] السادسة

[تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس]

قال في (الخصائص) [١] :

" إذا تَعَارَضَ قوةُ القياس [٢] وكثرةُ الاستعمال [٣] قُدِّمَ [٤] ما كَثُـرَ استعمالُه ؛ ولذلك قُدِّمَت اللغةُ الحجازيةُ على التميمية [٥] ؛ لأن الأولى أكثـرُ اسـتعمالاً ، ولذا نَزَلَ بِها القرآنُ ، وإن كانت التميمـية أقوى قياسًا ، فمتى رَابَكَ في الحجازية رَيْبٌ من تقديم أو تأخير [٦] فَزِعْتَ إذ ذاك إلى التميمية " .

*　　*　　*

---

١ ـ الخصائص : ١ / ١٢٤ ـ ١٢٥ .

٢ ـ أي : قوة القياس لقوة علته .

٣ ـ أي : كثرة الاستعمال مع ضعف علته ، بالنسبة لمُقَابِله .

٤ ـ أي : قَدَّمَ المتكلمُ ما كَثُرَ استعمالُه ، وإن ضَعُفَ قياسُه على مُقَابِله .

٥ ـ أي : قُدِّمَت اللغة الحجازية في إعمال (ما) عمل (ليس) على اللغة التميمية ، مع قوة القياس فيها .

٦ ـ أي : فمـتى حصـل عـندك شَكٌّ بتقديم خبر (ما) على اسمها ، أو معمول الخبر وهو غير ظرف على الاسم ، أو نقض نفيها بـ (إلا) رجعتَ إلى التميمية ، وأهملتَ ؛ لأن ذلك هو القياس ، ولا معارض له ؛ لفقد شرط المعارضة . وعبَّر عنه بقوله (فَزِعْتَ) ، يُقَال : فَزِعَ إلى الأمر ؛ أي بادر إليه وأسـرعَ ، وأصـلُه المبادرةُ إلى النصرة والإغاثة ، ثم تَجَاوزوا به إلى مطلق المبادرة .

[المسألة] السابعة

في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر

قال في (الخصائص) [١] :

" بـــاب في الشيء يَرِدُ ، فيُوجِبُ له القياسُ حُكْمًا ، ويَجوز أن يأتي السماعُ بضدِّه ، أ نَقْطَعُ بظاهره أمْ نتوقَّفُ إلى أن يَرِدَ السماعُ بجَلِيَّةِ حَالِه ؟ .

قال : وذلك نحو نون (عَنْبَر) ؛ فالمذهب[٢] أن نَحكم في نونه بأنــهـــا أصلٌ ؛ لوقوعها موضعَ الأصلِ [٣] ، مع تَجويزنا أن يَرِدَ دلـــيلٌ على زيادتِها ، كما ورد في (عَنْسَل) [٤] ما قطعنا به على زيـــادة نونه [٥] ، وكذلك ألف (آءة) [٦] ، حَمَلَها الخليلُ على

---

١ ـــ الخصائص : ٣ / ٦٦ .

٢ ـــ المقصود بالمذهب : المنصوص .

٣ ـــ النون في عنبر في موضع الأصل وهو العين في (فَعْلَل) ، نحو : جعفر .

٤ ـــ عنسل كـــ (عنبر) : الناقة السريعة .

٥ ـــ الـــذي صيَّرنا قاطعين بزيادة النون في (عَنْسَل) هو الاشتقاق ؛ فقد جَـــزَمُوا بأنه مأخوذ من العَسَلان ، وهو إسراع الذئب في مشيته ، فحكموا بأن وزنه (فَنْعَل) ، مع عدم هذا الوزن في أبنيتهم ؛ لدلالة الاشتقاق عليه . وهـــذا الأصح ، وبه جَزَمَ سيبويه ، قال : " ومما جعلتَه زائدًا بثَبَت العَنْسَل ؛ لأنـــهم يريدون العَسُول " . الكتاب : ٢ / ٣٥٠ .

٦ ـــ الآء : شَجَرٌ ، واحدُه : آءة .

أنــها منقلبة عن واو ؛ حَمْلاً على الأكثر ، ولسنا نَدفعُ مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ من السماع نقطع معه بكونِها منقلبةً عن ياء " .

وقال في موضع آخر (١) :

" باب في الحمل على الظاهر ، وإن أمْكَنَ أن يكون المرادُ غيرَه ، حتى يَرِدَ ما يبيِّن خلافَ ذلك :

إذا شــاهدتَ ظاهــرًا يكون مثلُه أصلاً أمضيتَ الحكمَ على ما شاهدتَ من حاله ، وإن أمكنَ أن يكون الأمرُ في باطنه بخلافه (٢)؛ ولــذلك حَمَلَ سيبويه (سِيدًا) (٣) على أنه مما عينُه ياءٌ ؛ فقال في تَحقيره (سُيَيْدٌ) ، عَمَلاًبظاهره ، مع تَوَجُّه كَوْنه فِعْلاً مما عينُه واوٌ كـ (رِيح) و (عِيد) (٤) " .

* * *

---

١ ــ الخصائص : ١ / ٢٥١ .

٢ ــ أي : بخلاف ذلك الظاهر .

٣ ــ سِــيدًا : بكسر السين المهملة ، وسكون التحتية ، آخره دال مهملة ، هو الذئب ، وربما أطلقوه على الأسد . انظر : الكتاب : ٢ / ١٣٦ .

٤ ــ (مما عينه واو) فقُلبت ياء لسكونِها عقب كسرة كـ (ريح) بدليل جمعه على (أرواح) ، و (عيد) ؛ لأنه من العَوْد ؛ لأنه يعود في كل سنة ، وجمعوه بالياء على (أعياد) دفعًا لتوهم جمع (عُود) بالضم على (أعواد) ومراعاَة اللفظ الواحد ، كما ادَّعى ذلك بعضُهم في (رِيح) ، فجمعه على (أريــاح) ؛ للفرق بينه وبين (رُوح) بالضم ، مراعاة للفظ الواحد ، ولا سيما وقد جُمِع على (رِياح) أيضًا .

[المسألة] الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تَعَارَضَ أصلٌ وغَالِبٌ في مسألة جَرَى قَوْلانِ ، والأصحُّ العملُ بالأصل كما في الفقه .

ومـن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب (الإفصاح) [١] : إذا وُجِـدَ (فُعَـلٌ) العَلَمُ [٢] ، ولم يُعلَم أصَرَفُوه أم لا ؟ ولم يُعلَم له اشتقاقٌ ، ولا قام عليه [٣] دليلٌ . ففيه مَذْهَبانِ :

مـذهبُ سيبويه [٤] صَرْفُه حتى يثبت أنه معدول ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرفُ . وهذا هو الأصحُّ .

ومذهبُ غيرِه المنعُ ؛ لأنه الأكثرُ [٥] في كلامهم .

ومنها ما ذكره أبو حيَّان في (شرح التسهيل) : أن (رَحْمَان) و (لَحْيَان) [٦] هل يُصرَف ، أو يُمنَع [٧] ؟

---

١ ــ الخضراوي : الإفصاح في شرح الإيضاح ، وقد سبقت الإشارة إليه .

٢ ــ (العلـم) صفة لـ (فُعَل) ؛ أي الموصوف بأنه عَلَمٌ ، وصَحَّ وصفُه بالمعرف بالألف واللام ؛ لأنه عَلَمٌ قُصِدَ لفظُه .

٣ ــ أي : على الاشتقاق .

٤ ــ الكتاب : ٢ / ١٣ ــ ١٤ .

٥ ــ (لأنه الأكثر) فكان هو الغالب ؛ ولذلك حمله غيرُ سيبويه عليه .

٦ ــ لَحْيَان : عظيم اللحية .

٧ ــ (هـل يُصرَف) ما ذكر من اللفظين ، أو كل منهما ؛ لأنه الأصل في الأسماء (أو يُمنَع) لأنه الغالب .

مذهبان .والصحيحُ صَرْفُه ؛ لأنا قد جهلنا النقلَ فيه عن العرب ، والأصلُ في الأسماء الصرفُ ، فوَجَبَ العملُ به [١] .

ووَجْهُ مُقَابِلِه أن ما يوجدُ من (فَعْلاَنَ) الصفةِ [٢] غيرُ مصروف في الغالب ، والمصروفُ منه قليلٌ ، فكان الحملُ على الغالب أوْلَى [٣] . هذه عبارتُه [٤] .

* * *

١ ــ أي : فوجب العمل بالأصل ، وإن كان الغالب في مثله المنع .

٢ ــ المقصود لفظ (فَعْلاَن) ؛ فلذلك نعته بقوله (الصفة) ؛ أي : هذا البناء المجعول صفة لغيره ، فإن الوصفية وزيادة الألف والنون مانعان من الصرف .

٣ ــ أي : فكان الحملُ على الغالب أحقَّ من الحمل على الصرف ، وإن كان هو الأصل ؛ حُكْمًا بالغالب ، وجَرْيًا عليه .

٤ ــ أي : هذه عبارة أبي حيان في (شرح التسهيل) .

[المسألة] التاسعة

في تعارض أصلين

قال في (الخصائص) [1] :

" والحُكْمُ في ذلك مراجعةُ الأصلِ الأقربِ دون الأبعد .

مـــن ذلك قولُهم في ضمة الذال من قولك : ما رأيتُه مُذُ اليوم ؛ فإن أصلَها السكونُ ، فلمَّا حُرِّكت لالتقاء الساكنين ضَمُّوها ، و لم يَكْسِـــروها [2] ؛ لأن أصلها الضمُّ في (مُنْذُ) ؛ وإنما ضُمَّتْ فيها لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمَّة الميم .

فأصـــلُها الأولُ ، وهو الأبعدُ ، السكونُ ، وأصلُها الثاني ، وهو الأقـــربُ ، الضمُّ ، فضُمَّت الذالُ من (مُذْ) عند التقاء الساكنين ؛ رَدًّا إلى الأصل الأقرب ، وهو ضَمُّ (مُنْذُ) ، دون الأبعد الذي هو سكونُها ، قبل أن تحرك المقتضي مثله [3] للكسر لا للضمِّ [4] .

---

١ ـــ الخصائص ، باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد : ٢ / ٣٤٢ .

٢ ـــ أي : و لم يكسروا ذال (مُذْ) ، مع أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

٣ ـــ المقتضي مثله ، وهو التقاء الساكنين .

٤ ـــ قوله (للكسر لا للضم) ؛ إذ لو حُمِلَ (مُذْ) على (مُنْذُ) قبل ضمِّه لكـــان فيه التقاء الساكنين ، فيكون أصله التخلص بالكسر لا بالضم ، لكنه حُمِـــلَ علـــى (مُنْذُ) المضموم الأقرب من (مُذْ) الساكن ؛ ففيه رجوع للأصل الأقرب عن الأصل الأبعد من التحريك بالكسر .

ومن ذلك قولُهم : بِعْتُ ، وقُلْتُ [١]؛ فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ؛ لأن أصلهما (فَعَلَ) بفتح العين : بَيَعَ وقَوَلَ ، ثم نُقِلا من (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ) و (فَعُلَ)[١]، ثم قُلبت الواو والياء في (فَعَلْتُ) ألفًا، فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوبة ألفًا ، ولام الفعل ، فحُذفت العين لالتقائهما ، فصار التقدير : قَلْت وبَعْت ، ثم نُقلت الضمةُ والكسرةُ إلى الفاء ؛ لأن أصلهما قبل القلب (فَعُلت) و (فَعِلت) ، فصارا : بِعْت وقُلْت ، مراجعة للأصل الأقرب ، ولو رُوجِـــعَ الأبعدُ لقيل : قَلْت وبَعْت ، بفتح الفاء ؛ لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أُبْدِلَ منه الضم والكسر ".

*   *   *

---

١ ـــ(بعـــت) بكســـر الموحدة ، من البيع ، و (قلت) بضم القاف من القول ، وكلاهما ماض أسند لتاء الفاعل .

١ ـــ (فَعِلَ) راجع إلى (بِعْتُ) ، و (فَعُلَ) راجع إلى (قُلْتُ) .

[المسألة] العاشرة

[تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر]

إذا تَعَارَضَ استصحابُ الحال [١] مع دليل آخر [٢] من سَمَاع أو قياس ، فلا عبرة به [٣].

ذكره ابنُ الأنباري في كتابه [٤].

* * *

١ ـــ استصحاب الحال : هو إبقاء ما كان على ما كان .

٢ ـــ أي : مع دليل آخر يخالف استصحاب الحال .

٣ ـــ أي : لا اعتداد بالاستصحاب ، ولا التفات إليه ؛ لقوة الدليل الآخر الذي يقابله ويعارضه .

٤ ـــ الإغراب في جدل الإعراب ، الفصل العاشر ، في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال : ص ٦٣ ، ولُمَع الأدلة ، الفصل التاسع والعشرون ، في استصحاب الحال : ص ١٤١ ـــ ١٤٢. قال ابن الأنباري : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولِهذا لا يَجوز التمسك به ما وُجِدَ هناك دليل ؛ ألا ترى أنه لا يَجوز التمسك به في إعراب الاسم ، مع وجود دليل البناء من شبه الحرف ، أو تضمُّن معناه . وكذلك لا يَجوز التمسك في بناء الفعل ، مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ".

[المسألة] الحادية عشرة
في تعارض قبيحين [١]

قال في (الخصائص) [٢] :

" إذا حَضَرَ عندك ضرورتان لا بُدَّ من ارتكاب إحداهما ، فأتِ بأقـــربِهما وأقلِّهما فُحْشًا ؛ وذلك كواو (وَرَنْتَل) [٣] ، أنت فيها بين ضرورتين :

إمَّا أن تدَّعي [٤] كونَها أصلاً ، والواوُ لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا مكرَّرة كـــ (الوَصْوَصَة) [٥] و (الوَحْوَحَة) [٦] .

وإمَّا أن تدَّعي كونَها زائدةً ، والواوُ لا تُزاد أوَّلاً [٧] .

---

١ ـــ أي : كل منهما قبيح ، إلا أن أحدهما أشدُّ قُبحًا من الآخر .

٢ ـــ الخصائص ، باب في الحمل على أحسن الأقبحين : ١ / ٢١٢ .

٣ ـــ ورنتل : الداهية ، والأمر العظيم . وفسَّره بعضٌ بأنه طائر فوق النسر ، وبأنه اسم لبلدة .

٤ ـــ تدعـــي : بتاء الخطاب ؛ لأن الكلام عنده مبني عليه ، واحتمال غيره بعيد ، وإن جرى عليه في الشرح .

٥ ـــ الوَصْوَصَـــةُ : مصدر وَصْوَصَ ، إذا نظر في الوَصْوَاص ، وهو خَرْقٌ في السِّـــتْر بمقـــدار العين ، ووَصْوَصَ الجَرْوُ : فَتَحَ عينيه ، ووَصْوَصَت المرأةُ : ضيَّقتِ نقابَها .

٦ ـــ الوَحْوَحَةُ : صوتٌ معه بَحَحٌ ، والنفخُ في اليد من شدة البرد .

٧ ـــ أولاً : أي في أول الكلمات .

فجَعْلُهـا أصلاً أوْلَى من جَعْلِها زائدة ؛ لأنـها لا تكون أصلاً في ذوات الأربعـة في حالةٍ ما ، وهي حالةُ التكريرِ ، وكونُها زائدةً أولاً لا يوجدُ بِحَالٍ .

وكذلك إذا قلتَ : (فيها قائمًا رجلٌ) ؛ لَمَّا كنتَ بين أن ترفع (قائمًا) ، فتقدِّم الصفةَ على الموصوف [1]، وهذا لا يكون بِحَالٍ، وبـين أن تَنصبه حالاً من النكرة ، وهو على قلته جائزٌ ، حَمَلْتَ المسألةَ على الحال ، فنَصَبْتَ [2] ". انتهى .

*　　*　　*

---

١ ــ أي : فـتقدِّم الصـفة على الموصوف ، مع بقائها على تبعيتها ، وهو خلاف الأصل .

٢ ــ (وبـين أن تنصبه حالاً من النكرة) وهو أيضًا خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في صاحب الحال التعريف ، (وهو) أي إتيان الحال من النكرة جائز في كلامهـم ؛ لـوروده في مواضع ، وإن كان مع قلته قبيحًا ، (فنصبتَ) لفـظ (قائمًا) أخذًا بالأصل الأقرب ، وتركتَ الآخر رأسًا . ويسمى هذا الحمـلُ أحسـنَ القبيحين ؛ لأن الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبحُ ، فيُحمَل على أحسنهما .

[المسألة] الثانية عشرة

[المجمَع عليه أوْلَى من المختلَف فيه]

إذا تَعَارَضَ مُجْمَعٌ عليه ، ومُخْتَلَفٌ فيه ، فالأولُ أوْلَى .

مثال ذلك : إذا اضْطُرَّ في الشعر إلى قَصْرِ مَمْدُود أو مَدِّ مَقْصُور، فارتكـــابُ الأولِ أوْلَى ؛ لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه ، ومَنْعِ البصريين الثاني [1] .

* * *

١ ـــ ذهـــب الكوفيون إلى أنه لا يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعـــوا علـــى أنه يجوز قَصْرُ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور ، وقصر الممدود شروطًا لم يشترطها غيره . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (١٠٩) .

[المسألة] الثالثة عشرة

[تقديم المانع على المقتضي عند تعارضهما]

إذا تَعَارَضَ المانعُ والمقتضِي ، قُدِّمَ المانعُ .

من ذلك ما وُجِدَ فيه سببُ الإمالة ومانعُها لا تَجوز إمالتُه [١] .

و (أيٌّ) وُجِدَ فيها سببُ البناء ، وهو مشابَهة الحرف ، ومَنَعَ منه لُزومُها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء ،فامتنع البناء [٢].

والمضـــارعُ المؤكَّدُ بالنون وُجِدَ فيه سببُ الإعراب [٣] ، ومَنَعَ منه النونُ التي هي من خصائص الأفعال .

واسمُ الفاعل إذا وُجِدَ شرطُ إعماله ، وهو الاعتمادُ ، وعَارَضَه المانعُ ؛ من تصغير أو وصف قبل العمل ، امتنع إعمالُه [٤] .

* * *

---

١ ـــ لا تجوز إمالتُه ؛ تقديمًا للمانع .

٢ ـــ انظر ما ورد في شروح الألفية عن قول ابن مالك :

أيٌّ كـــ (ما) ، وأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ   وصَدْرُ وَصْلِها ضميرٌ انْحَذَفْ

...

٣ ـــ سبب الإعراب ، وهو مشابَهته الاسمَ في اعتوار المعاني أو غيره .

٤ ـــ لَمَّحَ لِهذه القاعدة ، وهي إذا تعارض المانع والمقتضي قدِّم المانع ، بعضُ اللطفاء ، فقال :

قَالُوا : فلانٌ عَالِمٌ فَاضِلٌ   فأكْرِمُوهُ فَوْقَ ما يَرْتَضِي

فَقُلْتُ : لَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَا تُقًى   : تَعَارَضَ المانِعُ والمقتضِي

[المسألة] الرابعة عشرة
في القولين لعالِم واحد

قال في (الخصائص) [1] :

" إذا ورد عـــن عَـــالم في مسألة قَوْلان [2] ؛ فإنْ كان أحدُهما مُرْسَلاً [3]، والآخرُ مُعَلَّلاً [4]، أُخِذَ بالْمُعَلَّل [5]، وتُؤوِّلَ المرسَل ؛ كقول سيبويه ، في غير موضع ، في التاء من (بِنْت وأخت) : إنَّها للتأنيث [6] .

---

١ ــ الخصـــائص : ١ / ٢٠٠ ــ ٢٠٨ . قال ابن جني : " باب في اللفظين علـــى المعـــنى الواحد يَرِدَان عن العالِم متضادّين ؛ وذلك عندنا على أوجه ، أحـــدها : أن يكون أحدهما مُرسَلاً ، والآخر مُعلّلاً ؛ فإذا اتّفق ذلك ، كان المذهب الأخذ بالمعلّل ، ووجب مع ذلك أن يُتأوّل المرسَل ".

٢ ــ أي : قولان في مسألة واحدة ؛ لاختلاف نظره ، وتغيُّر اجتهاده فيه . قـــال الحكـــم بن مسعود الثقفي : قَضَى عمر بن الخطاب في امرأة تُوفيت ، وتـــركت زوجَها وأمَّها ، وإخوتَها لأمها ، وإخوتَها لأبيها وأمها ، فأشركَ عمـــرُ بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم في الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشـــرك بينهم عامَ كذا وكذا ، فقال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا .

٣ ــ مرسلاً : غير مقيَّد بالدليل .

٤ ــ معللاً : مقيَّدًا بالدليل .

٥ ــ أُخِذَ بالمعلل ؛ لقيام حجته ، وتُرِكَ المرسَل ؛ لضعفه وعدم قيام حُجَّته .

٦ ــ الكتاب : ٢ / ٨٢ و ٣٤٨ . ولم يذكر علةً لكون التاء للتأنيث .

وقال في باب ما لا يَنصرف [١]: إنَّها ليست للتأنيث، وعلَّله[٢] بأن ما قبلها ساكنٌ ، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا ، إلا أن يكون ألفًا كفَتَاة وقَنَاة وحَصَاة [٣] ، والباقي كله مفتوح كرُطَبَة وعِنَبَة وعَلاَّمَة ونَسَّابَة [٤] .

قال : فلو سَمَّيْتَ رجلاً بـ (بِنْت) و (أخت) لَصَرَفْتَه [٥].

قال ابنُ جني : فمذهبُه الثاني [٦] ، وقولُه : إنَّها للتأنيث ، مَحْمَولٌ على التجوُّز ؛ لأنَّها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث

---

١ ـ الكتاب : ٢ / ١٣ .

٢ ـ أي : وعلل القول الثاني ، وهو أن التاء ليست للتأنيث .

٣ ـ فتاة : مؤنث الفتى ، وهو العبد ، والخادم ، والشجاع ، والكريم الذي فيه فُتوَّة ومكارم أخلاق . والقناة : واحد القَنَا ، وهو اسم جمع : الرماح . والحصاة : واحدة الحصا ، وهي دقاق الحجارة . وإنما استثنوا الألف اللينة ؛ لأنها لا يمكن فيها غير السكون ؛ لتعذر تحريكها .

٤ ـ رُطَبَة : واحدة الرُّطَب ، وهو ما أرطب من التمر ، ولانَ . وعنبة : واحدة العنب المأكول ، والهاء فيهما للفرق بين الواحد والجمع ؛ لأن المجرَّد منها اسم جنس جمعي، كما أنَّها في (علامة ونسابة) لتأكيد المبالغة . والعلامة : الفائق في العلم ، البالغ فيه . والنسابة : البالغ في معرفة الأنساب .

٥ ـ أي : قال سيبويه ... (لصرفته) أي : اللفظ الذي هو أخت وبنت عند التسمية به ؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية ، وهي لا تستقل بالمنع . وأما إذا سُمِّي به مؤنث فيُمنَع جوازًا للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ فهو كهِنْد وجُمْل ، ثلاثي ساكن الوسط . والمنع فيه جائز ، لا واجب .

٦ ـ أي : القول الثاني من قَوْلَيْه ؛ لتأييده له بالدليل .

وتـذهب بذهابه ، لا أنّها في نفسها زائدة للتأنيث [١] ؛ بل أصلٌ كتاء (عِفْرِيت ومَلَكُوت) [٢] ؛ فإنّها [٣] بدل لام (أخ وابن) ؛ إذ أصلهما : أخَوٌ وبَنَوٌ [٤].

---

١ ــ ورد في (لسـان العـرب) مادة (أخا) : " والأخت : أنثى الأخ ، صيغةٌ على غير بناء المذكر ، والتاء بدل من الواو ، وزنُها (فَعَلَة) ، فنقلوها إلى (فُعْل) ، فقالوا : أخت . وليس التاء للتأنيث ، كما ظَنَّ مَنْ لا خبرة له بهذا الشأن ؛ وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح، وقـد نَـصَّ عليه في (باب ما لا ينصرف) ، فقال : لو سَمَّيْتَ بها رجلاً لصَرَفْتَها معرفةً ، ولو كانت للتأنيث لَمَا انصرفَ الاسمُ . على أن سيبويه قد تَسـمَّح في بعـض ألفاظه في (الكتاب) ، فقال : هي علامة تأنيث ؛ وإنما ذلـك تَجَـوُّز منه في اللفظ ؛ لأنه أرسله غُفْلاً ، وقد قيّده في (باب ما لا ينصرف) ،والأخذُ بقوله المعلّل أقوى من الأخذ بقوله الغُفْل المرسَل . ووجهُ تَجـوُّزه أنه لَمَّا كانت التاء لا تُبدَل من الواو فيها إلا مع المؤنث ، صارت كأنـهـا علامة تأنيث . وأعني بالصيغة فيها بناءها على (فُعْل) ، وأصلها (فَعَلٌ) ، وإبدال الواو فيها لازم ؛ لأن هذا عملٌ اختصَّ به المؤنث ".

٢ ــ العفـريت من الجن : العارِم الخبيث ، ويُستعمَل في الإنسان ، استعارةَ الشـيطان له . والملكوت : العِزُّ والسلطان . وصريح كلامه أن التاء فيهما أصل ؛ فوزن الأول (فِعْليلٌ) ، والثاني (فَعَلُولٌ) . والمشهور أن التاء فيهما زائدة للمبالغة .

٣ ــ أيّ : فإن التاء في أخت وبنت .

٤ ــ أصل الأخ : أخَوٌ ، ولامه واو اتفاقًا . وأصل الابن كذلك : بَنَوٌ ، إلا أنـهم اختلفوا في لامه ، فقيل : واو ، وهو الأكثر ، وقيل : ياء . والمصنف

وإن لم يُعلّل [1] واحدًا منهما نُظِرَ إلى الأليق بمذهبه [2] ، والأجْرَى على قوانينه [3] ، فيُعتمَد [4] ، ويُتأوَّل الآخر إن أمكنَ ؛ كقول سيبويه : (حتى) الناصبة للفعل [5] ، وقوله : إنَّها حرفُ جَرّ [6] ؛ فإنَّهما متنافيان ؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلاً عن أن تعمل فيها ، وقد عَدَّ الحروفَ الناصبةَ للفعل ، ولم يذكر فيها (حتى) ، فعُلِمَ بذلك أن (أنْ) مضمرة عنده بعد (حتى) كما تُضمَر مع اللام الجارَّة في نحو (لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ) [7].

أراد أن اللام حُذفت منهما ، وعُوِّضت عنها هذه التاء ، وقد جزم غير واحد بأنها غير عوض ، وأن (أخت وبنت) صيغتان على حدَتِهما ، قالوا : وتاؤهما للإلحاق بـ (قُفْل) و (جِذْع) .

١ ـ (وإن لم يعلل) أي : يقيِّد بدليل ،وهو مقابلُ قوله (فإن كان أحدهما مرسَلاً) ؛ أي : وإن أُرسِلا معًا وأُطلِقا . ويجوز في الفعل (يُعلَّل) البناء للمجهول أيضًا ، أما قوله (نُظر) فهو مجهول فقط .

٢ ـ أي : بمذهب القائل بالقولين .

٣ ـ الأكثر جريانًا على (قوانينه) ؛ أي : قواعد ذلك القائل .

٤ ـ أي : فيُعتمد الأليق والأجرى (ويتأوَّل الآخر) أي: يَصْرِفه عن ظاهره بوَجْهٍ يَصح صرفُ الكلام إليه ، وحَمْلُه عليه عند الإمكان ، ودليلُ الصرف خروجُه عن قوانين القائل ومذهبه .

٥ ـ الكتاب : ١ / ٤١٣ .

٦ ـ الكتاب : ١ / ٤٠٧ .

٧ ـ الفتح / ٢ .

وإن لم يمكن التأويلُ [١]؛ فإن نَصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِمَ أنه رأيه ، والآخر مُطَّرَحٌ [٢] ، وإن لم يَنصَّ بُحِثَ عن تاريخهما ، وعُمِلَ بالمتأخِّر ، والأول مرجوعٌ عنه [٣].

فــإن لم يُعلَم التاريخُ وَجَبَ سَبْرُ المذهبين [٤] ، والفَحْصُ عن حال القولين ؛ فإن كان أحدُهما أقوى نُسِبَ إليه أنه قولُه ؛ إحسانًا للظن به ، وأن الآخر مَرجوعٌ عنه .

وإن تَسَاوَيَا في القوَّة وَجَبَ أن يُعتقَد أنَّهما رأيان له [٥] ، وأن الدواعــي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دَعَت القائل بِهما إلى أن اعتَقَدَ كُلاًّ منهما .

وكان أبو الحسن الأخفش يقعُ له ذلك كثيرًا ، حتى إن أبا علي [الفارسي] كان إذا عَرَضَ له قولٌ عنه [٦] يقول : لا بُدَّ من النظر في إلزامه إياه ؛ لأن مذاهبه كثيرةٌ .

---

١ ــ (وإن لم يمكــن التأويل) مقابل قوله (فيتأوَّل إن أمكن) ، أي : إذا تعذَّر رجوعُ أحد القولين للآخر بضَرْبٍ من التجوُّز والتأويل .

٢ ــ مُطَّرح : مطروح متروك ، لا يُنسَب إليه بعد رجوعه عنه .

٣ ــ عُمِل بالمتأخر ؛ لكونه كالناسخ لسابقه ، والآخر (مرجوع عنه) فهو كالمنسوخ .

٤ ــ أي : النظر في دليل المذهبين قوةً ودقةً ، وأصل السبر : الاختبار .

٥ ــ أي : يَعــتقد الناظرُ في القولين أنــهما رأيان له ، تعارضا ع يَقُمْ له مُرجِّح يترجَّحَ به أحدُهما على الآخر .

٦ ــ أي : عن أبي الحسن الأخفش .

وكان أبو علي يقول في (هَيْهَاتَ) [١] : أنا أُفْتي مرَّة بكونِها اسْمًا للفعل كــ (صَهْ ، ومَهْ) [٢] ، وأُفْتِي مرة بكونِها ظرفًا [٣] ، على قدر ما يَحضُرني في الحال [٤] .

قـــال أبو علي : وقلتُ لأبي عبد الله البصريّ يومًا : أنا أعْجَبُ مـــن هذا الخاطر [٥] في حضورِه تارةً ، ومَغِيبه أخرى ، وهذا يدل على أنه [٦] من عند الله ، إلا أنه لا بُدَّ من تقديم النظر [٧] ".

انتهى كلام (الخصائص) مُلخَّصًا .

* * *

---

١ ـــ هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بَعُدَ .

٢ ـــ صه : اسم فعل أمر بمعنى اسْكُتْ ، ومَهْ : اسم فعل أمر بمعنى اكْفُفْ .

٣ ـــ بكون (هيهات) منصوبة على الظرفية ؛ لأن أصلها كغيرها من أسماء الأفعال أنـــها مصادر ، والمصادر كثيرًا ما تُنصَب على الظرفية .

٤ ـــ أي : علـــى قدر ما يظهر له من الأدلة والتعاليل ، فكلما قَوِيَتْ جهةٌ حَكَمَ بِها ، وأفتى بمقتضاها .

٥ ـــ أي : ما يخطر في باله من المفهومات والإدراكات .

٦ ـــ أي : هذا التردد العارض للخاطر في الأفهام .

٧ ـــ أي : لا بُـــدَّ لصـــاحب الخاطر من (تقديم النظر) في الدليل المؤدي للمطلوب .

[المسألة] الخامسة عشرة
فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

قال الفراء : كانت العربُ تَحْضُر الموسمَ في كل عام ، وتَحُجُّ البيتَ في الجاهلية ، وقريشٌ يَسمعون جميعَ لغاتِ العرب ، فما استحسنوه من لغاتِهم تَكلَّموا به ، فصاروا أفصحَ العربِ ، وخَلَتْ لغتُهم من مُستَبْشَع اللغات ، ومُستقبَح الألفاظ .

من ذلك الكَشْكَشَةُ ، وهي في ربيعة ومُضَر ؛ يَجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شينًا ، فيقولون : رأيتُكِشْ ، وبِكِشْ ، وعَلَيْكِشْ .

فمنهم مَنْ يُثبتها حالَ الوقف فقط ، وهو الأشهر ؛ ومنهم مَنْ يُثبتها في الوصل أيضًا ؛ ومنهم مَنْ يَجعلها مكانَ الكاف، ويكسرها في الوصل ، ويُسكِّنها في الوقف ، فيقول : مِنْشِ وعَلَيْشْ .

ومن ذلك الكَسْكَسَةُ ، وهي في ربيعة ومُضَر ؛ يَجعلون بعد الكاف ، أو مكانَها في المذكر سينًا على ما تقدَّم ، وقصدوا بذلك الفرقَ بينهما [1] .

ومن ذلك العَنْعَنَةُ ، وهي في كثير من العرب ، في لغة قيس وتميم ؛ يَجعلون الهمزة المبدوء بِها عينًا ، فيقولون في أنَّك : عَنَّكَ ، وفي أسْلَمَ : عَسْلَمَ ، وفي إذَنْ : عِذَنْ .

---

١ ـــ أي : الفرق بين المذكر والمؤنث .

ومن ذلك الفَحْفَحَةُ في لغة هُذَيْلٍ ؛ يَجعلون الحاءَ عينًا [1] .

ومن ذلك الوَكْمُ [2] في لغة ربيعةَ وقَوْمٍ من كلب ؛ يقولون : عَلَيْكِمْ ، وبِكِمْ ؛ حيث كان قبل الكاف ياءٌ أو كسرةٌ [3] .

ومـــن ذلـــك الوَهْمُ في لغة كلب ؛ يقولون : مِنْهِم ، وعَنْهِم ، وبَيْنِهِم ، وإن لم يكن قبل الـــهاء ياءٌ ، ولا كسرةٌ .

ومـــن ذلك العَجْعَجَةُ في قُضَاعةَ ؛ يَجعلون الياء المشدَّدة جيمًا ؛ يقولون في تميميّ : تميمج .

ومـــن ذلك الاستنطاءُ ، لغة سعد بن بكر ، وهُذَيْل ، والأزد ، وقـــيس ، والأنصار ؛ يَجعلون العينَ الساكنةَ نونًا إذا جاورت الطاءَ كـــ (أنْطَى) في (أعْطَى) [4].

---

١ ــ رُوِي عـــن عمـــر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه سمع رجلاً يقرأ : (عتَّـــى حِـــينٍ) يوسف / ٣٥ ، فقال : " مَنْ أقْرَأكَ ؟ قال : ابن مسعود . فكـــتب إليه : إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن ، فجعله عربيًّا ، وأنزله بلغة قريش ، فأقْرِئ الناسَ بلغة قريش ، ولا تُقْرِئهم بلغة هُذَيْل . والسلام " .

٢ ــ الوَكْمُ : مصدر وَكَمَ يَكِمُ ، يقال : هم يَكِمُونَ الكلامَ ؛ أي : يقولون (السلامُ عَليكِم) ؛ بكسر الكاف .

٣ ــ الياء راجعة لـــ (عليكم) ، والكسرة راجعة لـــ (بكم) .

٤ ــ وردت تلك اللهجة في بعض القراءات القرآنية ، ومن ذلك قراءة (إنا أنْطَيْـــنَاكَ الكوثـــرَ) الكوثـــر / ١ ، وقد قرأ بذلك سيدنا رسول الله ﷺ ؛ بالإضـــافة إلى تكلُّمه ﷺ بها في قوله : " لا مَانِعَ لِمَا أنْطَيْتَ ، ولا مُنْطِي لِمَا مَنَعْتَ " ، وغيره .

ومن ذلك الوَتْمُ في لغة اليمن ؛ تَجعل السينَ تاءً كـ (النَّات) في (الناس) .

ومـــن ذلك الشَّنْشَنَةُ في لغة اليمن ؛ تَجعل الكافَ شينًا مطلقًا كـ (لَبَّيْشَ اللهُمَّ لَبَّيْشَ) ؛ أي (لَبَّيْكَ) .

ومـــن العرب مَنْ يَجعل الكافَ جيمًا كـ (الْجَعْبَة) ؛ يريد : الكعبة . أورده ياقوت في (معجم الأدباء) [1] .

*　　*　　*

---

١ ـــ هـــناك دراســات كثيرة ، عن تلك اللهجات التي أطلق عليها القدماء ألقابًا ؛ كالكشكشة والكسكسة ... ، وهي تفيد في تتبع ما أورده السيوطي مُجْمَلاً .

[المسألة] السادسة عشرة

في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين

اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياسًا ؛ لأنَّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذّ ، والكوفيون أوسعُ روايةً .

قال ابن جني [١] :

" الكوفيون علاّمون [٢] بأشعار العرب ، مُطّلِعون عليها [٣] ".

وقـال أبو حيَّان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعـادة الجارّ [٤] : " الذي يُختَارُ جَوَازُه ؛ لوقوعه في كلام العرب كثيرًا نَظْمًا ونثرًا ".

---

١ ـ الخصائص : ١ / ٣٨٧ . وورد في (مراتب النحويين ص ١١٩) لأبي الطيب اللغوي : " والشعرُ بالكوفة أكثرُ وأجمعُ منه بالبصرة ، ولكن أكثرَه مصنوعٌ ومنسوبٌ إلى مَنْ لم يَقُلْهُ ، وذلك بيِّن في دواوينهم ".

٢ ـ علاّمـون : جمع علاّم بغير هاء ، مبالغة في (عالِم) ، وهو ليس جمعًا لـ (علاّمة) بالـهاء ؛ لأن شرط ما يُجمَع هذا الجمع من أوصاف المذكر تجـرُّده من هاء التأنيث . وذهب ابن علان إلى أن (علامون) شاذ ، بناء على أنه جمع (علامة) .

٣ ـ مرادُ ابن جني توصيفُ الكوفيين بسَعَة الرواية ، وغزارة الحفظ لأشعار العرب ، دون البصريين .

٤ ـ منع البصريون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وأجاز الكوفيون ذلك .

وقال : " ولسنا مُتعبَّدِينَ (١) باتِّباع مذهب البصريين ؛ بل نتَّبع الدليلَ " .

وقال الأندلسي في (شرح المفصَّل) :

" الكوفـيون لـو سَمعوا بيتًا واحدًا ، فيه جوازُ شيءٍ مُخالفٍ للأصول ، جَعَلُوه أصلاً ، وبَوَّبوا عليه ، بخلاف البصريين (٢) ".

قال :

" ومِمَّا افتَخَرَ به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نَحْنُ نأخذُ اللغـةَ من حَوَشَةَ الضِّبَاب، وأكَلَة اليَرَابِيعِ (٣)، وأنتم تأخذونَها عن أكَلَة الشِّوَاء ، وباعة الكَوَامِيخ (٤) ".

---

١ ــ لسـنا متعـبَّدين ، بصـيغة اسم المفعول ؛ أي ليس مطلوبًا منا اتباعُ البصريين على وجه التعبد ، حتى نقتفي مذهبَهم ، وإن لم يظهر لنا وجهُه ، ولا يتبيَّن لنا دليلُه ؛ بل المطلوبُ هو قوة الدليل وصحتُه ، فنتبعه مع مَنْ كان من الفريقين .

٢ ــ أي بخلاف البصريين ؛ فإنـهم يُبقون القواعدَ والأصولَ على حالِها ، ويَحملـون البـيتَ الـنادرَ على الشذوذ ، ومُخَالفةِ الأصول ؛ ولذا كانت قواعدهم أضبطَ ، وأصولُهم أتقنَ .

٣ ــ حَوَشَـة : جمع حَاشٍ ، يقال : حَاشَ الصيدَ حَوْشًا وحياشة ، إذا حاءه من حواليه ؛ ليصرفه إلى الحبَالة .

والضِّباب : جمع ضَبّ ، وهو حيوان من جنس الزواحف ، غليظ الجسم خَشِنُه ، وله ذَنَبٌ عريض أعقد ، يكثر في الصحاري العربية .

وأكَلَة : جمع آكِل . --

والبربوع : حيوان قصير على هيئة الجُرذ الصغير ، وله ذَنَبٌ طويل ينتهي بخصلة من الشعر ، وهو قصير اليدين ، طويل الرجلين .

والمراد : أن البصريين يأخذون اللغة عن الأعراب سكان البوادي الذين لا إلمام لَهم بالحاضرة .

٤ ـــ وأنتم معاشر الكوفيين تأخذون اللغة ... . الشِّواء : اللحم المشوي .

والباعة : جمع بائع .

والكواميخ : جمع كَامخ ، بفتح الميم ، وقد تُكسَر ، فارسي معرَّب ، هو شيء يُؤتَدم به ، أو المخللات المشهية .

والمـــراد : أن الكوفيين يتلقون اللغة عن الحواضر ، أهلِ الأسواق ، الذين يأكلون الشِّواء ، ويتفكهون بالكواميخ ؛ وذلك مما يُفسِد الألسنة ، ويُحرِّف اللغات ، فلا عبرة بما يُروَى عنهم .

ومـــا أورده السيوطي ، له رواية أخرى ، فقد قيل للرياشي (أبي الفضل عـــباس بن الفرج ت ٢٥٧ هـــ) ، وكان قاعدًا في الورَّاقين : إن رجلاً من الورَّاقين يفضِّل كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت ، ويقدِّم الكوفيين ، فقـــال الرياشـــي : " إنمـــا أخذنا نحن (يقصد البصريين) اللغة عن حَرَشَة الضِّباب ، وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء (يقصد الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل السَّواد ، أصحابِ الكواميخ ، وأكلة الشَّواريز " . والسَّواد من البلد : قُرَاه ، يُقَـــال : خَرَجُوا إلى سَواد المدينة ، وهو ما حولَها من القُرَى والريف ، ومنه ســـوادُ العراق : لِمَا بين البصرة والكوفة وما حولَهما من القرى والرساتيق . والشِّـــيراز : اللبن الرائب المستخرَج ماؤه . انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٩٩ ، والفهرست لابن النديم : ص ٨٦ .

الكتاب السابع
في أحوال مُستنبِط هذا العِلْم ومُستخرِجه

فيه مسائل
[المسألة] الأولى
في أول مَنْ وضع النحو والتصريف

اشتُهِرَ أن أول مَنْ وَضَعَ النحوَ علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ لأبي الأسود [1].

---

١ ــ هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يَعمر بن حُلَيْس ابن نُفَاثة بن عدي بن الدُّئِل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة . والدُّؤَلي ، بفتح الهمــزة ، منســوب إلى الدُّئِل ، بكسر الهمزة ، وإنما فتحوها للنسبة ؛ كما نســبوا إلى تَغْلِب تَغْلَبِي . والدُّئِل : أبو قبيلة من كنانة سُمِّي باسم دابَّة يقال لَها الدُّئل ، بين ابن عِرْس والثعلب .

يقــول عنه السيوطي : " كان من سادات التابعين ، ومن أكمل الرجال رأيــا، وأسَــدِّهم عقلاً ، شيعيًّا ، شاعرًا ، سريع الجواب ، ثقة في حديثه ، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذرّ وغيرهم " .

وكان أبو الأسود فيمن صحب أميرَ المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله عــنه ، من المشهورين بصحبته ومحبته ومحبة أهل بيته . وكان أبو الأسود نــازلاً في بــني قُشَيْر ، وكانت بنو قشير عثمانية ، وكانت امرأته أم عَوْف مــنهم ؛ فكانوا يؤذونه ويسبونه ، وينالون من علي ، عليه السلامُ ، بحضرته ليغــيظوه بــه ، ويرمونه بالليل ، فإذا أصبح قال لــهم : يا بني قشير ، أيّ

قال الفخرُ الرازي في كتابه (المحرَر في النحو) :

" رَسَمَ علي — رضي الله عنه — لأبي الأسود باب (إنّ) ، وباب الإضافة ، وباب الإمالة ، ثم صنَّف أبو الأسود باب العطف ، وباب النعت ، ثم صنَّف باب التعجب ، وباب الاستفهام. وتطابقت الروايات على أن أول مَنْ وَضَعَ النحوَ أبو الأسود ، وأنه أخذه أولاً عن علي .

واتفقوا على أن مُعَاذًا الهرَّاء [٢] أولُ مَنْ وَضَعَ التصريفَ ، وكان تَخرَّجَ بأبي الأسود .

جِوارٍ هذا ؟ فيقولون له : لم نَرْمِك ، وإنما رَمَاكَ اللهُ لسوء مذهبك ، وقبح دينك ، فيقول لَهم : تكذِبون ، ولو رَحَمَني الله أصابني ، ولكنكم تَرْجُمون فلا تُصيبون .

وتُوفّي أبو الأسود سنةَ تسعٍ وستين في طاعون الجارف ، وهو ابن خمس وثمانين سنةً .

وقد أخذ النحوَ عن أبي الأسود : ابنُه عَطاء ، وعَنْبَسَة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر .

٢ — يُنسَب علم الصرف ، أو التصريف إلى مُعَاذ بن مُسْلِم ، مولى محمد ابن كعب القُرَظِي ، وعمّ أبي جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرُّؤاسي أستاذ أهل الكوفة في النحو . ومعاذ من قدماء النحويين وأعيانهم ، وقد أخذ عنه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، وصنَّف كُتُبًا في النحو . وكان مُعَاذ ابن مسلم يبيعُ الهَرَوِيّ من الثياب ، فقيلَ له : مُعاذُ الهرَّاء .

ثم خَلَــفَ أبــا الأســود خمسةٌ : عَنْبَسَةُ الفيل (٣) ، وميمون الأقــرن (٤) ، ويحي بن يَعْمُرَ (٥) ، وابنا أبي الأسود : عَطَاءٌ (٦) وأبو حَرْبٍ (٧).

وهـــناك نَحْــوِي يُدعَى أبا مسلم ، وهو مؤدِّب عبد الملك بن مروان ، وكـــان قـــد نَظَرَ في النحو ، وجَلَسَ إلى مُعَاذ بن مسلم الـــهَرَّاء النحوي ، فسَـــمِعَه يناظرُ رجلاً في إحدى المسائل الصرفية ، فسمع أبو مسلم كلامًا لم يفهمه ، فأنكر ذلك ، فأنشد قائلاً :

قَدْ كانَ أخْذُهُمُ في النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حتَّى تَعَاطَوْا كلامَ الزِّنْجِ والرُّومِ
لَمَّا سَمِعْتُ كلامًا لَسْتُ أفْهَمُه كأنه زَجَلُ الغِرْبَانِ والبُومِ
تَرَكْتُ نَحْوَهُمُ واللهُ يَعْصِمُنِي مِنَ التَّقَحُّمِ في تلك الجرائِيمِ

قـــال السيوطي في تعليقه على تلك المناظرة : " ومن هنا لَمَحْتُ أن أول مَنْ وضع التصريف مُعَاذ هذا " .

وقيل : واضعُ علم الصرف هو الإمام علي كرَّم الله وجهه .

والســـبب في نســـبة بعض القدماء علم الصرف إلى معاذ الـــهراء الذي أشرنا إليه كثرةُ خوضه في مسائل التصريف في مجالسه ، ولكن لم يصل إلينا كتابٌ خاصٌ به في هذا العِلْم .

٣ ــ هـــو عَنْبَسَة بن مَعْدَان ، أخذ النحوَ عن أبي الأسود ، ولم يكن فيمن أخذ عنه النحو أبرعَ منه ، ورَوَى الأشعار ، وظَرُفَ وفَصُحَ .

ويُروَى عن أبي عبيدة أنه قال : اختلف الناسُ إلى أبي الأسود يتعلمون منه العـــربية ؛ فكان أبرعَ أصحابه عَنْبَسَةُ بن مَعْدَان الـــمَهْرِي ، واختلف الناسُ إلى عنبسة ؛ فكان أبرعَ أصحابه ميمون الأقرن .

وكان مَعْدَان ، والد عَنْبَسَة ، رجلاً صالحًا من أهل مَيْسَان ، قَدِمَ البصرة وأقام بــها ، وكان يقال له : مَعْدَان الفيل .

وســبب تســمية معــدان بالفيل هو أن عبد الله بن عامر ، كان له فيل بالبصــرة ، وقد استكثر النفقةَ عليه ، فأتاه معدان ، بنفقته ، وفضَل في كل شــهر ؛ فكــان يُدعَى مَعْدَان الفيل . فنشأ له عَنْبَسَة ، فتعلّم النحو على أبي الأسود ، وروى الشعر ، وانتسب إلى مَهْرَة بن حَيْدَان ،وروى لجرير شعرًا ، فبلغ ذلك الفرزدقَ ، فقال يهجوه :

لَقَدْ كان في مَعْدَانَ والفيلِ زاجرٌ   لعَنْبَسَةَ الرَّاوِي عَلَيَّ القَصَائدَا

ويُروَى أن بعض عمَّال البصرة سأل عنبسةَ عن هذا البيت وعن الفيل ، فقال عنبسة : لم يقل " الفيل " ؛ وإنما قال " اللؤم " ، فقال لعنبسة : إن أمرًا تَفِرُّ مــنه إلى اللــوم لأمرٌ عظيمٌ . وهناك رواية أخرى حول سبب تسمية مَعْدَان بالفيل ، وهي تمضي على النحو الآتي :

كــان لزياد بن أبيه فيلة ، ينفق عليها في كل يوم عشرةَ دراهمَ ، فأقبلَ رجــل مــن أهل مَيْسَان ، يقال له مَعْدَان ، فقال : ادْفَعُوها إليّ ، وأكفيكم المئونةَ ، وأعطيكم عشرة دراهم في كل يوم ، فدفعوها إليه .

فأثــرى ، وابــتنى قصرًا ، ونشأ ابنٌ يقال له : عَنْبَسَة ، فروى الأشعار وفَصُحَ وروى شعر جرير والفرزدق ، وانتمى إلى أبي بكر بن كلاب . فقيل للفــرزدق : ها هنا رجل يروي شعر جرير ، ويفضّله عليك ، ووصفوه له فقــال : رجــل من أبي بكرِ بن كلاب على هذه الصفة لا أعرفه ! فأروني دارَه ، فأرَوْهُ ، فقال : هذا ابن مَعْدَان الْمَيْسَاني ، ثم قَصَّ قصتَه ، وقال :

لَقَدْ كان في مَعْدَانَ والفيلِ زاجرٌ   لِعَنْبَسَةَ الرَّاوِي عَلَيَّ القَصَائدَا

فرُوِي البيت بالبصرة ، ولقي عنبسةُ أبا عيينة بن المهلب فقال له أبو عيينة : ماذا أراد الفرزدقُ بقوله :

لقد كان في معدان والفيل زاجر

فقال : إنما قال : واللؤم زاجر ، فقال أبو عيينة : وأبيك ، إن شيئًا فَرَرْتَ منه إلى اللؤم لعظيمٌ .

٤ ــ يُكنَى بأبي عبد الله ، وقد رأسَ الناسَ بعد عَنْبَسَة ، وكان أبو عبيدة يقول : أول مَنْ وضع النحوَ أبو الأسود الدؤلي ، ثم ميمون الأقرن ، ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبي إسحاق . وقال ذلك لأن عصرًا واحدًا جَمَعهم . ولم تذكر كتب الطبقات والتراجم ، فيما نعلم ، شيئًا عن وفاته .

٥ ــ هو يحيى بن يَعْمَر التابعي ، رجل من عَدْوَان بن قيس بن عَيْلان بن مُضَر ، كان مأمونًا عالمًا بالعربية والحديث ، يُروَى عنه الفقه ، وروى عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة الكرام ، وأخذ النحوَ عن أبي الأسود .

وروى عنه قتادة بن دعامة السدوسي التابعي ، وقد ولاه يزيد بن المهلب ابن أبي صفرة الأزدي القضاءَ بخُراسان ، فقال له يومًا : هل تشربُ النَّبيذَ ؟ فقال : ما أدَعُه في صباحي ومسائي ، فقال له : أنت ونبيذك ؛ وعزله عن القضاء .

ويُروَى أن الحجاج بن يوسف الثقفي ، قال ليحيى : أتسمعني الْحَنُ ؟ فقال : الأميرُ أفصحُ من ذلك ، فألَحَّ عليه ، فقال : نعم ! فقال له : في أي شيء ؟ فقال : في كتاب الله تعالى ، فقال : ذلك أشنعُ له ؛ فما هو ؟ قال : قرأتَ : ﴿ قُلْ إنْ كَانَ آباؤكم وأبناؤكم وإخوانُكم وأزواجُكم وعشيرتُكم

ثم خَلَفَ هؤلاء عبدُ الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر [8] ، وأبو عمرو بن العلاء .

وأمـــوالٌ اقْتَــرَفْتُموها وتجــارةٌ تَخْشَوْنَ كسادَها ومساكنُ تَرْضَوْنَها أحبُّ إلـــيكم) التوبة / ٩ ؛ فرفعتَ (أحب) والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر (كــان) . فقــال الحجــاج ليحيى : لا تُسَاكِنِّي ببلدٍ ، أنا فيه ؛ ونفاه إلى خُراسان ، وبها يزيد بن المهلب .

وكتب يزيد إلى الحجاج : إنَّا لقينا العَدُوَّ ، فمنحنا الله أكتافَهم ، فأسرنا طائفـــة وقتلنا طائفة ، واضْطَرَرْناه إلى عُرْعُرَة الجبل ، ونحن بحضيضه ، وأثناء الأنـــهار . فقال الحجاج : ما لابن المهلبِ ولهذا الكلام ؟! حَسَدًا له ، فقيل له : إن يحيى بن يعمر عنده ، فقال : فذاك إذًا .

ومـــات يحيى بن يعمر بخراسان سنة تسع وعشرين ومائة ، في أيام مروان ابن محمد (ت ١٣٢ هــ) .

٦ ــ كان عطاء على شرط أبيه بالبصرة ، ثم بَعَجَ العربية ؛ أي فتح أبوابَها ، وتوسَّع في وضع مسائلها . ولا نعلم شيئًا عن سنة وفاته .

٧ ــ كان أبو حرب بطلاً شجاعًا ، وتُوفي سنة ١٠٩ من الهجرة .

٨ ــ عيسى بن عمر الثقفي ، وكنيته أبو سليمان (ت ١٤٩ هــ) ، نَزَلَ في ثقـــيف فنُسِب إليهم ، وهو مولى خالد بن الوليد المخزومي . وهو ثقة عـــالِمٌ بالعـــربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة . وكان عيسى فصيحًا يتقعَّر في كلامه ، ويَعْدِل عن سهل الألفاظ إلى الوحشيّ والغريب .

وصـــنَّف عيسى كتابين في النحو ، يُسمَّى أحدهما (الجامع) ، والآخر (الإكمال) وفيهما يقول الخليل ، وكان الخليل قد أخذ عنه :

ثم خَلَفَهــم الخليلُ بن أحمد ، فَفَاقَ مَنْ قَبْلَهُ ، ولم يُدْرِكْه أحدٌ بعدَه ؛ أخذ عن عيسى ، وتَخَرَّجَ بابن العلاء ، ثم أخذ عنه سيبويه ، وجَمَّــعَ العلومَ التي استفادها منه في كتابه ، فجاء كتابُه أحسنَ من كل كتاب صُنِّفَ فيه .

وأمَّا الكسائي فقد خَدَمَ أبا عمرٍو بن العلاء نَحْوًا من سبعَ عشرةَ ســنةً ، لكنه ؛ لاختلاطه بأعراب الأُبُلَّة [1] ، فَسَدَ علمُه ، ولذلك احــتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش ، وهو مع ذلك إمامُ الكوفيين . وما ظنُّك برجلٍ غُلامُه الفراءُ ؟!

ثم صار الناسُ بعد ذلك فرقتين : بَصْرِيًّا وكُوفِيًّا ". انتهى .

وقال ثعلب في (أماليه) :

" قــال أبو الــمِنْهَالِ : أئمَّةُ البصرة في النحو في النحو وكلام العــرب ثلاثــةٌ : أبو عمرو بن العلاء ، وهو أول مَنْ وَضَعَ أبوابَ النحو ، ويُونُس بن حبيب ، وأبو زيد الأنصاريّ ، وهو أوثقُ هؤلاء كُلِّهــم ، وأكثرُهم سَمَاعًا من فُصَحاء العرب ؛ سَمعتُه يقول : ما

ذَهَبَ النحوُ جميعًا كلُّهُ ... غيرَ ما أحْدَثَ عيسى بنُ عُمَرْ

ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ ... فَهُمَا للناس شَمسٌ وقَمَرْ

ويقــول بعــض القدماء عن الكتابين : " وهذان الكتابان لم نَرَهُمَا ، ولم نَرَ أحدًا ذكر أنه رآهما " .

[1] ـ بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى ، في زواية الخليج الذي يدخل منه إلى البصرة ، وهي أقدم من البصرة .

أقولُ : قالت العربُ إلا إذا سَمعتُه من عَجُزِ هَوَازِن [١] . وفي رواية أخرى : إلا إذا سَمعتُه من هؤلاء : بكر بن هَوَازِن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السَّافلة [٢] ، أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقُلْ : قالت العربُ ".

* * *

---

١ ــ العَجُز من كل شيء مُؤخَّره . وهوازن : القبيلة المشهورة .

٢ ــ العالــية : ما فوق نَجْد إلى أرض تِهَامة ، إلى ما وراء مكة المكرمة وما والاها . والسافلة : ما نَزَلَ عن نَجْد كذلك .

[المسألة] الثانية

[شرط المستنبط]

شرطُ الْمُستنبِط لشيء من مسائل هذا العِلْم ، الْمُرْتقِي عن رُتبة التقليد أن يكون عالِمًا بلغة العرب ، مُحيطًا بكلامها ، مُطَّلعًا على نثرها ونَظْمِها ، ويَكفِي في ذلك الرجوعُ إلى الكتب المؤلَّفة [1] في اللغات والأبنية ، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب ، وأن يكون خبيرًا بصحَّة نسبة ذلك إليهم ؛ لئلا يُدلَّسَ عليه شعرٌ مُولَّد ، أو مصنوع ، عالِمًا بأحوال الرواة ؛ ليَعلمَ المقبولَ روايتُه من غيره ، وبإجماع النحاة ؛ كَيْلا يُخرَقَ ،وبالخلاف ؛ كَيْلا يُحْدِثَ قولاً زائدًا خارقًا ، إذا قلنا بامتناع ذلك .

* * *

١ ــ في بعض النسخ (النظر إلى الكتب) .والمعنى متقارب ، وكتبُ اللغات غير محصورة ، وكأن المراد منها ما يَعمُّ النحو واللغة ، وكذلك الأبنية .

[المسألة] الثالثة

[طريقة ابن مالك في النحو]

لابـــن مالـــك في الـــنحو طريقةٌ سَلَكَها بين طريقي البصريين والكوفـــيين ؛ فـــإن مذهب الكوفيين القياسُ على الشاذّ ، ومذهب البصريين اتباعُ التأويلات البعيدة التي خَالَفَها الظاهرُ .

وابـــنُ مالك يُعْلِمُ (١) بوقوع ذلك من غير حُكْمٍ عليه بقياس ، ولا تأويل ؛ بل يقول : إنه شاذّ ، أو ضرورة ، كقوله في التمييز :

والفعلُ ذو التصريف نَزْرًا سُبِقَا (٢)

---

١ ــ أي يُخبر في كتبه عن الأقول ، من الإعلام ؛ أي الإخبار .

٢ ــ قال ابن مالك في الألفية :

وعامِلَ التمييزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   والفعلُ ذو التصريف نَزْرًا سُبِقَا

وقال ابن عقيل شارحًا : " مذهب سيبويه ــ رحمه الله ــ أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرِّفًا ، أو غير متصرف ؛ فلا تقول : نَفْسًا طَـــابَ زيدٌ ، ولا : عندي درهمًا عشرون . وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرِّف ؛ فتقول : نفسًا طاب زيدٌ ، وشيبًا اشتعلَ رأسي ومنه قول المخبل السعدي ، أو أعشى همدان ، أو قيس بن الملوح العامري :

أ تَهْجُرُ ليلي بالفِراقِ حَبِيبَها   وما كان نَفْسًا بالفِراقِ تَطِيبُ

وقول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأمَلاَ   وما ارْعَوَيْتُ وشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

ووافقهـــم ابن مالك في غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله في هذا الكتاب قليلاً ". شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٩٣ ــ ٢٩٤ .

وقولِه في مَدِّ المقصور :

والعَكْسُ في شعرٍ يَقَعْ (١)

قـــال ابن هشام : وهذه الطريقة طريقةُ المحققين ، وهي أحسنُ الطريقتين .

* * *

١ ـــ قال ابن مالك :

وقَصْرُ ذِي الـــمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ   عليه ، والعَكْسُ بَخلْفٍ يَقَعُ

قال ابنَ عقيل : " لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قَصْرِ الممدود للضــــرورة . واختُـــلفَ في جواز مَدّ المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ". شرح ابن عقيل : ٤ / ١٠٢ .

[المسألة] الرابعة

[تَرْكُ القياس بالسماع]

قال في (الخصائص) [١] :

" إذا أدَّاكَ القياسُ إلى شيء ما [٢] ، ثم سَمعتَ العربَ قد نَطَقَتْ فيه بشيء آخرَ [٣] على قياس غيره، فدَعْ ما كُنْتَ عليه [٤] إلى ما هُمْ عليه ". انتهى .

وهذا يُشْبِهُه من أصول الفقه نَقْضُ الاجتهاد [٥] ، إذا بَانَ النصُّ بخلافه .

* * *

---

١ ـــ الخصائص : ١ / ١٢٥ .

٢ ـــ إلى شيء ما : إلى حُكْم من الأحكام ، أيّ حُكْم كان .

٣ ـــ بشيء آخر ؛ أي خلاف ما حَكَمْتَ به ، بناء على القياس .

٤ ـــ أي : اتْرُكْ رأيَك ؛ لئلا تقيسَ في مقابلة النصّ .

٥ ـــ نقض الاجتهاد ؛ أي الرجوع إلى النص ، ولذلك ثَبتَ عن كل من الأئمة الأربعة : " إذا قلتُ قولاً ، وصَحَّ الحديثُ بخلافه ، فالْطُمُوا بقولي الجدارَ ، وخُذُوا بالحديث". وقال الإمام أبو حنيفة : "لم تَزَلِ الناسُ في صلاح ما دام فيهم مَنْ يطلب الحديثَ ؛ فإذا طلبوا العلْمَ بلا حديث فَسَدُوا ". وقال أيضًا : " إياكم والقولَ في دين الله تعالى بالرأي ، وعليكم باتباع السنَّة ، فمَنْ خَرَجَ عنها ضَلَّ " . وقال الإمام الشافعي : " أيُّ سماء تُظلُّني ، وأيُّ أرضٍ تُقلُّني إذا رَوَيْتُ عن النبي ﷺ حديثًا ، وقلتُ بغيره ".

الفهارس

فهرس آيات القرآن الكريم

* * *

فهرس الأحاديث الشريفة

ــــ ص ٣١٣ : أتى قوم من العرب النبي ﷺ ، فقال : مَنْ أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غيان ، فقال : بل أنتم بنو رشدان .

ــ ص ٣٨٠ : أرأيت لو وضعها في حرام .

ــ ص ٤٠٠ : نَزَل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف .

ــ ص ٤٢٦ : لا مانع لما أنطيت ، ولا منطي لما منعت .

* * *

الأمثال والأقوال والآثار

* * *

فهرس أبيات الشعر [1]

١٥١ قد علمت أخت بني السعلاء
وعلمت ذاك مع الحراء
أن نعم مأكولاً على الخواء
يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء

٣٤٩ سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء
٩٧ ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه
١٤٥ هما أظلما حالي ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب
١٤٧ وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب
١٩٤ وجاء في شعر الفرزدق العجب خبر (ما) مقدمًا قد انتصب
وهو تميمي فكيف ينصبه ؟ ورفعه في كل حال مذهبه

٢٢٤ إن الدبى فوق المنون دبًّا
وهبت الريح بمور هبًّا
تترك ما أبقى الدبا سبسبًا

٢٣١ يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب
٢١٤ لا تعرضن على الرواة قصيدة ما لم تكن بالغت في تهذيبها
٢٤٦ غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان أو كربا

---

١ ــ الرقم المذكور قبل بيت الشعر هو رقم الصفحة في النص المحقق .

٣٤٥ أنا أبو دهبل وهب لوهب من جمح والعز فيهم والحسب
٤٤٠ أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب
٥٥ فتستريح النفس من زفراتِها
٢٢٤ الله نجاك بكفي مسلمت
١٩٩ أومت بعينيها من الـــهودج لولاك في ذا العام لم أحجج
٥٦ أريد صلاحها وتريد قتلي وشتا بين قتلي والصلاح
١٥٠ يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد
٢٣١ ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد
٣٠١ قالت ألا ليتما هذا الحما لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
٢٣٤ أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
٤٣٥ لقد كان في معدان والفيل زاجر لعنبسة الرواي علي القصائدا
٥٧ وأنني حيثما يثني الْهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور
٩٨ رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر
١٤٨ والآن اقصر عن سمية باطلي وأشار بالوجلى علي مشير
١٤٨ على الغزلى مني السلام فربما لَهوت بِها في ظل مخضرة زهر
١٨١ أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر
١٨٢ في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر
١٩٣ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
٢١٠ له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير
٢٢٧ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٢٧ وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديلو
٢٣٥ يا أميلح غزلانًا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر
٣١٤ لَها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر
٣٤١ وكحل العينين بالعواور
٣٤٥ طلب الأرازق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور
٣٥٢ فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر
٣٧٢ لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر
٤٣٧ ذهب النحو جميعًا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر
٢٠٩ اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس
٢٢١ ورمل كأوراك العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الحنادس
٢٤١ تقاعس العز بنا فاقعنسسا
١٥٥ يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض
٣٤٧ وممن ولدوا عامرًا ذو الطول وذو العرض
٤٩ يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
٥٤ أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
١١١ يمل أميري ما الذي غيره عن وصالي اليوم حتى ودعه
١٤٩ أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنًّا ببيداء بلقع

٣٥٦ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني و لم أطلب قليل من المال
٣٦٠ وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
٣٦٥ رأى الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولا
٤٤٠ ضيعت حزمي في إبعادي الأملا

وما ارعويت وشيبًا رأسي اشتعلا
٥٩ فيه الرماح وفيه كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام
٦٤ إني إذا ما حدث ألـــما أقول : يا اللهما يا اللهما
٩٨ تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم
١١٢ و١٥٢ أكثرت في العذل ملحًّا دائما لا تعذلي إني عسيت صائما
٢٢٥ فقمت للطيف مرتاعًا فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم
٢٣٢ إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٣٩٠ صددت فأطولت الصدود وقلما

وصال على طول الصدود يدوم
٤٣٣ قد كان أخذهم في النحو يعجبني

حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
٥٩ درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت بالحبس والسوبان
١١٨ أعرف منها الأنف والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا
١١٩ وثلاثًا ورباعًا وخماسًا فاطعنا
وسداسًا وسباعًا وثمانًا فاجتلدنا
وتساعًا وعشارًا فأصبنا وأصبنا

٢٩١ فأصبحت كنتيًا وأصبحت عاجنًا

وشر خصال المرء كنت وعاجن

٥٨ ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي

٥٨ كأني بفتخاء الجناحين لقوة صيود من العقبان طأطأت شيمالي

٥٤ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

٦٢ كأنك تنوين ، وأني إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

١٣٧ وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل واديها

١٩٩ وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلة النيق منهوي

٢٢٥ ومن يتق فإن الله معه ورزق الله موتاب وغادي

٢٣٢ ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

٢٥٠ مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمى لتركي

ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوي

٣١٣ فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

٣٦٨ كأني تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكاني

٣٩٨ ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

٤١٨ قالوا فلان عالم فاضل فأكرموه فوق ما يرتضي

فقلت لما لم يكن ذا تقى تعارض المانع والمقتضي

* * *

فهرس الأعلام

* * *

مصادر التحقيق

ينـــتظم هذا الثَّبَتُ المصادر التي انتفعنا بها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي منسوقة على الترتيب الـــهجائي لعنواناتها.

ـــــ الإتقـــان في علـــوم القرآن للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن الســـيوطي (ت ٩١١ هـــ) ، الطبعة الثالثة ، الحلبي ، مصر ، ١٣٧٠ هـــ ١٩٥١م .

ـــــ أســـاس البلاغة ، تأليف الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ ـــ ٥٣٨ هـــ) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـــ ـــ ١٩٧٩ م .

ـــــ إصـــلاح المـــنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السّـــكّيت (١٨٦ ـــ ٢٤٤ هــــ) ، تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعـــبد الســـلام محمد هارون ، ذخائر العرب ، العدد (٣) ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٠ م .

ـــــ الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت ٣١٦ هــــ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـــ ـــ ١٩٨٥ م .

ـــ الأضداد لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ ـــ ٣٢٨ هـــ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دولة الكويت ، ١٩٦٠ م .

ـــ إعراب ثلاثين سورةً من القرآن الكريم ، تأليف إمام اللغة والأدب أبي عـــبدِ الله الحســـين بن أحمد المعروف بابن خَالَوَيْهِ (ت ٣٧٠ هـــ) ، عُنِي بتصحيحه وإخراجه الأستاذ عبد الرحيم محمود ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٠ هـــ ـــ ١٩٤١ م .

ـــــ إعراب الحديث النبوي ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ابــن الحســين العكبري (٥٣٨ ـــ ٦١٦ هـــ) ، حققه الدكتور عبد الإله نبهان ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٩ هـــ ـــ ١٩٨٩ م .

ـــــ الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، حيدر آباد ، الـــهند ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٩ هـــ .

ـــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ ـــ ٥٧٧ هـــ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـــ ـــ ١٩٨٧ م .

ـــــ الإيضـــاح في علـــل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجـــي (ت ٣٣٧ ، أو ٣٤٠ هـــــ) ، حققه الدكتور مازن المبارك ، طبعة دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٩ هـــ ـــ ١٩٧٩ م .

ـــــ الـــبرهان في علـــوم القـــرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٤٥ ـــ ٧٩٤ هـــ) ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٦ هـــ ـــ ١٩٥٧ م .

ـــ بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـــ ـــ ١٩٧٩ م .

ـــــ البـــيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٨٩ هـــ ـــ ١٩٦٩ م .

ـــ تأويل مُشْكِل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مُسْلِم بن قتيبة (٢١٣ ـــــ ٢٧٦ هـــــ) ، شرحه ونشره الشيخ السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـــ ـــ ١٩٧٣ م .

ـــــ التبــيان في إعراب القرآن ، وهو إملاء ما مَنَّ به الرحمنُ من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

ـــــ تحصــيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العــرب ، لأبي الحجــاج يوســف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشــنتمري (٤١٠ ـــ ٤٧٦ هـــ) ، مطبوع على هامش (الكتاب) ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ هـ .

ـ الْجَنَى الداني في حروف المعاني ، صنعة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي الــمُرَادي (ت ٧٤٩ هـ) ، حققه الأستاذان فخر الدين قــباوة ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

ـ حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .

ـ الــحُجَّة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفــار الفارســي (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ) ، حققه الأساتذة علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي ، ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م .

ـــــ خِزانة الأدب ولُبِّ لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر الــبغدادي (١٠٣٠ ـــ ١٠٩٣ هـ) ، حققه وشرحه الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م .

ـــــ الخصــائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧١ / ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٢ / ١٩٥٦ م .

ـــ الـردُّ على النحاة ، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضـاء اللخمـي ، المعروف بابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، حققه الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ م .

ـ الرسالة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شـافع الهاشمـي القرشي المطلبي (٢٠٤ هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى ، الحلبي ، ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٨ م .

ـــ رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري (٣٦٣ ـــ ٤٤٩ هـ) ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن المعروفة بـ (بنت الشاطئ) ، ذخائر العرب ، العدد (٤) ، دار المعارف بمصر ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٧ م .

ـــ الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

ـــ السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (٢٤٥ ـ ٣٢٤ هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م .

ـ سِرّ صناعة الإعراب ، لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، حققه الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

ـــ شرح أبيات سيبويه ، ألفه أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن الـمَرْزُبَان السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) ، حققه الدكتور محمد علي الرَّيّح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م .

ـــ شرح التصريح علي التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، طبعة عيسى البابي الحلبي .

ـــــ شرح قاضي القضاة بـــهاء الدين عبد الله بن عقيل العَقيلي المصري الهمـــداني (٦٩٨ ـــ ٧٦٩ هـــ) على ألفية الإمام أبي عبد الله محمد جمال الـــدين بن مالك (٦٠٠ ـــ ٦٧٢ هـــ) ، حققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، ١٤٠٥ هـــ ـــ ١٩٨٥ م .

ـــــ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنـــباري (٢٧١ ـــ ٣٢٨ هـــــ) ، حققـــه عبد السلام هارون ، ذخائر العـــرب ، العـــدد (٣٥) ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠ هـــ ـــ ١٩٨٠ م .

ـــــ شـــرح قَطْر النَّدَى وبَلّ الصَّدَى ، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الـــدين ابـــن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـــ) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٤ هـــ ـــ ١٩٩٤ م .

ـــــ شـــرح المفصَّـــل ، لموفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٥٥٦ ـــ ٦٤٣ هـــ) ، المطبعة المنيرية بمصر ، دون تحديد لسنة النشر .

ـــــ شرح الملوكي في التصريف ، صنعة موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على ابن يعيش النحوي (٥٥٦ ـــ ٦٤٣ هـــ) ، حققه الدكتور فخر الدين قـــباوة ، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨ هـــ ـــ ١٩٨٨ م .

ـــ الصاحبي في فقه اللغة وسَنَن العربِ في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فـــارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـــ) ، تحقيق الشيخ السيد أحمد صقر ، طُبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

ـــ طبقات الشعراء ، للخليفة العباسي الذي لم يهنأ بلقب الخليفة إلا يومًا أو بعــضَ يومٍ ، عبد الله بن المعتز بن المتوكّل بن المعتصم بن هارون الرشيد (٢٤٧ ــ ٢٩٦ هــــ) ، تحقــيق الأستاذ عبد الستار أحمد فرَّاج ، ذخائر العرب ، العدد (٢٠) ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ م .

ـــــ طبقات فُحُول الشعراء ، تأليف أبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي (١٣٩ ــ ٢٣١ هـــــ) ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ م .

ـــــ طــبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيْدِي الأندلســي (ت ٣٧٩ هـــــ) ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ذخائــر العرب ، العدد (٥٠) ، طبعة دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢ هـــ ـــ ١٩٧٣ م .

ـــــ العمــدة في صناعة الشعر ونقده ، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القــيرواني (ت ٤٦٣ هـــــ) ، عُنِي بتصحيحه أحد كبار العلماء ، مطبعة أمين هندية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٤ هــــ ١٩٢٥ م .

ـــــ الكافــية في الــنحو للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعــروف بــابن الحاجب (٥٧٠ ــ ٦٤٦ هــ) ، وشرحها للشيخ رضي الــدين محمــد بن الحسن الإستراباذي النحوي (٦٨٦ هــ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هــــ ١٩٨٢ م .

ــ كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـــ) الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ، ببولاق مصر المحمية ، سنة ١٣١٦ هـــ .

ــ الكتاب ، كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ م .

ـــــ الكشاف عن حقائق التتريل ، وعيون التأويل ، في وجوه الأقاويل ، لأبي القاســم محمــود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ ـــ ٥٣٨ هـــ) ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٢ هـــ ـــ ١٩٧٣ م .

ـــــ لسان العرب ، ألفه جمال الدين محمد بن مُكرَّم الأنصاري الإفريقي المصــري المعروف بابن منظور (٦٣٠ ـــ ٧١١ هـــ) ، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دون تحديد لسنة النشر .

ـــــ مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب (٢٠٠ ـــ ٢٩١ هـــــ) شــرحه وحققه الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، ذخائر العرب ، العدد (١) ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .

ـــــ مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، حققه الأستاذ عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٢ م .

ـــ مُجْمَل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـــ) ، حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤ هـــ ـــ ١٩٨٤ م .

ـــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، حققـــه الأساتذة علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٤١٥ هـــ ـــ ١٩٩٤ م .

ـــــ الـــمُخَصَّص ، تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَه الأندلسي (ت ٤٥٨ هـــ) ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ ـــ ١٣٢١ هـــ .

ـــ المذكر والمونث ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٠١ هـــ ـــ ١٩٨١ م .

ـــــ مــراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤ هـــ ـــ ١٩٧٤ م .

ـــــ الــمُزْهِــر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي (ت ٩١١ هــ) حققـــه الأساتذة محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، الناشر عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٨ م .

ـــــ مُشْكِل إعراب القرآن ، صنعة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ ـــ ٤٣٧ هــــ) ، تحقـيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـــ ـــ ١٩٨٧ م .

ـــــ معاني الحروف ، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني النحوي (٢٩٦ ـــ ٣٨٤ هــــ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نـــهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٣ م .

ـــــ معاني القرآن ، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧ هــ) الجــزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ، والجزء الثاني بتحقيق محمد على النجار ، والجزء الثالث بتحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومـــراجعة علـــي النجدي ناصف ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥ ـــ ١٩٧٢ م .

ـــــ الــمُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور موهوب ابن أحمد بن محمد بن الــخَضِر الجواليقي (٤٦٥ ـــ ٥٤٠ هــ) حققه وشرحه الشيخ أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ، مزيدة منقحة ، ١٣٨٩ هـــ ـــ ١٩٦٩ م .

ـــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هــــ) ، حققه الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، ١٤٢١ هـــ ـــ ٢٠٠٠ م .

ـــ المفـــردات في غريب القرآن ، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعـــروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـــ) ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، دون تحديد لسنة النشر .

ـــ المفصَّـــل في علم العربية ، للزمخشري ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، دون تحديد لسنة النشر .

ـــ الـــمُمْتِع في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابـــن أحمد المعروف بابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧ ـــ ٦٦٩ هــ) ، حققه الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٧ هـــ ـــ ١٩٨٧ م .

ـــ المقتضـــب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، المعروف بالمـــبرد (٢١٠ ـــ ٢٨٥ هـــ) ، حققه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة (١٣٨٥ ـــ ١٣٨٨ هـــ) .

ـــ المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ، لابن جني ، حققه الأستاذان إبراهيم مصطفي وعبد الله أمين ، القاهرة ، ١٣٧٣ هـــ ـــ ١٩٥٤ م .

ـــ نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨ ـــ ٥٨١ هـــ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٤٠٤ هـــ ـــ ١٩٨٤ م .

ـــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٣٨٦ هـــ ـــ ١٩٦٧ م .

ـــ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور زهـــير عـــبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، دولة الكويت ، ١٤٠٧ هـــ ـــ ١٩٨٧ م .

ـــــ الورقة ، لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجرّاح (ت ٢٦٩ هـ) ، حققه الأستاذان عبد الوهاب عزام وعبد الستار أحمد فراج ، ذخائر العرب ، العدد (٩) ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م .

* * *

فهرس موضوعات (الاقتراح)

*　　*　　*